

الحياة الاجتماعية في مصر من عصر عميل

من ١٨٦٣ - ١٨٧٩

دكتور
صلاح رمضان
كلية التربية - جامعة عدن

الناشر: انتشارف بالاسكندرية
جلال حزي وشركاه



الحياة الاجتماعية في مصر عصر محمد علي

من ١٨٦٣ - ١٨٧٩

دكتور

صلاح رمضان
كلية التربية - جامعة عدن

١٩٧٧

الناشر / منشأة المعارف بالاسكندرية
بملاز حنزي وشركاه

مقدمة

يعتبر عصر اسماعيل من أهم الفترات التي مرت بمصر وذلك لما تفتح فيه من آمال وما قام به من نهضة ورقى وعمران ثم ما تخلله واقترن به من أخطاء وأرزاء أدت إلى التدخل الأجنبي مما جعل مصر تعاني عواقب تلك الأخطاء التي وقع فيها اسماعيل ودفعت ثمنها غالبا من مالها وحقوقها ومرافقها وقد أدت تلك الأخطاء أيضا إلى تغلغل الأجانب في مرافق مصر فالديون التي كبلت البلاد بحكومة وشعبا والتدخل الأجنبي في شئون مصر المالية والسياسية كل هذه القيود ترجع إلى عهد اسماعيل .

وهذا البحث وموضوعه :

(دراسات عن الحياة الاجتماعية في مصر في عهد الخديوي اسماعيل)

تناولت فيه العوامل التي أثرت في الحياة الاجتماعية في تلك الفترة وبعد ذلك قمت بدراسة لعلاقات المجتمع والظروف التي أحاطت بها ومدى تأثير الشعب المصري بالعوامل السياسية والاقتصادية التي أحاطت به في ذلك الوقت .

ويمكن القول أن الخديوي اسماعيل قد نال من تركيا أقصى ما يمكن من الحقوق والمزايا وكان يهدف بذلك أن يستقل بمصر عن الدولة العثمانية ولكن كان يدفع ثمن تلك الحقوق والمزايا أموالا طائلة كانت أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى الاستدانة وتغلغل النفوذ الأجنبي في البلاد .

وبالرغم من ذلك يمكن أن نسمي عصر اسماعيل عصر التجدد الإجتماعي، ففيه أخذت الهيئة الاجتماعية المصرية تتطور إلى حالات جديدة وتقتبس من أساليب المجتمع الأوروبي وعاداته، ومال الناس إلى محاكاة الأوروبيين في اللبس والمأكل

والمسكن وسائر مظاهر الحياة وكان انتشار التعليم من العوامل التي ساعدت على هذا ، التطور وقد كانت الطبقة المتعلمة بحكم دراستها علوم أوروبا ولغاتها طليعة الطبقات الأخرى في تقليد الأفرنج واقتباس عوائدهم وأساليبهم فأخذ الناس من كل ذلك مزيجاً من النافع والضار .

ففى المسكن شرعوا يبنون المنازل على النظام الأوروبى ، ويهجرون التخطيط القديم الذى درجوا عليه فى خلال العصور ، ولاشك أن ذلك أدى الى توفير أسباب الصحة والنظافة والراحة والنظام ، ولكن الى جانب ذلك فقد لبناء ذلك الطراز العربى الجميل الذى كان يتجلى فى قصور الخاصة ، فهذه القصور أخذت تتلاشى مع الزمن حتى صار مابقى منها معدوداً من الآثار القديمة الا أنهم عادوا الى بنائها من جديد .

أما عن اللبس فقد هجر المتعلمون - ومن حاكم من السراة والأعيان الملابس الشرقية كالجمبة والعباءة والعمامة ، وارتدوا الطربوش والبدلات الأفرنجية وتضاءلت الأزياء القديمة وحلت علمها الأزياء الأوروبية ، فيما عدا للقبعة ، فقد استمسك المصريون بالاعراض عنها .

وفى المأكل دخلت العوائد الأوروبية فى أساليب المأكل والولائم ، فأخذ الناس يعدون الموامد ويتناولون الطعام على النمط الأفرنجى ، والحقيقة أن الأساليب الأوروبية فى هذا المجال أرقى وأصح من الأساليب القديمة ولكنها مع الأسف قد استتبعها محاكاة الأفرنج فى تعاطى المشروبات الروحية ، وهى آفة جاءتنا من أوروبا وبدأ دخولها مصر على أيدي الأغنياء والسراة والمتعلمين ثم سررت الى الطبقات الجامعة ، فعم منها الفساد وصارت من شر الآفات التى ابتلى بها المجتمع المصرى وكان منها يريتنا .

ومن مظاهر التطور الإجتماعى اقبال الناس على الرياضة والتزده ، فقد أخذوا يرتادون المنزهات والضواحي وخاصة بعد انتشار العربات التى سهلت المواصلات بين العاصمة وضواحيها . وازداد اقبال الناس على سماع الاغانى والموسيقى وارتقت أساليب الترفيه وكان من أشهر المغنيين « عبده الحولى » وأقبلت الطبقات الممتازة على حضور المسارح ومشاهدة الروايات التمثيلية ، ثم قلدها الطابقت الأخرى . وابتدع الحديوى اسماعيل سنة للرقص الافرنجى وكانت « الوقائع المصرية » تعنى بأخبار تلك الحفلات التى كان يقيمها الحديوى وتصفها فى مكان بارز من صحائفها .

وامتازت تلك الفترة بالحفلات العلمية المدرسية التى كانت تقام لمناسبة انتهاء الدراسة فى المعاهد العالية الحربية ، والملكية ، والدارس الثانوية والابتدائية فقد كان يحضرها الحديوى أيضا ويشهدا كبار رجال الدولة وتوزع فيها الجوائز على أوائل الناجحين .

ولحفلات سباق الخيل فى ذلك العصر مظاهر رائعة اذ كان يتسابق الجمهور لمشاهدتها فى القاهرة والاسكندرية وتعطى فيها الجوائز للخيول الفائزة وقد اعتمت أيضا « الوقائع المصرية » بذكر تلك الاحتفالات بصفة دائمة . وكذلك استمرت حفلات الموالد والأعياد موضع اقبال الناس ورعاية الحكام وبقيت للدوالد مكانتها التقليدية فى النفوس .

ولقد عمل اسماعيل على اقامة أعمال العمران فى مختلف النواحي وبعث النهضة العلمية والفكرية من مرقدما ، بانتشار المدارس والمعاهد وتأسيس الجمعيات العلمية وتشجيع التأليف والصحافة .

وهكذا حدثت فى عصر اسماعيل نهضة زاهرة ولكن هذه النهضة قد

تشرت في سيرها لما شابهها من اسراف الخديوى وبذخه وركونه إلى الأوروبيين
وشديد ثقته بهم .

فقد كان اسماعيل ينفق الأموال من غير حساب أو نظر في العواقب فكان
بذلك متلافا للمال وظهر هذا العيب في حياته العامة وحياته الخاصة ، ظهر في
بناء قصوره وتأنيشها وتجميلها كما ظهر في حفلاته الخاصة وأفراحه ومراقصه
ورحلاته وسياحاته وأهوائه وملذاته ، فلقد هنى الخديوى اسماعيل نحو ثلاثين
قصرًا من القصور الفخمة ، فلم هذا العدد ومالية البلاد لا تسمح به ؟ وكان دائم
الرغبة في التغيير والتبديل وكان بعض القصور التي يبنها لا يكاد يتم بناؤها
وتأنيشها حتى يعرض عنها ويهبها لأحد أنجاله أو حاشيته .

وتكلف تجميل هذه القصور وتأنيشها مالا يحصى من الملايين ، فقد بلغت
تكاليف النقوش والرسوم في قصور الجزيرة والجزيرة وطابدين ما يزيد على
المليون جنيه ، وبلغت تكاليف الستارة الواحدة ألف جنيه .

ومن أسباب اسراف اسماعيل ميله إلى الملذات ، وهذه مسألة تعد مبدئيا
من المسائل الشخصية التي لا يصح التعرض لها ولكن إذا اتعدى أثرها إلى حياة
الدولة العامة كانت من المسائل التي لا حرج من الخوض فيها وقد تعرض لهذه
القاحية الكتاب والمؤرخون حتى الذين كانوا من أصدقاء اسماعيل .

وهكذا أدى اسراف اسماعيل واعتماده على الأوروبيين وشديد ثقته بهم
إلى تورطه في القروض الباهظة التي فابت البلاد بحملها ، من حيث لم تكن في
حاجة إليها - فكانت الذريعة التي توسلت بها الدول الأجنبية لتعيث بحقوق
مصر الخالدة فوقع هذا العيب ، وتعددت مظاهره ، فن انشاء صندوق الدين
إلى فرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، إلى تأليف لجنة تحقيق أجنبية لفحص

شئون الحكومة المالية والادارية إلى تعيين وزيرين أوروبيين في الوزارة المصرية إلى تغافل نفوذ الأجانب عامة في مرافق البلاد .

وقد أثرت كل تلك الامور في الحياة الاجتماعية في مصر في عصر اسماعيل فقد أدى تراكم الديون إلى فرض ضرائب جديدة باستمرار على مختلف طبقات الشعب فقاسمت طبقات الفلاحين والتجار والصناع بوجه خاص الكثير من أثر تلك الضرائب كذلك أدت الضائقة المالية إلى عسقم صرف مرتبات الموظفين وكذلك ضباط الجيش عدة أشهر مما أدى إلى تدمير هؤلاء الضباط وتجمهرهم مطالبين بمرتباتهم المتأخرة وذلك يوضح لنا مدى سوء الحالة التي كان يقاسى منها مختلف الطبقات ، فظهرت بذلك طبقة جديدة هي طبقة أهل الذمة من المرابين الذين كان معظمهم من الأجانب والذين امتصوا دماء الشعب فكانوا يقدمون القروض لمن يطلبها بفوائد باهظة وكان الفلاح بوجه خاص مضطرا لأن يحصل على تلك القروض حتى يسددها عليه من التزامات جائرة وكان يدفع الضرائب أحيانا - أكثر من مرة فقد كانت الحكومة كلنا احتاجت إلى المال فرضت أنواعا جديدة من الضرائب وكانت تجمعها مستخدمة العنف والشدة ولو أدى ذلك إلى الضرب بالسكرباج ، في سبيل جمع ما تطلبه الحكومة من المال وحتى ذلك المال لم يكن يصل إلى الحكومة كاملا فشكل من الموظفين كان يحجز لنفسه جزءا مما يجمعه وكان اللعب الأكبر يقع على الطبقات الكادحة من الشعب .

أما الأجانب فقد تمتصوا بامتيازات لا حصر لها وجمعوا بذلك الثروات الطائلة سواء من الاشتغال في التجارة أو التعمين في أعلى المناصب في الدولة حتى تغافل النفوذ الأوروبي في البلاد وحرمت طبقات الشعب الكادحة من خيرات

البلاد في الوقت الذي استفاد فيه الأجانب وأهل الذمة من تلك الخيرات وجنوا من ذلك الأموال الكثيرة .

وقد اعتمدت في بحثي هذا على الكثير من الوثائق العربية والتركية والافرنجية الخاصة بعصر اسماعيل والتي أهمها سجلات المعية السنية عربي وهي سجل حافل بجميع الاوامر الصادرة إلى جميع الاقاليم والمديريات وللاواوين وكذلك محافظ المعية تركي (مترجمة) التي وجدت بها الكثير من المعلومات الهامة المتعلقة بهذا البحث وبها الخطابات الصادرة من مديري الاقاليم والمديريات والمحافظات والمصالح الحكومية إلى المعية السنية وهي صورة صادقة للاحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تلك الفترة .

أما الوثائق الافرنجية فقد استندت استفادة كبيرة من الوثائق الأمريكية وهي عبارة عن الخطابات التي كان يرسلها قناصل الولايات المتحدة الأمريكية في مصر في تلك الفترة إلى حكوماتهم ورد حكومة الولايات المتحدة عليها وقد تناولت تلك الوثائق أهم المشاكل الاجتماعية في تلك الفترة وكذلك المسائل السياسية التي كانت تشغل أذهان الساسة في ذلك الوقت .

أما عن المراجع فقد اعتمدت على المراجع التي عاصرت تلك الفترة بوجه خاص سواء العربية منها أو الافرنجية خاصة تلك التي قام بتأليفها قضاة المحاكم المختلطة والقناصل الذين أهمهم ، ألبرت فارمان ، Elbert Farman في كتابه Egypt and its betrayal وقد كان ، فارمان ، يعمل قنصلا عاما لحكومة الولايات المتحدة في مصر من سنة ١٨٧٦ إلى سنة ١٨٨١ ثم ممثلا لتلك الحكومة في المحاكم المختلطة . وكذلك ، ادون لوى ليون ، Edwin De Leon في كتابه: The Khedive's Egypt وقد أقام بمصر مدة كبيرة وعاصر الأحداث التي

يعكس عنها وكان يشغل وظيفة رسمية ويعرف بحكم مصر معرفة شخصية وكان
قنصلا عاما للولايات المتحدة في الاسكندرية من ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٥٣ إلى ٤
مارس سنة ١٨٦١ .

وكذلك ، ينظر ، Butler في كتابه : Court Life in Egypt وقد كان
يعمل في بلاط الخديوي اسماعيل نفسه وقد اعتمدت عليه بصفة خاصة فيما يتعلق
بالمهوسة ، التي ذكرتها بالتفصيل في الفصل الخامس فقد كان شاهد عيان لما
يذكره في كتابه هذا بالإضافة إلى المراجع الأجنبية الأخرى .

كذلك المراجع العربية التي أهمها تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل
باشا لمؤلفه ، إلياس الأيوبي ، وهو يقع في جزئين وقد تناول جميع نواحي
الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالتفصيل .

وكذلك الحطط التوفيقية ، لعل مبارك باشا ، ويقع في عشرين جزءا .

وكتاب ، التعليم في مصر ، لأمين سامي (باشا) إلى جانب (تقويم النيل) في
مصر اسماعيل لنفس المؤلف وفي الحديث عن التعليم يحدد بنا أن نذكر تاريخ
التعليم في مصر للدكتور أحمد عزت عبد الكريم من نهاية حكم محمد علي إلى
أوائل حكم توفيق ١٨٤٨ - ١٨٨٢ ، وخاصة الجزء الثاني الخاص بمصر اسماعيل
والسنوات المتصلة به من حكم توفيق ١٨٦٣ - ١٨٨٢ وهو يعتبر سجل حافل
لجميع أنواع التعليم في مصر اسماعيل والمدارس التي قام بإنشائها .

أما عن الناحية الاقتصادية ودخول مظاهر الحضارة الأوروبية فقد استفدت
استفادة كبيرة من كتاب ، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، للدكتور
أحمد الحتة الذي أقام في تلك الناحية أفاضة كبيرة .

ولا أنى كتاب ، عصر إسماعيل ، لعبد الرحمن الرافعي وهو في جزئين
ويعتبر من المصادر الأساسية .

أما الوقائع المصرية ، فقد تبعت أعدادها من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩
وهي تعتبر صورة صادقة لأحداث تلك الفترة وهذا إلى جانب جريدة الأهرام
التي وجدت أعدادا منها من سنة ١٨٧٧ إلى سنة ١٧٧٨ .

وذلك بالإضافة إلى المراجع العربية الأخرى :

وأرجو أن أكون قد وفقت في بحثي هذا وفي إعطاء صورة صادقة من
تلك الفترة .

والله ولي التوفيق .

دكتور صالح رمضان محمود

الباب الأول

العوامل التي أثرت في الحياة الاجتماعية في مصر
في عصر الخديوي اسماعيل

الفصل الأول :

دخول مظاهر الحضارة الأوروبية وأثرها في الحياة الاجتماعية .

الفصل الثاني :

الاضطرابات السياسية والاقتصادية وأثرها في الحياة الاجتماعية

الفصل الثالث :

انغلاق النفوذ الأوروبي وأثره في الحياة الاجتماعية .

الفصل الأول

دخول مظاهر الحضارة الأوروبية وأثرها في الحياة الاجتماعية

اسماعيل وأوروبا:

همل الخديوي اسماعيل على إدخال مظاهر الحضارة الأوروبية في بلاده وأصبح ذلك شائعا في كل مكان فمثلا كثبت التيمس تقول أن اسماعيل باشا خديوي مصر قادم إلى بلادنا (إنجلترا) مرة ثانية بعد أن يمكث في ممالك أوروبا مدة وهو يعمل على الاقتداء بدول أوروبا في نشر المعارف وتعميم التمدن سواء كان المقتدى به من الانجليز أو الفرنسيين أو النمساويين إذ المقصود هو تحصيل الفنون وبث التمدن من أي جهة كانت حتى من أمريكا فذلك أولى من بقاء مصر على الحالة التي عرفت بها سابقا من التأخر والعجز .

ومن حديث لاسماعيل مع درويان دي ليس ، وزير خارجية فرنسا يؤكد أنه سيعمل على تمكين ما بين مصر وفرنسا من تلك الصداقة العريقة التي اقررت بعوامل شتى من عوامل التقدم والتمدن .

وتشيا مع تلك السياسة زار مصر في عهد اسماعيل بعض الشخصيات الأوروبية الذين كان الخديوي اسماعيل يحرص على توثيق صلاته بهم ومن تلك الشخصيات : -

الدوق دي سوزرلانف ولي عهد إنجلترا وقرينته ، الدوق داوست (شقيق ملك إيطاليا وزوجته) الامبراطورة أوجيني ، الاميرة اطور فرانسوا جوزيف

الكونت دي بوس ، البرنس هنرى (نجل ملك الدنمارك) ، البرنس فرديك
غليوم وزوجته ، وقد زارت تلك الشخصيات مصر بدعوة من الخديوى اسماعيل
لحضور حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وفي سنة ١٨٧٠ حضر إلى
مصر الارشيدوق داستوريا وزوجته .

وفي سنة ١٨٧١ حضر إلى مصر امبراطور البرازيل وزوجته ، وفي سنة
١٨٧٢ حضر إلى مصر الدوق دي مكليبورج وزوجته ، الجنرال شرفان
للبرنس والدعبورج ، ألفراندون فيقولا الروسى . وفي سنة ١٨٧٤ البرنس
دى روس .

وفي سنة ١٨٧٥ للبرنس أرفور الانجليزى ولى عهد انجلترا ، البرنس دى -
بروجلى ، وفي سنة ١٨٧٦ للبرنس دى روس ، للبرنس دى بروجلى ، البرنس
لكس الروسى ولى عهد انجلترا ، امبراطور البرازيل وزوجته .

وفي سنة ١٨٧٧ البرنس دى ويتنبورج .

كما قام اسماعيل بزيارة أوروبا عدة مرات أهمها عندما حضر معرض
باريس الدولى الذى اشتركت فيه مصر سنة ١٨٦٧ حيث حصلت فيه مصر على
ميداليات ذهبية وفضية وبرونزية لمروضاتها الزراعية والمصنوعات اليدوية
وانتهز اسماعيل هذه الفرصة لتعريف على منتجات الدول الأوروبية والاقتباس
منها للعمل على ادخالها في مصر .

وقبل أن نتعرف على مظاهر الحضارة الأوروبية التى ادخلها اسماعيل في
مصر يجب أن نلقى نظرة على مدى ما وصلت اليه مصر في عهد سعيد باشا
ومقارنته بما وصل اليه اسماعيل في هذا المضمار وفيما يلي جدول للمقارنة بين
عهدى سعيد واسماعيل .

(مقارنة بين عملي سعيد واسماعيل)

العام الاخير من عهد اسماعيل ١٨٧٩	العام الاخير من عهد سعيد باشا ١٨٦٢	
٤٢٥٠٠٠ ر.ه. فدان	٤٠٢٠٠٠ ر.ه. فدان	مساحة الاراضى المزروعة
٥٠٠٠ ر.ه. جنيه	١٠٩٩١٠٠٠ ر.ه. جنيه	قيمة الواردات
١٣٠٨١٠٠٠ ر.ه. جنيه	٤٠٤٥٤٠٠٠ ر.ه. جنيه	قيمة الصادرات
٨٠٥٦٢٠٠٠ ر.ه. جنيه	٤٠٩٣٧٠٠٠ ر.ه. جنيه	الايرادات
٩٨٠٥٤٠٠٠ ر.ه. جنيه	٣٠٣٠٠٠٠٠ ر.ه. جنيه	الدين العام
٤٠٨١٧ مدرسة	١٨٥ مدرسة	عدد المدارس
١٠١٨٥ ميل	٢٧٥ ميل	السكك الحديدية (بالاميال)
٥٠٢٠ ميل	٦٣٠ ميل	النفقات
٥٢٠٤٠٠ ميل	٤٠٤٠٠ ميل	النفق
١٨٠٠٠ ر.ه. نسمة	٤٠٨٣٣٠٠٠ ر.ه. نسمة	عدد السكان

إعادة تنظيم القاهرة والاسكندرية على نسق المدن الأوروبية :

عندما تولى اسماعيل مصر وجد القاهرة والاسكندرية - المدينتين الرئيسيتين في مصر - في غاية التأخر محرومتين من الطرق المعبدة والمجارى وفي حالة صحية سيئة وقد استرعت تلك المدينتين انتباه الخديوى اسماعيل الذى لم يضيع وقتا في اعطائهما أهمية خاصة باعتبار احدهما العاصمة والاخرى الميناء الرئيسى على البحر الأبيض المتوسط .

وعلى العموم عمل اسماعيل من الاسكندرية والقاهرة وجميع المدن الرئيسية مدنا متميزة على الطراز الأوروبى وأصبحت الحدائق العامة والفوانيس التى تضيء الشوارع نفسها أصبحت كلها أوروبية .

الاسكندرية :

بالرغم من أن اسماعيل لم يكن يحب الاسكندرية بعد أن قال له منجم أنه

سيلقى حنقه بما لىكنه اعتنى بهما وإذا للسائح الذى زار تلك المدينة فى أوائل سنة ١٨٦٣ يكاد لا يعرفها لدى عودته اليها فى سنة ١٨٦٩ أو إذا عاد اليها من جديد سنة ١٨٧٨ .

فشوارعها وسعت والتدريج توسيعا مستمرا وانتزعت منها اكوام الاقدار والاثربة ومهدت تمهيدا حسنا وبلطت بلاطاً جيداً أنى به من ترستا وغرس بعضها على جانبيه بالأشجار الجميلة . كذلك الحال بالنسبة للحدائق والازقة . وأنشئت أحياء جديدة أهمها حتى للعمال بنى على الأرض الواقعة بجوار عامود الصواري وكانت ملكاً للسيو برافية فاشترىها اصماعيل منه ووهبها للحكومة واختط شوارع جديدة وتحلى دائرة المدينة بالبساتين الخضراء .

وبأنشاء شركة المياه التى أنشأت وابور على المحمودية لتوصيل المياه الحلوة لجهة الرمل وما جاورها أقيمت المنازل والحواليت بعيداً عن تلك المدينة فازداد عمرانها وبعد أن كانت هذه البقعة عبارة عن كثبان من الرمل وأرض غير منتفع بها أصبحت تضامى المدن الأوروبية .

وأبهرت جميع الشوارع والأحياء والضواحي والأنوار الغازية إنارة بديعة وأنشئت بلدية للعمل على التنظيم والصيانة باستمرار وأبطل دفن الأموات فى المدافن الخاصة بجوار المنازل وداخل المساجد وأقيمت الوقايات الصحية على يد الإدارة الصحية المعروفة إذ ذاك باسم « الانتدانس سانيتير » فخضت وطأة الأمراض والأوبئة . وعمل على تنظيم حديقة النزهة للسكائنة على ضفاف المحمودية بالاسكندرية على نمط يلائم جمال مدينه الاسكندرية .

وزادت مساحة المدينة حتى أصبحت أربعة أضعاف ما كانت عليه فى عهد سعيد وزاد عدد سكانها حتى أضفى ما يزيد على ٢٤٠ ألف نسمة منهم

٤٨ ألف غربيون بعد أن كانوا سبعة آلاف فقط عند ممات محمد علي وازداد
قدوم الأجانب هموما إلى هذا الثغر ازديادا ظاهرا .

وفيا يلي جدول يبين عدد السواح الواردين إلى الاسكندرية في عهد
اسماعيل مع مقارنتها بالسنوات التي سبقت حكمه والتي تدلنا على زيادة توثيق
العلاقات بين الأجانب ومصر .

السنة	عدد السائحين	السنة	عدد السائحين
١٨٥٦	٣٣٤٢٩	١٨٦٥	٧٤٩٩٠
١٨٥٧	٣٦٤٨٥	١٨٦٦	٥٠٣١٧
١٨٥٨	٣٥٤٨٧	١٨٦٧	٤٥٩٥٠
١٨٥٩	٢٩٠١٥	١٨٦٨	٤٣٥٢٨
١٨٦٠	٢٨٩٢٤	١٨٦٩	٧٧٧٧٦
١٨٦١	٢٨٩٦٣	١٨٧٠	٦٤٣٢٨
١٨٦٢	٣٢٧٢٢	١٨٧١	٥١٤٨٢
١٨٦٣	٤٢٣٢٣	١٨٧٢	٦٧٧٧٢
١٨٦٤	٥٦٢١٢		

القاهرة :

عمل اسماعيل على ادخال ما يمكن ادخاله من الاصلاحات الاجتماعية
والمصحية على القاهرة المعز لدين الله وأنشأ القاهرة أخيرا يدعوما العصران
الحاضر والمستقبل ، القاهرة اسماعيل ، وتختص دون الأولى بأعجاب القلوب
وتلذذ الأعين بشوارعها الفسيحة ، وميادينها الواسعة ، وقصورها الفخمة
ومسائنها الزاهية وملاعبها الفاخرة .

فأخذ يزيل ما بقى شمال القاهرة المعز من أكوام قذرة واختط شوارعها

جديدة ولما عاد سنة ١٨٦٧ من زيارته لمعرض باريس وقد أخذت إليه التسميات الجارية في العاصمة الفرنسية على طريقة « هوسمن » الشهير أقدم على الأزيكية فقاموا رأساً على عقب وأجرى فيها من الجداول ما يتفرق الماء فيه ، وإخفاف اليها الناس زماناً ونعموا بمناظرها وقد كانت هذه الحديقة نسخة طبق الأصل من حديقة « مونسو » بباريس .

ونظراً لأن الخديوى كان ميالاً إلى جعل مدينة القاهرة على تسق عواصم الأمم المتعددة والدول الكبرى في الترتيب والنظام وتنسيق المباني وتوسيع الطرق وغرس الأشجار فانه بالغ في هذا الأمر ورتب له ديواناً مقيد به جماعة من المأمورين فصرفوا الأموال الطائلة في توسيع وإنشاء المباني وإفارة الشوارع وهدموا الكثير من الدور والوكائل القديمة والجوامع والأضرحة والتكايا وأخذ يهب الأرض التي كانت قائمة عليها هبة إلى من شاء التمتع بإقامة مبان فخمة عليها تتفق مع عظمة القاهرة الجديدة المراد إنشاؤها وكان أكبر هؤلاء المتحمدين شأناً وأكثرهم مالاً واقداً ، الدوق « أوف سيوزرلانده » فانه أخذ يقيم في سبي الأزيكية القصور والفنادق .

واختط الشوارع العريضة ، الظليلة وكذلك حمل على نظافة محطات السكة الحديد بقدر الأماكن وتنسيق ميدان محطة مصر وغرس الأشجار فيه وتنظيمه على الطراز الأوروبي ، وإنشاء كوبرى قصر النيل في سنة ١٨٧٢ — وبلغت نفقاته مائة ألف وثمانية آلاف من الجنيهات . ثم رأى ربط الجزيرة ببر الجزيرة بكوبرى آخر كلفه ما يزيد على الأربعين ألف جنيهاً .

لقد خاف اسماعيل القاهرة الجديدة كما خاف فابليون الثالث باريس الجديدة وأن التغييرات التي أدخلها عليها مدة حكمه قد أكثر من تلك التغييرات التي

أدخلت عليها خلال قرن سابق . ويشعر الاجنبى وهو فى القاهرة وكأنه فى أى
بلد أوروبى ويمكنه أن يقيم فى الفنادق المزودة بوسائل الترفيه كشبائنها التى فى
برلين وفيينا ولندن أو باريس ويقول Fraser Rae : إننى - فى الحقيقة
أشك إذا كان يوجد فى إحدى تلك العواصم فندقا به وسائل الراحة ووسائل
التسلية كذلك التى فى فندق شيرد .

ومكنا كانت القاهرة فى عهد اسماعيل تضارع عواصم الدول الأوروبية .

الاسماعيلية :

وسميت كذلك نسبة إلى اسماعيل ولو أنها أصغر من مدينة بورسعيد إلا أنه
تفنن فى جعلها تضارع المدن الحديثة فى التنسيق والتنظيم إذ أنها كانت ممثلة
بمحاتها العامة وسط المدينة والتى تفتح أزهارها فى منتصف الشتاء والخضرة
منتشرة بها دائما وهذا ونافورات المياه تهطها منظرا وكأنها قطعة من أوروبا
نقلت إلى داخل مصر وشيد بها قصر الخديوى وشاليه فرديناند دلسبس
وآخرون والتى تحيط بها الحدائق المليئة بالأزهار والفواكه وحوافيتها الصغيرة
المعمقة المليئة بالبضائع الباريسية أعطتها طابع المدن الصغيرة والتى تحيط بباريس .

يضاف إلى ذلك إنتشار اللغة الفرنسية على الشفاة العربية بالإضافة إلى
الاجانب الذين يكونون معظم سكانها ويضافون على المدينة طابعا أوروبيا
وما هو مسودى أسبمن يفتح منزله لمدة ثلاثة شهور كل سنة يستقبل الزوار
والضيوف ويبالغ فى اكرامهم . كل تلك الأشياء جعلت من الاسماعيلية مدينة
متحضرة قابلة للأزدياد بمرور الزمن وتساهم فى الحركة التجارية فى مصر
ومكنا اهتم اسماعيل بإدخال مظاهر الحضارة الأوروبية على المدن الكبرى
فى مصر والتى أهمها القاهرة والاسكندرية والاسماعيلية ولكن ذلك بدون

شكك كلفه الاموال الطائلة مما أدى إلى لضوب الإيرادات وضياع الاموال
فاضطر إلى الاستدانة من أصحاب الاموال بالربا الفاحش .

وقد صدق أحد الفضلاء العارفين الذين تحدث اليهم نجيب مخلوف حينما قال
« ان الحديوي اسماعيل أسعد البلاد وأفقر العباد » . أى أنه أخذ في تغيير معالم
ذلك الوطن بكل ما يملك بفرض جعل مصر قطعة من أوروبا ولكنه في الوقت
نفسه أثقل عاتق ذويه بالديون والضرائب وفي ذلك القول للسابق كثير من
الصدق إلى حد كبير فتلك هي الحقيقة التي لا يمكن اغفالها مهما مر على عصر
اسماعيل من سنين فمن ينسى تلك الديون الباهظة التي استدانها اسماعيل والتي
كانت بعد ذلك أحد الأسباب الرئيسية في احتلال الانجليز لمصر ردحا طويلا
من الزمن .

المباني :

أخذت الطرق المعمارية القديمة تسير إلى الزوال وحلت محلها الطررق
المعمارية الحديثة ، وشيدت القصور لأن اسماعيل — كما ذكرنا — كان ميالا
إلى المدينة الأوروبية ظامنا إلى اقتباسها وادخالها في مصر .

فبينما كانت المنازل في السابق تفصل عن الداخل تفصيلا غريبا ، بحوش
ومنادير ذات خزائن مرتفعة ومقاعد غير مستوية للسطح وبينما كانت أبوابها
تجعل أما منخفضة لا يمكن أن يدخل منها انسان إلا إذا أحنى قامته ، أو
واسعة جدا وفي هذه الحالة أما أن تكون أبوابها حديدية أو خشبية ضخمة
كأبواب الحصون ، وإما أن تنفتح وسطها فتحة صغيرة تستعمل دون غيرها
للدخول ويضطر الداخل منها أيضا إلى احناء رأسه وقامته ، احناء كبيرا
والأدوار العليا بينما كانت كتل بارزة عن حائط الدور الارضى وليس بها ما

يستألفت النظر سوى المشربيات ؛ أصبحت المنازل تفصل أدواراً ، أدوار على الطريقة الغربية ، كل دور مستوفى لوازمه ومشتمل على عدة غرف لكل نوع استعمال خاص ، وتغيرت المداخل عما قبل فأصبح أن يدخل منها الانسان وهو مستوى للقامة ، وأصبحت الوجوه تزين بالشرفات الرخامية .

وتغير تفكير الناس بالنسبة للبناء واستعمالها لما رآوه من القصور الفخمة التي أنشأها الاغنياء والغريبيون على الاراضي التي وهبها أيام اسماعيل لكي يقيموا عليها مباني فخمة تتناسب مع الثمان تلك الاراضي . ولما كان ثمن بعض القطع منها يربو على الالف جنيه فان در منجتن ، والديوك أوف سوزر لاند ، والكابول الانجليزي وغيرهم أنشأوا عليها قصورا بلغ ثمن الواحد منها عشرين ألف جنيه ودفع حب التقليد الاهالي بناء منازل على مثال تلك المنازل الفخمة وفرشها على الطراز الغربي . وبالتالي تغيرت الحياة المنزلية الاهلية المجاورة للحياة المنزلية الغربية من ذلك أقدام الشرقيين على الاقتداء بالغربيين في اقبالهم على التصور شمسيا وعلى تزيين حجرات منازلهم بتلك الصور .

كذلك الجسوارى المشربيات في سرايا اسماعيل والتي كان يزوجهن من وهباء البلد فيدخلون على بيوت أزواجهن نظام تلك السرايات ونظافتها وبذلك انتشرت مظاهر الحضارة الغربية في المنازل الشرقية .

وسمى السجون فقد عمل اسماعيل على أن تتخذ شكل السجون الأوروبية من ناحية البناء والتنظيم وتعمل عمل السجون القديمة .

وأقيمت القصور الباذخة في كل جهة يصلح أن يقام فيها قصر وبلغ عددها عشرات العشرات أهمها قصر الجزيرة وقصر الزمعه على سكة شبرا ، وقصر حلوان وقصر القبة وقصر الاسماعيليه وقصر الزعفران بينما قصور أخرى قد عفا أثرها في

تجديدها كالقصر العالي وقصر المسافر خانة وقصر النيل وسراى القلعة واتقد أبدع
التفنن والتذسيق فى سراى عابدين لىكى يتخذها مقرا للملك بسدل سراى القلعة
وأشأ ساحة فسيحة أمامها كما تمتد ساحة دالكوفكرده ، فى باريس أمام
قصر التويلرى .

وكان اسماعيل يعتقد - كغيره من أفراد أسرة محمد على - أنه إذا توقف عن
التشييد والبناء فإنه يؤول إلى الزوال والانهاء لذلك كان مولعا ولعا شديدا
بالاحجار والمونه لدرجة أن كثيرا من القصور التى أشأها آلت إلى السقوط دون
أن يشغلها أحد وكان كل قصر من تلك القصور يحتوى بمجموعة كبيرة مسن
الموظفين المملقين والحريم والهيبد وغيرهم من الاشخاص الذين كانوا يعيشون
عالة على المجتمع .

وقد قال بعض الغربيين (يعنى المباني) : لم تكسب المدينة كل هذه الاصلاحات
نفعاً لأنها لم أت موافقة لطقس البلاد . ولا تظن أنها تجتذب إليها أنظار السياح
لأنهم لا يجدون فيها مصر القاهرة تلك التى اشتهرت عندهم بأنها درة الشرق
وعاصمة القواطم .

الانارة بالغاز :

وتشيا مع سياسة الاقتداء بالغربيين وإقتباس نظمهم عمل اسماعيل على
إنارة الاسكندرية والقاهرة بالغاز وبدأ ذلك المضمار بالاسكندرية حيث
تعاقد مع « المصيلوبون » الذى تعهد بإنشاء شركة للانارة فى الاسكندرية تقوم
على خدمة المدينة وملحقاتها وذلك فى أغسطس سنة ١٨٦٣ .

وفى ١٥ فبراير ١٨٦٥ اتفق الخديوى اسماعيل مع المصيلوبون المذكور
على إنارة القاهرة أيضا بالغاز ويشمل ذلك الشوارع والحارات والمسددان

والساحات العمومية حتى تصبح ليا ليتها على منوال مدينة الاسكندرية وغيرها من البلاد الأجنبية .

ولقد تم ذلك في السادس من مايو ١٨٦٨ حيث نور هاب الضبطية وما جاورها وقد كان هذا أمراً عجيباً بالنسبة للاهالى حيث اجتمعوا - من كل مكان لمشاهدة ذلك وهم مسرورين لانهم لم يسبق أن رأوا مثل تلك الأنوار الساطعة من قبل

انشاء شركات توزيع المياه

عندما تولى عباس الاول حكم مصر أراد تعميم مياه الشرب وذلك في سنة ١٢٦٥ هـ عن طريق وأبورات للمياه وتوزيعها بمواسير داخل البلد وشرع المهندسون في الاعمال الهندسية اللازمة لذلك ثم عرض عليه مبلغ التكاليف وهو ١٣٠ ألف جنيه فأستكره وأعرض عن ذلك .

وحينما إحتل إسماعيل عرش مصر قام (دوك سوزر لاند) بإدارة شركة مياه الإسكندرية بالاشتراك مع أربعة من الرأسماليين الاوروبيين برأس مال ٣٥٠٠٠٠ جنيه حيث اشترى ذلك الامتياز من الخديوى الذى كانت تحتكره شركة فرنسية وإن الاسكندرية التى كان يقطنها ٢٢٠٠٠٠ نسمة في ذلك الوقت - بما في ذلك حى الرمل - كانت تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه وذلك للخدمات العامة ومراكز البوليس والقصور ورش الشوارع وإمداد النافورات وذلك إلى زيادة الاستهلاك في المنازل والحدايق .

وقد صرح لشركة مياه مدينة القاهرة بأن تجرى توزيع المياه بمدينة القاهرة بناء على الامر الصادر لها بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٨٦٥ غير أن هذا الامر وكذلك للقوانين المصدق عليها لم تعطها الا في ٦ أبريل سنة ١٨٧٠ ولقد دفعت الدائرة المالية لتلك الشركة - التى أسسها (المسيو كوريه) تسعة عشر ألف جنيه نظير

القيام بالعمليات اللازمة لامتداد القاهرة بالمياه .

وتقول الوقائع (اقتد سرنّا في هذه الايام ما بلغنا من إنتهاء عمليات إمداد القاهرة بالمياه والشروع في توزيعها على من بالمدرّب الاحمر والرملية والعباسية بواسطة الحفريات بجنانا في شهر رمضان للشريف حتى سر بذلك الإغنياء والفقراء) .

وبغلت كمية المياه التي تصرف في القاهرة في السنة لواحدة ١٠٠٧٦٤٠٥٨ متر مكعب فينحص اليوم الواحد ٢٩٤٩٢ متر مكعبا .

وهكذا أراد اسماعيل أن يجعل مصر قطعة من أوروبا بإدخال مظاهر الحضارة الاوربية بهار وظهر ذلك جليا في القاهرة والاسكندرية . وتقليد الاوروبيين في بناء المنازل وتزويدهم تلك المنازل بمياه الشرب وتنظيمها على نسق المنازل الاوربية وإنارتها بالغاز مما أدخل مظاهر جديدة من الحياة للأهالى الذين بدأوا يغيرون حياتهم طبقا لتلك المظاهر الجديدة التي أخذوها عن الغربيين .

المسارح والملاهي :

سمي كان المجتمع المصري في عهد اسماعيل ميالا إلى المرح وكان اسماعيل ذاته يحب الطرب والتمتع بالملاهي والمسرات وكانت هذه الميول غذاء للنهضة الفنية وخاصة الموسيقى والغناء .

أما التمثيل فقد ساعد اسماعيل الناحية الاوروبية منه ثم بدت منه التفاتة قليلة الجدوى إلى التمثيل العربي .

سمي واستحضر اسماعيل من الآستالة فرقة موسيقية استفاد منها الموسيقيون في مصر كثيراً وأخذوا عنها كثيرا من الألحان والبشارق .

وأنشئت للسكازينات والقهورات للفنائية المنسدة فيها مغنيات . وأنشئت
للكوميديا بالازيمكية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٧ واحتفل بافتتاحها في مساء ٤
يناير سنة ١٨٦٨ وقد استغرق إنشائها وتأسيسها وتجهيزها وإقامة أول تمثيل
فيها شهر وإثنى عشر يوما ، وكانت في هادى أمرها بناء خشبي ، وكان داخل
المسرح فخمazin بأجوى الرسوم ويبدو عليه البذخ للفائق لاسيما فيما يتعلق بلوج
الحديوى والألواح الثلاثة المغطاه المعدة لاميرات أسرته .

وأنشيت دار الاوبرا في السنة التالية في ظرف خمسة شهور وبلغت تكاليفها
١٦٠ ألف جنيه ، والذي يشاهد هذا المسرح يدهش لما فيه من الاتقان لاسيما
في النقوش على الستائر مع إتقان الملابس اللازمة للتمثيل .

وكلف اسماعيل د فردى ، المؤلف الموسيقى الايطالى بوضع روايه تناسب
المكان للاحتفال بافتتاحها ، بحضور الامبراطورة أوجينى ، القادمة لرأس
حفلات افتتاح قناة السويس فنظم د فردى ، روايته الشهيرة (طايده) وقامت
(مدام بوتسون) المغنيه اليديعة الجمال الاسمر بتمثيل دور الاميرة الحبشية فيها
باختيار فردى نفسه وبلغ من اتقانهم المظاهر التمثيلية أنهم أنفقوا ما يزيد على
خمسمائة وخمسين ألف فرنك ، منها ١٢ ألف لشعور الصناهى فقط ، وذلك خلاف
ما أعطى الاوركسترا والممثلين خلاف ما جاد به اسماعيل على (فردى) وقدره
١٥٠ ألف فرنك .

وأصبح الحديوى يستقدم سنويا جوقة أوروبية وينفق عليها المبالغ الطائلة
وقدر بعضهم ما صرف على أفراد إحدى تلك للجوقات ببلغ ١٢٠ ألف جنيه
في شتاء سنة من السفين والممثلين الواحدة كانت تتقاضى ألف ومائة جنيه شهريا .

وكان اسماعيل يهدف إلى إحضار مشاهير الممثلين والممثلات والمطربين

والمطربات من أوروبا ، كالتي نور فودين ، والآمنة ، سارولنا ، اللذين فتحت
الأوبرا بهما ، والمسيو لاروز والمسيو تيسييه وغيرهم من مشاهير ممثلي وممثلات
أوروبا في ذلك العصر .

وكان أول مدير لهذا المسرح ، درافيت باشا ، المعروف باسم « بوالينور » ،
ولم تعرض عليه مسرحيات باللغة العربية إلا في سنة ١٨٧٨ حينما قامت بذلك
فرقة قوامها : سليم نقاش وأديب إسحق ويوسف خياط .

والشوق في الاسكندرية مسرح زيزينيا ومسرح آخر اسمه الفيري .

وكان يقيم الخديوي إسماعيل الليالى الراقصة في قصر مابدين وأصبح ذلك
عادة سنوية في منتصف فصل الشتاء يدعو إليها ما يزيد على مائة وخمسين من
وجوه العاصمة وسرانتها وذوى الخيتيات من رجال الجاليات الغربية وكانت
لك الحفلات تبدأ من الساعة التاسعة مساء وتستمر حتى مطلع الفجر . كذلك
كان إسماعيل ميالا لإقامة حفلات سباق الخيل على نفقة جيبه الخاص ويدعو
إليها من شاء من الأعيان والوجهاء والنزلاء الأجانب . وحتى للسوقة والعامة
كانوا يتسابقون للتفرج عليها ولو من بعيد ، وأهم سباقات عهد إسماعيل
السباق المقام في اليوم السادس عشر من أيام أفراح الأنجال . التي أحييت
مهرجاناتهم أربعين يوما احتفالا بزواج أنجال الخديوي وهم محمد توفيق وحسين
وحسن وابنته فاطمة فإن الجوكر في ذلك اليوم كانوا مرتدين ملابس حريرية وفاز
منهم راكب جواد الخديوي نفسه وكان مقصفه متصفا بالبذخ الزائد عن الحد
وامتاز ذلك اليوم بكثرة المدعوين للذين كادوا يغطون بعصدهم وعديدهم
صحراء العباسية على اتساعها .

وبذلك دخلت مظاهر الحياة العصرية إلى مصر وتغيرت عادات المصريين

بوجه عام إذ بدأوا يرتادون المسارح والملاهي لمشاهدة المثلين والممثلات
الأجانب ولتقضاء أوقات فراغهم في تلك الأماكن الجديدة التي لم يألفوها
من قبل .

كذلك عمل إسماعيل على إدخال النظم الأوروبية على جميع مرافق الدولة
حتى تضارع نظمها نظم الدول الأوروبية وتنافسها وفيما يلي بعض النظم التي
أدخلها إسماعيل بالنسبة لتلك المرافق ومدى استفادة الأهالي منها .

البريد :

نظرا لأن المواصلات البريدية من وسائل ترقية الشؤون التجارية والاجتماعية
فقد اهتم إسماعيل بالبريد اهتماما ملحوظا .

وكان محمد علي قد رتب بريدا رسميا يحمل على أيدي السعاة برأ وفي السفن
بحرا ولم يزد خلفاؤه على ذلك شيئا ولولا قيام بعض أفراد من الجماليات
العربية بإنشاء مكاتب بريدية في الاسكندرية والقاهرة وغيرها لاستمرت البلاد
المصرية محرومة من تلك المواصلات البريدية .

وأهم الذين عملوا في هذا المجال « ميراثي (Merati) » وبعد وفاته عهدت
الأعمال إلى حفيده المدعو « شيني (CHINI) » وكان لهذه الإدارة - امتيازات
داخل القطر مثل نقل ما يتعلق بها بالسكك الحديدية بلا مقابل وكانت أعمالها
منتظمة ولكن أجره نقل الخطابات كانت عالية .

وخاف « شيني » في القيام بالأعمال البريدية لحسابه « السنيور موتسي » ،
الإيطالي وكان حتى سنة ١٨٦٥ قائما لحسابه الخاص بأعمال بريدية عامة في
العاصمتين يساعده جملة مستخدمين بأجور يدفعها إليهم على استلام الخطابات
والمراسلات حتى الرسمية منها وتصديرها إلى جهاتها وتسليمها إلى أربابها .

وفي سنة ١٨٦٥ أصدرت نظامنامه بوسطة الدولة العلية التي أنشئت في
تلك السنة وتتكون من ٣٨ مادة توضح النظم المتبعة في البريد .

واشترى اسماعيل من « موتسى » الإيطالي مصلحة البريد بمبلغ ستة وأربعين
الف جنيه وأنعم عليه بلقب بك وأبقاه مديراً لها وخصص له في ميزانية
حكومته مبلغاً وفيراً لينفقه على تحسين نظامها وترقية شئونها وأبقى موتسى
مستخدميه القدامى ومعظمهم من الإيطاليين والباقي من السوريين والفرنسيين
واليونانيين والنساريين والروس والمصريين وعمل على إتمام عدد المكاتب
وحركة التراسل بإدخال كثير من الإصلاحات عليها .

وعندما استقال موتسى من إدارة تلك المصلحة في سنة ١٨٧٦ عين اسماعيل
خلفاً له « كليار » وهو انجليزى الذى قام بضبط عدد الموظفين وأبدل بكثيرين
من الباقين غيرهم من الأكفاء وأدخل أولاد العرب بالتدريج في خدمة المصلحة
وأخذ ينشئ مكاتب جديدة في القطر حتى بلغ عددها مائتى مكتب وعشرة بها
ثمانمائة وثلاثون مستخدماً ، وثلاثمائة واثنين وأربعين جالساً وبربرياً وجعل
توزيع المراسلات يومياً بين مصر والاسكندرية وجميع الجهات المهمة بعد أن
أسبوعياً أولاً حتى وصل إلى ثلاثة وأربعة وخمسة توزيعات في النهار عدلى
عطات السكك الحديدية الكبرى .

ومن التحسينات التي أدخلت على مصلحة البريد في عهد اسماعيل استعمال
طوابع البريد لأول مرة فأخذت تلك الطوابع تحمل عمل النقود في المراسلات
كما هو الحال في أوروبا .

وبلغت عدد المراسلات في سنة ١٨٧٨ مليونين ونصف معظمها تجارى -
وبلغت قيمة النقود التي تصدرت صرا ، من غمسوم المكاتب ، عشرة ملايين
من الجنيهات .

وصنعت طوابع البريد أول مرة في جنوة سنة ١٨٦٦ وكانت قناتها ١٠ و ٢٠ هارة و ١ ، ٢ ، ٥ قروش . ومصرى طوابع البريد بعد ذلك بطبعها في البلاد ففي ١٨٦٧ طبعت الطبعة الثانية في مطبعة « برناسون » ، المجرية بشهر الاسكندرية ثم صدرت الطبعة الثالثة في سنة ١٨٧٢ بالمطبعة الاميرية بيولاك وكان عدد الطوابع في سنة ١٨٦٦ ثلاثة ملايين وصعد في سنة ١٨٦٧ إلى ٨٠٠٠٠٠٠ ر ٢٠ مليوناً في ١٨٧٢ وبالتالي زيادة في هذا المظهر من مظاهر النشاط الاجتماعي .

وبازدياد نشاط مصلحة البريد المصرية ألغيت مكاتب البريد الأوروبي في مصر بالتدريج على الوجه التالي .

- مكتب بريد مسكوب ألغى في أول نوفمبر سنة ١٨٧٥ .
- د د فرنسا في القاهرة ألغى في مارس سنة ١٨٧٥ .
- د د إنجلترا في القاهرة ألغى في ابريل سنة ١٨٧٨ .
- د د اليونان د د د د يناير د ١٨٨٢ .
- د د إيطاليا د د د د فبراير د ١٨٨٤ .
- د د فرنسا في السويس ألغى في ديسمبر سنة ١٨٨٨ .
- د د النمسا في القاهرة ألغى في اكتوبر سنة ١٨٨٩ .

وفي سنة ١٨٧٤ وصلت ادارة البريد المصرية إلى حد أنها وقعت اتفاقية مع الدول الأجنبية وذلك في مؤتمر البريد العالمي الأول الذي عقد في برن وبانتقال أعمال مكاتب البريد الأوروبية إلى ادارة البريد المصرية خفضت الأخيرة جداً في تعاريفها فصارت أسعارها أقل أسعار جميع البوستات .

وفي سنة ١٨٦٣ كانت قد تأسست شركة للملاحة البحرية بالبواخر هرفت

باسم الشركة المصرية ، برؤوس أموال أجنبية ومصرية وأصبح البريد الذي كان ينقل إلى الاسكندرية بواسطة بواخر النمسا أصبح ينقل بعد ذلك بواسطة بواخر الشركة المصرية .

وفي سنة ١٨٧٣ اشترى اسماعيل أحمد تلك الشركة وحولها إلى مصلحة حكومية هرفت باسمه وابورات البوسنة الخديوية ، فامتد نطاق تلك المصلحة وصارت لها من البواخر الكبيرة ٢٦ باخرة تنقل المسافرين والبضائع والبريد بين مصر وشواطئ البحر المتوسط في سوريا والافاضول وبلاد اليونان وشواطئ الدردنيل والبوسفور وكذلك تغور البحر الأحمر .

وكانت مصر متصلة اتصالا مباشرا بكثير من الموانئ الأجنبية بواسطة خطوط البواخر الخديوية التي كانت تشمل ثلاثة خطوط مصرية وخمسة خطوط انجليزية وخمسة خطوط فرنسية وأربعة خطوط نمساوية وخطان ايطاليان وخط روسي وخط تركي فضلا عن هذه الخطوط كان عدد كبير من البواخر التجارية وخاصة الانجليزية يسير في مواعيد منتظمة بين مصر والهند والاوربية .

التلغرافات :

ازدادت الخطوط التلغرافية في عهد اسماعيل فمد في مصر والسودان شبكة من الخطوط التلغرافية طولها ٥٥٨٢ كيلو مترا طول أسلاكها ١٩٩٥١ كيلومترا .

وهذا بيان بأهم الخطوط التلغرافية التي أنشئت في مصر في عهد اسماعيل حتى سنة ١٨٧٢ .

١ — من القاهرة الى قايوب والقناطر الخيرية .

٢ — د د د غزة بطريق منها .

٣ — د د د السويس بطريق منها .

٤ — د د د المنصورة بطريق قايوب .

٥ — د منها د سراى ميت غمر .

٦ — د د د الزقازيق فالسويس .

٧ — من طنطا الى طانجا فدمياط .

٨ — د د د زفتى .

٩ — من طنطا الى دسوق

١٠ — من طنطا الى شين الكوم

١١ — من الاسماعيلية الى بورسعيد

١٢ — من القنطرة الى بورسعيد

١٣ — من القاهرة الى المنيا

١٤ — من المنيا الى أسيوط

١٥ — من أسيوط الى قنا

١٦ — من قنا الى أسوان

١٧ — من قنا الى القصير

١٨ — من أسوان الى وادى حلفا

١٩ — من القاهرة الى الاسكندرية

٢٠ — من القاهرة الى حلوان

٢١ — من القاهرة الى ايتاى البارود

٢٢ — من أبى كبير الى الصالحية

٢٠ - من نشرت الى كفر للشيخ

٢١ - من الاسكندرية الى ضواحيها

٢٢ - من الاسكندرية الى وشيد

وقد بلغ عدد مكاتب التلغراف في مصر ٨٦ مكتب في الوجه البحري و ٤٤ مكتب في الوجه القبلي سنة ١٨٧٨ . ونظرا لما هو معلوم من لزوم موظفين لتأخرات و لزوم تغييرهم من آن لآخر فلاجل تعليم هذا الفن وتكثير وجود انبائه أمر الخديوي اسماعيل وزير الداخلية بتكوين مكتب مخصص بالمدارس و كية من العدد لتعليم قدر اربعين تلميذا من تلامذة المدارس ضمن المعلوم الجاري تعليمهم ايها بالمدارس حتى بذلك يستدرك وجود عدد من موظفي التلغرافات وتيسير الحصول على ما يلزم منهم .

ومن الطريف ان موظفي الحكومة المصرية لم يكونوا يصدقوا في بادى الامر ان الكلام يمكن بين القاهرة ودارالعادة بواسطة تلك الاسلاك فاخذوا يتخاضرون مع رجال الباب العالي ولا هدف لهم الا التحقق من صحة الزعم وقضوا اكثر من ثلاث ساعات وهم يخاطبون الاستالة بكلام لا طائل قصته ويسألون أسئلة عن صحة رجالها وعن حالة الطقس فيها حتى أفقدوا الخزينة المصرية ما يزيد على خمسين ألف مصرية لمن كلام فارغ .

لهذا صدر أمر الخديوي الى جميع المصالح الحكومية بعدم تحرير التلغرافات الا بالثبوت الضروري جدا .

وقد أنشأت الشركة الانجليزية للشرقية في عهد اسماعيل خطا تلغرافيا بحريا من الاسكندرية الى مالطة وصقلية فأوروبا وخطا آخر من الاسكندرية الى السويس ثم الى عدن فالهند ويتصل بخط الشرق الأقصى واستراليا .

وبلغت نفقات انشاء كل هذه الخطوط ما يقرب من مليون من الجنيهات
وبذلك كان اهتمام الخديوي اسماعيل بمد الخطوط للتغرافية اهتماما بالغا سواء
كانت تلك الخطوط لربط مدن القطر المصري بعضها ببعض أو لربط مصر
بمعظم بلدان العالم وخصوصا بمدن أوروبا الذي كان يحرص اسماعيل على أن
يكون على اتصال مستمر بها لولعه الشديد بأخبارها .

وكما اهتم بالموصلات البريدية وانشأ الخطوط التلغرافية اهتم اسماعيل
أيضا بالسكك الحديدية .

السكك الحديدية :

كان التوسع في السكك الحديدية في عهد اسماعيل من أسباب النهضة
الاجتماعية لاصيما وأنه وقت بنفسه عقب رحلاته الى أوروبا على نظام السكك
الحديدية هناك فعمل على ترتيب مواعيد سفر القطارات ووصولها ، وذلك أنه
انشأ مجلس للإشراف على شئون السكك الحديدية في مصر ويتكون هذا
المجلس من رئيس ووكيل وأعضاء ؛ وكان أول رئيس لهذا المجلس هو عبد الرحمن
رشدي بك والوكيل سعيد بك من أعضاء مجلس الأحكام والأعضاء شيمى بك
وشاكر بك وبقى بك واسماعيل أفندي ناظر محطة كفر الزيات وكان على كل
عضو من أعضاء هذا المجلس أن يتفكر ويتذكر فيما يكون فيه الإصلاح لهذه
المصلحة في أشغالها وترانيبها والاجر المخصصة لها سواء كان ذلك بخصوص
الركاب المسافرين أو نقل البضائع وكذلك تنظيم أمورها وإيرادها وتشجيعها
على أسهل طريقة وأحسن أسلوب لتكون بذلك في أعلى درجات الانقظام كما
هو الحال في أوروبا وكان على وكيل المجلس أن يراقب بنفسه شئون تلك
المصلحة بأن ينتقل الى الاسكندرية أو السويس أو غيرها من بلاد القطر لكي

يلاحظ بنفسه ما هي عليه من النظام وإيجاد الحلول التي تلزم لما يواجهه من مشاكل وأن يرفع تقريره الى المجلس الذي هو وكيله للمذاكرة وجريا على عادة اسماعيل في تقليد ملوك أوروبا فإنه اتخذ سائقا لقاطراته الخاصة السائق الذي كان لفابليون الثالث ، بعد أن سمع عن دقة ذلك للعامل بالنسبة لمواعيد أسفاره

وجاء في الوقائع المصرية أن امتداد السكك الحديدية التي أنشأها الحكومة المصرية بعد أن كانت ٤٤٢ كيلو مترا عند تولي اسماعيل حكم مصر صارت تتزايد حتى بلغت ٦٧٣ كيلومتر (سنة ١٨٦٨) وبعد انتهاء الاعمال الجارية تبلغ عن قريب ١١٨١ كيلومترا .

ولقد ساعدت السكك الحديدية على اتساع زراعة القطن حيث أوجدت وسيلة سريعة لنقل محصول القطن الى السوق في الاسكندرية حيث يصدر بعد ذلك الى الخارج وكذلك ساعد التوسع في السكك الحديدية في عهد اسماعيل أن ترتبط المدن الرئيسية في الوجه البحري بشبكة من السكك الحديدية وأنشئت الخطوط الحديدية المينة فيما بعد وذلك بالاضافة الى ازدواج الخط الحديدي من القاهرة الى الاسكندرية .

الخطوط الحديدية التي أنشئت في عهد اسماعيل :

- ١ - طنطا - محلة روح
- ٢ - بنها - الزقازيق
- ٣ - القناطر - قليوب
- ٤ - القناطر - الزقازيق
- ٥ - الزقازيق - المنصورة
- ٦ - الزقازيق - الاسماعيليه

- ٧ - دسوق - زقى
- ٨ - طنطا - شبين الكوم
- ٩ - طنطا - سمند
- ١٠ - أبو كبير - الصالحية
- ١١ - المنصورة - دمياط
- ١٢ - الاسماعيلية - السويس
- ١٣ - الاسكندرية - رشيد
- ١٤ - الاسكندرية - سيدى جابر
- ١٥ - المعصرة - أبرقير
- ١٦ - قلين - كفر الشيخ
- ١٧ - بولاق الدكرور - ايتاى البارود
- ١٨ - بولاق الدكرور - اسيوط
- ١٩ - الواسطى - أبو كساء

وهكذا أنشأ اسماعيل تلك الخطوط الحديدية التى سهلت على الأهالى التنقل من مكان لآخر والغلب على المسافات البعيدة بين مدن القطر المصرى وأصبح إدارتها بعد أن كانت قد اختلفت فى أواخر عهد سعيد .

الموانئ والمناشر :

نظرا لازدياد حركة السفن التجارية وسفن نقل الركاب اهتم اسماعيل اهتماما كبيرا بإنشاء الموانئ وتجديد الموجود منها حتى يشمل على تلك السفن أن ترسو على سواحل مصر المطلة على البحرين الأبيض والأحمر وكذلك أنشأ المناشر لكى تهدى السفن ليلا فى البحرين أيضا .

فقد اهتم اهتماما كبيرا بميناء الاسكندرية وعهد الى شركة انجليزية لتوسيعه
وجعله يضامى موانى البلاد الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط وعلى سهولة
رابط مصر بموانى تلك البلاد الأوروبية .

كما انشأ قنارا جنوبا حاجزا للمياه في مدخل ميناء الاسكندرية لارشاد السفن
ليلا .

ولقد رجحت صعوبات جمة في انشاء الموانى على طرف قناة السويس وبالرغم
من أن الانشاءات البحرية في السويس أقل تكلفة من تلك التي تمت في الاسكندرية
الا أنها تليها في العظمة والاهمية . لقد تم الاتفاق مع شركة فرنسية لانشاء حوض
لاصلاح السفن في السويس وتبلغ نفقات المشروع ٢٧٠.٠٠٠ جنيه ، وذلك في
مكان يبعد ميلين عن جنوب المدينة في مساحة تبلغ ٤١٠ قدم طولا و ٩٠ قدم
عرضا ، يبلغ عمقها ٣٦ قدما .

وفي أثناء تنفيذ ذلك المشروع حصلت تلك الشركة الفرنسية على مبلغ
٦.٠٠٠.٠٠٠ جنيه زيادة عن المبلغ السابق بالإضافة الى تسخير العمال الذين
أضيفوا بعد بدء المشروع بفترة وجيزة فارتفعت نفقات تكاليف ذلك المشروع
الى ٣٥.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ودفعتها كلها تقريبا - اسماعيل - . ولقد افتتح ذاك
الحوض في سنة ١٨٦٦ .

وبعد ذلك قرر اسماعيل انشاء ميناء كامل لكى يسع لكل احتمال للزيادة في
التجارة وبدأ العمل في ذلك المشروع في سنة ١٨٧٠ وبلغت جميع النفقات بما فيها
الحوض الجاف ١٤.٠٠٠.٠٠٠ جنيه بالرغم من أن المشروع الاخير ظل ناقصا
نظرا لاتمام مشروع قناة السويس التي قضت على تجارة الترانسيت ولقد انصف

اسماعيل في كل تلك المشروعات بالاسراف الزائد عن الحد والذي أدى الى الاستدانة والاضطرابات الاقتصادية والسياسية .

ورغبة في ارشاد السفر وتسهيل الملاحة أنشأت الحكومة في عهد اسماعيل عدة منائر على سواحل البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر والمحيط الهندي .

اولا : على ساحل البحر المتوسط :

فنار البرلس وفنار رشيد وفنار دمياط وفنار بوزسعيد وفنار المعجمي وفنار حاجز الميناء وفنار القباري .

ثانيا : على ساحل البحر الاحمر :

فنار السويس وفنار رأس الغريب ومنارة صغور الاخوين الشمالية ومنارة جزيرة شدوان التي تمت في سنة ١٨٨٩ ومنارة الوجه على ساحل الحجاز . وبالنسبة لمنارة رأس الغريب فقد تمت في سنة ١٨٧١ .

ثالثا : على ساحل المحيط الهندي :

منارة بربرة .

وهكذا حاول اسماعيل ادخال كل ما هو أوروبي الى مصر وقد أفادت البلاد من بعض تلك الاسلحات التي قام بها ولو أنه - كما ذكرنا - انغمس نتيجة للاسراف الزائد في الديون الباهظة التي كانت السبب الرئيسي في تغلغل النفوذ الاوروبي في مصر .

وكما اهتم اسماعيل بادخال مظاهر الحضارة الاوروبية في البلاد من تحميل القاهرة والاسكندرية والمدن الرئيسية في القطر المصري وتزويدها بالمياه وانارتها بالغاز حتى تصبح كمواصم أوروبا وادخال وسائل الترفيه التي لم

تعمد ما البلاد من قبل وكما اهتم بالبريد ومد الخطوط التلغرافية وخطوط السكك الحديدية واقشاء الموانى والمناظر فانه اقتبس أيضا من الدول الاوروبية النظم المتبعة لديهم في المحافظة على الامن في البلاد والاهتمام بالشرطة .

تنظيم الشرطة :

لما كان الخديوى اسماعيل يصرف همه في التشييد بالممالك الاوروبية المنظمة ، رأى من الواجب أيضا تشكيل قوة من الشرطة يعهد اليها امر حفظ الامن بداخل البلاد .

كانت للشرطة حتى أوائل حكمه - محصورة فيمن كانوا يدهونهم القواصة وكانوا غالباً من جهلاء الأتراك أو المتمردين من الأرفاؤوط ولقد كانوا يتصرفون بسوء الأخلاق فكثيرا ما اعتدوا على الأهالى بالضرب والإهانة ومهاجمة البيوت وارتكاب المنكر إذا كلفوا بضبط واقعة . أما إذا سلم إليهم سجناء فإنهم كانوا يطالبون بالبقيش وقرشوة .

ولكن هؤلاء القواصة كانوا يخافون الأجانب ، ولا يجسرون على مطاردة مجرميهم لاسيما بعد تهادى القناصل في الإساءة إلى الأمن العام لاحتماء هؤلاء المجرمين في ظل الامتيازات الأجنبية .

وكان أولئك القناصل يتخذون قواصة ، لانفسهم بالرغم من أنهم يعلمون أن هؤلاء القواصة لا يمكن الاعتماد عليهم . فنشأ عن ذلك وجود نظامين لضبط في البلاد بجانب أنظمتها الإدارية المتعددة ، وكانت النتيجة ضياع هيبة الشرطة بالمرءة . وجلب ويلات على القطر المصرى لا نهاية لها .

لذلك ألقى اسماعيل طائفة القواصة هذه من عموم القطر المصرى وذلك بأن جمعهم وأرسلهم إلى السودان ليكونوا بها جنوداً :

وانتخبت الحكومة لتنظيم الشرطة ضابطين إيطاليين هما :

المسيو كاراليسيمو (Carlosimo) والمركيز فيجري (Negri) وعهد إليهما تنظيم إدارتها أيضا .

ونظمت إدارة للشرطة الجديدة واستعانت تلك الإدارة بالممتازين من هيئة الضبط القديمة ومن رجال أتوا بهم من أوروبا لا سيما من إيطاليا .

وبذلك تخلصت البلاد من طائفة القواصة سواء قواصة الحكومة أم قواصة القناصل وحادت العلمانية إلى الأمالى وارتاحوا لتلك الهيئة الجديدة التى - حرصت على المحافظة على الأمن العام فى البلاد .

وكان كبار رجال الإدارة - كالمديرين فى الأقاليم والضباط فى القاهرة والإسكندرية - يحملون عصا الإدارة بيد وحيف القضاء بالآخرى فكانوا فى نفس الوقت يحافظون على الأمن ويصدرون الأحكام ويقومون بتنفيذ تلك الأحكام فأدى بهم ذلك إلى الاستبداد .

وكانت سلطة هؤلاء المديرين ورؤساء الضبط فى العاصمة مطلقا إلى حد أن أهل الناس كانت رهن إشارتهم وأموالهم . فعمل إسماعيل على منع رجال الإدارة من توقيع عقوبات إعدامية لم تصدر بها أحكام ؛ ونهى رجال القضاء دون سواهم بإصدار تلك الأحكام وخاصة بعد إنشاء المحاكم المختلطة . فأدى ذلك إلى الإقلال من القسوة والفظاحة التى اشتهر بها رجال الإدارة ولكن بالرغم من ذلك لم تشر جهود إسماعيل المثمرة المرجوة وذلك بسبب مقاومة الدول الغربية وتعارض تلك الإصلاحات مع بقاء الامتيازات الأجنبية فى البلاد .

استعمال التاريخ الميلادى :

نظرا لأن المعاملات الجارية والدواوين فى عهد إسماعيل ، مع الأوروبيين معظمها على واقع للشهور الافرنجية فلذلك أصدر إسماعيل أوامره إلى نظارة المالية أن تتبع حسابات الحكومة للشهور الافرنجية وأن يكون التقويم الميلادى هو المتبع فى جميع دواوين الحكومة وذلك ابتداء من أول - سبتمبر سنة ١٨٧٥ وذلك عملا على سهولة التعامل مع الدول الأوروبية ولقد لقي استعمال التاريخ الميلادى صعوبة فى بادىء الأمر .

استعمال الطريقة العشرية فى الكايل والموازين والمقاييس :

أصدر إسماعيل أمره للمقتنية بتحويل الموازين والكايل والمقاييس الجارية تداولها إذ ذاك إلى الطريقة العشرية مع إبطال الطرق المتنوعة المستعملة فى ذلك الوقت وعدم الأخذ والعطاء والتعامل بكل صورة إلا بالطريقة سائلة الذكر كذلك أصدر أوامره لنظارة التجارة لاتباع تلك الطريقة الجديدة وتعميمها فى جميع أنحاء البلاد .

كذلك أصدر إسماعيل أوامره إلى كل من الدائرة الخديوية ونظارات الداخلية والجهادية والمالية والتجارية بأن يستعمل بها وبسائر الدوائر المهمة (السقيم مترىك) أى الطريقة المترية فى المقاييس والموزونات وقد تم العمل بالنظام المترى هذا فى يولية سنة ١٨٧٦ .

وقد كانت الموازين والمقاييس المختلفة المتبعة قبل ذلك توقع فى الارتباك إذ أنها كانت غير موحدة وقد دفع إسماعيل إلى اتباع تلك الطريقة المترية الجديدة أو العشرية - كما سماها هو فى الأمر الذى أصدره لشريف باشا دفعه

إلى ذلك رغبته في سهولة التعامل مع الدول الأوروبية الذي كان يحرص كل الحرس على إرضائها وإنماء علاقاته الاقتصادية معها .

بما سبق يتضح أن الخديوى إسماعيل لم يترك فرصة من الفرص في إدخال النظم الأوروبية إلى مصر إلا واتباعها وقد ظهر ذلك جليسا في اتباع التقويم الميلادى في جميع أنحاء البلاد بدلا من التقويم القبطى الذى ابتصه مصر ردحا طويلا من الزمن ، وكذلك في تعميم الطريقة المتربة في المقاييس والموازين والمكاييل لنفس الغرض وهو سهولة التعامل مع دول أوروبا .

تقدم الصحافة :

عند ما تولى إسماعيل حكم مصر لم يجد بها إلا بعض الصحف الأجنبية التى تصدر بلغات أوروبية مختلفة ، وهى على قلتها لا تؤدى واجبها الصحفى الآداء الصحيح إذ أن تلك الصحف اهتمت بالشئون التجارية وأخبار السفن الداخلة إلى ميناء الاسكندرية وبعض أخبار الدل الأوروبية .

وكانت الصحف المصرية التى أنشأها محمد على قد اختفت أيام عباس وسعيد وحتى جريدة الوقائع المصرية رأى سعيد أن يجهزها ومطبعة بولاق لأحمد أسدقائه وهو عبد الرحمن رشدى بك مدير الواپورات البحرية فى ذلك الوقت .

فتملكت جريدة الوقائع ما يقرب من عامين حتى صدر العدد الأول فى عهد إسماعيل فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٥ فى صورة جديدة ونقلت عن الصحف الغربية خير ما فيها وعينت بالبسلاد الشرقية وأمسورها وكذلك الأخبار الداخلية فى مصر ولم تغفل شئون التجارة والموضوعات الاقتصادية والاجتماعية

والأدبية واهتمت أيضاً بالأعلامات وكانت تدافع عن سياسة الحكومة وفي سنة ١٨٦٥ أيضاً أصدرت الحكومة صحيفتين أخريين وهما مجلة « يعسوب الطيب » و « الجريدة العسكرية المصرية » وصدرت بعد ذلك بعدة سنوات جريدة « أركان حرب الجيش المصرى » ثم « مجلة روضة المدارس » وكانت توزع مجاناً على التلاميذ وكذلك « وادى النيل » لعبد الله أبى السعود أفندى .

وظهرت صحافة التخصص مثل « المتعطف » فى الأدب وشتون الاجتماع ، وصحف التجارة وشتون الاقتصاد كصحيفة « التجارة » كذلك ظهرت الصحف - المزلية مثل مجلة « أبو نضارة » أنشأها يعقوب صنوع وهو يهودى وكانت تلك المجلة مدرسة عاد إليها الصحفيون إذ أنها كانت تنقد كل شئ فى ذلك الوقت .

وعكذا اشطت الصحافة فى ذلك العصر وأخذ المصريون ينشئون المجلات العلمية والصحف السياسية .

وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ كان بمصر ٢٧ صحيفة يومية أو نصف أسبوعية .

٧ باللغة العربية .

١ « » والتركية .

١ « » والفرنسية .

١ « » والإيطالية .

٩ « » الفرنسية .

٣ « » اليونانية .

٥ « » الإيطالية .

إنشاء دار الكتب :

يقول علي مبارك باشا :

« ثم ظهر لي أن أجعل كتيبة خديوية داخل الديار المصرية أضام بها كتيبة مدينة باريس فاستأذنت الخديوي إسماعيل في ذلك فأذن لي ، من ذلك يتضح أن وزراء إسماعيل قد اقتفوا أثره في التشبه بمدن أوروبا في نظمها فهذا علي مبارك ناظر المعارف في ذلك الوقت يتحدث عن إنشاء دار الكتب ويضربها بمثل تلك التي في باريس . »

وعلى ذلك أصدر إسماعيل أمراً بإنشاء تلك الدار كما أمر باستحضار حضرات العلماء لكي يعدوا قائمة ببيان أسماء الكتب وكذلك استحضار من لهم إلمام بالكتب التركية لإعداد قائمة بتلك الكتب وشراء الكتب التي لا توجد بمصر من الشام والحجاز والاسنة . أنة بدول أوروبا ونقلت الكتب الموجودة بديوان المدارس إلى الدار الجديدة .

وتم افتتاح دار الكتب في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٧٠ بسراى درب الجواميز .
وفتحت أبوابها للراغبين في الاطلاع .

الجمعيات العلمية :

ظهرت في عصر إسماعيل الجمعيات العلمية لنشر الثقافة وتوليد روح البحث العلمي واليقظة الفكرية .

فأنشأت الجمعية الجغرافية في ١٥ مايو سنة ١٨٧٥ وقد حدد الغرض من انشائها : « البحث على الدراسات المتعلقة بالكشف الجغرافي عن الأقاليم الأفريقية وما جاورها والعناية بالدراسات الجغرافية على اختلاف أنواعها ولكن بوجه خاص للباحث الأفريقية . »

وقد قامت الجمعية الجغرافية بنشاط كبير في تحقيق أهدافها ونشاطات الاستكشافات الجغرافية في أفريقيا والتي ارتادها الأوربيون الذين قاموا بارياد تلك القارة التي كانت تسمى القارة المظلمة .

كذلك تأسست جمعية المصارف المصرية بالتعاون على نشر العلوم وذلك بناء على رغبة الخديوى إسماعيل أيضا وتولى رئاستها ابنه محمد توفيق أكبر أنجال الخديوى وولى عهده وصدرت لائحة التنظيم لتلك الجمعية تتكون من ثمانية عشر بهذا لكي يسير أعضاء الجمعية على مداها .

وهكذا شجع الخديوى إسماعيل الصحف المصرية وأنشأ الكثير منها ومد يد المعونة إلى كثير من تلك الصحف وخصوصا للصحف الأجنبية التي كانت لها معرفة مادية سنوية لكي يمتدحوه في صحفهم ومجلاتهم واماكي تتحدث عنه تلك الصحف دائما وتتحدث عن أعماله .

كذلك أنشأ دار الكتب المصرية لكي تكون شبيهة بتلك التي بباريس ولكي يحقق عبارته المشهورة « إن مصر أصبحت قطة من أوروبا » وشجع كذلك الجمعيات العلمية كما ذكرنا سابقا .

الخلاصة :

إن مدى إنتشار التعليم في أى أمة من الأمم يعطى فكرة واضحة عن مدى ما وصلت اليه تلك الأمة في مضمار الحضارة ولذا يجب ونحن نتكلم عن مظاهر الحضارة الأوروبية في مصر وأثرها في الحياة الاجتماعية أن نبهت درجة انتشار التعليم في مصر في عهد إسماعيل وتأثيره في ذلك بالدور الأوروبية واستعانتها بالأجانب في هذا المضمار أيضا .

وتتضح سياسة إسماعيل في التعليم من خطاب أرسله إلى الصدر الأعظم

يوضح فيه تلك السياسة وكيف أن تقدم المدنية أدى إلى رقى العلوم وانتشار المعارف وأنه أجاد فتح المدارس التي كانت قد أغلقت في عهد عباس وسعيد .
ففى عهد عباس ألغيت بعض المدارس ، أما سعيد فقد ألغىها جميعا وتم على يديه انهيار النظام التعليمى الذى كان قد أنشأه محمد على .

ويقول يعقوب آرتين (باشا) فى كتابه : التعليم العام فى مصر ، إنه يمكن ،
إعتبار المدة ما بين سنة ١٨٤٨ و ١٨٦٣ فيما يختص بالتعليم العام والمعارف
العمومية كأنها معدومة .

وفى حديث لسعيد باشا مع (كوفج بك) ، مرييه السويصرى الذى أصبح
سكرتيره الخاص ، بعد ما أوى للعرش ، وكان يحسنه على إعادة فتح المدارس
التي أغلقها عباس سابقه يقول سعيد : ولم تعلم للشعب ؟ لى يصبح الحىم عليه
ولتصرف فيه أصرها عليه ؟ دعمهم فى جهلهم فالأمة الجاهلة أسلس قيادة فى
يد سحاكها .

وعندما تولى اسماعيل حىم مصر لم يكن فى القطر من مدارس سوى مدرسة
ابتدائية ومدرسة فهميزية والمدرسة الحربية فى القلعة ومدرسة الطب والصيدلة
والولادة لى أنشأها كلوت بك ، وكأها بالعاصمة ، ومدرسة بحرية بالاسكندرية
وكانت جميعها فى حالة سيئة من حيث نظامها ولقريبة والتعليم فيها .

واخذ اسماعيل يشىء المدارس فأنشئت فى سنة ١٨٦٤ مدرسة رأس القين
بالاسكندرية ومدرسة للناصرية بمصر وعلمت فيها اللغات والعلوم المختلفة وفى
سنة ١٨٦٥ أنشأ أيضا مدارس أخرى فى بنها وبنى سويف والمنيا وأسيوط ،
بها من الطلبة ما يزيد على ٦٣١ طالبا منهم ٥٠٢ داخلية .

وكانت المجانية أساس التعليم في هذه المدارس كافة وتشمل السكنية والطعام أيضا .

وظهرت لائحة (١٠ رجب سنة ١٢٨٤) وهي لائحة ذات أربعين بندا أصدرها علي باشا مبارك أساسها مبادئ :

أولا : تضامن جميع المدارس في نظامها وتعليمها .

ثانياً : مساواة المعاهد التي من درجة واحدة مساواة تامة في جميع الأمور .

وقسمت المدارس ثلاثة أقسام : ابتدائية وثانوية وعالية بخلاف المدارس الخاصة .

وتقرر أن تكون المدارس الثانوية سبعا ويكون أساسها المجانية المطلقة . وأما المدارس العالية فجعلت تسعا . ثمان في مصر وواحدة بالاسكندرية ومن المدارس العالية مدرسة البوليتكنيك والتي يقال لها مدرسة المهندسخانة ومدة الدراسة بها ست سنوات وأنشئت تلك المدرسة سنة ١٨٦٦ . ومن المدارس العليا أيضا مدرسة الإدارة التي عرفت باسم الحقوق وأنشئت سنة ١٨٦٨ .

أما مدرسة الطب فكانت في درجة كبيرة من الرقي والتقدم وكانت تنقسم إلى قسمين : قسم الطب والجراحة وقسم الصيدلة ومدة الدراسة في كل منهما خمسة سنوات وكان عدد طلبة في سنة ١٨٧٦ ، ١٩٥ طالباً كلهم داخلية ما عدا عشرين . وإن تخريج الطبيب الواحد كان يكلف الحكومة ٩٣ ألف فرنك وتخريج الصيدلي الواحد كان يكلفها ١٤٥٠٠ فرنك وكان معظم الاساتذة مصريين ممن تعلموا في أوروبا . كما كان بالمدرسة مستشفى مدني وعسكري ومعمل كيمياء ، ومكتبه شاملة ومجموعات تجهيزات تشريحية ومجموعات تاريخ طبيعى .

واستحضر اسماعيل كثيرا من الآورانيين للمساعدة في تنمية التعليم ومن هؤلاء (دورك) المصري الذي ينفق مائتا الف و كلفه تنظيم المدارس وتوسيع نطاقها على النصف الأفريقي. وخمس وزارة المعارف بميزانية سنوية تراوحت بين ٧٠، ٨٠ ألف جنيه وقد أن كانت لا تتعدى المئة ألف جنيه في عهد سعيد .

ولما اضطر اسماعيل غميا بعد إلى الاقتراض من عيب ميزانية التعليم لإيراد تفتيش الوادي بعد أن استرده من شركة قناة السويس مقابل عشرة ملايين من الفروقات وكان مجموع ذلك الايراد مائة ألف فونك سنويا .

وعلى ذلك تكون ميزانية التعليم في عهد اسماعيل مقدمة كالآتي :

٤١٠٠٠٠	جنيه	من وزارة المالية (الميزانية العامة) .
٢٠٠٠٠٠	،	إيراد تفتيش الوادي
٧٠٠٠٠	،	ديوان الأوقاف .

وتقدر مساحة تفتيش الوادي ١٠٠٠٠ فدان كذلك تبرع اسماعيل لميزانية التعليم لإيراد ١٠٠٠٠ فدان أخرى وذلك لفرض إنشاء مدرسه في كل مديرية وأجرى دور بله بعض تعديلات في المدارس الموجودة كتحويله مدرسه الإدارة إلى مدرسة حقوق ، وكجعل مدرسه اللغات مهابدا لتخريج مترجمين ومفتشين يشتغلون في الإدارات وأضاف قسم بيطري إلى مدرسة الطب .

ولكن بالرغم من ذلك فقد كانت مجهودات الخديوي ووزرائه ضائفة وذلك لقلة المال وقلة الرجال بالرغم من استحضار المساعدة من أوروبا .

وذلك لأن المجانية العامة في التعليم جعلت المبالغ المخصصة للتعليم غير وافية

بالمрад وأن الفترة ما بين سنة ١٨٤٨ و ١٨٦٣ أنقصت كثيرا من عدد المصريين المثقفين الذين بهم الكفاية لإباشرة شئون التعليم وأدى ذلك الشعور بالحاجة إلى الزيادة في عدد المعلمين .

لذلك أقرح على مبارك باشا إبطال مبدأ المجانية للبحثة وتكليف الأهالي بالاتفاق على تعليم أولادهم ، ولذلك أنشأ مدرستين بمصاريف شهرية ، ثم أنشئت دار العلوم لتخرج أساتذة يقومون بتدريس ما كانت اللغة العربية أساسا لتعليمه كما أنشأت مدرسة للفورمان لتخرج أساتذة يقومون بتدريس اللغات الأجنبية والرياضيات والعلوم الأخرى .

كما قرر مدير ديوان المدارس انتخاب التلاميذ المتقدمين في فن الرسم واللغات الأجنبية من تلاميذ سائر المدارس وتعيينهم معاوين لأساتذة المدارس بمردب قدره ٢٥ قرشا واجراء مسابقة لهم في آخر السنة ، فإذا أظهروا كفاءة ومقدرة فيصير تعيينهم أساتذة بالمهامية المقررة للأساتذة كما أرسل اسماعيل البعوث إلى الخارج وقد بدأ في عهد محمد علي ولم يكن عدد المبعوثين إلى أوروبا في عهد عباس وسعيد قليلا بالرغم من تعيينهم على الحركة التعليمية في مصر .

وقد أمدت تلك البعثات مصر بطائفة من الرجال الذين أعانوها في مختلف نواحي الحياة وبلغ المبلغ عليهم أيام حكم اسماعيل ٦٣٠٥٧ جنينا .

وقد وثق نظام البعثات العلمية وأوصل اتصال مصر بالحضارة الغربية وقوى من أسبابه .

كما أنشأت في مصر مدارس الجاليات الأوروبية المختلفة ولما ساهمت أيضا بنصيب كبير في ازدهار التعليم في تلك الفترة .

كما أنشأ الأقباط الأرثوذكس مدارس عديدة باءت لأثنى عشرة مدرسة وقد
وهب اسما عيل مدارسهم ألف وخمسة مائة فدان من أراضى القطار الجبلية بسدة أما
الأقباط الكاثوليك فقد كانوا أسبق المصريين على الإطلاق فى مضمار التعليم وكانت
مدارسهم الابتدائية والثانوية منتشرة على الأخص فى الصعيد وكانت مدارسهم
مشتركة بين البنين والبنات .

وقد كان للروم الأرثوذكس مدرستان للبنين والبنات بمصر ومطرسا فى
الاسكندرية وكان لهما ثلاثة ثلاث مدارس ابتدائية بمصر . أما الأرمن فلم
يكن لهم سوى مدرسة واحدة . كذلك أنشأ اليهود عدة مدارس ولهم سكن
كانت مشهورة بالفدارة للتمارية أطباها فيها أكثر منها بحسن التعليم والنظام طرقة
ذلك كانت الحركة التعليمية فى مصر اسماعيلية وأن أدت إلى زيادة عدد
المتعلمين .

فيهد أن كان عدد التلاميذ فى التعليم العام ستة آلاف فقط فى عهد محمد على
ارتفع هذا العدد فى الست سنوات الأولى من حكم اسماعيل إلى مائة ألف ثم
- بلغ عدد المتعلمين فى سنة ١٨٧٣ ٨٩٣ ٨٩٣ قليلاً وإذا قايلاً هذا العدد على
سكان القطار وقتئذ البالغ عددهم ٥٠٠ ٥٠٠ نفس بحسب الإحصاء الروسى
نخص كل عشرة آلاف نفس ٩٧٣ قليلاً وهذا وإن قل بالنسبة لبلاد أوروبا
لكنه يعد تقدماً بالنسبة لبلاد مصر .

فبينما سجلت برووسيا وسويسرا نسبة قدرها ١٥ ٪ من عدد سكانها، فرنسا
١٣ ٪ إنجلترا ١٢ ٪ النمسا ٩ ٪ أيرلندا ٨ ٪ اليونان ٥ ٪ البوسنة ٤ ٪
روسيا ٢ ٪ من مجموع عدد سكانهم الذين تلقوا للتعليم الابتدائى فقد سجلت
مصر نسبة ٢ ٪ من عدد سكانها ولكنها تعتبر فى الواقع ٤ ٪ بالنسبة لعدد

السكان من الذكور .

ويقول رفاة بك رافع بالنسبة لتقدم التعليم في ذلك العصر :
وهذا طراز جديد في التعلم والتعليم وبحث مفيد يضم حديث المعارف الحالية
إلى القديم فهو من بدائع التنظيم وإذا أخذ حقه من حسن التدبير والاقتصاد
فيه استحق مرتبة التعظيم .

كما أدت تلك الحركة التعليمية إلى إزالة جزء عظيم من الفوارق التي كانت
بين الأجناس المختلفة المضاربة في وادي النيل ، وجعلت الصدور أوسع احتمالا
للاختلافات المذهبية .

(انظر احصائية عن التعليم في التطور المصري سنة ١٨٧٥ وإلى تعيين درجته
انشار التعليم الادلي والاجنبي بمصر و بمدارس الحكومة) .

(احصاء رقم ١ من الملاحقات)

(كذلك احصاء عن عدد تلاميذ مدارس الحكومة المصرية من سنة ١٨٦٢
إلى سنة ١٨٧٩ .

(احصاء رقم ٢ من الملاحقات) .

تعليم البنات :

والامر الذي يعتبر أكثر أهمية من احياء تعليم البنين ، تلك المحاولة
التي هدفت لتأسيس مدارس لتعليم البنات والتي تعتبر - في حدها ذاتها ثورة
ومضربة مباشرة لنظام الحريم واستخدام الرقيق .

فقد كان تعليم البنات يعتبر من قبل في حكم العدم ، اذ لم تكن في البلاد
مدرسة للبنات سوى مدرسة الولادة ولم يكن يعلم فيها في الغالب سوى البنات

الحبشيات ، أما الفتيات من مائر الطبقات فلم يكن هن مدارس ، لتعليمهن وكان الجهل مخيا عليهن .

ويقول بيردسلي قنصل الولايات المتحدة في خطابه إلى وزارة الخارجية الأمريكية :

(لقد أطلع اسماعيل عن المعتقدات الباطلة المتأصلة من قرون في بلاده ، فقرر أن يكف عن حرمان المرأة المصرية من منافع التربية فأمر أن يكون تعليم البنات موضعاً لا كبر عناية من حكومته) .

نعم لأنه كان في البلاد مدارس للبنات ، أسستها الأخوات والارساليات المسيحية والطوائف غير الإسلامية ، والجاليات الغربية ، وأهم تلك المدارس تلك التي أنشأتماس واني ، ابنة أسقف دبلن ، والتي كانت أسعد حظاً من زميلاتهما في هذا المضمار ولكن الخوف للطبيعي للمعمريين المسلمين من تأثير تلك المدارس على بناتهم من الناحية الدينية قد قيد تلك الجهود ولم يدع الكثير منهم أبنائهم أن يذهبوا إلى مدارس الارساليات هذه وذلك بدافع الفكرة الدينية

وقامت تشسما آفت خاتم الزوجة الثالثة للخديوي اسماعيل بتأسيس مدرسة لتعليم البنات وهي أول مدرسة إسلامية تفتح في القطر المصري لتعليم البنات على الطريقة الغربية ، ولكن بالرغم من أن تلك المدرسة جعلت داخلية مجانية وأن البنات استدعيت إليها من جميع طبقات الأمة بلاميز مذهبى أو اجتماعى وكانت المعيشة فيها فاضحة كأن المقيات فيها بنات أرباب قصور وحتى المدرسات اللاتي يقعن بالتدريس في تلك المدرسة كن من نخبة المدرسات وكذلك الناظرة التي حضرت خصيصاً من أوروبا لتلك المدرسة بالرغم من كل ذلك لم يقبل الأهالى - في هادى - الأمر - على إرسال بناتهم إلى تلك المدرسة

فلم يجد الأخيرة المذكورة هذه التعليمات تالزم لمدرستها، واضطرت إلى أخذ فتيات البواري اللواتي من بيتها وبيوت الأسرة المالكة وأمرائها وادخلهاهن فيها حيث أن ظلت لهن في المدرسة خالية مدة ثلاثة أسابيع أو أكثر .

ولكن خلال فترة أم أريانة شهرين تمت جميع المقاعد وعددها ٢٠٠ وقد تمت طلبات أخرى للاندماج بالمدرسة من مسلمين ونوبيين وأقباط ويهود ومن جميع الطوائف كن من قدامى قدموا طلبات اندماج لبناتهن ليتحقوا بمدرسة السيوفية هذه تأسست بالمدرسة قسم آخر خارجي .

وقد كان التعليم في تلك المدرسة يهدف إلى جعل البنات أمهات المستقبل إذ أنه خصص خمسة أيام في الأسبوع للتدبير المنزلي وأشغال الأبرة ويومان للعلوم الأخرى وكان مدة الدراسة خمسة سنوات وقد أدى ذلك إلى تحسين تفكير المرأة وتوحيدها على النظام والنظافة وبذلك يمكنها أن ترفع من شأن الفلاح وقد كان الخديوي يقول : أن تعليم المرأة سوف يحد من تعدد الزوجات وسيؤدي حتماً إلى إنشاء نظام الحريم .

وأصدر اسماعيل أمراً آخر بإنشاء مدرسة أخرى للبنات على نظام مدرسة السيوفية وأصبحت إدارة الأوقاف تلك المدرسة والتحق بها مئات الطالبات . وهكذا كان للمرأة أيضاً نصيب من دخول مظاهر الحضارة الأوروبية إلى مصر في عهد الخديوي اسماعيل إذ أتت لها فرصة التعليم لأول مرة .

كذلك أنشأت زوجة الخديوي الأولى مدرسة يتعلم فيها البنات الريفيات الفقيرات لكي يعملن في خدمة المنازل .

وبعد عزل اسماعيل ألغيت تلك المدارس بسبب الضائقة المالية .

إبطال الرقيق :

لقد عمل اسماعيل على التثبيته بالدول الأوروبية في إلغاء تجارة الرقيق وتحرير العبيد ، إذ أصدر البرلمان الانجليزي في سنة ١٨٠٨ قانونا بإبطال تجارة الرقيق واتبعتها فرنسا في ذلك سنة ١٨١٥ وسار مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ في الطريق ذاته ، وقضت قرارات مؤتمر إكس لاشابل سنة ١٨١٨ على النخاسة وأيسده مؤتمر فيرونا سنة ١٨٢٢ واعتبر يوم أول أغسطس سنة ١٨٣٤ بداية لتحرير عموم الأرقاء في دائرة الممتلكات البريطانية واتبعتها دول أوروبا كلها في هذا المجال خصوصا فرنسا والسويد والدانمارك وهولندا وأسبانيا والولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية الأمريكية .

فلما تولى اسماعيل عرش مصر وعزم على ادخال بلاده في مضمار المدنية الغربية قرر العمل على إبطال الرقيق ،

وكانت للنخاسة إذ ذاك على أشدها بالرغم من إبطال أسواق الرقيق الرسمية بمصر والاسكندرية وطنطا وغيرها من مدن القطار المصري .

وأصدر اسماعيل أوامره إلى حاكم السودان بتسليم نبيهار للرقيق وقطع دأهم فألقى موسى حمدي باشا حاكم السودان في ذلك الوقت (١٨٦٢) القبض على سبعين مراكبا مشحونا بالأرقاء بين كاك وفاشودة ، وبالرغم من ذلك كان يوجد الحكام في السودان من كان متساهلا وجاريا بجهته استجلاب وبيع وشراء الرقيق .

وكثيرا ما أصدر اسماعيل أوامره إلى مدير كردفان يأمره فيها بمنع وإبطال التجارة في صنف الرقيق ولكن يبدو أن تلك الأوامر لم تكن تنفذ .

وفي سنة ١٨٧٤ صار ضبط ٥٩١ رأس رقيق بمديرية كردفان فثار أمير

دارفور الذي كان يأخذ تجارة الرقيق صبيلا للكسب والشراء وعمل على معاداة الحكومة المصرية وأخذ يرسل جنودا من طرفه للمهجر على جنود الحكومة وقد أرسل الزبير رحته يريتر الشراة ذلك الوقت إلى حكام السودان يخبره أن سلطان دارفور يهزم دائما يهزم على الجنين ألفا بخير لهم وأسلحهم النارية ومجسروا على جنود الحكومة المصرية ولكنه انحصر عليهم وقتل معظمهم .

على أن اسماعيل كان يعلم أن إبطال القنصلية يستلزم - أولا - إبطال لرق يصفته حالة اجتماعية وكان هذا من الأمور الصعبة الموجودة في المجتمع المصري فاجأ اسماعيل إلى أخذ الذي قدس على إعلان تحرير كل عبد يسى معاملته مولاة ولكن لجأ السادة إلى مبادئ آخرى ومعاينة العبد المرتكب سرقة وشرح كل صياح يمنع تهمة السرقة إلى عبده لتبرير تهمة الاساءة وكان القضاء في صف بالسادة ، ولكن القنصل - لكي يرضوا الراى العام الاوروبى المطالب بإلغاء لرق وإبطال الاتجار به أخذوا يتكلمون بتحرير كل ممتلك بدون تحقيق شكواه حتى أن المتولى أعمال القنصلية البريطانية في المنصورة حرق في شهر واحد أكثر من ٧٠٠ رقيق فحدثت ضجة من أرباب العائلات واضطر اسماعيل إلى تعيين عموم أصحاب الأرقاء الذين سدد لهم ذلك القنصل بدون حق كما اضطر إلى إشراك الهيئات الحاكمة المحلية معهم في تحقيق الشكاوى التي يقدمها الأرقاء ضد مواليتهم .

كما ساهم القنصل الأهرى بكى في متمر (فارمان) في تحرير كثير من الأرقاء ومن هؤلاء الأرقاء سمى قال أنه رأى في السودان وأحضره أحد تجار الرقيق إلى طنطا وهو صغير جدا فباته في القاهرة بعد ذلك وعندما مات سيده أخذه شقيق هذا السيد وعامله معاملة سيئة وضربه ضربا مبرحا وكان ينتظر الفرصة

لدى يهرب وعندما ساعدته في هرب وقابل سيده أمريكية فأخذته إلى القنصل الأمريكي الذي أرسله بدوره إلى مركز البوليس طالباً منه ما يفيد عتقه لسوء معاملة سيده له واصل على شهادة تفيد عتقه (انظر الملاحقات) وبالرغم من جهودات هؤلاء القنصليين في تحرير الرقيق إلا أن الذي أدى إلى عرقلة جهود إسماعيل في هذا الشأن هم الشرطيون أنفسهم بمخالصهم من امتيازات تضمن سلامة تجارتهم الممنوعة وقد عبر الخديوي عن أسفه حينما رد على أسئلة مندوبي جمعيات مقاومة التخناسة في أرق الذين اغتصموا وجوده في لندن سنة ١٨٦٧ وكان بمعية وزيره فرهار هاشا الذي كان يقوم بدور المترجم بين الخديوي وهؤلاء المندوبين نرد على أسئلتهم في هذا الخصوص بأنه يستطيع أن يتخذ الاجراءات اللازمة ضد رعاياه ولكنه لا يستطيع أن يفعل ذلك مع الأوروبيين الذين هم العامل الأساسي في اخفاقه في هذا المجال فهم يتاجرون في العاج في الظاهر ولكنهم في الحقيقة يتاجرون في الرقيق فأى سفينة تحمل علماً أوروبياً كان من الصعب تفتيشها مما أدى إلى إحتفاء تجار الرقيق بالأوروبيين وإذا سألهم أى شخص عن حمله تلك القوارب أجابوا بأن الرجال جزء من طواقم البحارة والنساء ووجانهم والفتيات أبناءهم وصدرج الخديوي أيضاً في هذا المؤتمر أن إلغاء تجارة الرقيق تماماً يحتاج إلى خمسة عشر أو عشرين عاماً .

ولكن حاول إسماعيل التغلب على تلك العقبات لاعتباره القضاء على تلك التجارة هو الأساس في بناء الحضارة الغربية الذي كان يعمل على ادخالها في البلاد. ولو أنه كان مكثراً من اقتناء الجوارى حتى أن قصوره كانت تحتوي على ألفى جارية إلا أنه كان مقتنصاً بالحلل الحضارة الغربية محل الروح القديمة وكان

يعتقد أن من أهم مميزات الحضارة الغربية هي علاقة المرأة الغربية بالرجل ومركزها في الحياة العائلية منه .

وغين اسماعيل السير صمويل بيكر حاكما على البلاد الاستوائية لمدة اربع سنين تبتدى من أول ابريل سنة ١٨٦٩ وذلك للقضاء على تجارة الرقيق هناك وخافه غوردون الذي واصل بمجهودات صمويل بيكر وحارب الجلايين بشق الطرق ولكنه بمجرد أن أدار ظهره طادت الامور الى أسوأ مما كانت عليه في السودان هل أن الزى العام المصرى كان ساعطا على حملتى هذين الانجليزين .

وقبل أن يعقد مع الانجليز معاهدة ابطال تجارة الرقيق وجد تعنتا من رجال الدين فشيخ الاسلام وعفى الديار عارضا في ذلك زاعمين أنه يخالف للاصول الدينية . وانضمت اليهما في هذه المعارضة هيئة العلماء بأسرها . فحول اسماعيل الشينين وأقذر بإلغاء هيئة عموم العلماء اذا استمروا على معارضتهم .

وعلى هذا عقد معاهدة في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ مع بريطانيا لمنع الاتجار بالرقيق وإبطال الرق وقضت تلك المعاهدة بمنع إدخال الرقيق مصر أو مرورهم بها وعدم السماح للسود والحبشان المقيمين بها بمغادرتها إلا إذا ثبت أنهم أحراراً كما نصت على محاكمة تجار الرقيق أمام محاكم عسكرية وحقوق السفن البحرية البريطانية في البحر الأحمر في تفتيش السفن المصرية وكذلك نصت على أن يبيع الرقيق من عائلة إلى عائلة يبطل بالقطر المصرى بعد مضي سبع سنوات ويبطل بالسودان بعد مضي اثني عشرة سنة كما عين اسماعيل ملكولم باشا بمأمورية التفتيش على المراكب التي تمر بمحطات البحر الأحمر لتسليمها للحكومة المصرية وضبط ما يوجد بها من الرقيق برسم البيع والتجارة طبقا لتلك المعاهدة .

هذا وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في عقد مثل تلك الاتفاقية مع حكومة الخديوى ويبدو ذلك واضحاً من الرسائل المتبادلة بين شريف باشا وبين القنصل الأمريكى (فارمان) ولكن لم تتحقق تلك الرغبة على الأقل أثناء حكم إسماعيل لمصر إذ تم هزله قبل أن يتم الاتفاق على عقد تلك المعاهدة ولكن بالرغم من ذلك استقر فنصل الولايات المتحدة الأمريكية في مصر في المساهمة في تحرير ما يمكن تحريره من الأرقاء .

ومكثا قطع إسماعيل شوطاً كبيراً في محاربة تجارة الرقيق واستعمال الرق وذلك لإرضاء الدول الأوروبية وللعمل على إدخال حضارتهم في البلاد .

كما سبق يتضح لنا أن إسماعيل بذل جهداً كبيراً في إدخال مظاهر الحضارة الأوروبية في البلاد فغير شكل عاصمته أي القاهرة والاسكندرية وألبسها لباساً غريباً واحضر آلات جاب المياه إل الإسكندرية والقاهرة أيضاً . وأدخل إليهما الملاهي الأوروبية كالأوبرا والتمثيل والمراقص وأنشأ مرفأ الاسكندرية وبنيت أحواض السويس ونصبت خمسة عشرة منارة وزيدت السكك الحديدية من ٢٧٥ ميلاً ، إلى ١١٨٥ ميلاً وما يزيد على ٥٠٠٠ ميل من خطوط الأسلاك الكهربائية وقد قدر بعض الإحصائيين هذه الأشغال وحدها بأكثر من ستة وأربعين مليوناً من الجنيات .

كذلك عمل على منع تجارة الرقيق وذلك كلف الخزانة المصرية أموالاً طائلة كما رأينا أنه اهتم بالتعليم وأنشأ مدارس البنات .

تأثير مظاهر الحضارة الأوروبية على

الحياة الاجتماعية في مصر

وعلى ذلك أخذت الأمة المصرية تفقد الإفرنج في أحوالهم الاجتماعية وزاد هذا التقليد بزيادة لتدخل الأوروبي معنى كاد الشرق أن يفقد صبغته الشرقية ويكون أمة غربية .

وعلى العموم كانت الهيمنة الاجتماعية تسير نحو حالات جديدة في عصر إسماعيل وتقتبس أساليب المجتمع الأوروبي وعاداته ومال الناس إلى محاكاة الأوروبيين في المسكن والملابس ومظاهر الحياة . وكان انتشار التعليم من العوامل التي ساعدت على هذا التطور فإن الطبقة المتعلمة بحكم دراستها علوم أوروبا ولغاتها سارت طليعة الطبقات الأخرى في تقليد الأوروبيين واقتباس أساليبهم وأخذ الناس من كل ذلك مزيجاً من النافع والضار .

وقد تغيرت الملابس والأزياء فإن نساء مصر في تلك الفترة وخصوصاً نساء الطبقة الأرستقراطية قد اتخذن لأنفسهن ولجواريهن المودات والمصوعات الفرنسية تاركين بذلك ملابسهن التقليدية فبعد أن كن يلبسن النقعال التي بدون كعب ويجرونها على الأرض أصبحن يلبسن الأحذية الفرنسية ويمشين في خيلاء . كما أن بعض هؤلاء النساء أصبحن يستعملن بعض الكلمات الفرنسية في أحاديثهن .

فترك بذلك النساء في المدن والبنادر البلك والساطرة الكاشميري والطاقية الخراء الصوف الموضوعة عدة مناديل عليهما . وأقبلن يلبسن داخل منازلهن الجلابيب والنفساتين مفصلة على المودات الغربية ، فإذا خرجن لبسن لباساً غربياً وأقدمن على التصوير تصويراً فوتوغرافياً . ومن أيضاً يلبس أفرنجية

وعلى تكبير صورهن الفوتوغرافية ، وتعودن أن تستمعن وهن نصف نائمات الى أوبرا أو فنباخ أو تحلقن في فرق الباليه التي أتت من الخارج لتعرض ألحانها . ولكن تلك الفئة كان عددها قليلا ، وحتى وهن ينصتن الى الموسيقى أو يشاهدن الحفلات في الاوبرا ، كان ذلك من من خلف ستائر كثيفة وكانهن في صناديق مغلقة حتى يمكنهن أن - يشاهدن وينصتن دون أن يراهن أحد . وأن تألق الضوء في مجوهراتهن أو تألق عيونهن البهجة في ذلك الضوء من خلف تلك الستائر كان هو الدليل الوحيد على وجودهن في الاوبرا حيث يسمح لمن في تلك الاماكن المختلفة الانفراد بأنفسهن وغالبا ما كانت تلك الاماكن خالية في أغلب الأيام .

وترك الرجال في المدن والبنادر أيضا ، لاسيما الموظفون واللباس المغربي والعاروش المغربي ولبسوا اللباس الغربي الذي كان يرتديه رجال تركيا في ذلك الحين وهو الأسطوري من تحتها القميص المكوي والصديري والبنطلون؛ كذلك احتذوا الاحذية الغربية من تحتها الجواربات وتركوا المز والمركوب ، فوال بذلك فارق كان يميز المسلمين عن غيرهم من بني وطنهم ، ليسوا يبدون بدينهم ولقدوا الافرنج أيضا في حلق لحاهم بالمره .

وتغيرت كذلك حياة الاغنياء اليومية ، قائم كانوا حتى أيام اسماعيل الاولى ينمضون من النوم مبكرين فيصلون صلاة الصبح ثم يفطرون ويشربون القهوة ، ويدخنون الشبك ثم يخرجون بعد ذلك للزيارات ، أو للتسويق ، حتى الثانية عشرة ، فيعودون الى منازلهم ويتغذون ثم يشربون القهوة ويدخنون الشبك ويدخلون بعد ذلك الى دوائر حريمهم وينادون ساعة أو ساعتين ثم ينمضون ويشربون قهوة العصر ويلعبون دورضامة أو شطرنج مع أحد أصدقائهم أو انحصائهم ثم يخرجون للتنزه مشيا على الاقدام أو على خيولهم وفي ركابهم

ساملوا شبكاتهم وأمامهم سداسهم فتردحهم بمواكبهم الازبكية وكثيرا ما كانوا
يرجلون ويدخنوا الشبك تحت أشجار الازبكية . وكثيرا ما كانت تمر بهم
الخمر والجمال عليها للسيدات مخشعات . ولما تغرب الشمس أو مكاد يعودون
الى بيوتهم فيتعشون وينذهبون الى للقوة لسماع الراوى أو يسهرون عند بعض
الأصدقاء ويعودون فينامون مبكرين .

ولكن بعد انتشار ملامى المدينة الغربية وأسبابها وبعد تشييد الكوميديا
والأوبرا واستقدام الممثلين والممثلات اليها من أوروبا وأقامة المراتع فيها علاوة
على ادخال عادة الليالى الراقصة للمسوية الى الحياة القومية المصرية بعد استيراد العربات
بكثرة من أوروبا حتى غصت بها شوارع القاهرة والاسكندرية واقتناها معظم
الأغنياء وبعد اقامة حفلات سباق الخيل فى هاتين العاصمتين وأنشاء حمامات
سوان اندفع الأغنياء فى تيار الحياة الجديدة التى أوجدتها مظاهر الحضارة
الأوروبية وغيروا حياتهم تماما .

وهكذا أدخل اسماعيل مظاهر الحضارة الأوروبية الى مصر ، وتأثر
المصريون بتلك المظاهر وتغيرت بذلك طاداتهم وتقاليدهم كما رأينا ولكن
اسماعيل فى تشييده بالغرب سلك مسلكا أثقل كامل البلاد بالديون وأنصف
بالاصراف فى كل مشروعاته التى أنشأها مما أدى بالبلاد الى الضائقة المالية حيث
استدان أموالا طائلة وخاصة من دول أوروبا مما أدى الى الاضطرابات السياسية
والاقتصادية وتغلغل النفوذ الاوروبى فى البلاد وأدى كذلك الى فرض الضرائب
الباهظة على طبقات الشعب المختلفة وخاصة للفلاح الذى قامى الامر من كثرة
الضرائب التى فرضها اسماعيل ونفى كان يجمعها من الفلاحين تحت ضغط
الكرياج .

حقيقة ، لقد استفادت مصر من مظاهر الحضارة الاوروبية التي ادخلها اسماعيل في البلاد ولكن ذلك كان على حساب طبقات الشعب المختلفة ذلك الشعب الذي دفع ثمن تلك الحضارة غاليا .

لقد مات سعيد وبترك لاسماعيل ديناً لا يتجاوز أربعة ملايين من الجنيهات وبلغ هذا الدين، عندما عزل اسماعيل من حكم مصر عام ١٨٧٩ حوالى المائة مليون جنيه أنفق أغلب تلك المبالغ في الرشارى لينال الرضى لدى الباب العالى وفى انشاء القصور الفخمة والتي بلغت من الكثرة حتى أن بعضها هدم وأنهار دون أن يقطنها أحد .

وهكذا أدى بذخ اسماعيل وأسرافه الى ضياع ثمرة تلك المشروعات التي بدأها والتي كان يهدف بها تقليد أوروبا ما استطاع الى ذلك سبيلا مما أدى فى النهاية الى وقوع مصر تحت نير الاستعمار البريطانى ودخا طويلا من الزمن .

الفصل الثاني

(الاضطرابات السياسية والاقتصادية) وأثرها في الحياة الاجتماعية

أولا - الاضطرابات السياسية

١ - الخلاف بين اسماعيل والسلطان

زار السلطان عبد العزيز مصر في بداية حكم اسماعيل وذلك في أبريل سنة ١٨٦٣ وقد سر اسماعيل سرورا عظيما من تلك الزيارة واعتبرها شرفا له وأقام الاحتفالات والولائم ما كلف خزانة الدولة الاموال الكثيرة وأخذ يطوف هو والسلطان وحاشيته جميع انحاء القاهرة والاسكندرية وأنزلهم في سراي القلعة التي أعدت لنزول الضيوف اعدادا شبيها بما يروى عن مثله في كتاب ألف ليلة وليلة مما لم يكن يستطيع القيام به أحد قبله . وفي تلك المناسبة منح السلطان عبد العزيز اسماعيل وسام المجيدة لكي يعرب له عن شكره لما بذله من كرم الضيافة بالغ اسماعيل في تقديم الهدايا والتحف للسلطان وحاشيته حتى مالا بها سفينة كاملة كما أعطى فؤاد باشا المصدر الأعظم والذي كان يرافق للسلطان في زيارته . أعطاه مبلغ ستين ألف جنيه لكي يستعين به في قضاء مطالبه لدى السلطان ، وسافر السلطان عبد العزيز من مصر وهو في حالة نفسية تجعله مستعدا لقبول أي طاب يقدمه اسماعيل إليه بشرط أن يكون مشفوعا بما يجعل تلك المطالبات مقبولة وكان اسماعيل يعرف الوسيلة التي تكفل قضاء مطالبته لدى السلطان .

ولكن لم يدم هذا الصفاء بين اسماعيل والسلطان طويلا فهذا (أوتريه) قنصل فرنسا يكتب الى وزير خارجيته في فبراير سنة ١٨٦٧ عن وجود خلاف بين اسماعيل والسلطان وأن الاوا ينوى اغتيال المركز الحرج

الذى آلت اليه السلطة العثمانية اذا نشأت صعوبات جديدة في تركيا الأوروبية
وفي حديث لاسماعيل مع الشيفاليه دى شراينر

فصل النمسا سنة ١٨٦٩ يقول أنه اذا عزل سبرد بإعلان الاستقلال وفي هذه
الحالة يكون الفصل في الامر بقوة السلاح .

وفي الواقع لقد زاد الخلاف بين اسماعيل والسلطان عندما أقيمت احتفالات
افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ فقد ذهب الخديوى بنفسه الى أوروبا
لدعوة ملوكها لحضور تلك الاحتفالات باسمه ما زاد من غضب السلطان . فبدأ
بدعوة ملك اليونان بالرغم من أنه كان قد أوشك منذ عهد قريب أن يشتبك
في حرب مع تركيا وأن علاقاته بها كانت عدائية أكثر منها ودية بسبب كريت
فدعاه لحضور تلك الاحتفالات وقدم لزوجته الجيئة مائة ألف فرقة مساعدة
للمهاجرين الكريتين ، كأنما تركيا في واد ، ومصر في واد آخر ، .

وكان اسماعيل قد طلب - في خلال حملة كريت هذه - من الباب العالي أن
يغضه حق تعيين سفراء لمصر لدى الدول الأجنبية فمضى الباب العالي أن هدفه
الاستقلال والافصال عن تركيا فرفض طلبه فغضب اسماعيل وهدد بسحب
جنوده من كريت أو يستحوذ على الجزيرة اذا لم تجبه إلى طلباته .

وذكر « اسماعيل سرهنگ » أنه لما وقع هذا الخلاف أوجز الخديوى إلى
شاهين باشا - قائد الجيش المصرى في حملة كريت - على أن يرغب سكان تلك
الجزيرة في الانضمام لمصر ، فأخذ شاهين باشا يتودد اليهم ويقدم لهم الاموال
والهدايا فلما علمت حكومة تركيا بذلك طابت إلى اسماعيل عزل شاهين هذا
من قيادة الجيش المصرى فاضطر إلى استدعائه وتعيين اسماعيل سليم - وزير
الحربية وقتئذ - بدلا منه .

وأخذ اسماعيل يسعى فعلا للانفصال عن تركيا وذلك بمفاوضة الدول الأوروبية رأسا في صدد انشاء المحاكم المختلطة بمصر دون وساطة الباب العالي واشترأكه في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ وظهوره فيه بمظهر الملك المستقل وأقام به قسما خاصا لمصر .

وذهب اسماعيل بعد ذلك إلى فلورنسا وبرلين وباريس ولندن ودعى عوامه تلك البلاد لحضور حفلات افتتاح القناة .

فتطهر السلطان غضبا لعدم قصده أياه قبل الجميع ، بصفته سيد مصر ، وعدم توجه الدعوة إليه لرأس تلك الاحتفالات ، واستغل ذلك الحلاف الصادر الاعظم على باشا - لا يتراز الاموال من اسماعيل في سبيل رضاه عنه . فبعث السلطان قبل أن يصل اسماعيل إلى انجلترا - منشورا إلى جميع السفراء العثمانيين لدى الدول الغربية يأمرهم فيه الاحتجاج على حمل خديوى مصر واعتباره خارجا عن حدود الياقة ، جارحا لحقوق السيادة التى لتركيا عليه ، وذلك لأن الدعوة إلى حضور تلك الحفلات ، انما كان يجب أن تكون باسم السلطان العثمانى سيد البلاد الحقيقى لا باسم الخديوى الذى ماهو الا نائبه وانما بهذا الشكل باطلة . وقامت جرائد تركيا بمهاجمة سياسة اسماعيل بمهاجمة عنيفة لدرجة أن بعض تلك الجرائد طالبت بعزله من منصبه واعادة مصر ولاية عثمانية وأوغرت صدر السلطان عليه فكلف اسماعيل جرائد أخرى بالدفاع عنه وكان ينفق الاموال الباهظة على تلك الجرائد ومراسليها ويتضح ذلك من خطاب أرسله دبيرباريون ، Pierre Baranion المحرر الصحفى ومدير النشرة الدبلوماسية الدولية وضاحيها - ويطلب في هذا الخطاب معاشه السنوى وقدره ستمائة جنيه لانه لم يصل اليه وبالرغم من ذلك فهو لم يقف عن عمله في باريس يوما واحدا

ولم يكن هذا بالصعفى الوحيد فقد كتب (كيركوبولو) Kirke Polo يطلب الاعانة البالغة ٣٠٠٠ جنيه في السنة وهى الاعانة التى قبل اسماعيل أن يدفعها لجريدة (فاردي بشفور) .

وهكذا قامت جرائد تدافع عن اسماعيل وأخرى تدافع عن السلطان حتى احتدم النزاع احتداما شديدا مما كاد يؤدي إلى نشوب حرب بين اسماعيل والسلطان . فأمرت الحكومة بتدعيم الحصون والقلاع والاستحكامات وتحصينها وتدريب الجيش وتعزيزه . وأخذ اسماعيل يسعى إلى استمالة الدول الغربية ووضع في الوقت نفسه ٥٥ مليوناً من الفرنكات في أحد مصارف باريس وذلك استعداداً للطوارئ .

ولكن بعد عودته إلى باريس بعد أن زار بروكسل لدعوة ملك الباجيك أيضا ، إلى احتفالات افتتاح قناة السويس أشار عليه الامبراطور أن يدع الخلاف بينه وبين السلطان جانبا ريثما تتحسن الامور ، وقد امتثل اسماعيل لتلك المشورة ويظهر ذلك جليا في خطاب أرسله قنصل إيطاليا في مصر إلى وزير الخارجية الإيطالية حيث يقول أن الوالى قد أظهر امتثاله ليتجنب أى عمل يزيد غضب الباب العالي وأن اسماعيل أكد له شخصيا ذلك حيث قال له (طويت العلم ولكن لا أخفيه) أى أنه ينتظر ما يحدث في المستقبل ويستعد له

أرسل اسماعيل ، طلعت باشا ، الى الاستانة ومعه خطاب ردا على الخطاب الذى أرسله على باشا ويرسل مع الرد مائة ألف جنيه لكنى يسترضى الباب العالي الذى كان خطابه شديد الالجمة ويطلب بإيضاحات سريعة ولمكن رد اسماعيل على ذلك الخطاب لم يكن متعنا ولا أقنعهم المبالغ لاسيما بعد أن قارنوه بما قاله فيهم فأرسلوا اليه بلاها نهائيا طلبوا منه غدة أمور منها تسريح مازاد

في الجيش المصري على ثلاثين ألف رجل وعرض الميزانية المصرية على الباب العالي وانزال الضرائب إلى ما كانت عليه أيام تولى اسماعيل حكم مصر ولكن اسماعيل أهمل الرد اعتمادا على تأييد سفراء إنجلترا والنمسا وفرنسا وإيطاليا له لدى الباب العالي ولم يرسل ذلك الرد إلا بعد مدة طويلة .

وأقيمت احتفالات افتتاح قناة السويس ولم يدع إليها السلطان ولا كلف أحدا من رجال دولته لحضور تلك الاحتفالات وقد راق لإسماعيل ذلك حتى يظهر بمظهر الملك المستقل في تلك الاحتفالات .

وكان رد السلطان على ذلك أن أصدر فرمانا في نوفمبر سنة ١٨٦٩ قيد فيه حقوق اسماعيل وأمره بالامتناع لأوامره وألا يتصل بالدول الأجنبية الا عن طريق سفراء الباب العالي ، وكذلك منعه من أى زيادة في الأسطول وإخضاع ميزانيته للحكومة القسطنطينية وحرم عليه حق عقد القروض الا بموافقة السلطان وقد نصحت الدول للسلطان بأن يمتنع من إجراء يسمى إلى مركز الخديوى ويتضح ذلك من خطاب أرسله لورد كسلارندون Clarendon ، وزير خارجية إنجلترا إلى سفيرها بالقسطنطينية يحذر فيه السلطان بأن مثل ذلك العمل الجريء سيعرض السلطان لغضب الدول .

وفي الواقع فإن اسماعيل كان في حاجة إلى من يغل يده عن الإسراف في الاستدانة ويقبده في تصرفاته المالية وكان الأولى أن يحدث ذلك من مجلس شورى النواب ، وأرسل اسماعيل نوبارا ، إلى الأستانة الذي هذا السؤال هناك وكان ذلك من عوامل إزالة الخلاف بين مصر وتركيا في ذلك الوقت .

غير أن اسماعيل بالرغم من ذلك أخذ يعمل على اتمام استعداداته الحربية وحشد الجنود على سواحل البلاد لاسيما في الإسكندرية حتى يظن أى زائر لها

أنها في حالة حصار وأن الترك منتظر بجيشهم من آلى آخر .

هذا وقد حذر الباب العالي الخديوى اسماعيل من الاستمرار في التعصينات التى يقوم بها بل والأكثر من ذلك طلب إليه تسليم البنادق التى جلبها للدفاع عن ساحل البحر الأحمر واضطر اسماعيل للخضوع لتلك المطالب وأوقف جميع التعصينات مؤقتا استعدادا لاستئناف تلك الاستعدادات الحربية من جديد في الوقت المناسب .

وكان يعمل على تسليح جيشه سرا ويتفصح ذلك من خطاب أرسله ياور الخديوى ومجاويز مصر إلى المعية يشرح فيه كيف أنه اتفق مع المسيو كروب على نقل المهمات والمدافع الموضوعة عنده أمانة بمعرفة إلى مصر وأن يكون ذلك سرا وأن يذكر في حالة الضرورة للقصى أن هددها ٢٠٠ مائتى مدفع وبسم لربان الباخرة كشفا ببيان العدد الحقيقى وأنه طلب إلى المسيو كروب أن يتكتم أمر نقل هذه المدافع عن مندوب الحكومة العثمانية فطمأنه مسيو كروب بأنه لا يوجد في ميناء (كيل) أو أى ميناء آخر مندوب للحكومة العثمانية .

كذلك عمل اسماعيل على تغيير كلمات النظام العسكرى والأوامر العسكرية وجعلت عربية بدلا من التركية ، وطردت التركية أيضا من جميع المصالح الحكومية وحلت محلها العربية وأصبح كل شئ يدل على عزم الخديوى على قطع علاقته بالباب العالي وطلب اسماعيل إلى الجنرال د موط ، Mott الأمريكى أن يذهب إلى نيويورك ليحمل أى هدز كان من المحاربين أمثلة للتطوع في الجندية المصرية ففعل ولكن كان ذلك نقمة على اسماعيل لأن هؤلاء المتطوعين كان كل منهم أن يعودوا إلى بلادهم بجيوب مملوءة ، فاضطر اسماعيل إلى الاستغناء عنهم واحضار ضباط أمريكيين بدلا منهم تحت قيادة الجنرال د ستون Stone .

لكن اسماعيل أخذ يسعى في تحسين علاقته بتركيا بعد أن خذاته الدول الأوروبية واختدت ورطته المالية فقصد إلى الآستانة في سنة ١٨٧٢ ومعه اسماعيل صديق وزير المالية ونوبار باشا وبذلوا هناك الأموال والرشاوى والهدايا حتى عادت العلاقات الودية بين الخديوى والسultan الذى أصدر فرمان ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢ الذى يفسخ فيه القيود الواردة في فرمان سنة ١٨٦٩ .

لم يكتف اسماعيل بذلك فذهب إلى الآستانة مرة ثانية سنة ١٨٧٣ وأخذ يبذل الأموال والهدايا أيضا يرشو بها رجال الحكومة التركية حتى قال فرمان ٨ يونيو ١٨٧٣ وهو فرمان الشامل والذى ينص على توارث عرش مصر في أكبر أنجال الخديوى ، وحق عقد الاتفاقات الجركية والمعاهدات التجارية وحق الحكومة المصرية في سن القوانين وكذلك حق الاقتراض من الخارج من غير استئذان من الحكومة التركية . وزيادة الجيش المصرى إلى أى عدد يراه الخديوى مناسبا ، وكذلك حق بناء السفن الحربية ما عدا المدرعات .

وهكذا حصل اسماعيل على ما يبتغيه من السلطان الذى أكد له جميع الامتيازات الممنوحة له في ذلك فرمان الشامل ولكن بعد أن أنفق في ذلك نحو أربعة ملايين من الجنيهات عبارة عن هدايا ورشاوى في الآستانة وكذلك رفع الجزية السنوية حتى بلغت مائة وخمسين ألف كيس سنويا ولو بذل تلك الأموال لاطالة في رفع مستوى الحياة الاجتماعية لكان ذلك خيرا له والبلاد .

النزاع بين اسماعيل وأخيه

مصطفى فاضل وعمه حليم باشا

عمل اسماعيل على أن يؤول للعرش من بعده إلى أكبر أنجاله وبذل في صهيل ذلك الأموال الطائلة في الآستانة تلك الأموال التي بلغت ثلاثة ملايين من الجنيهات فكان ذلك من الأسباب الأولى للاستبدانة ، خاصة وأن مسألة وراثته العرش ليست مسألة مهمة تستحق تلك التضحيات المالية كذلك اشترطت تركيا لكي توافق على إصدار فرمان الوراثة سنة ١٨٦٦ اشترطت زيادة الجزية من ٤٠ ألف جنيه عثماني إلى ٧٥٠ ألف جنيه (مائة وخمسين ألف كيسة) وهي زيادة فادحة كما نرى .

والواقع أن الذي دعى اسماعيل إلى هذا التصرف هو ما كان بينه وبين أخيه من أبيه مصطفى فاضل وكذلك عمه حليم من الشقاق والخلاف فكان اسماعيل لا يخفى كرهه لهما وكانا يبادلانه نفس الشعور لذلك سعى اسماعيل إلى حرمانهما من وراثته العرش وجعله في ذريته من بعده .

ويتضح ذلك العداء من خطاب أرسله اسماعيل إلى أخيه مصطفى فاضل حيث .. يخاطبه بلهجة صارمة وكأنه يخاطب أحد أعدائه .

كذلك يتضح شعور اسماعيل بالنسبة لعمه حليم باشا عندما أرسل أمرا إلى مفتش قبلي بفك بلاد الجيزة من عمدة حليم باشا متذرا في ذلك بما يقع على الأهالي من ظلم ووظفيه كما أصدر أمرا إلى مفتش بحري بنفس المعنى . ويأمره ضم تلك البلاد إلى المديرية المختلفة .

ولقد استغلت حاشية اسماعيل تلك الظروف وأوهموه بأن أخاه يسعى

الى قتله وذلك بأن القوا قبلة ، سرا ، فى حديقة قصر الجزيرة ، وأسرعوا الى التقاطها - بهرا - وتقديمها الى اسماعيل دليلا على مؤامرات أخيه ضده .

وهذا ما مور ضبطية مصر يرسل خطاب الى المعية السنية فى الاسكندرية يوضح فيه أنه حصل على نسخة من الاعلان الذى طبعه أيضا أنصار مصطفى فاضل وحليم للصقة على الجدران فى القاهرة والاسكندرية ويرجسوا التنبية على مأمور ضبطية الاسكندرية أن يكون يقظا

وفى بداية سنة ١٨٦٧ اكتشف اسماعيل مؤامرة يدبرها ضده عمه حليم باشا الذى يعد أحد المشايخ بمبلغ ألف جنيه ومساحة كبيرة من الاراضى الزراعية اذا قام هو وغيره من المشايخ بمعارضة مبدأ الوراثة لابن الاكبر كذلك اعتمد حليم باشا على تأييد القناصل له .

وقد جرت محاولة لاغتيال اسماعيل فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٦٨ ونسبت تلك المحاولة الى حليم باشا وتفصيل ذلك أن اسماعيل كان يسير فى أحد شوارع الاسكندرية فى عربة مكشوفة وكان يصحبه شريف باشا واسماعيل باشا المفتش وشامين باشا وزير الحرية فألقت قبلتين على العربة من أحد المنازل ولسكن لم يصب أحد بسوء ، ولم يشعر أحد بما حدث الا بعد مضى عدة أيام .

وصدرت الاوامر بتنفى حليم باشا من الديار المصرية فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٦٨ بعد أن اتهم بتدبير ذلك الحادث .

وقد أرسل مراد بك محافظ الاسماعيلية خطاها الى المعية السنية يوضح فيه أنه أقام الزينات والأفراح ثلاثة أيام بمناسبة عودة الخديوى الى مصر وأنه حضر الادعية التى أقيمت فى الجوامع والسكناس بمناسبة نهضة حياة سموه من سوء القصد .

وقد استغل حكام تركيا ذلك الخلاف بين اسماعيل وكل من أخيه مصطفى فاضل وعمره سليم ليتزوا من أموال مصر ما فصل إليه أيديهم فقتل بذلك هؤلاء الثلاثة الأموال الطائلة في الأستانة لكي يصل كل منهم إلى نيل مطالبه ولكن فافهم في ذلك اسماعيل الذي كان يفتقد الأموال على موظفي تركيا بدون حساب حتى تمكن من أن ينال فرمان الوراثة المذكور .

وفي أثناء الأزمة التي حدثت بين اسماعيل والباب العالي سنة ١٨٦٩ استدعى الأمير مصطفى فاضل من أوروبا وعينه وزيرا للداخلية العثمانية وذلك للعمل على مكتبة اسماعيل حتى يخضع لأوامر السلطان العثماني .

وقد اضطر عمره سليم باشا - تحت ضغط اسماعيل - إلى ممارسة القطار المصري والسفر إلى الأستانة حتى لا يكون عرضة لغضب الخديوي .

وهكذا عمل اسماعيل على الوقوف لأخيه مصطفى فاضل وعمره سليم بالمرصاد . فلم يدع فرصة إلا وأظهر عداؤه لهما وأخذ يبذل مسعاها حتى حصل على فرمان الوراثة فوضع بذلك حدا لمؤامرات أخيه وعمره وضمن الحكم من بعده لأكثر أنجاله وهو محمد توفيق ، والذي ساعد اسماعيل في الحصول على هذا فرمان - إلى جانب الأموال الكثيرة التي بذلها - أن السلطان عبد العزيز كان يرغب في تغيير نظام الوراثة في أسرة عثمان وأن يحصرها في أكبر أبنائه ، ولكنه لم يكن يستطيع أن يفعل ذلك بالنسبة لقوة التقاليد فكان يرغب في نجاح اسماعيل في الحصول على مسعاها ليكون ذلك سابقة بين أهور عليها بمهوداته للحصول على غرضه .

وبعد أن عمل اسماعيل على تحويل مجاري الوراثة عن أخيه وعمره ، أخذ يعمل على تجريدهما من لروتهما العقارية في مصر ، ليقتضى على مطالبتهما في العرش قضاء تاما . فأرسل إلى أخيه في باريس منذ سنة ١٨٦٤ من فاتحه في

أمر ببيع الأتليان التي له بمصر وقد بالغ مصطفى فاضل في تقدير الثمن الذي يريد حتى أصبح نوبار باشا اسماعيل بالعدول عن شراء تلك الأتليان إذا تمادى إخاء في ذلك ، ولكن نظرا لتورط مصطفى فاضل في الديون اضطر إلى الموافقة على البيع وتنازل لاسماعيل عن جميع ماله بالقطر المصري من الأملاك بأنواعها والأراضي والأتليان منزرعة منها وغير منزرعة وملحقاتها أيضا من مواشي ومهمات وماكينات وغيره بما في ذلك أملاك والده وحريمه وتلك التي باسماء أولاده أو تواجده أو مبالغه ونحو ذلك على أن يكون الثمن مليونان وثمانون ألف جنيه استرليني تسدد في ظرف خمسة عشرة سنة مع فوائد ٩٪ سنويا .

وقد أرسل محمد حافظ باشا ناظر المالية إلى المأمية السنية خطا با يوضح فيه أن شراء أملاك وأتليان مصطفى فاضل قد تم باسم الدائرة السنية وبحضور ناظر الداخلية شريف باشا ووكيل مصطفى فاضل وقاضى الجيزة ، وقد تم في مارس سنة ١٨٦٧ أما عمه حليم باشا فقد اضطره إسرافه أيضا إلى عقد قرض مقداره ثلثمائة ألف جنيه إنجليزي ، تعهد بسداده على خمسة عشر سنة وكذلك اضطر إلى عقد قرض آخر سنة ١٨٦٦ مقداره سبعمائة ألف جنيه إنجليزي فاضطر إلى رهن أملاكه العقارية بمصر ضمانه لوفاء هذين القرضين فاضطر تحت ضغط تلك الظروف وتحت ضغط اسماعيل إلى بيع أملاكه له نظير مبلغ قدره مليون ومائتا ألف وعشرة آلاف جنيه إنجليزي بموجب حجتين وذلك في ١٤ أبريل سنة ١٨٦٦ ، ١١ يوليو سنة ١٨٧٠ .

وهكذا انتهى النزاع بين اسماعيل وأخيه مصطفى فاضل وعمه حليم بشراء اسماعيل لأملاك كل منهما بتلك الملايين العديدة مما كبد خزانة الدولة الأموال

العائلة والتي لو صرفت في وجوه أخرى لعادت على البلاد وخاصة على الناحية الاجتماعية بالخير العميم .

ولما اضطرته إلى الاستدانة بالربا الفاحش وتآزم الاسواق المالية حتى أدى ذلك إلى تدخل الأجانب في شئون البلاد حرصا على أمسوال وصالح الدائنين وذلك حتى يرضى اسماعيل معطامه الشخصية التي كانت سببا في تكالب الدول الأجنبية وانفاقهم مع السلطان على عزله من منصبه وتولية ابنه بدلا منه .

ثانيا - الاضطرابات الاقتصادية

١ - الأموال التي أنفقها اسماعيل في الاستانة

للحصول على القرمات

أنفق اسماعيل الأموال الكثيرة في الاستانة وكذلك للشخصيات الأوروبية الهامة في سبيل الحصول على القرمات المختلفة وإنشاء المحاكم المختلطة والسماح له بمقد القروض وباعت تلك الأموال - التي كانت أحيانا في شكل هدايا - ما يقرب من ٧٠٠ مليون فرنك .

وقد حصل اسماعيل - كما سبق أن ذكرنا - على فرمان وراثة العرش سنة ١٨٦٦ والذي ينص على أن يخلفه في حكم مصر أكبر أبنائه بعد أن كان للأرشد في العائلة وقد تجاوزت المبالغ المعروفة للحصول على هذا فرمان عدة ملايين من الجنيهات وقد وافق الباب العالي في الاستانة على إصدار هذا فرمان بعد أن قرر رفع الجزية السنوية التي تدفعها مصر لتركيا من ٤٠٠ ألف جنيه إلى ٧٥٠ ألف جنيه .

وهكذا كلف اسماعيل خزانة الدولة ٣٥٠ ألف جنيه سنويا في سبيل تحقيق

مصلحه الشخصية هذا الى جانب الاموال الباهظة التي صرفها على موظفي الاستانة وكذلك الهدايا حتى يحققوا له ما ربه لدى السلطان .

وقد جعل اسماعيل لبعض موظفي الاستانة مرتبات مستديمة حتى يكونوا سفراء له لدى السلطان والباب العالي في تحقيق مطالبه ومن هؤلاء الموظفين ابراهيم بك الذي كان مقيا في الاستانة وقد وضع تحت أمره مبلغ ١٢٦٥ جنيها في الشهر للنفقات العادية كما أنه كان في امكانه أن يسحب تحاويل أكبر من هذا المبلغ .

وقد كان ابراهيم هذا يقوم بدفع مرتبات شهرية لبعض الصحف لتمدح اسماعيل — كما ذكرنا سابقا — وكانت تصل تلك المرتبات والاغانات الى مبالغ باهظة ، كان من الممكن استئجارها في مشروعات لمصلحة البلاد ، بدلا من اتفاتها على هؤلاء المأجورين الذين كانوا كل همهم هو إرضاء غرور اسماعيل وامتداحه وتأييد سياسته ما أمكن إلى ذلك سبيلا .

وقد ذكر ابراهيم بك في أحد خطاباته إلى اسماعيل أن مصطفى فاضل عرض عليه خمسين ألف جنيهها وأنه رفضها وهو في ذلك يشير إلى أنه يريد المزيد من الاموال حتى يحصل على أكبر قدر ممكن من اسماعيل .

والغريب أن السلطان كان يطلب أحيانا هدايا عجيبة فـمـذا نور محمد باشا يخبر ابراهيم بك أن السلطان يريد كلبين من مصر وكذلك بضائع دجاجات وديوك رؤوسها سود وریشها أبيض فيرسل ابراهيم — على الفور — إلى اسماعيل لتلبية طلبات السلطان التي تدعو إلى الدهشة .

ولقد كان يحدث كثيرا أن يطلب السلطان بنفسه الاموال من اسماعيل عن

طريق الصدر الأعظم وغيره كما لو كان ذلك من الأمور الحتمية التي يجب أن يؤديها اسماعيل .

وعندما أراد اسماعيل أن ينشئ المحاكم المختلطة في مصر كان عليه استرضاء السلطان لكي يوافق على إقامة تلك المحاكم التي ليس لها وجود في الممالك العثمانية الأخرى . وقد طلب الصدر الأعظم مبلغ ستين ألف جنيه لكي يتوسط لدى السلطان في الموافقة على ذلك ، وعلى ذلك بلغ ما أنفقته اسماعيل في هذا الصدد ما يوازي ٢٨٩,٤٢٩ جنينها بما في ذلك ما تقاضاه الصدر الأعظم .

منح اسماعيل لقب خديوى :

وأخذ اسماعيل يسعى إلى نيل لقب يشعره أنه في مصاف الأباطرة والسلاطين والملوك وأخذ يفاوض الاستانة للحصول على ذلك اللقب وأخذ ينفق الأموال الكثيرة - ويرسل الهدايا النفيسة إلى السلطان ووزرائه والمقربين اليه للحصول على لقب (العزيز) ولكنه لم ينجح في الحصول على ذلك اللقب لأنه إذا دعى بالعزيز ، فإن السلطان عبد العزيز يكون عيدا له فرفض السلطان منحه ذلك اللقب ، وأخيراً اتفق على منحه لقب « خديوى » ، فصدر في ذلك فرمان في ٨ يولية ١٨٦٧ والخديوى كلمة فارسية معناها « الاله » أو « الرب » ، وذلك اللقب أرطى غرور اسماعيل :

وهكذا تم ادى اسماعيل في مطامعه الشخصية من أموال باعطة صرفها في الاستانة للحصول على ما يريد فقد كان يعرف اسماعيل الوسيلة التي تحقق له مطامعه في الاستانة ألا وهي المال ، فأخذ ينفقه باسراف لا حد له حتى أثقل خزانة الدولة بالديون التي أدت إلى التدخل الأجنبي وحرمان البلاد من الاستقلال .

لم يقتنع اسماعيل بكل تلك الفرمانات السابقة ولكن كان يريد أن يمنحه السلطان حق عقد القروض وحق عقد المعاهدات التجارية وفرض الضرائب بدون إذن من الباب العالي فأصدر السلطان فرمان سنة ١٨٧٣ - الذي سبق الإشارة إليه - والذي يطلق عليه فرمان الشامل لأنه شمل جميع الامتيازات والحقوق التي سبق منحها لإسماعيل في الفرمانات السابقة وقد كان هذا فرمان من الأمور التي ألحقت الضرر بإسماعيل لأنها أطلقت العنان لأهوائه ومطامعه للشخصية حتى انحدرت به تلك الأطماع إلى الهاوية ، وقد قدرت الأموال التي أنفقها اسماعيل للحصول على هذا فرمان وحده حوالي ١٢٠ ألف جنيه مجيدي بمقاضي منها أحد الموظفين - وحده - وهو رفيق بك مبلغ ٢٥ ألف جنيه . وكان الوزراء الأمراء وكذلك كبار موظفيهم يأخذون الأموال والهدايا من حاكم مصر بمعرفة ورضاء للسلطان نفسه . وقد ختم ذلك فرمان بالعجالة الآتية : « وعليك بالانتباه والالتفات إلى توريد المائة والخمسين ألف كيس المقررة سنوياً إلى خزينة السلطانية ، بدون تأجيل ، وبدقة تامة » .

وقد قدر بعضهم ما دفع لرجال الاستانة والسلطان ، وما صرف في ولائم وهدايا لهم للحصول على باقي الفرمانات ما يقرب من مائة وثلاثين مليوناً من الجنيهات ، في الوقت الذي كانت فيه البلاد في أشد الحاجة لتلك الأموال لتسديد الديون التي كانت سبباً في إرهاب الأهالي بالضرائب .

وفي كل مرة كان يذهب فيها الخديوي إلى الاستانة تعد له الاستقبالات الفخمة عند عودته في الاسكندرية والقاهرة حيث كانت تطلق المدافع مائة مرة وقد استمر أحد تلك الاحتفالات لمدة ثلاثة أيام يليها كلفت خزانة الدولة حوالي ٢٥٠.٠٠٠ جنيه كما أنفقت والدته مبالغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه

وقد قلدهما في ذلك كبار موظفي الدولة والشخصيات الأخرى التي كانت لها منافع شخصية لدى الخديوي أو خوفاً من بطشه .

وأقيمت الاحتفالات والولائم التي تكلفت المبالغ الضخمة ابتهاجاً بصدور هذا الفرمان وعودة الخديوي .

ومكذا أنفق إسماعيل الأموال الطائلة أرضاءً لمطامحه الشخصية مثل جعل وراثة العرش لا كبر أهوائه أو الحصول على لقب خديوي أو منحه حق عقد القروض دون إذن السلطان وتلك أمور كانت البلاد في غنى عنها . ولو أنه انصرف إلى الاهتمام بشئون البلاد وخاصة الناحية الاجتماعية لعاد على المجتمع بالخير الوفير .

٢ - الإسراف والبذخ

أنفق إسماعيل الأموال الطائلة على ملاذه الشخصية وظهرت حماقة في بناء القصور لكثرة ، كذلك أنفق تلك الأموال في طيشه مع النساء الأورنيات وكذلك إقامة الحفلات التي يسودها مظاهر الإسراف والبذخ الزائد عن الحد ، وذلك بالإضافة إلى الأموال الطائلة - التي سبق الإشارة إليها - والتي أنفقها في الاستمالة للحصول على لقب الخديوي وتغيير نظام الوراثة لمصلحة ولده .

وكان ولماً ببناء القصور لدرجة أن تلك الهواية استنزفت أموالاً كثيرة على حساب خزينة الدولة ، فمثلاً بدأ في بناء قصر الاسماعلية ولكنه ما لبث أن أوقف العمل فيه بعد أن صرف على جدرانها فقط ٢٨٠٨٢٠ جنيهاً وكذلك صرف على شراء أماكن الجزيرة وهي مائة بيت وواحد مبلغ ٤٨٠٤١٠ جنيهاً

ومكذا صرف مبالغ كثيرة في بناء تلك القصور التي تعددت أنواعها فمثلا ما صرف على قصر الجزيرة ١٢٩٣٠٤٧٠ جنيهها ، سراى طابدين ٦٦٥٠٥٧٠ جنيهها وسراى الجزيرة ٨٩٨٠٦٩١ جنيهها وسراى الاسماعيلية ١٠٢٨٦ ٢٠٠ جنيهها إلى جانب ١٠٦٧٩ و ١٠٣٣١ جنيهها على باقى القصور منها ٤٧٢ ٣٩٩ جنيهها أنفقها على سراى الرمل بالاسكندرية .

ولقد صمم إسماعيل أن يجعل من مصر مزرعة يسكون هو فيها المالك الوحيد ولقد سيطرت عليه فكرة امتلاك جميع أراضى مصر واستغلالها لكي تعود عليه بالربح الوفير وكان إسماعيل يمتلك نحو ٧٠ ألف فدان عند توليه حكم مصر فى سنة ١٨٦٢ وأصبح يمتلك فى سنة ١٨٧٧ نحو ١ مليون فدان من أجود أنواع الأراضى الزراعية فى مصر وفى تعادل ١/٣ مساحة الأراضى الزراعية الموجودة فى مصر ق ذلك الوقت امتلكها إسماعيل سواء بشرائها من أصحابها أو الاستيلاء عليها إذا اضطرت الظروف لذلك وبذلك أنفق الملايين العديدة لكي يصبح أكبر مالك فى مصر .

وعند ما اعتلى إسماعيل عرش مصر كانت تدر عليه أملاكه الخاصة دخلا يقدر بحوالى ٣٠٠.٠٠٠ جنيه وفى بداية سنة ١٨٦٨ كانت تقدر قيمة ممتلكاته ومصانعه بحوالى ستة ملايين من الجنيهات ويتضمن ذلك المبلغ قيمة ٤٣ قصرا بناها أو جددوها منذ بداية حكمه وأدت رغبة إلى امتلاك قصور مصطفى فاضل وحليم باشا وممتلكاتها الخاصة أدت تلك الرغبة إلى عقد قرضين لكي يتمكن من شرائها .

وعمل إسماعيل على إقامة مصانع قصب السكر وأحضر الآلات اللازمة لها من الخارج ولكن تلك المصانع لم تؤت الثمرة المرجوة منها فمثلا تكلف أحد

المصانع ١٠٠.٠٠٠ جنيه واستمر لمدة ثلاث سنوات فقط ثم أصبح بعد ذلك أرضاً مهجورة .

وبالرغم من بناء إسماعيل لكل تلك القصور وشراء الأراضي لمصلحته الشخصية وما كلفته تلك القصور والأراضي من ملايين عديدة فقد كان لا يعمل لمصلحه الآمالى الذين قاسوا الأمرين ولم يسع إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية فى الوقت الذى كان ينعم بتلك القصور رفض القضاء مستشفيات لمعالجة الآمالى فى قنا وملوى وبني سويف والمنيا وأمر بتحويل إحدى غرف الفابريكات الموجودة فى تلك الجهات إلى مستشفى صغيرة بدلا من إنفاق الأموال فى بناء مستشفيات لخدمة الشعب هذا فى الوقت الذى كان يقيم فيه الولايم الفاخرة لضيوفه فى قصوره العديدة ويقول Dicey أن محمداً توفيق نجعل إسماعيل أكد له شخصيا أن عشرة آلاف شخص كانت تقدم لهم الولايم يوميا فى قصر عابدين ولقد تفشى ذلك البذخ بصورة أكثر أو أقل فى القصور الأخرى مثل الجزيرة والجزيرة ورأس العين . ولقد كلف ذلك الدولة الأموال الكثيرة التى أدت إلى الاستدانة .

ويقول ألفريد سكاون بلنت أنه كان ضمن المدعويين للمأدبة أقامها الخديوى لسيف Cave وأعضاء لجنته وكانت مقامة على سفح الهرم وقدمت فى تلك المأدبة الأطعمة الفاخرة على مرأى جموع من الفلاحين الذين يكادون يموتون جوعا ولم يدرك أحد من المدعويين ذلك التناقض الظاهر .

وهكذا كان يقيم إسماعيل الولايم الفاخرة فى قصوره بل فى خارج تلك القصور وعلى مرأى من الشعب الذى كان يتألم أشد الألم من الضرائب الباهظة التى فرضت عليه لأرضاء مطامح إسماعيل الشخصية .

كذلك كانت أسرة إسماعيل تتصف أيضاً بالاسراف البالغ في جميع تصرفاتها فقد دفع ١٥٠ ألف جنيه انجليزى عن إحدى الأميرات لترزى فرانسى وأصدر أمره لنظارة المالية بدفع ١٣٧٨ جنيهًا للجواهرجى (موسيس) ثمن تكاليف تزوين سيف نجله إبراهيم بالمجوهرات وكذلك أصدر أمراً آخر باعتماد مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه مائة ألف جنيه مصاريف تزويج إحدى بناته وضم ذلك المبلغ إلى جانب الديوان ولا يخفى علينا ذلك الاسراف الزائد الذى ظهر جلياً في الاحتفالات التى أقامها الخديوى إسماعيل احتفالاً بزواج أنجالة ذلك الاسرف الذى ألحق أكبر الضرر بالخزانه المصريه وقد قدرت تلك المصروفات بحوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات فأقيمت الاحتفالات التى دعى إليها آلاف المدعويين وأحياءها كبار الفنانين وقد كان الذهب يلقى من التوافد على آلاف المنفرجين وأقيمت الولائم التى تضارع ما ورد في قصص ألف ليلة وليلة . وقد قدرت الهدية التى أهداها طوحدون باشا إلى عروس حسن باشا نجل الخديوى بحوالى مائة ألف جنيه كما أن الثوب الذى كانت ترتديه تلك العروس كان يفوق ذلك المبلغ بكثير وأنه من الظلم حقاً أن تتحمل الخزانه المصريه تلك النفقات التى زادت عن الحد المعقول . وإذا عرفنا أن الخديوى كان يكون أسرة مكونة من ٣٤ فرداً ولكل من هؤلاء قصر خاص وحشم خاص وكل من يتزوج يقام له مثل ما أقيم لأخوته وإننا لتتصور مدى الضرائب الباهظة التى قاسى منها الشعب في مصر لتغطية تلك النفقات الباهظة مما يقف حائلاً دون إدخال أى تحسين على أحوال الشعب وخاصة الحالة الاجتماعية.

كذلك كان ينعم على جواريه بالأطيان الشاسعة فما هو يصدر أمراً آخر لنفس نظارة المالية بالانعام بسنة آلاف فدان من الأطيان على بعض الجوارى

التي ذكر أسمائهم وكذلك صرف مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ فرقك من خزانة الدولة
لمارييت بك مدير الآثار بمناسبة زواج بناته فكان يبعثر الأموال بمينا وشمالا
كانها المياه من ذلك إعفاء والده عباس الأول من دفع مبلغ ١٢.٠٠٠ جنيه
(اثني عشرة ألفا) قيمة دين اقترضته من خزانة الدولة . ومن تلك الاوامر
التي أصدرها للنظارة المالية دفع مبلغ ١٦٨٦٣ ليرة لاحد الجواهرجية ثمسن
بجوهرات منها ٦٣٣٠ ليرة أعطى منها لبعض الجهات هدية أثناء وجوده
في باريس .

وكان يبالغ دائما في دفع المرقبات لأفراد أسرته فمثلا أسر بابلاخ مرتب
احدى الاميرات إلى ١٨٠٠ جنيهها بدلا من ١٠١٤٥ جنيهها سنويا ، وكذلك
منح إحدى هؤلاء الاميرات ٣٠٠٠ جنيهها مرتبا سنويا بدلا من ٢٠٢٥ جنيهها
كانت تتقاضاها قبل ذلك وهذا مجلس النظار يوافق على إبلاغ مخصصات
الحديوى وافراد عائلته إلى ٣٦٠.٠٠٠ جنيه سنويا .

كذلك كان الاسراف طابعا مميذا لاسماعيل في جميع مشروعاته التي قسام
بتنفيذها فقد بلغت نفقات ميناء الاسكندرية ٢.٥٠٠.٠٠٠ جنيه في الوقت
الذي أثبتت فيه المصادر الوثيقة أن تكاليف تلك العملية لم يكن يتعدى مبلغ
١.٤٠٠.٠٠٠ جنيه .

وقد كالت الجهات الحكومية المختلفة تنافس اسماعيل في ذلك الاسراف ،
من ذلك أن رئيس ديوان المدفعية كان اذا سمع بمدفع جديد تم اختراعه يبعث
في طلب ستين أو ثلاثين منه ، على سبيل التجربة ، بدلا من طلب مدفع واحد
وحجته في ذلك أن مصر يجب ألا تكون متأخرة عن باقي الأمم في الامور
المسكوبة .

وأدت ضروب الاسراف التي ابتدعها اسماعيل إلى خروج أموال البلاد إلى غير أهلها ، سواء أكانوا داخل البلاد أم خارجها فقد كانت مادة الاسراف وصنوفه ومظاهره أجنبية (من وارد أوروبا) فقدت بذلك الدولة الملايين من الجنيهات تسربت إلى الخارج في الوقت الذي كانت هي في أشد الحاجة إليها كذلك تلك الأموال الضخمة التي أنفقها اسماعيل على ضفاف البوصفور والتي سبق الإشارة إليها من الأموال ذهبت هباءً في الاستانة وكان لا يمر عام الا يقضى اسماعيل بالاستانة أو أوروبا فترة من الزمن ينفق فيها الأموال بغير حساب وكانت سياحاته ورحلاته في العراصم والمدن الأوروبية تكلف خزائنه الدولة ملايين الجنيهات ، وقلده في ذلك الباشوات والاعيان الذين كانوا يحذرون سنويا إلى أوروبا وذلك للاصطياف ومنذ تلك الفترة أصبحت تلك بدعة كلفت البلاد مئات الملايين من الجنيهات .

وهكذا كان اسماعيل يتصرف في جميع تصرفاته بالاسراف والبدخ ، وكان في جميع تصرفاته لا يفرق بين مالية الحكومة وماليته الخاصة ، بل كان يعتبرهما أمراً واحداً وكانت أموال الدولة رهن إرادته يتصرف فيها كما لو كانت أمواله الخاصة ومن هنا جاء الخلل وسوء الإدارة وضياع الأموال بغير حساب .

وقد أدى ذلك الاسراف إلى الازمة المالية والاستدانة بالربوا الفاحش وتغلغل النفوذ الأوروبي في البلاد حرصاً على مصلحة الدائنين .

٣ - قناة السويس

ونقصد بقناة السويس تلك التعويضات الفادحة التي دفعها اسماعيل لشركة قناة السويس لكي توافق على تعديل بعض الشروط التي عقدت بين محمد سعيد

باشا وفرديناند دلسيس وذلك بناء على محكيم نابليون الثالث امبرطور فرنسا في ذلك الوقت ، وأيضا تلك الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة افتتاح قناة السويس والنفقات الباهظة لتلك الاحتفالات والتي كانت من أهم أسباب الاضطرابات الاقتصادية .

وكان اعتراض اسماعيل على الأوجه الآتية من شروط امتياز حفر قناة السويس .

أ (تعهد الحكومة بتقديم العمال الذين تحتاج اليهم الشركة حتى عشرين ألفا ومطالبة الحكومة بتعويض في حالة تقصيرها وعجزها عن تقديم هذا العدد .

ب (ملكية الشركة لترعة المياه العذبة التي كلفت بمقتضى العقد انشاءها واستغلال رى الاطيان المملوكة للأفراد على جانبيها مقابل أجر تقضيه منهم .

ج (ملكية الشركة لجميع الأراضي التي ترى أنها في حاجة اليها لحفر القناة والشاء الترعة العذبة واعفاؤها من الرسوم الأمورية عنها على الدوام . وملكيتها لجميع الأراضي التي تستصلحها وتزرعها واعفاؤها من دفع أموالها مدة عشر سنوات .

د (اضطرار الحكومة إلى نزع ملكية الاطيان للأفراد إذا احتاجت اليها الشركة لاستغلال امتيازها .

وكانت حجته في إلغاء الشرط الأول رغبته في إلغاء المنع ، لأن هذا الشرط يدل دلالة تامة على تسخير العمال والفلاحين في العمل لفتح القناة مما تأباه روح الانصاف ونفكر روح العدالة منه .

وقد استند إلى قوانين الدولة العثمانية التي تنص على منع التنازل

للاجانب عن ملكية الااضى والعقارات فى طلب الغاء الشرطين الثانى والثالث .
رأسل اسماعيل وزيره نوبار الى فرنسا للمفاوضة فى الغاء تلك الشروط
وهبت الصحف فى فرنسا للدفاع عن شروط العقد ووافق الخديوى - أخيرا -
على تحكيم الامبراطور نابليون الثالث - امبراطور فرنسا - للفصل فى ذلك
النزاع فكان بذلك يمثل الحكم والخصم لما كان معروفا عنه من تأييده للشركة
وعطفه على فرديناند دلسبس الذى تمت بصلته القرابة الى (أوجيغى) زوجة
نابليون .

وعلى ذلك أصدر نابليون الثالث حكمه فى ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ وينص على:

(أ) ابطال حق الشركة فى مطالبة الحكومة بتقديم العمال المصريين والزام
الحكومة مقابل ذلك بتعويض مالى تدفعه للشركة ومقداره ١٠٠٠.٠٠٠ ١٢٥٢ ج .
(ب) تنازل الشركة للحكومة عن كل حق فى ترعة المياه العذبة والتزام الحكومة
بإتمامها مع احتفاظ الشركة بحق الانتفاع بها والزام الحكومة مقابل هذا التنازل
بتعويض قدره ١٠٠.٠٠٠ ٦٤ جنيه .

(ج) جعل الاراضى المملوكة للشركة والمسلازمة للمشروع ٢٣.٠٠٠ هكتار
تقريبا ، منها ١٠.٦٣٤ هكتار على جانبي القناة البحرية وملحقاتها و ٩٦٠٠
هكتار للترعة العذبة ، وثلاثة آلاف هكتار لمبانى الشركة .

(د) اعادة الاراضى التى اتضح عدم لزومها للمشروع ومباحاتها ٦.٠٠٠
هكتار مقابل تعويض قدره ١٠٠.٠٠٠ ١٢٢٠٠ جنيه .

فتبلغ مجموع التعويضات التى حكم بها نابليون الثالث للشركة ٨٠٤.٠٠٠ ٨٠٤

فرنك أى مايساوى ٣٠٠٠.٠٠٠ جنيها .

هذا مع العلم بأن رأس مال الشركة كان لا يتعدى الثانية مسلايين جنيها ؛
فينتضح مما سبق فداحة تلك التعويضات التى حكم على مصر بدفعها والتى تبلغ
نصف رأس مال الشركة تقريبا .

واعتبر هذا الحكم من الاحكام الجائرة فى التاريخ ، لانه بنى على اسباب
لا يسيغها عدل ولا منطق فقد ازم نابليون الثالث الحكومة المصرية بدفع تعويض
عن الامور الآتية :

(أ) أعضاؤها من تقديم العمال المصريين ، والواقع أن شروط الامتياز لاتنص
على التزام الحكومة بتقديم هؤلاء العمال ولكن نص على أن يكون أربعة أخماس
هؤلاء العمال من المصريين (مادة ٢) فعلى ذلك لم تلتزم الحكومة بتسخير
العمال كما فسرهما نابليون الثالث .

(ب) تنازل الشركة للحكومة عن إتمام ترعة المياه العذبة ، وعن الجزء الذى
أنشأه فيه وكانت العدالة تقضى بالالتزام الحكومة ألا بما أنفقته الشركة فعلا
على الجزء الذى أنفقته ، ومقداره باعتراف الشركة ٥٠٠.٠٠٠ و٧٠٠ فرنك فى
الوقت الذى حكم فيه نابليون بالنسبة لذلك التنازل بتعويض قدره
١٦٠٠.٠٠٠ فرنك ومن هنا يتضح فداحة ذلك التعويض .

(ج) تنازل الشركة عن ملكية الاراضى التى تبين من الحكة عدم لزومها
لانفاذ المشروع ، والواقع أن هذه الاراضى جهات صحراوية لم تكن الشركة
استصلحتها بعد وبالرغم من ذلك قدر ثمنها لما ٢٠٠.٠٠٠ جنيه (وهكذا
قضت عدالة نابليون الثالث أن تدفع مصر هذا الثمن الباهظ لبقاء ملكها
فى حوزتها ، وهذا أغرب ما سمع فى معرض الظلم والجور) .

وقد وصف فروبناند داسيس هذا التحكيم بأنه : (السند الاساسى للشركة ووثيقة الكفالة والاطمئنان لها .

وهكذا تورط الخديوى اسماعيل فى هذا التحكيم الذى جر على مصر الخسائر الجسيمة ، ولم ينظر قابليون إلى أن خديوى مصر منح الشركة همال القناة وتنازل لها عن مقدار عظيم من الاراضى بلا مقابل وجعل الاهالى كعبيد لها وكذلك استيراد المواد الخام معفاة من الضرائب وإدارة مكتب البريد والتلغراف فى القناة والصيد فى مياه القناة وغير ذاك وأن هذه المساعدات أصبحت حق للشركة وهى تعرف أن تحافظ عليه وتدافع عنه بكل الوسائل ، أما حقوق الشرقى فهى كانت أسبابها وثيقة وشروطها متينة تصبح أثرا بعد عين وذلك لتفريطه وجهله ، ولو اسماعيل استمسك بشروطه ولم يقبل تحكيميا لما استطاعت الشركة أن تخطو خطوة فى العمل اذ كان كل شىء معلقا على الايدى العاملة المصرية ، إذ أن نوبار كان قد استصدر من الباب العالى أمراً إلى اسماعيل فى يوليه سنة ١٨٦٣ يحتم عليه التمسك بتلك المطالب ومفاوضة الشركة فيها فان قبلوها فى ظرف ستة أشهر فيها ، ألا فتوقف الاشغال بالقوة الجبرية ولكن شاء حسظ مصر العساير ألا يتمسك بأسقية مصر فى تلك الشروط وفضل أن يركن إلى (العدالة الاوروبية) فوقع على يدها ما رأينا من رأينا من الظلم التعف .

وكأنت شركة القناة قد اشتهرت من الهامى باشا تفقيش الوادى كله فأرادت الحكومة استرداده ضمن الاطيان الاخرى التى حكم قابليون بإعادتها اليها فباعته للشركة لها بمائيه بمبلغ عشرة ملايين من الفرنكات بموجب الاتفاق الذى عقده الحكومة المصرية مع الشركة فى ٣٠ يناير ١٨٦٦ . وعقد مع الشركة اتفاقا آخر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ لخص فيه فرمانا (سعيد) وكل ما تلاها

من اتفاقيات بين اسماعيل والشركة وكان الباب العالي يعارض في مبدأ الأمر في الموافقة على تلك الاتفاقية ولكن صدر فرمان في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على تلك الاتفاقية وذلك تحت ضغط ناپليون الثالث ويقول دالسبس في هذا العدد : لقد صدق المثل العربي القائل (أوقية خوف أفيد من قنطار صداقة) .

وفي ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ عقد اسماعيل مع الشركة اتفاقاً آخر ألغى فيه الشرط الخاص بإعفاء واردات الشركة من الخارج من الرسوم الجمركية ، وإعطائها مقابل ذلك تعويضاً مقداره ٢٠ مليون فرنك وافتتحت القناة للملاحة في يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ وأقام اسماعيل بمناسبة افتتاح القناة تلك الحفلات التي لم يعرف التاريخ احتفالاً يدانيها في الاسراف والتبذير وبلغ ما صرف في تلك الحفلات ١٩٣ و ١١١ و ٤١٠ ليرة انجليزية . وكانت مصر في غنى عن صرف هذا المبلغ الجسيم وباليه صرف بالبلاد وبين أهلها بل دفع للاجانب لأنه ثمن أشياء أتت من بلادهم ليستمتع بها أسراؤهم .

وقد دعا اسماعيل لهذه الاحتفالات ليس فقط ملوك دول أوروبا ورؤسائها ولكن أيضاً عدد كبير من المشتغلين في الفنون والصحافة والتجارة والاقتصاد والسياسة والذين بلغ عددهم تسعمائة شخص . واستعداداً لتلك الحفلات فقد أرسل اسماعيل خطابات إلى متعهدي الحفلات المشهورين في العالم يسألهم الاستعداد مقدماً لامداده بالنبيذ والجرسونات واللاشنة والاطباق والخيم التي تتطلبها الاحتفالات التي ستقام في الاسماعيلية . وفي هذا المجال كانت الخريفة المصرية وأموال اسماعيل نورا من أعمال بيتر وبول المالية فكان على بيتر أن يدفع أكبر مبلغ من المال ثمناً لتكاليف الاحتفالات الاسماعيلية ، في سبيل أن يأخذ بول أكبر قدر من البقشيش لنفسه وقد أصدر اسماعيل بإعداد وتجهيز ديوان محافظة القنال لأجل إقامة « أوجيني » أميرة طوارة فرنسا أثناء تلك الاحتفالات .

وأشرف بنفسه على تأثيث وفرش الديوان المذكور بأفخر الأثاث . كذلك عمل على استئجار قصور الأغنياء لكي يقيم بها ضيوفه في تلك الاحتفالات . كما أصدر أوامره « بوضع مواسير المياه وتركيب الحنفيات على الطريق الممتد من الحيزة إلى الأهرام وإنشاء طريق جديد من محطة بدرشين إلى مقبرة وهناء فندقين في نهاية الطريقين على ألا تزيد نفقاتهما على ثلاثة آلاف جنيه وأن يكون بناء الفندقين على الطراز الأفرنجى » .

وليس بكثير أن نقول أن أى زائر من هؤلاء المدعوين لحضور تلك الاحتفالات قد قضى شهرين في مصر من غير أن يحتاج إلى أن يضع يده في جيبه لأى شيء ما عدا المصروفات الشخصية مثل الاستحمام والاغتسال وحتى هذه المصروفات كانت تدفع لهم بكرم زائد وحق لو حدث ودفعوا تلك المصروفات فإنهم كانوا يستعيدونها .

وقد قدر إسماعيل نفسه نفقات تلك الاحتفالات بمبلغ ١٦٥٠.٠٠٠ جنيه ، ولكن هذا المبلغ أقل بكثير مما أجمعت المصادر الموثوقة على تقديره وهو مبلغ ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وعلى ذلك فيبدو أن ذلك المبلغ الذى أكدته إسماعيل في خطابه لوزير المالية كان جزءا من تلك النفقات وليس كلها .

ويقدر مؤلف « تاريخ مصر المال » ما خسرت مصر في إنشاء القناة من ثمن أسهمها في الشركة ، وما بذلته من التعويضات ، وما دفعته في إنشاء ترعة إسماعيلية وأسترداد أطيان الوادى ونفقات حفلات القناة بمبلغ ١٦٨.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . وقد جاء في البيان الذى قدمته الحكومة لمجلس شورى النواب بمجلسه ٢٠ رجب سنة ١٢٩٢ هـ عن ديون الحكومة ومصروفاتها أن مجموع ما أنفق في قناة السويس ١١٩.٠٧٥.٠٠٠ ر. ١٦٠.٧٥٠.٠٠٠ ر. ١٧٨.٠٠٠.٠٠٠ ر. ١٧.٤٢٣.٠٠٠ ر.

جنيتها انجليزيا أما أمين سامى باشا فيقدر تلك النفقات بمبلغ ١٦٥٠٠٠٠٠ ر. ٠٠٠ جنيتها ، وبياناتها كالآتى :-

٢٥٠٠٠٠٠ ر. ٠٠٠	جنيتها قيمة الأسهم التى اشتراها سعيد باشا .
٢٥٠٠٠٠٠ ر. ٠٠٠	جنيتها قيمة التعويض الذى قدره نابليون الثالث عند التحكيم
٤٠٠ ر. ٠٠	جنيتها قيمة ثمن أراضي ومباني الوادى التى أخذتها الحكومة من الشركة .
٤٠٠٠٠٠ ر. ٠٠٠	جنيتها قيمة تعويض عن أعمال ادعت الشركة اجرائها في ترعة الاعماعيلية .
٨٠٠٠٠٠ ر. ٠٠٠	جنيتها قيمة صرفت للمقاولين الفرنسيين نظير تميم التربة .
٤٠٠٠٠٠ ر. ٠٠٠	جنيتها انفقها الحكومة في انشاء التربة الحلوة .
١٥٠٠٠٠٠ ر. ٠٠٠	جنيتها قيمة نفقات احتفالات افتتاح القناة .
٧٠٠٠٠٠٠ ر. ٠٠٠	جنيتها قيمة فائدة هذا المال للعام استهلاكه .

١٦٥٠٠٠٠٠ ر. ٠٠٠

وعلى كل حال فقد اتفقت جميع المصادر أن مجموع استدانة خزانة الدولة بسبب مصروفات اسماعيل لا يقل عن ١٦ مليوناً من الجنيهات بأى حال من الأحوال بل يزيد عن ذلك المبلغ فى كثير من المصادر التى تناولت تلك النفقات بالبحث وأن ، معظم هذا المبلغ قد أنفق فى أوجه كان اسماعيل فى غنى عن أن يخوض غمارها لو هو تمسك بحق مصر فى امتلاك القناة وعدم الاتجاه الى العدالة الاوربية وإذا علمنا ان نفقات انشاء القناة بأكملها بلغت بحسب احصاءات الشركة ٤٥١٥٦٥٦٠٦٠٠٠ فراك أى نحو ١٨٠٠٠٠٠٠ ر. ٠٠٠ جنيه أدركنا أن مصراحيات وحدها معظم هذه النفقات التى كانت من أهم أسباب الارباك المالى والاستدانة

بسبب تصرفات اسماعيل التي أنصفت دائما بالاسراف والبذخ وأرضاء الدول الأوروبية ولو على حساب مصلحة البلاد التي حررها من تلك المبالغ الضخمة التي لو أنفقت في وجوه أخرى لعادت على البلاد بأحسن النتائج وأعمدك على رفع مستوى الحياة الاجتماعية في مصر .

٤ - أسباب أخرى للاضطرابات الاقتصادية

أ : انتشار وباء الكوليرا :

ومن أسباب الاضطرابات الاقتصادية انتشار وباء الكوليرا في سنة ١٨٦٥ عن طريق الحجاج في تلك السنة وقد حضر رئيس مجلس الصحة نشرة إلى القناصل زعم فيها أن الوباء الحاصل ليس من نوع الكوليرا بل هو شيء سرى للأهالي من أدوات الحجاج الذين جاؤا إلى الاسكندرية .

ولكن ما لبث أن انتشر ذلك الوباء في جميع أنحاء القطر المصري حتى بلغ الرجة القبلي وخاصة أسيرط وطهطا وقنا وشن فريق من الرأي العام حملة على الحكومة التي لم تقم بواجبها في مكافحة المرض - على صفحات الجرائد - فأدى ذلك إلى زيادة للبلع والخوف في جميع أنحاء القطر المصري وهجر كثير من الأهالي للبلاد حتى بلغ الذين هاجروا خارج البلاد في مدة شهر تقريبا حوالي خمسة وثلاثين ألف شخص وبلغ عدد من مات بسبب ذلك الوباء من المسلمين ٥٦٧٦ شخصا ومن الاقباط ٣٦٣ وبن الفرنج ١٦٥ ذلك غير ٦١٠٤ شخصا توفوا ابان فتكها بأسباب أخرى . فيكون مجموع وفيات القطر في أثناء ذلك الوباء حوالي ١٢٤٣٩ شخصا .

ب : وباء الماشية :

كذلك حدث انتشار وباء بين الماشية وكان مفرقا للغاية ويقال أن الحضارة

التي حدثت بين الماشية . بسبب ذلك الوباء . تقدر بحوالى ١٢ مليون جنيه مما كان له أكبر الأثر في زيادة سوء حالة الأهالي في القطر المصرى .

ج : انخفاض أسعار القطن :

وكان انخفاض أسعار القطن المصرى عقب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية من أسباب الاضطرابات الاقتصادية إذ أثر ذلك فى الصادرات والواردات فان قيمة الصادرات بعد أن وصلت ١٦٠٠٠٠٠٠ جنيهها فى سنة ١٨٦٤ قلعت فى سنة ١٨٦٥ إلى ١٣٠٠٠٠٠٠ جنيهه وانخفضت تلك القيمة فى سنة ١٨٦٦ حتى بلغت ٩٧٢٣٠٠٠ جنيهها وكذلك الواردات التي كانت قد بلغت أقصاها فى سنة ١٨٦٥ فبلغت ١٨٠٠٠٠٠٠ جنيهها انخفضت إلى ٤٦٦٢٠٠٠ جنيهها فى سنة ١٨٦٦ مما أثر تأثيرا بالغا على إيرادات الدولة .

د : عدم انتظام فيضان النيل :

أخذت فيضانات النيل فى عهد اسماعيل فى الزيادة والنقصان بنسب كبيرة مما أثر تأثيرا سيئاً فى اقتصاديات البلاد ففي سنة ١٨٦٣ زاد فيضان النيل زيادة فاحشة فهدد القطر المصرى بدمار محقق وكانت نتيجة ذلك الفيضان الجارف للقضاء على جانب عظيم من المحاصيل الزراعية ، فارتفعت أسعار القمح والذرة ارتفاعا فاحشا ، وأدى ذلك إلى غلاء شديد ، أوجب ارتفاع عموم أسعار حاجات المعيشة ارتفاعا مخيفاً . ثم انقطع وارد القمح بالمرة واشتد الطلب فلم يجد الفقراء له أثرا وأدى ذلك إلى استيراد كميات من اللحوم والمسل والزيوت من الخارج وتوزيعه على الجزارين والتجار لبيعهم للأهالي وذلك للحد من تلك الأزمة ، فعلم الناس بذلك ففرحوا وتزاحموا مزاحم الجياع . واستمروا على هذه الحال شهرين وبضعة أيام .

على أن النيل عاد للطغيان في السنوات ١٨٦٦ ، ١٨٦٩ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧٢
١٨٧٤ ، ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ وفي كل مرة كانت تدمر المحاصيل ولم يستطع اسماعيل
التقاذ البلاد من برائن الغلاء . ومما زاد في خطورة فيضان سنة ١٨٧٠ سقوط
الأمطار بغزارة في مصر السفلى والوسطى فهدمت ما هدمت وجرفت ما جرفت
واستمر نزولها بالقاهرة تسعة أيام .

وأما في سنة ١٨٦٨ فقد شح النيل في فيضانه إلى درجة أن ثمن أراضى الوجه
القبلي ظل شراقي وأدى ذلك إلى غلاء شديد أدى إلى ارتفاع أسعار التمرد
وكان فيضان سنة ١٨٧٧ أقل منسوب للفيضان شهده عصر اسماعيل حتى لم
يتسنى رى ولو جانب يسير من الأراضى الزراعية فضج المزارعون والأهالى
وتوقع الجميع مجاعة وحدثت فعلا مجاعة شديدة انتشرت في جميع أنحاء القطر
المصرى ، وأكلت لحوم البؤساء من الفلاحين وأرباب الحرف بل وذات عظامهم
فملك ما يزيد على العشرة آلاف شخص نتيجة ذلك الجوع في مديريات جرجا
وقنا واسنا فقط ، وأصبح الأهالى يتغذون على الأعشاب البرية وزرع بعض
الأهالى جانباً قليلاً من البارى بالشواديف وهذا شيء لا يذكر . هذا في الوقت
الذى حولت فيه كمية المياه المقررة لمدينة الاسكندرية إلى مزارع الخديوى
لربها وأصبح الذى يستطيع أن يدفع يحصل لأرضه على المياه اللازمة فقاسى
الفقراء في تلك الحالة الكثير ، ولكن محاصيل الخديوى لا بد أن تأخذ كفايتها
من الماء ولو مات الفلاح .

هـ : حرب الحبشة :

أرسل اسماعيل حملة إلى ميناء زيلع الواقعة على ساحل البحر الأحمر عن
طريق باب المندب سنة ١٨٧٥ بقيادة ضابط مصرى وفي أكتوبر ١٨٧٥ عهد

إلى أرتدروب بقيادة حملة جديدة على الحبشة وكانت الحملة مؤلفة من ٢٥٠٠ جندي من المشاة ومعهم ست بطاريات من المدافع الجبلية ، وانتهت هذه الحملة بقتل أرتدروب وعدد كبير ممن معه ولكي يحمي اسماعيل عار الهزيمة أرسل حملة أخرى بقيادة راتب باشا وتكونت تلك الحملة من اثني عشر ألفا من الجنود والضباط وقابلها ملك الحبشة ، وروحنا ، وأنزل بها هزائم متكررة وخسرت الحملة ٤٠٠٠ من رجالها وثمانية آلاف بندقية واستول الأتباش على جميع سلاح القتل والأسرى والجرحى وعلى جميع الذخائر التي لم تستعمل وقتك الأتباش بتلك الحملة بوحشية بالغة ، وقد بلغت مصاريف تلك الحملات أمورا باهظة أثقلت كامل الخزينة المصرية وكانت مصر في غنى عن أن تخوض غمار تلك الحرب التي لا طائل تحتها وكان الأولى باسماعيل أن يوفر تلك النفقات لصلحة البلاد بدلا من أن يدخل حرب يعرف نتيجةها مقدما .

كذلك أرسل اسماعيل الحملات إلى الخارج لمساعدة تركيا في حروبها مع روسيا وكذلك في حملة كريت وغيرها وبلغت نفقات تلك الحملات حوالي ثلاثة ملايين جنيه .

الاستدانة :

وهكذا أنفق اسماعيل الأموال الطائلة التي لم تكن تتحملها ميزانية الدولة فاضطر إلى الاستدانة حتى بلغت تلك الديون في أواخر عهده ٩١.٠٠٠.٠٠٠ مليون جنيه تقريبا وكانت تلك الديون في أواخر عهد سعيد تقدر بمبلغ ٣٢.٩٢.٠٠٠ جنيه . وبطريقة تقريبية يمكن القول أن اسماعيل قد أضاف حوالي ٧ ملايين من الجنيهات سنويا في المتوسط لمسدة ثلاثة عشر عاما إلى ديون مصر .

وكانت الفائدة الاسمية للقروض تتراوح بين ٧،٦٪ ولكن فائدتها الحقيقية كانت تصل إلى ١٢، ١٨، ٢٦، ٢٧٪ وزادت هذه الفوائد الباهظة في أوائل سنة ١٨٧٦ لاضطرار الحكومة إلى أداء أقساط الديون المترتبة وفوائدها .

ولم تكن قيمة القروض تصل كاملة إلى الخزنة بل كان أصحاب البيوت المالية والمراهنون يخصمون منها ما بالغ طائلة لحساب السمسرة والمصاريف والفوائد ولم يكن اسماعيل يدقق أو يعارض في الحسابات التي يقدمها له المليون والمسامرة فتلا عتد في سنة ١٨٧٢ قرضا بلغ مقداره الاسمي ٣٢ مليون جنيه لم يدخل منه خزنة الدولة سوى ٠.٠٠٠.٠٧٠.٢ جنيه منها أحد عشر مليوناً من الجنيهات نقدا والبقية ملايين سندات وكذلك لم يتسلم من القرض الذي عقده سنة ١٨٧٠ سوى خمسة ملايين فقط وكان أصله سبعة ملايين .

وقد شغلت القروض معظم سني حكم اسماعيل حتى أصبح الاقتراض له عادة سنوية ، وساعده في ذلك وزير المالية اسماعيل صديق الذي تولى هذا المنصب من سنة ١٨٦٨ حتى ١٨٧٦ الذي كان يتفنن في جمع المال من القروض وكان هو أيضا يتقطع نصيبه من الغنيمة ، فأثرى آراء فاحشاً وقلد الخديوي في عيشة البذخ والامراف والاستكثار من القصور والأماكن والجواهر والحظايا . وكان لهذه الديون أثرها السيء على ميزانية الحكومة ففي سنة ١٨٧٧ كان مجموع الإيرادات ٠.٠٠٠.٤٣٥.٩ جنيه ، وكان ما خصص منها للديون بين فوائد واستهلاك ٠.٠٠٠.٧٢٤.٧ يضاف إليها المبالغ المخصصة للباب العالي وما كان على الحكومة أن تدفعه لشركة قناة السويس في تلك السنة فيكون الباقي من الإيرادات ٠.٠٠٠.٧٠٠.١ جنيه فهذا المليون الواحد والسبعين ألفاً كان على الحكومة أن تنفق على جميع شؤون البلاد ، على موظفيها وعلى الجيش وعلى البوليس والبرق

والتعليم والمحاكم والصحة العمومية ، وغير ذلك من كل ما يجب أن تقوم به الحكومة .

عدم صرف مرتبات الموظفين :

ونتيجة لذلك الازمة المالية توقفت الحكومة عن صرف مرتبات الموظفين ، وأخذت الشهور تلى الشهور وكل من فى الخدمة الأميرية لا يتعاطى مرتبا فيتضور ضيقا وجوتا أو ينصب على عيشه نصبا ، وبكدهس على ناسه الديون تكديسا .

وهذا هو شريف باشا يرسل مذكرة سرية لاسماعيل يصور فيها الأضرار الناجمة عن عدم صرف مرتبات الموظفين كذلك طلب راغب باشا - وهو أحد الوزراء فى عهد اسماعيل - صرف مرتبات موظفى المسكك الحديدية حتى يتسنى انتظام العمل هذا فى الوقت الذى كان يصرف فيه مرتبات الموظفين الأجانب على التمام بالرغم من أنها كانت جسيمة جدا وهكذا أصبح الموظف المصرى فى حالة يرثى لها من البؤس بسبب منع صرف المرتبات التى يقتات بها هؤلاء الموظفين والى كانت قيمتها لا تذكر بالنسبة لضخامة مرتبات الموظفين الأجانب .

ولم يقتصر الأمر على الموظفين المدنيين فقط بل تعدى ذلك الى الضباط الذين حرروا عريضة لرئيس الوزراء يشرحون فيها ما وصل اليه الضباط من سوء الحال بسبب تأخير المرتبات مدة طويلة ويرجون إعادة صرف مرتباتهم وفى يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ اجتمع نحو ستمائة ضابط وقصدوا وزارة المالية للمطالبة بصرف متأخراتهم وأتصلوا ببعض أعضاء مجلس شورى النواب وطلبوا منهم مرافقتهم وعندما وصل الضباط الى وزارة المالية لمحوا نوبار باشا فى عربة فانها لوا عليه ضربا وفى تلك الأثناء أقبل السير ريفرز ولسن الذى كان وزيرا للمالية فى وزارة نوبار - وأراد نجدة نوبار فهجم عليه الضباط أيضا بالضرب

وأقتحم الضباط أبواب الوزارة واحتلوا غرفها وحبسوا قوبار باشا ورياض باشا والسير ريفرز ولسر في إحدى غرفها ، وفي ذلك الوقت ذهب الخديوي الى وزارة المالية بناء على طلب القنصل الانجليزى وذلك لتهدئة الضباط فطلب اليهم الانصراف والاعتماد عليه في أداء رواتبهم .

وهكذا أدت الاضطرابات الاقتصادية الى المساس بحقوق طبقات الشعب وبخاصة الموظفين والضباط فكان منع المرتبات عنهم سببا في تدميرهم وللتعجأهم الى الثورة وذلك لشدة حاجتهم الى المال الذى يمكنهم من العيش للضرورى بعد أن أصبحوا في حالة من البؤس الشديد مما جعلهم ساخطين على الحكومة متذمرين من ذلك التصرف .

ولم يقتصر الامر على طبقة الموظفين والضباط بل تعدى ذلك الى جميع طبقات الشعب وذلك بالمبالغة في فرض الضرائب والنفقات في أسبابها .

الضرائب :

لم تكن للضرائب قاعدة معلومة ولا قوانين أولوائح يعرف منها مقدار مايجب من الأهالى أو مواعيد تلك الجباية ، بل كانت المسألة متروكة لأهواء الحكومة ، وكان يكفى كلما احتاج وزير المالية للنقود أن يطلب من كل مدير مبلغا من المال (لاحتياج الحكومة) ، فيصحب المدير الامر من غير بحث فيما اذا كانت المديرية ، قد أدت ما عليها من الضرائب أم لا ، فيوزع المال المطلوب على المراكز ، ويؤمر كل عمدة بتحصيل نصيبه في هذا المطلوب . ففي إحدى القرى كان يقطن بها ١٠٠٠ شخص رجل عنها ٢٠٠ شخص فكاف العمدة بجمع الضرائب من الأهالى ورنعها بما يساوى ما كان يدفعه الالف شخص من تلك الضرائب .

ولم يكن هناك رقابة على مقدار ما يجي وما يدخل خزائن الحكومة ، بل كانت تقاسمه الأيدي من يوم جبايته الى حين أنفاقه .

كتب القاضي المولود ، وفان بلان ، يصف هذه الحالة كما شاهدها بقوله : - كانت الأمور تجري في عهد الخديوى اسماعيل ووزير ماليته المفتش (اسماعيل صديق) على المنوال الآتي : يؤدي المدير كل مرة الى وزير المالية المبالغ المطلوب ولا يصل كله الى خزائن الحكومة ، بل يقطع الخديوى جزءا منه ، ثم يليه المفتش فيقطع جزءا آخر والمدير لا يفوته قبل ذلك أن يستبقى لنفسه نصيبا مما جباه ومأمورو المراكز يسبقون المدير الى هذه الوسيلة ولم يكن ثمة عقبات تعترض الى هذه التصرفات ، لأن القوانين المالية كانت مبهمة غامضة ، والضرائب تجنى أحيانا مقدما ، وقد تجبي الحكومة أكثر مما تستحقه ولا يستطيع الممولون أن يرفعوا شكواهم ، وإذا شكوا فلا تسمع لهم شكوى لأن الحكومة لا تعطى ايصالات بما يدفع لها من أموال ، ولأن الناس كانوا يعيشون في جو من الاستبداد والمحسوبية والارهاب .

وبالرغم من قرار مجلس شورى النواب في دور انعقاده الثاني سنة ١٨٦٨ - في تعديل الضرائب وجعل ترتيب درجاتها منوطا بمندوبي الحكومة ومن يرافقهم من العمدة والاهيان فان العدل كان أبعد ما يكون في ربط الضرائب على الاطيان أو على النخيل ، وقد زادت الضرائب في عهد اسماعيل زيادة بالغة ، وبدأت تلك الزيادة منذ تورط في القروض ، اذ لم يجد موردا لسداد فوائدها السنوية سوى زيادة الضرائب ، فكان يزيد ما كلما احتاج الى المال لينفقه على مطالبه الكثيرة وعلى سداد فوائد الديون ، من أجل ذلك ابتدعت الحكومة أنواعا جديدة من الضرائب . ويقول عبد الله النديم في مذكراته السياسية : « ثم اخترع (الخديوى اسماعيل) من الأقلام ما لا تتصوره الأوهام مثل العرايد الشخصية وعرايد الخمر ، والنخيل

والعربات والأغنام ونزج المراحيض ورسم الزواج والطلاق ودخولية الأغنام
والإهتار والاسمان والالبن والاصواف والاوزار والحبوب والخضار
والفواكه والخطب والقش والجله وذبل الحمام والسهم والمقابلة والمصلح (الملح)
نحو ستة وسبعون جنسا تحتها أنواع كثيرة لا تدع صغيرة من المظالم ولا كبيرة .
فمثلا ضريبة العوائد الشخصية فرضت ابتداء من سنة ١٨٧٦ على الذكور
من سن ١٢ سنة فصاعدا على ثلاث درجات ، ٤٥ قرشا ، ٣٠ قرشا ، ١٥ قرشا
عدا العلماء ومشايخ التكيا والمجاورين بالآزهر والرؤساء الروحانيين بطاركة
ومطارنة وأساقفة وقسس وحاخامات طائفة اليهود ، والفقراء الذين معاشهم
من الصدقات بكل ملة وعساكر الجهادية والاميد المدارس الاميرية ولكن لكي
تحصل الحكومة على أكبر فائدة من تلك للضريبة أمرت المديرين وحصلي
للضرائب ، أن يجمعوا في المتوسط ٣٠ قرشا عن كل شخص من الذكور بلغ
السن القانونية ، وكان على الفقراء وحدهم أن يتحملوا أداء المبالغ المفروضة أو
معظمها وقد قدر عدد المصريين الذين تنطبق عليهم تلك للضريبة ٢٠٤٨٠١٦٤
شخص يدفعون مبلغا قدره ٢٠٤٠٠٠٠٠٠ جنيها .

والنوع الثاني من الضرائب الشخصية هي المفردة والمدير كوهي التي فرضت
على طبقة الخدم ، والعمال والتجار وهذه للضريبة تتراوح بين ٥٠ ، ٧٥ قرشا
تبعا لمقدار التاج كل فرد من تلك الطبقة . وقد قدر عدد الذين يدفعون تلك
الضريبة ٤٠٩٠٠٠٠٠٠ شخص يدفعون مبلغا قدره ٧٩٨٠٠٠٠٠٠ جنيها .

وقد بلغ الإيراد السنوي من هذه الضرائب جميعا ١٠٤٢٨٠٠٠٠٠٠ جنيها
وقد أجب على دفع الضرائب من ليس له حرفة ولا صناعة ولما مثل أحد
كبار الموظفين المصريين عما اذا كان لا يستصعب جباية مثل هذه الضريبة الحرفية
ومن لا حرفة لهم ، أجاب بأندهاش ، وهل الذئب ذئبا اذا امتنع أحد الأفراد

عن الاحتراف بحرفة مع تمتعه بحرية الاحتراف بأى حرفة يشاء ، فاذا فضل البطالة
فما هذا بموجب لعدم مطالبته بالضريبة ، والا لظلم اصحاب الحرف أنفسهم .

أما ضريبة الملح فهي من أغرب الضرائب ومقدرها ٩ قروش عن كل رجل
وأمرأة وطفل جاوز سن السابعة عشرة في مقابل أن تتعهد الدولة بامدادهم بالملح
ولكنها نادرا ما كانت تفي بتعهداتها ، ومتى اذا وجد الملح في مخازن الحكومة
فإنه كان نادرا ما يصل الى الفلاحين واذا وصل اليهم فإنه يكون من النوع الرديء
وكانت تلك الضريبة وسيلة لا يتجاوز أكثر من ٠.٠٠.٠٠ جنيه سنويا من الأهالى.

وبدلا من أن يدفع مجلس شورى النواب للظلم من الأهالى ويهدد من فرض
تلك الضرائب كان سببا في زيادة تلك الضرائب : . وأثبت اصحاب الحماية
شرقا وغربا واشتدوا على الرعية شدة بالغة ونواب الأمة لا يعرفون من مواهب
النيابة غير الطاعة لمن قال من كبار الحكومة أو أشار من اصحاب الحل والعقد
فكانوا حملا ثقيلًا على البلاد . .

وقد تعددت أنواع الضرائب بدرجة كبيرة فبالإضافة الى الضرائب السالفة
الذكر فرضت ضريبة السدس والرى والآطانة ، وضريبة ترعة الابراهيمية وهى
ضريبة اضافية فرضت على الاطيان المنتفعة بهذه القرعة وما ربط من العوائد على
المباني ، ومعاصر الزيوت ، وعوائد الرخص للقبانية والدلالة على ما يباع من
المصنوعات ، ورسم القيدية ، وكان يؤخذ بحسب عشرين قرشا عن كل عرض
يقدم لاحدى دوائر الحكومة وبما يدل على كثرة أصناف الضرائب التى فرضت
في عهد اسماعيل أنه صدر مرسوم فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ أى فى أوائل عهد
توفيق قضى بإلغاء ما يزيد على ثلاثين صنفا منها .

ويبلغ ما كان يدفع من المال وملحقاته من الفدان الواحد فى بعض السنوات

خمسة جنيهات ونصف وهو مبلغ يتواءم به المالك فكان ازدياد الضرائب على هذا النحو شيئاً فادحاً ، بل ظالماً بالغا ، لأن المالك لم يكن يبقى له من غلة أرضه شيء يذكر بعد أداء الضرائب فلا عجب أن تؤدي هذه الحالة بالأهالي الى الضنك والبؤس وكانوا في كثير من الأحيان يضطرون الى بيع حاصلاتهم بأبخس الأثمان قبل أو ان تضجها ليؤدوا من ثمنها قيمة الضريبة وكذلك كانوا يضطرون الى بيع مواشيهم وقد نشأ عن فداحة الضرائب أن هجر كثير من الملاك أراضيهم وتركوها هرا .

وهكذا يتضح مما سبق أنه نتيجة لاسراف اسماعيل وبذخه تورط في الديون لدرجة كبيرة حتى اضطر الى الاستدانة بفوائد باهظة مما اضطره الى التفتن في فرض الضرائب حتى يستطيع دفع فوائد هذه الديون وكان ذلك على حساب طبقات الشعب الكادحة التي قاست الأمرين من ذلك لتصرف وأدى ذلك الى عدم الاهتمام بأحوال البلاد وخاصة الأحوال الاجتماعية وكذلك الازمة المالية وتدخل الدول الأجنبية في شئون البلاد حفظا لمصالح الدائنين حتى أدى ذلك الى تغفل النفوذ الاوروبي في مصر والاطاحة باسماعيل نفسه في نهاية الامر .

الفصل الثالث

تغلغل النفوذ الأوروبي وأثره في الحياة الاجتماعية

الامتيازات الأجنبية والنشاء المحاكم المختلفة

للعد من تلك الامتيازات

أن نظام الامتيازات الأجنبية ، الذي منحه الدولة العثمانية لدول الغربية والذي طبق في مصر التي كانت جزءا من الدولة العثمانية ، كان يقضى ذلك النظام أن : يكون مرجع رعايا الدول الغربية ، في شئونهم التجارية ، والمدنية والشخصية إلى قناصلهم ، وألا يفرض عليهم ولا يؤخذ منهم ضرائب إلا بعد مصادقة دولهم عليها ، وألا يحاكموا أمام محاكم السلطة المحلية فيما يتهمون به من جنایات وجنح ومخالفات ، وفي قضاياهم التجارية والمدنية مع رعايا الدولة إلا بحضور قناصلهم أو تراجتهم ، لينالوا ، من ذلك الحضور ، حماية من كل ظلم ومساعدة من كل شأن .

فأما في تركيا ، ونظرا لقلة عدد الأجانب بها فلم يمكن تلك الامتيازات أثرها الذي كما حدث في مصر وخاصة في عهد الخديوي اسماعيل .

أما في مصر ، فإن نظام تلك الامتيازات كان له من المساويء ما أضر بمصلحة الدولة والشعب ، خاصة بعد أن أزال محمد علي الحواجز التي كانت موجودة بين حياة الأجانب وحياة البيئة الاجتماعية المصرية ، لاسيما بعد أن فتح باب الهجرة على مصراعيه ، أمام الغربيين خاصة بعد حوادث سنة ١٨٤٨

السياسية في أوروبا التي أدت إلى هجرة عدد كبير من هؤلاء الأجانب إلى
القطر المصري ، وأدى ضعف الحكم في مصر بعد محمد علي إلى أن يغتصم قناصل
الدول ذلك الضعف وأخذوا يعتدون على حقوق السيادة المحلية التشريعية
والقضائية حتى هدموا أركانها ، وأصبحوا يسيطرون على أهم موارد البلاد .
ولم يكف هؤلاء القناصل بالنظر في شئون رعاياهم المدنية والتجارية ، فقط
بل عملوا على انتزاع كل سلطة على أولئك الأجانب من أيدي الحكومة ،
وجعلها من اختصاصهم وذلك بالنظر في المخالفات والجنح والجنايات المرتكبة
من رعايا دولهم حتى التي تحدث اضراماً للوطنيين في مصر ، كذلك عملوا على
اجبار الأهالي على الشول أمام محاكم القنصلية في دوايرهم المرفوعة على رعاياهم
وأخذوا يتعيزون لرعاياهم حتى أصبحوا مدعين والوطنيون مدعى عليهم زاعمين
أن حقوق الأجانب لا يؤمن عليها في المحاكم الأهلية وأنهم لا يجدون في أخلاق
القضاة الوطنيين ما يجعلهم يثقون بهم .

وكان القناصل يتخلفون عن حضور تنفيذ الأحكام الصادرة ضد رعايا
دولهم من المحاكم المحلية فيتعطل التنفيذ مدة طويلة ، حتى يضطر من حكم
لمصلحتهم من الأهالي أن يخضعوا للقضاء القنصل الجائر ، وقد غالى القناصل في
تطرفهم حتى أنهم استدعوا حكومة البلاد أمام محاكم القنصلية ، وحاكموها
وحكروا عليها ، لمصلحة رعاياهم طبعاً - بتعويضات هائلة وبلغت تلك
التعويضات في المدة ما بين سنة ١٨٦٤ و ١٨٦٨ ما يقرب من ثلاثة ملايين
من الجنيهات .

وبما زاد الطين بلة أن تلك المحاكم القنصلية ، كانت كل منها تطبق قوانين
دولتها هي ، ولا تعترف بالأحكام التي تصدرها زميلاتها ، كما أن تلك المحاكم

لم يكن يهمها الحق بقصد ما كانت تهمها مصلحة رعائيا دولتها ، سواء كانوا ظالمين أو مظلومين ، وكان القناصل يعملون على نصرة رعائياهم سواء أكان الحق في جانبهم أم عليهم . والغريب في تلك المحاكم أنها ابتدائية فقط ، وأن استئناف الأحكام الصادرة منها كان يجب أن يرفع إلى إحدى المحاكم في وطن المدعى عليه سواء كان هذا المدعى عليه انجليزيا أو فرنسيا أو إيطاليا فيجب أن تكون الدعوى في وطنه الأصلي مما يكبد المستأنف مصاريف جملة ترهقه أرمافا ، وقد يحول المدعى عليه حقه إلى شخص ثالث من غير جنسيته ، فيضطر المتقاضى المسكين إلى إعادة دعواه ضد الشخص الثالث ، وهكذا ، مما يؤدي إلى ضياع حق المواطنين في النهاية .

وكانت السلطة بمصر لا يمكنها القبض على الجاني الأجنبي ، إلا بعد استئذان قنصليته وإحضار أحد قواصمها أو مترجمها ليكون شاهدا على أن القبض لم يتعد فيه الواجب ولم يسبب اهانة لحضرة المحرم فإذا قبضت عليه سلمته إلى قنصليته .

وفي خطاب إلى إبراهيم بك من اسماعيل في الأستانة ينضح سخطه على تلك الامتيازات ورغبة في إلغاؤها ولكنه لم يستطع المطالبة بذلك خوفا من الدول الغربية ، فأخذ يهدف إلى تنظيم القضاء وذلك بخضوع الجميع لقضاء واحد ، حتى يمكن الحد من تدخل الدول الغربية في شئون مصر .

وعهد اسماعيل إلى نوبار تلك المهمة فوضع مذكرة سنة ١٨٦٧ أوضح فيها عيوب ذلك النظام القضائي ، وقر من على أنه عقبة في سبيل المصالح الأجنبية وفي سبيل استقدام أصحاب الكفاءة من الغربيين لتسليمهم زمام الأعمال التي تحتاج إلى علم وفن لا وجود لها في مصر . كذلك ذكر نوبار بأن المنتفعين

وحدهم من ذلك النظام هم الآثمون المجرمون وقال : وأنه لا يليق ، إذا ، أن تبقى الحكومة المصرية والدول الأجنبية محافظة على نظام هذه ماهيته ، استبقاء لتجاوزات ضج منها كل الرجال المستقيمة نواياهم الحق مطالبهم ، وعلى ذلك اقترح ابدال النظام القضائي السيء المختل بنظام آخر يحافظ على روح الامتيازات الممنوحة للأجانب .

واقى مشروع فوبار معارضة شديدة من أصحاب الامتيازات الذين أخذوا يحذرون حكوماتهم من الموافقة على تعديله أو تغييره ، بدعوى أن ذلك التغيير يعرضهم إلى هوى السلطة المصرية الاستبدادية وأنت فرنسا في مقدمة تلك الدول التي عارضت المشروع وأصرت على بقاء القديم على ما هو عليه .

وبالرغم من أن تركيا عارضت هي أيضا ذلك المشروع إلا أن فكرة المحاكم المختلطة فكرة تركية أبدت في الخط الهايوني الصادر سنة ١٨٥٦ إلى محمد سعيد ليحل بها الذي عرضها على قناصل الدول فرفضوها .

كذلك دعى شريف باشا في ٧ يولية سنة ١٨٦٠ إلى انشاء تلك المحاكم بحجة ان الدول الموقعة على معاهدة سنة ١٨٤١ قبلت انشاء محاكم مختلطة دولية ولم تعارض الدول الغربية اقتراح شريف باشا إلا أن ذلك الاقتراح لم ينفذ وذلك لأن قضاة تلك المحاكم المزمع انشاؤها كان يتقاضى كل منهم خمسة جنيهات عن الجلسة وليس لهم مرتبات ثابتة مما يجعلهم على الاكثار من عدد الجلسات ليحصلوا على أكبر مبلغ من النظر في القضايا المعروضة . كذلك من العقبات التي اعترضت اقتراح شريف باشا فداحة التأمين الذي فرض دفعه على المتقاضين .

وعلى أى حال فقد تكونت لجنة للنظر في مشروع فوبار وتتكون تلك

اللجنة من قناصل الدول الأوروبية وذلك لبحث الإصلاحات الواجب إدخالها على النظام للقضاء وذلك في أكتوبر سنة ١٨٦٩ واستقر الرأي على استبدال الحالة القضائية المفوضوية المتعددة الجهات بسلطة واحدة تسلم مقاليدها إلى ثلاث محاكم ابتدائية في الاسكندرية والقاهرة والقنازق أو (الاسماعيلية) ومحكمة استئنافية عليا في الاسكندرية ومحكمة تمييز مثلما فوقها، كذلك اتفقت اللجنة على جعل أغلبية القضاة فيها أوروبيين غربيين ، تدفع الحكومة المصرية لهم مرتباتهم .

ولهذه المحاكم حق النظر في جميع القضايا التجارية والمدنية ، والقضايا العينية والعقارية والقضايا الشخصية إلا ما كان منها بين أجنبيين من جنسية واحدة ، وأن يكون أعضاء كل محكمة ابتدائية خمسة : ثلاثة أجناب ووطنيان وأعضاء المحكمة الاستئنافية العليا سبعة : أربعة أجناب وثلاثة وطنيون وقد عارضت الدولة العثمانية هذا الشرط الأخير كذلك نص الاتفاق على حق الدول الموقعة عليه بعد مرور خمس سنوات من تعديله أو إلغاؤه وتقرر العود إلى الحالة السابقة إذا اتضح لها أصووية ذلك .

وفي أول يناير ١٨٧٦ افتتح رياض باشا تلك المحاكم الجديدة وكانت وزارة المحاكم قد عملت إليه وبدأت تلك المحاكم عملها في فبراير سنة ١٨٧٦ .

ويتضح مما سبق أن سيطرة الدول الغربية ظلت هامة وذلك بجعل عدد القضاة الأجانب أكثر من القضاة الوطنيين وكذلك حق ملك الدول بالغناء المحاكم المختلطة بعد خمس سنوات إذا رأت ذلك مما يجعل تلك المحاكم غير مجدية .

كذلك من عيوب تلك المحاكم أنها اقتصرت على النظر في القضايا التي بين الحكومة والأجانب وعلاقات هؤلاء بالوطنيين وذلك بدلا من أن تكون ملطفا شاملة .

ولواقع أن هذه المحاكم لم تضع حدا لتدخل النفوذ الأوروبي في مصر بل كان لها حق التدخل في شئون الحكومة والدولة بوجه عام ويتضح ذلك جليا عندما بلغت الأزمات المالية أوجها وتوقف اسماعيل عن دفع ما عليه من التزامات مالية للأجانب الدائنين فقام هؤلاء برفع الدعاوى ضده في تلك المحاكم التي أصدرت بدورها الأحكام العديدة لمصلحة الرعايا الأجانب مما أدى إلى احتجاج الخديوي بأنه ليس من سلطة تلك المحاكم إصدار أحكام ضده وفي نفس الوقت تمسك الأجانب بتلك الأحكام مما كان سببا في اشتداد الأزمة المالية وتدخل الدول الأوروبية - وفي مقدمتها إنجلترا وفرنسا - بحجة حماية مصالح رعاياها والأصرار على تنفيذ الأحكام التي أصدرتها المحاكم المختلطة .

الصراع بين إنجلترا وفرنسا على النفوذ في مصر

كانت إنجلترا وفرنسا من أقوى الدول الأوروبية نفوذا في مصر ، ولكي يتضح لنا مدى قوة كل من الدولتين في عصر اسماعيل يجب أن نرجع قليلا الى الوراء حتى يمكن فهم موقف كل منهما تجاه مصر في تلك الفترة .

لقد غزت فرنسا مصر سنة ١٧٩٨ وذلك بحجة أن بعض الرعايا الفرنسيين الذين كانوا يعملون بالتجارة في مصر قد أسيرت معاملتهم ولكن السبب الحقيقي لذلك الغزو هو أن نابليون الأول كان يريد أن يجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية وكان يعتبر مصر ليست فقط مفتاح تجارة الشرق ولكنها تعتبر أساسا للاقتضاء على الهند الإنجليزية . وما لبثت آمال نابليون هذه أن ذهبت

أدراج الرياح وذلك بانتصار إنجلترا في أبي قير وتطعيمها الأسطول الفرنسي بما أدى إلى فشل الحطة الفرنسية تماما .

وكان اهتمام فرنسا بعد تسوية سنة ١٨٤١ هي أن تمنع من ذهن محمد علي الشعور السيء الذي يكنه لها ، وكان ذلك من الصعب عليها ، ولكنها نجحت في النهاية بفضل جهودات لويس فيليب Louis Philip وكذلك الموظفين الفرنسيين الذين كانوا دائما يشيرون الى نظريات بريطانيا العدائية بالنسبة لمصر ، وأنها سوف لا تمهد الا اذا استولت على نصف الطريق المؤدى الى الهند على الأقل ، كما كانوا يشيرون دائما الى تقدمها المستمر في الهند ، وأن علاقاتها التجارية سوف تتحول بالتدريج الى أن تمتلك ذلك الطريق من الناحية الحربية الحربية ، كما كانوا يرددون دائما أن فرنسا وحدها هي التي تستطيع أن تنقذ محمد علي من مثل تلك النتائج وأن نخاضه من أيدي الانجليز . وقد استخدم محمد علي كثيرا من الموظفين الفرنسيين في خدمته حيث كانوا يشتغلون دائما الوظائف الرئيسية في جميع المصالح الحكومية ، وكان يساعد هؤلاء الموظفين مجموعة من الموظفين المصريين والأتراك الذين تلقوا تعليمهم في فرنسا ، وهكذا وقعت فرنسا للمصالح الانجليزية بالمرصاد . وقد كانت إنجلترا تهدف الى مد خط حديدي بين البحرين ولكن نجحت فرنسا - أيضا - في الضغط على محمد علي لاستبعاد المشروع بالرغم من أنه كان قد اشترى ثلاثين ميلا من القضبان الحديدية وظلت تلك الكمية في مخازن الحكومة أكثر من خمسة عشر عاما بدون استعمال ولم يتم إنشاء ذلك الخط الحديدي بين الاسكندرية والسويس الا سنة ١٨٥٦ في عهد سعيد .

هذا وقد كان عباس يعمل على القضاء على نفوذ فرنسا في مصر وذلك بمجرد توليه الحكم وبدأ في تنفيذ تلك السياسة باستبعاد عدد كبير من الموظفين الفرنسيين والاوروبيين من خدمته . وبعد عباس جاء سعيد الذي عمل على إعادة

العلاقات - قرية - مع الدول الغربية وخاصة فرنسا فتح فرديناند دالسبس مشروع
شق قناة السويس .

وكانت السنوات الأولى من حكم اسماعيل هي الفترة التي أخذ فيها النفوذ
الأجنبي يتغلغل في البلاد ، ماليا ، واقتصاديا ، ثم انقلب هذا النفوذ في أواخر
همده الى سيطرة مالية وسياسية بالغة الخطورة . وقد كان لفرنسا نفوذ أدبي
كبير على اسماعيل وذلك لتربته الفرنسية والسنوات التي قضاها في باريس ،
وأىضا لصلته الوثيقة بالامبراطور نابليون الثالث ومحاكته اياه في مظاهر الابهة
والعظمة ويتضح نفوذ فرنسا جليا في الاتجاه اسماعيل الى نابليون الثالث لحسم
الخلاف بينه وبين شركة قناة السويس مع أنه يعلم بالبداية أن امبراطور فرنسا
لا يمكن أن يكون حاكما عادلا ، كذلك استخدم اسماعيل طائفة كبيرة من
الموظفين الفرنسيين وبلغ هذا النفوذ الفرنسي أقصاه في حفلات افتتاح قناة
السويس سنة ١٨٦٩ فالقناة عمل فرنسي وفتحتها (دالسبس) فرنسي وأوجيني
Eugeni امبراطور فرنسا التي حضرت تلك الاحتفالات كانت تمثل الدولة
الفرنسية وهي التي رأت حفلات الافتتاح .

على أن نفوذ فرنسا في مصر أخذ في الاضمحلال عقب الحرب السبعينية سنة
١٨٧٠ ، التي كانت هينها وبين ألمانيا وأقيمت بهزيمة فرنسا وأدت الى سقوط نابليون
الثالث صديق اسماعيل وباضمحلال النفوذ الفرنسي أخذ النفوذ الانجليزى في
الازدياد حتى انتهى ذلك النفوذ الى الاحتلال الانجليزى سنة ١٨٨٢ وقد كان
م شروع الاحتلال مهددا بالاختناق لو اشتركت فرنسا فقد كان التعادل بين قوتيهما
يعول دون سيطرة إحداهما ، على مصير البلاد ولكن هزيمة فرنسا أمام ألمانيا
سنة ١٨٧٠ أدى الىفراد انجلترا في بسط نفوذها في مصر .

ولقد بذل نوبار جهودا كبيرا لكى يثير الراى العام فى اوروبا للعمل على التدخل فى مصر ، ولقد تمكن من التأثير لدرجة كبيرة فى الراى العام الانجليزى وذلك بعد نشوب الحرب الروسية التركية سنة ١٨٧٧ وقد كان يفضل انجلترا على أى دولة اخرى ويمتقد أن تدخلها فى مصر سيفيد ما أكثر من أى دولة أخرى من ذلك يتضح لنا أن اسماعيل ووزرائه قد هيئوا الفرصة لتغلغل النفوذ الاوروبى فى البلاد ولو أنهم سلكوا طريقا آخر غير تلك السياسة التى اتبعوها لكان من الممكن ان يغير ذلك من مجرى الحوادث التى حدثت فى تلك الفترة الهامة من تاريخ مصر .

وقد عملت انجلترا منذ افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ على تثبيت مركزها فى مصر تمهيدا لاحتلالها وأخذت فى الوقت نفسه تتطامع إلى السودان تمهيدا لفصله عن مصر وذلك بتعيين السير سمويل بيكر Sir Samuel Baker حاكما لمديرية خط الاستواء كذلك أخذت انجلترا تضغط على اسماعيل لعقد اتفاقية لمنع الاتجار بالرقيق والقضاء على الخناسة فى السودان المصرى . وتم التعاقد على شروط أقل ما فيها من الحيف أن صار لأمراء سفن الحرب الانجليزية تمام السيطرة على سائر السفن الحاملة للراية المصرية بالبحر الأحمر وحق التفتيش عليها وضبط ما يوجد بها من الاماء والعبيد وتحريرهم ومصادرة كل ما بها من مال ومتاع ومعاينة أصحابها بالعقوبات الشديدة .

وما يوجد من الرقيق سودانى أو حبشى بأى مركب مصرية ويضبط بمعرفة المراكب الانجليزية لدى التفتيش يبقى تحت إذن الحكومة الانجليزية وهى تعتمد باجراء ما يقتضى للحصول على الحرية (مادة ٦) وتم توقيع المعاهدة فى ٤ أغسطس ١٨٧٧ .

والجدير بالذكر أن كلمة « الرقيق » في تلك المعاهدة يأتي دائماً مقروناً بكلمتي « السود » و« الحبشيين » ، ولم تتعرض تلك المعاهدة للرقيق الأبيض الوارد من تركيا ذلك النوع من الرقيق الذي كان شائعاً في مصر في ذلك الوقت حتى أنه قد كانت أمهات الكثير من الشخصيات الرئيسية في مصر حينذاك ضده ذلك الرقيق الأبيض ، ومن العجيب أن ذلك النوع من الرقيق لم يقصدوا في تلك المعاهدة ولم تتم إلا بالسود والحبش فكانت معاهدة إبطال الرقيق لا خير فيها ولا فائدة منها لمصر بل أضرت بمصالحها ضرراً بالغاً .

ولما تم للإنجليز ما أرادوا من أمر تلك المعاهدة أو عزوا إلى قنصلهم يومئذ في الضغط على الخديوي لإرسال رجل منهم إلى مجاهل خط الاستواء ليكمل ما بدأه صمويل بيكر وكان هذا الإنجليزي هو غوردون Gordon الذي سلبه اسماعيل فرمان ولايته على جميع السودان المصري مكرها تحت ضغط الإنجليز .

ولقد كانت إنجلترا تعمل على عدم زيادة نفوذ أي دولة أوروبية في مصر حتى لا يعمل ذلك على أضعاف نفوذها وكانت تهدف أساساً إلى السيطرة على القناة وذلك بتشييد نفوذها في مصر حتى يمكنها تحقيق غرضها .

وقد أدى وقسوع اسماعيل في الضائقة المالية إلى بيعه نصيب مصر في أسهم شركة القناة إلى إنجلترا سنة ١٨٧٥ مقابل أربعة ملايين من الجنيهات .

وكانت فرنسا على وشك شراء تلك الأسهم حين أبقى اللورد دوربي Dorby وزير خارجية إنجلترا إلى الماسجور جنرال ستانتون Stanton بالتأكد من لية اسماعيل في بيع تلك الأسهم وأسرع بدفع الثمن قبل أن تنهي فرنسا مقارضاها في ذلك الشأن مع اسماعيل ، وقد بلغ مجموع تلك الأسهم ١٧٦,٦٠٢

سهما من مجموع أسهم الشركة التي تبلغ ٤٠٠.٠٠٠ سهم ؛ وقد كتبت جريدة التيمس Times الانجليزية في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ نبأ شراء تلك الأسهم وأشارت بأن الجمهور في هذا البلاد وغيره سينظر إلى هذا العمل الخطير الذي قامت به الحكومة الانجليزية من نواحية السياسة لا التجارية .

ولقد ربح اسماعيل في ذلك الصفقة مبلغ ٤٥٠.٠٠٠ جنيناً ولكنه لم يتطلع إلى المستقبل ، فقد كانت أرباح تلك الأسهم مرهونة لشركة القناة لمدة ١٥ سنة فتعهدت الحكومة بأن تدفع فوائد هذا المبلغ للحكومة الانجليزية بسعر ٥٪ وظلت تدفعها حتى سنة ١٨٩٤ وقد بلغت تلك الفوائد حتى تلك السنة (١٢٠) مائة وعشرون مليون فرنك) ثم قبضت من سنة ١٨٩٥ حتى سنة ١٩٠٠ حصة كانت تراوح كل سنة بين ١٦ و ١٧ مليوناً أي ٨٥ مليوناً ، فيكون مجموع ما قبضته من الربح حتى سنة ١٩٠٠ ، ٢٠٥ ملايين من الفرنكات ، أي ضعف الثمن الذي اشترت به من اسماعيل هذا غير الربح الذي قبضته من سنة ١٩٠٠ حتى سنة ١٩٥٦ وهو عام تأميم القناة .

وأن اسماعيل يبيع تلك الأسهم قد سبب لمصر خسارة كبيرة أضاعت عليها فرصة استعادة النفقات الطائلة التي بذلتها لشق القناة .

وهكذا خسرت مصر خسارة فادحة في تلك الصفقة فتلك الأسهم التي باعها اسماعيل لانجلترا بأربعة ملايين من الجنيهات بلغ ثمنها سنة ١٩٠٥ (٢٢ مليون جنيه) ثم صعد إلى ٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ . هذا فضلا عن أهداف انجلترا السياسية التي قصدت بهذه الصفقة أن تجعل لنفسها الكلمة العليا في شئون القناة ومن ثم تمهد لنفسها سبيل التدخل في شئون مصر بواسطة امتلاك القناة فقد استخدمت انجلترا القناة عند احتلال مصر كما استخدمتها هي وحلفاؤها أثناء

الحربين الأولى سنة ١٩١٤ والثانية سنة ١٩٣٩ فأصبحت طريقا حربيا بالرغم من اتفاقية الآستانة سنة ١٨٨٨ التي تنص على حياد القناة .

ويقول مسيودي مازاد De Mazade في مجلة العالمين في عدد ما الصادر في أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، أن شراء إنجلترا لتلك الأسهم عملا سياسيا بحثا — وهذا يدعو للأهمية لأنه لو أن هذا العمل لم يؤد في النهاية إلى الاستيلاء التام على تلك الأراضي المصرية فإنه يعتبر كخطوة أولى لذلك العمل .، وأنها أصبحت تراقب ذلك العميل الذي لجأ إليها وأخذت تراقبه وبذلك له المسال من جديد وتطلب ضمانات جديدة وكان De Mazade تنبأ في ذلك الوقت بما سيحدث في المستقبل .

والواقع أن صفقة شراء إنجلترا لتلك الأسهم تعتبر خدعة قامت بها إنجلترا بالنسبة للشرق عامة ومصر خاصة كما أن الفرنسيين شعروا أن تلك العمالة تعتبر لطة قوية بالنسبة لنفوذهم في مصر خاصة وأن إنجلترا أخذت من تلك العملية خطوة لسيطرتها على القناة واستخدامها لأغراضها السياسية بل خطوة أساسية للسيطرة على مصر كلها .

وفي حديث للسفير الفرنسي في لندن مع لورد دربي Lord Derby وزير خارجية إنجلترا — بخصوص مسألة شراء إنجلترا لتلك الأسهم يتضح الهدف الرئيسي من وراء تلك الصفقة وهو عدم ترك الفرصة لأي دولة أجنبية لفرض نفوذها على مصر عامة — والقناة خاصة وأن إنجلترا أرادت بتلك الصفقة أن تكون هي صاحبة النفوذ الأول في تلك المسألة دون غيرها من الدول ، فيقول لورد دربي Lord Derby : عندما علمت أن هناك مفاوضات مع الحكومة المصرية لبيع تلك الأسهم كان أمامنا أما أن ندفع تلك الفرصة فذهب لغيرنا أو

نقتصرها نحن وأنفسنا على أن نؤكد أننا نعمل على ألا يكون لأية دولة أخرى
أى نفوذ فى مسألة فى غاية الأهمية بالنسبة لنا ، فبدلاً من أن نعارض
« مسير دلسيس » فهذه فرصة مناسبة لكى نتعاون معه . .

وأغلب الظن أنه كان يتصد بذلك التعاون الحد من نفوذ فرنسا فى مصر
خاصة وأن شركة قناة السويس بالرغم من أنها كانت شركة عالمية إلا أنها فى
الواقع كانت تعتبر فرنسية كما سبق الإشارة إلى ذلك .

وهكذا يتضح أن كل من إنجلترا وفرنسا كانت أكثر الدول سعياً لزيادة
نفوذها فى مصر حتى يكون لأحدهما الغلبة على الأخرى وهذا اسماعيل يلجأ
إلى إنجلترا بعد سحب السبعين سنة ١٨٧٠ والتي كانت بين ألمانيا وفرنسا
وانتهت بهزيمة فرنسا ، ولكن هناك ظروف أدت إلى إيجاد تقارب بين كل من
الدولتين (إنجلترا وفرنسا) وهى الضائقة المالية التى أدت إلى تغافل النفوذ
الأوروبى الفعلى فى مصر .

عوامل أدت الى زيادة النفوذ الأوروبى فى مصر

من المعروف أن ديون الخديوى الباهظة التى أثقل بها اسماعيل الخزانة المصرية كانت نتيجة للاسراف الزائد عن الحد أو الفوائد الباهظة التى كان يدفعها لكى يحصل على القروض التى كانت مرتفعة جدا وفيما يلى بيان ليرادات الدولة فى بعض سننى حكم اسماعيل ومقارنتها بالمصروفات تلك المقارنة التى توضح لنا مدى الاضطراب الذى كان سائدا فى مرافق الدولة والذى أتاح فرصة ذهبية للدول الأوروبية للتدخل فى شئون مصر بحجة العمل على تنظيم الحالة المالية للبلاد .

السنة	الإيرادات	المصروفات
١٨٦٤	٦٠٩٧٢٠٠٠ جنيه	١٢٠٥٥١٠٠٠ جنيه
١٨٦٥	٥٢٦٥٠٠٠ جنيه	١٠٠٧٨٥٠٠٠ جنيه
١٨٦٦	٥٠٥٨٠٠٠ جنيه	١٥٠٢٧٨٠٠٠ جنيه
١٨٦٧	٤٠١٢٩٠٠٠ جنيه	١٠٠٨٥٤٠٠٠ جنيه
١٨٦٨	٥٠١١٠٠٠ جنيه	١٦٠٦٣٧٠٠٠ جنيه
١٨٦٩	٥٢٥٥٠٠٠ جنيه	١٠٠٥٢٠٠٠٠ جنيه
١٨٧٠	٥٢٨٩٠٠٠ جنيه	١٢٠٣٠٩٠٠٠ جنيه
١٨٧١	٥٧١١٠٠٠ جنيه	١٥٠٠٨٤٠٠٠ جنيه

من الجدول السابق يتبين أن المصروفات قد بلغت فى بعض السنين ضعف الإيرادات كما بلغت أحيانا ثلاثة أضعافها مما أدى باسماعيل إلى الاستدانة من دول غرب أوروبا التى استغلت الظروف لإسقاط نفوذها على مصر . وقد اعترف الأوروبيون أنفسهم بتلك الحقيقة فقد كتب المسيو فان فان Van Bommel وهو قاض هولندى تولى القضاء فى المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل . يقول فى هذا

الصدد: أن علاقات الحكومات الأوروبية بمصر لم تقم إلا على قاعدة تحقيق مصالحها ومصالح رعاياها ، وأن سياستها المبذبة على الأثرة والأناية لم يخللها أى شعور بالعطف أو بالرافقة أو بالواجب نحو مصر ، ومعظم الأوروبيين الذين جاؤا إلى هذه البلاد كانوا من أدنى الطبقات ، ولم يكن همهم إلا الأثر على حساب البلاد . .

وإن ثقة اسماعيل المتناهية بمؤلاء الأوروبيين كانت من أهم الأسباب التى أضرت بمصالح البلاد كما أضرت أيضا وأنت إلى عزله فى النهاية .

واقعد اعترف نوبار بأن ضخماته للديون التى استدانها اسماعيل أدت إلى ضرورة التدخل الأجنبى ولذا فقد كان يعمل بنفسه على تنظيم ذلك التدخل حتى يكون أخف وطأة على مصلحة الأمالى .

ونتيجة لتورط اسماعيل فى الديون أصبحت أملاكه وأملاك عائلته ملكا للدولة من الناحية الاسمية ولكن فى الواقع كانت تذهب موارد ما إلى الأجانب الذين كانوا يقومون بالإشراف على مالية البلاد حققا لمصالح الدائنين . وأصبحت إدارة البلاد تخرج من أى يدى المصريين يوما بعد يوم ، وشغل الأوروبيون أهم وظائف الدولة وقاموا بأهم الأعمال بها كما أخذوا يمتلكون الأراضى الزراعية ، وزادت تلك الظاهرة بشكل واضح وأصبح هذا الغزو الأوروبى مدقوتا للغاية من الشعب المصرى مما شجع الصحافة الوطنية إلى انتقاد سياسة اسماعيل التى شجعت ذلك للتدخل الأجنبى فى شئون البلاد .

وكان لهذه الصحف فضل كبير فى دافارة البصائر والأفكار وتوجيه الأنظار إلى العناية بشئون البلاد عامة والانتقاد الأعمال التى تصدر عن الحكومة فكانت أداة لظهور حرية الآراء السياسية .

وأهم تلك الصحف التي انتقدت سياسة اسماعيل هي صحيفة (أبرامضارة)
لصاحبها الشيخ يعقوب صنوع وهو مصري اسرائيلي ، يميل إلى الدعاية في
الكتابة واتصل بجمال الدين الأفغاني وقيل أنه هو الذي أوجز إليه إصدار
جريدته لانتقاد سياسة اسماعيل وقد نقاه اسماعيل من مصر ، فذهب إلى
باريس واستأنف إصدار جريدته بأسماء مختلفة وظل يعارض سياسة الخديوي
فينتقد أعماله ، ولم يكن يخلو عدد منها من صور هزلية تنطوي على التعريض
الشديد بالخديوي اسماعيل .

وفي أثناء الأزمة المالية انعقدت في البلاد عدة اجتماعات من الأسمالي
تليت فيها خطب تطن بشدة في اسماعيل وذهب الخطيب في إحداها إلى وجوب
خلع الخديوي ، وعلقت اعلانات كبيرة في الأحياء الأهلية بالسكان ، عرض
الرأي العام فيها على المطالبة بقلب نظام الحكومة وقد لجأ الدائنون الأجانب إلى
قناصلهم وهاجوا ، قوط الخديوي ووزير المالية ولكن المظاهرة التي أساءت
إلى الخديوي فعلا ، أكثر من أي مظاهرة أخرى تلك التي حدثت في بورصة
الاسكندرية فقد اقترح رجال تلك البورصة نزع تلك الصورة التي كانت معلقة
للخديوي في البورصة :

وكتب اللورد فيفيان Lord vivian القنصل البريطاني العام إلى حكومته في
٨ ديسمبر سنة ١٨٧٦ ، إنه إن المتعذر بيان كيف وأين صرفت المبالغ الجسيمة
التي وصلت إلى يد الحكومة المصرية في العام الماضي فإن الأربعة ملايين من
الجيبيات ثمن أسهم شركة السويس ، والخمسة ملايين قيمة السلف من الفرنسيين
وعوم الأيراد العام كل ذلك قد اختفى بالرغم من تأجيل دفع كوبيون ،
الدين الموحد وعدم صرف مرتبات مستخدمى الحكومة ، وبقاء جملة ديون ثقيلة
بدون سداد .

ولقد بلغت الضائقة المالية بالبلاد لدرجة أن نجسار محافظة سواكن تبرع بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه لفك ضائقة الحكومة وهذه لم تكن المرة الاولى التي يتبرع فيها ذلك للتاجر .

وإن مجتمع أهل الذمة كان يفتخر بوضوح ظهور علامات افلاس الحكومة المصرية ليس فقط بسبب انه مجرد ظهور علامات ذلك الافلاس كان يحرمهم من تلك الامتيازات التي كانوا يستفيدونها بعروضهم التي لا تقطع ولكن لان ذلك سوف يعرض استعدادهم لتلك المكاسب للنقصان .
واقعد حدث في أكتوبر سنة ١٨٧٥ أن توقفت الخزينة العثمانية عن دفع ديونها وحتى ربيع سنة ١٨٧٦ لم تتخذ القوى الأوروبية أى خطوة لارضاها على الدفع ، ولقد اعتمد اسماعيل على ذلك وأراد أن يقوم بما قام به السلطان وهو اعلان الافلاس كما حدث في تركيا واسكنه تردد على الاقدام على مثل ذلك للعمل .

وعندما أخذ الافلاس يتضح يوما بعد يوم بدأ المليون وأهل الذمة في دول أوروبا ياحون في الدفع ويحرضون حكوماتهم لكي تتدخل للضغط على اسماعيل .

والنجا الدائنون إلى المحاكم المختلطة التي أصدرت أحكاما الزمت بها الحكومة والدوائر الخديوية بدفع المستحق عليها ، وجهات أحكامها مشعولة بالنفاذ المؤقت وكان هذا للعمل مما لا يتصور اسماعيل حدوثه في يوم من الايام (كما سبق الإشارة إلى ذلك عند الكلام عن المحاكم المختلطة) فأصدر أوامره إلى عمال التنفيذ بالامتناع عن تنفيذ تلك الاحكام امتناعا كلياً ونشب نزاع عنيف بين هيئة القضاء المختلط والحكومة وتدخل قناصل الدول بمصر في النزاع تدخلا سياسيا وأفندوا الحكومة بالويل إذا استمرت متنادية في عنادها واصرارها عليه .

ويقول لورد كرومر Lord Cromer ، اعتنق البارون دى ميشيل Baron De Michael ممثل فرنسا السياسى فى القاهرة مصلحة حاملى السندات بجمارة وأدار أذنا صماء إلى كل الإبراهيم القسائم على احتياجات الحديدى الضرورية وشتماء الأمة المصرية وكانت النتيجة أن الحكومة الفرنسية كلفت سفيرها فى لندن فأعلم لورد سلسبورى Lord Salisbury الذى خاف لورد دربي Lord Derby فى وزارة الخارجية ، أنها تعتقد أن الحديدى يستطيع دفع القسط المستحق فى مايو سنة ١٨٧٨ لو أراد ، وصرح المنستر وادجتون Wadington بأمله فى أن تشترك الحكومة البريطانية فى الإصرار على الدفع وبناء على ذلك أرسلت تعليمات إلى اللورد فيفيان Vivian بالاتفاق مع البارون دى ميشيل Baron De Michael فى العمل .

وتكون فى البلاد حزب قومى هدفه التخلص من الأجنبي البغيض ، وهكذا تطور النفوذ الدولى فى مصر وكان التدخل الغير رسمى فى شئون البلاد لأسباب مالية فهذا منتر جوشن Gochen وسير ريفرز ولسن Sir Riverz Wilson ومستر كيف Cave من انجلترا ، وكذلك مسيو جوبيرفيه Gobert, Vielle من فرنسا وسنيور سيولوجى Siology من إيطاليا كل هؤلاء أتوا بغرض إنقاذ مصر من الإفلاس ، وكانوا يمثلون مصالح الدائنين من غرب أوروبا ، ولو أنهم كانوا يمثلون قوميات مختلفة ، وبذلك كان تورط إسماعيل فى الديون من أهم الأسباب التى أدت إلى تغلغل النفوذ الأوروبى فى البلاد .

تغلغل النفوذ الأوروبى بصورة فعلية

بإشراف الدول الأوروبية على مالية البلاد

كانت النتيجة تورط إسماعيل فى الديون وثقت المتسامية فى الأجانب هو

تدخل هؤلاء الأجانب في البلاد بصفة رسمية وذلك بالإشراف على موارد الدولة ومصرفاتها مما أدى إلى القضاء على سلطة إسماعيل وعزله في النهاية وقد اتخذ ذلك للتدخل أشكالاً متعددة ، ولكنها متحدة الهدف وهو فرض السيطرة الأوروبية على مصر وذلك باستغلال موقف الخديوى الحرج من الناحية المالية ولكي يمكن إدراك موقف الدول الأوروبية من إسماعيل ومصر يجب أن نتعرف على الخطوات التي أدت إلى ذلك التدخل الفعلي في النهاية .

١ - بعثة كيف Cave ديسمبر سنة ١٨٧٥ :

بدأ ذلك التدخل الأوروبى بصفة فعلية عندما طلب إسماعيل من قنصل إنجلترا في القاهرة موظف انجليزى له دراية بالنظم المتبعة في مالية إنجلترا ليعاون ناظر المالية المصرية في تنظيم مالية البلاد . وما لبث أن عدل الخديوى هذا الطلب وذلك بجعلها اثنين بدلا من واحد مهمتها الإشراف على الإيرادات والمصروفات وخاضعين لإرشاد ناظر المالية وأمره وبدلا من إرسال هذين الموظفين حسب طلب الخديوى أرسلت إنجلترا بعثة مكونة من خمسة من كبار موظفي حكومتها يرأسهم المستر كيف Cave رئيس المصارف وذلك لكي تنظر هي والخديوى فيما يسأله من النصيح في الشؤون المالية . وبالرغم من أن الخديوى لم يسأل نصحاً وإنما سأل موظفين للحكومة يكونان طوع إرشاد ناظر المالية وأمره فإن إنجلترا حولت طلب الخديوى إلى طلب النصيح وعلى ذلك رأت إرسال بعثة مالية خاصة ، وكان ذلك بعد شراء إنجلترا لأسهم مصر في شركة قناة السويس بيومين اثنين ، ولم يكن شراء الأسهم إلا عملاً سياسياً ، عززته بإرسال تلك البعثة وذلك لتنفيذ سياستها في امتلاك مصر .

وكان النجاء إسماعيل إلى إنجلترا بقرض مقاومة النفوذ الفرنسى ، وهذه

سياسة لجأ إليها لحماية نفسه ، وذلك لإلقاء الفحص التام للحالة المالية للبلاد ، ولكنه عمله هذا قد فتح أبواب التدخل الأجنبي والذي لم يتمكن من إغلاقه بعد ذلك .

لقد أذن إسماعيل للمستركيف Cave بالتقريب في إدارة مصر ومالياتها على أمل أن تقريره سيظل سرا مكتوما بين الخديوي والحكومة البريطانية ، في سبيل تقديم المساعدة المالية للحكومة المصرية . ولكن ما لبث رئيس وزراء إنجلترا يهدد بنشر ذلك التقرير ووافق إسماعيل على نشر تقرير كيف Cave وكان ذلك ضرورة قاضية وجهت إليه مما دعا إسماعيل إلى أن يقول: لقد احترقوا لي القبر واعترف مستركيف Cave نفسه بأن بعثته قد أوقفت باب السوق المالية في وجه الخديوي بدلا من أن تساعد على الاقتراض .

ولقد كان هذا التقرير بناءا على ما أدلى به الخديوي وموظفوه للبعثة بكل أمانة ، تلك الأمانة التي أدت إلى خلعهم في النهاية ، لقد أعلن مستركيف Cave في تقريره أن تخرج مركز مصر المالي كان نتيجة الانفاق عن سعة والاسراف الزائد عن الحد والرغبة في تقليد حضارة الغرب والاختلال بالموارد المصرية نتيجة للامتيازات الممنوحة للمغامرين الذين كان معظمهم من الأجانب ، وختم ذلك التقرير بقوله أنه يمكن أن تستقيم أمور مصر المالية إذا تدخلت بعض القوى الأجنبية ، وفي ذلك إشارة إلى هدف إنجلترا من تلك البعثة التي كانت بداية التدخل الأوروبي الفعلي في البلاد ولم تكن لمساعدة إسماعيل المالية كما كان يهدف هو إلى ذلك ، فتلک البعثة لم تسكن بالاشارة إلى سوء حالة المالية المصرية بل اشترطت لاصلاح مالية البلاد إخضاعها للمشورة الأوروبية وذلك بأن تنشئ الحكومة مصلحة الرقابة على مالياتها برئاسة شخص ذي ثقة على أن يكون ذلك الشخص انجليزيا بقدر الامكان كما اشترطت تلك البعثة أن يحترم

الخديوى قرارات هذه المصلحة ولا يعنى قرضا إلا بموافقتها .

وهكذا مهدت تلك البعثة الطريق للتدخل الانحيازى الفعلى فى شئون البلاد .

٤ - صندوق الدين والمراقبة الثنائية :

وفى ابريل سنة ١٨٧٦ أعلن اسماعيل توقفه عن الدفع ولو أنه لم يعلن ذلك صراحة اذ أجل الدفع عن موعد الاستحقاق ثلاثة أشهر ولكن كان ذلك من قبيل المحافظة على الظواهر فقط وكان للغرض هو لتأجيل إلى ما شاء الله وبذلك تعرض اسماعيل لحملة شديدة من الطعن وذلك من المالىين والمرايين الاجانب وفى مايو سنة ١٨٧٦ أصدر اسماعيل مرسوما بإنشاء صندوق الدين استجابة لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين ويوضع فى ذلك الصندوق المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية وخصص له إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط وعوائد الدخولية فى القاهرة والاسكندرية وإيراد جمارك الاسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والعريش وإيراد السكك الحديدية ورسوم الدخان وإيراد المصلح (الملح) ، ومسايد المطرية (دقهلية) ورسوم الكبارى وعوائد الملاحة فى النيل وإيراد كوبرى قصر النيل وإيراد أطيار الدائرة السنوية أى أنه خصص لسداد الديون معظم موارد الخزانة المصرية .

وبذلك كان صندوق الدين أول هيئة أوروبية رسمية أنشئت لغرض التدخل الأجنبى فى شئون مصر والسيطرة الأوروبية عليها فقد تولى ادارته مندوبون أجانب ، انتدبتهم الدول للدائنة ، وعينهم الخديوى . وكان على الموظفين المختصين بمحصل الإيرادات السابق ذكرها عليهم أن يوردوا ما يحصلونه إلى صندوق الدين لا إلى وزارة المالية . وهكذا قيد صندوق الدين سيطرة الحكومة

المصرية وأطلق العنان لوسط نفوذ الدول الأوروبية في البلاد تلك الدول التي استغلت الموقف وأخذت في الضغط على الأهالي بمشتى الوسائل لتحصيل الأموال المطلوبة وأعتنت الحكومة الإنجليزية عن تعيين مندوب لها في صندوق الدين على حين رحبت فرنسا باختيار مندوب عنها وكذلك النمسا وإيطاليا وفي الواقع فقد كانت إنجلترا تهدف إلى وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلي في إدارة الحكومة المصرية وبعد الاتفاق مع فرنسا جاء مندوبا الدولتين إلى مصر في أكتوبر سنة ١٨٧٦ وهما جوشن Goshen وهو يمثل إنجلترا وجويري Joubert يمثل فرنسا وطلبا إلى اسماعيل قبول التعديلات التي اتفق عليها وأهمها فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية، وسبب ذلك حركة استياء شديدة في البلاد.

وكانت مهمة جوشن وجويري، مراعاة مصالح الدائنين الأجانب في مصر وتدبير المال اللازم لسداد الديون وكان كل منهما يختلف عن الآخر اختلافا كبيرا وكان بينهما تناقض ظاهر ففي الوقت الذي يتصف فيه جوشن، بالدقة في الأمور المالية نظراً لعلاقته بالبيت المال الكبير الذي أسسه والده كان جويري مثالا للشخصية المرحة فهو لا يتحرى الدقة كثيرا في الأمور وكان معرضا للاضطرابات الدائمة في جميع الأمور.

وعلى ذلك استعان جوشن وجويري، بعدد من الموظفين الغربيين كان لهم سلطات واسعة لم يسبق لغربيين قبلهم تقلدها بمصر، وكانت أخلاقهم سيئة فأثاروا سخط المصريين العام واحتقارهم فعملوا على إرهاق الفلاح المصري لكي يتمكنوا من جمع المبالغ اللازمة لسداد استحقاقات القوائد المطلوبة لأولئك المرابين ونظروا لأن الحكومة رأت أن معظم إيرادات البلاد تحول إلى صندوق الدين، ودفع فوائد أسهم شركة قناة السويس للحكومة البريطانية، ودفع الجزية السنوية للحكومة العثمانية وأنه ليس ليهما المبالغ اللازمة للصرف على شئون

الدولة ، التجهأت إلى عدم صرف مرتبات الموظفين ومن قاحية أخرى أخذت في الضغط على الموظفين حتى يدفعوا اليها الايرادات بدلا من دفعها للصندوق الدين وفي هذا مخالفة لما جاء بمرسوم إنشاء صندوق والمراقبة الثنائية وحدثت الاضطرابات . وهكذا ضيق الموظفون الأجانب الخناق على الحكومة وأصبحت لا تجد ما تصرف منه على مرافق البلاد في الوقت الذي يبدل فيه هؤلاء الموظفين قصارى جهدهم لجمع الأموال اللازمة لسداد الديون .

٣ - لجنة التحقيق العليا ، يناير سنة ١٨٧٨ .

لقد اتهم دجوشن وجوير ، اسماعيل بأنه يقيم العقوبات في سبيل انتظام شئون الحكومة المالية واتفقا مع أعضاء صندوق الدين على المطالبة بتأليف لجنة تحقيق أوروبية لفحص شئون الحكومة المالية ، وفي ذلك اعتداء على كرامة الحكومة وتدخل فعلي في شئون البلاد ، وبالرغم من ذلك فقد استسلم اسماعيل للأمر وسمح بتأليف لجنة أوروبية عرفت باسم « لجنة التحقيق العليا » ومهمتها تحقيق العجز في أبواب الايرادات وأسبابه وأوجه النقص في القوانين والأوامر الخاصة بالضرائب .

وأذن للجنة بالاتصال بجميع المصالح والدواوين وسماح من ترى لزومه لجمع البيانات التي تطلبها ، وفي ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ خول اسماعيل تلك اللجنة الاشراف على حالة الحكومة المالية بجميع عناصرها أي لم يقتصر عملها على تحقيق الايرادات فقط بل شمل اختصاصها أيضا المصروفات كذلك وبناء على طلب الدول الأوروبية .

وكانت تلك اللجنة برئاسة « فرديناند داسيس » وعضوية « مصطفى رياض » ، « ديرييرز ولسن » ، « اللورد كرومر » ، « الماسيو بارافللي » ، « ردي بلنير » ، وأخذوا أقوال النظائر (الوزراء) ورؤساء المصالح والدواوين واطلعوا على دفاتر الحكومة .

وفي ١٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ رفعت اللجنة تقريرها إلى الخديوي وذكرت
الجنة في ذلك التقرير - الذي وضع خطوطه الرئيسية د ريفرز ولسن - تخطيط
الحكومة ووجوب ضمانات جديدة والعمل على الحد من سلطة الخديوي واتهم
إسماعيل بعجز في الميزانية قدره ٧٥٠ مليون فرنك ، وفي مقابل ذلك طالبت
الجنة إسماعيل بتسليم ممتلكاته للدولة ضمانا لسداد العجز وعلى ذلك تنازل
إسماعيل من أطيافه المعروفة بأطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة وكذلك
تنازل أفراد عائلته عن جزء من أملاكهم .

٤ - اشتراك الوزراء الأجانب في الوزارة المصرية لأول مرة :
وهكذا أخذ النفوذ الأوروبي يتغلغل في البلاد ولكي تزيد الدول الأوروبية
من ذلك النفوذ ، فاتفقت إنجلترا مع فرنسا على نظام يحمل محل الرقابة الثنائية -
وهو تأليف وزارة مختلطة برئاسة نوبار يدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما
إنجليزي لوزارة المالية وهو د ريفرز ولسن ، والثاني فرنسي لوزارة الأشغال
وهو د دي بلنسيير ، ووافق إسماعيل على تأليف تلك الوزارة في ٢٨ أغسطس
سنة ١٨٧٨ .

وهكذا تقاسمت إنجلترا وفرنسا النفوذ في مصر ثم جاءت إيطاليا والنمسا
تطلبان نصيبهما في الغنومة فطلبت الأولى نظارة الحقانية والثانية نظارة المعارف
فعملت إنجلترا وفرنسا على استرضائهما وذلك بتعيين إيطالي مراقبا عاما
للحسابات ، ونمسوي مساعدا لناظر المالية وهكذا قبضت الدول الأوروبية على
زمام الحكم في مصر واتفق الخديوي والحكومتان الإنجليزية والفرنسية
على أن تعاد الرقابة الثنائية إذا فصل أحد الوزيرين الأجبيين من غير
موافقة حكومته .

وأخذ نوبار رئيس الوزارة الجديدة اعتمادا على مبدأ مسئولية الوزارة
يتقضى بإبعاد الخديوى عن مداولات مجلس الوزراء ، بحجة أن حضور إسماعيل
يعرقل سير تلك المداولات ووافقته على ذلك « ريفرز واسن ودى بلنير » ،
فأقبل الخديوى على وضع العرافيل فى طريق الوزارة الجديدة بطريقة خفية
فأرسل عمالا من قبله إلى الأقاليم ليجمعوا بواحدة المديرين ومأمورهم ونظار
الأقسام كل ما يمكن جمعه من النقود وتحويله إلى إحدى قصوره .

وقد ارتكبت تلك الوزارة أفعالا أدت إلى إثارة طبقات الشعب ضدها من
ذلك طرد الموظفين من الأهالى واستبدلهم بغيرهم من الأوربيين وذلك بالرغم
من المرتبات الضخمة التى يتقاضاها هؤلاء الأجانب .

وهكذا تمخض الأوربيون مشاعر الأهالى بسيطرتهم على الوزارة الجديدة
بالمخاللة فى بسط نفوذهم فى البلاد بشتى الطرق والدمل على مصلحة الدائنين
أولا وقبل كل شيء . ويقول إسماعيل فى مذكراته أرسلها لإبراهيم بك فى مايو
سنة ١٨٧٩ :

« لقد أمان الوزيران الاجنبيان الشعب برفضهما التزى بالشاح الوطنى
كأنا يحضران إلى مقر عملهما وإلى الحفلات الرسمية لابسين القبة لا الطربوش
المصطلح عليه . وقد أعلنا أنهما ناظران فرسى وانجليزى فهما غير مضطرين
إلى مراعاة العنصر التركى ، وتبع أثرهما جميع المأمورين الأجانب فى دوائرهم .
وفى ذلك يعترض إسماعيل على سلوك الوزيرين الاجنبيين فى الوقت الذى
يملون فيه إلا نفسه لأنه هو السبب فى تعيين هذين الوزيرين وهو الذى
أفق عليهما ولو أنه ساك مساك آخر لا اضطرت الظروف إلى الوقوع فى مثل تلك
ظروف التى أدت إلى سيطرة الأوربيين سيطرة تامة على الحكم .

واضطر إسماعيل إلى إقالة وزارة لوبار وقابلت الدول الأوروبية ذلك العمل بالاستقيا والسخط وزعمت أن الدول زالت حقاً مكتسباً بأن يكون لها وزيران يمثلانها في الوزارة المصرية وأجبرت إنجلترا وفرنسا إسماعيل على الشروط الآتية :

١ - لقد تقرر عدم حضور الخديوى جلسات مجلس الوزراء بأى حال من الأحوال .

٢ - تعيين محمد توفيق (نجل إسماعيل) رئيساً للوزارة الجديدة .

٣ - الوزيران الأوروبيان في الوزارة لهما حق معارضة كل ما يرونه غير مناسب .

وتشكلت الوزارة الجديدة في ٢٢ مارس سنة ١٨٧٩ وفي ٧ أبريل قدم محمد توفيق استقالته وذلك لأن الوزيرين الاجنبيين منذ أن هدت إليه الرئاسة أهملوا بالكلية ولم يستشيروا في شيء .

ومكثا تغفل النفود الأوروبي في البلاد بشكل ظاهر فبدأ بإرسال بعثة كيف Cave الإنجليزية ثم إنشاء صندوق الدين الذى شمل مندوبى الدول الأوروبية وعلى ذلك فرض الرقابة الثنائية من إنجلترا وفرنسا ثم تكوين لجنة تحقيق أوروبية عليها تدخلات في شؤون البلاد وكانت الخاتمة باشتراك الأجانب في الوزارة وفي ذلك أفسى حدود التدخل الأوروبي .

خلع إسماعيل

على أثر استقالة محمد توفيق أمر إسماعيل بتأليف وزارة برئاسة شريف باشا وليس بها وزراء أجانب مما أثار الدول الأوروبية جميعها وأدى إلى تكاثرها ضد إسماعيل وفي الوقت نفسه سعى المساليون لدى رجال السياسة في أوروبا ليحولهم على التخلص من الخديوى كي يطمئنون على ديونهم .

واقـد جاءت للضربة من حيث لا يتوقع أحد ، فالمانيا لم تبد أى اهتمام قبل ذلك بالتدخل فى شئون مصر ، وأن عدد الرعايا الألمان فى مصر كان محدودا جدا ، وكانت سياستها قبل ذلك عدم الاهتمام بالشئون الخارجية التى لا تؤثر بطريق مباشر فى مصالحها . وفجأة أدرك العالم هدمشة أن المانيا تسعى باهتمام للتدخل فى مصر . وأن بعض دائئى الحكومة المصرية من رعايا المانيا حصلوا على أحكام من المحاكم المختلطة ضد الحكومة ولم تقم بتنفيذها ، فتدخلت ألمانيا وأصرت على ضرورة تنفيذ تلك الأحكام . وأخبر القنصل الألمانى بمصر اسماعيل بأن حكومته تعتبر مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ غير موجود . (وينص ذلك المرسوم على تنظيم مالية مصر طبقا لما يراه الخديوى نفسه) وكان تصريح قنصل ألمانيا بمثابة البداية .

وتبعت ألمانيا انجلترا وفرنسا فى الدفاع عن حقوق دائئىها والاصرار على ما طالبت به ألمانيا وهو تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم المختلطة وعندما رفض اسماعيل طابت اليه كل من انجلترا وفرنسا التنازل مع ضمان مرتب له وإبقاء نظام الوراثة كما هو ولكنها فى نفس الوقت هددا بإرغامه على التنازل أن هو أبى ، وفى تلك الحالة سيحرم من المرتب وعدم وراثة ابنه محمد توفيق للعرش من بعده .

وفى رسالة شرح فيها اللورد (سالىبرى) Salisbury الأسباب التى حملت الحكومة الانجليزية على طلب التنازل من اسماعيل يقول : ، لو أن مصر لاحصة للدول فى تاريخها الماضى أو لو أنها بلاد يمكن الاعتراض عنها لكان الأولى بالدول أن تتنحى من الآن وتعزل عن كل تدخل فيما يختص حاكم مصر ورعاياه . ولكن هذا أمر مستحيل على انجلترا أن لم يكن سواها أيضا لأن موقع مصر الجغرافى وأعمال حكومة انجلترا الماضية فى سبيل المحافظة على كيانتها يجعل تركها

الآن وإعمالها من ضروب المحال .

ومن تلك الرسالة تتضح أهداف إنجلترا الاستعمارية والتي سمعت فيها بعد
التحقيقها ولو أن ذلك التحقيق كان على حساب مصر ومصالحها .

كما طلب إلى اسماعيل كل من قنصل ألمانيا والنمسا أيضا التنازل عن العرش
مؤيدين بذلك طلب إنجلترا وفرنسا فأجاب بأنه عرض الأمر على السلطان وأنه
منتظر جوابه . وكان اسماعيل يأمل من الانتظار أن تختلف الدول في طلب
خلعه وأن تنجح مساعيه الشخصية لدى السلطان وكانت الحكومتان الانجليزية
والفرنسية قبل ذلك قد خاطبتا الباب العالي في أمر خلعه وأجابهما السلطان
بأنه مستعد لبداله بحليم باشا .

وأم تفتح مساعي اسماعيل لدى السلطان وفي ٢٦ يولية سنة ١٨٧٩ صدر
فرمان بخلع اسماعيل وتعيين محمد توفيق نجله خلفا له وغادر مصر في ٣٠ يولية
سنة ١٨٧٩ .

ومسكذا أدى تغفل النفوذ الأوروبي إلى الإطاحة باسماعيل حتى تنفرد
القرى الأوروبية بالعمل في مصر دون معارضة وكان توفيق مجرد أداة في
أيدي تلك الدول .

وعندما وجدت الدول الأوروبية أن إنجلترا تود الإنفراد بالنفوذ في مصر
أرسلت حكومة فرنسا إلى توفيق تهدهد بوجه رسمي أن مركزه سيكون في خطر
إذا استمر زعنا طويلا في الاعتماد على إنجلترا في الدسائس المالية بالقطار المصري .
وأن السعي إلى هودة اسماعيل إلى مصر سيكون مؤيدا من وزارات برلين وسان
بطرسبرج وفيينا وباريس وأن (موسيو هربرت دو بسمارك) يأخذ على نفسه أن يشهر

الدوائر السياسية (بارتديت) ما يترتب على هذه الخديوى السابق من الفوائد. وهكذا تضاربت المصالح الأوروبية في مصر وأصبحت لا يهتمها مصلحة البلاد بقدر تنفيذ أغراضها الاقتصادية عما جعلهم يسيطرون على حكم البلاد وتوجيههم لمصالحهم الشخصية.

وفي الواقع فإن سياسة اسماعيل كانت تعتمد على الحكم الشخصي وكان مستعدا لقبول سيطرة أى قوة أجنبية في مقابل مساندة مالية حتى يمكنه إعادة تنظيم ديوانه ولكن في السيادة الذاتية فكان متحفظا أن يظل (أفندينا) الأمر لكل الرعايا والمالك لأرضهم وممتلكاتهم وقد ضحى اسماعيل بمصالح الشعب في سبيل مصلحة شخصية وكان لئى يضمن استمراره في الحكم أن يضمن مستقبلا زاهرا لرعاياه وهذا ما لم يفكر فيه اسماعيل على الإطلاق. وعلى هذا فلم يكن اسماعيل مؤيدا تأييدا قلوبيا من الشعب لأنهم كانوا يعتقدون أن سياسته هي التي أدت إلى التدخل الأجنبي وقد حاول أن يستثير اخلاص ضباط الجيش لجانبه ولكنه لم يفلح في ذلك.

لقد أخذ اسماعيل الجانب السلبي من المدنية الأوروبية ولم يبذل جهدا في وضع الأسس التي تتطلبها تلك المدنية. وأفرط في عتد القروض التي استخدمت معظمها لأغراض غير ناضجة معني أضاع ما يقرب من نصف مليون من الفروقات في مدى ستة عشر عاما. وعندما عزله السلطان بناء على رغبة للدول الأوروبية ترك مصر في حالة يرثى لها بحيث لم تشبهها أى دولة من الدول في هذا المجال في القرن التاسع عشر.

وهكذا أدى تدخل النفوذ الأوروبي في البلاد إلى الإطاحة باسماعيل وإلى بعده يرجع اللوم في عزله لأنه اتبع سياسة غير حكيمة أدت في النهاية إلى

هلاكه . لقد فتح الباب على مصراعيه للتدخل الاوروي واستعان بالمدوظفين الاورويين وأفرط في ذلك حتى أصبحوا يكرفون قوة لها مصالحها الشخصية ، وعندما وجدوا أن اسماعيل أصبح عائقا في سبيل تنفيذ تلك المصالح أوعزوا إلى السلطان بعزله حتى يمكن الانفراد بالسلطة في مصر دون معارضة .

واقدر أدى انقل التفرذ الاوروي في مصر في عصر اسماعيل إلى الاضرار بمصلحة الشعب بدرجة كبيرة وذلك أن تلك اللجان المالية الاوروية التي أتت إلى مصر بغرض بحث الحالة المالية للبلاد وإيجاد الحلول لها ، لم تعمل تلك اللجان إلا لمصلحة الدائنين الاورويين والمرايين الذين امتصوا دماء الشعب وأخذ أعضاء تلك اللجان بالضغط على الفلاحين لجمع الضرائب الباهظة حتى يتمكنوا من جمع المبالغ اللازمة لتسديد الديون وفوائدها الباهظة ولم يراعوا في ذلك مصلحة هؤلاء الفلاحين الذين قاسوا الأمرين من جراء تلك السياسة التي كان اسماعيل سببا فيها . فلولاء الديون الهائلة التي اقترضها لما أمكنت تلك الدول الاوروية من التدخل في شئون البلاد واستغلالها والاضرار بمصالح الشعب الذي لم يفكر اسماعيل مطاقا في العمل على رقيه وانما كان يهدف هو أيضا لمصلحته الشخصية أولا وقبل كل شيء من نيل الالقاب وبناء القصور واقامة الحفلات واغداق الاموال على الاورويين في مصر وغير ذلك من الامور التي أدت في النهاية إلى عزله .

الْبَابُ الثَّانِي

طبقات المجتمع

الفصل الرابع : طبقة الفلاحين

الفصل الخامس : طبقة التجار

الفصل السادس : طبقة الصناع

الفصل السابع : طبقة رجال الدين

الفصل الثامن : طبقة الأفندية والطبقة الحاكمة

الفصل التاسع : أهل الدماء

الفصل العاشر : الجاليات الأجنبية

الفصل الرابع

طبقة الفلاحين

بين الطبقات التي تعيش في مصر ، الفلاح الذي يعتبر أكثر أهمية من غيره ويستحق التعرف على أحواله . لأنه مسالم ومنتج ويعمل دائما في الزراعة بعزيمة لا تعرف الكلل ، والذي يكبد دائما من أجل آخرين يعيشون من خبره ولكن تلك الفكرة لم تجعله يتوقف عن عمله في يوم من الأيام ويكون الفيل والفلاح جزءا واحدا لا يتجزأ ويكمل كل منهما الآخر كما كانت ثروة البلاد تعتمد عليها إلى حد كبير . ولكن هل يحتفظ له المستقبل بمفاجأة ؟ وهل سيصبح الفلاح غير ضرور لفلاحية تلك الأرض العظيمة ؟

وبالنسبة للفترة التي نحن بصدد الحديث عنها فإن مجموع السكان الذين يعملون في الزراعة يمكن أن نسميهم - في الواقع ، الشعب - لانهم كانوا أربعة أخماس سكان مصر في ذلك الوقت . فسكان المدن كانوا أقلية بسيطة . وأن القاهرة والاسكندرية كان بها حوالي نصف مليون أما مدن الدلتا الأخرى وهي دمياط ، المنصورة ، الزقازيق ، طنطا ، ورشيد فإن عدد سكان كل منها لا يزيد عن عشرين أو ثلاثين ألفا .

وهكذا فإن الفلاحين بالإضافة إلى أهميتهم بالنسبة لمصر فهم يكوّنون السواد الأعظم من سكان مصر وخاصة في عصر اسماعيل :

وانصف (ليدى دف جوردون) مساكن الفلاحين في ذلك الوقت فتقول :
تبدو القرى هنا كارتقاعات بسيطة على اديم الشيطان العينية ، مقسمة إلى

أشكال مربعة ، وليس لأحسن المنازل مظهرا طلاء ولا بياض ولا طوب ولا
توافد ولا اسقف ظاهرة بل ، أهمها لاتدل على مساكن اناس مطلقا .

الفلاح في أواخر عهد سعيد وأوائل عهد اسماعيل :

أن التقدم والتطور يمكن لتلك الطبقة الهامة وهي طبقة الفلاحين حيث أنه
من السهل تحويل الاجراء الى ملك للارض بزوعونها بحريه بدلا من أن يكونوا
عبيدا في تلك الارض . وقد قام سعيد بتلك التجربة بنجاح . وقد كان الفلاح في
عهد سعيد أحسن حالا منه في عهد اسماعيل . وأن المزايا الطيبة التي يتصف بها
الفلاح هي التي شجعت الوالى على خوض تلك التجربة . فان ذلك الفلاح يحب
أرضه ولقد أصبح مرة ثانية السيد في أرضه ولكن اسماعيل خالف تلك السياسة
وحاول وقف تلك الحركة الاجتماعية وذلك بفرض الالتزامات الشاقة والقيود
المصارمة على ذلك الفلاح المسكين . وهذا يشبه تماما ذلك الذي يذبح الهجاجة
التي تبيض له بيضا من ذهب .

ومن الأمور الهامة التي كان لها أكبر الأثر في اقتصاديات مصر بالنسبة
للفلاح في أواخر عهد سعيد وأوائل عهد اسماعيل هو قيام الحرب الأهلية
الأمريكية التي استمرت من ١٢ أبريل ١٨٦١ إلى ٤ أبريل سنة ١٨٦٥ .

ففي أثناء تلك الحرب نقص إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من القطن نقصا كبيرا
كما سبق الإشارة إلى ذلك - فنتج عن ذلك أن حرمت أوروبا من القطن الأمريكي
فاتجهت أنظار أصحاب مصانع الغزل والنسيج في دول أوروبا إلى مصر يبقون
شراء القطن المصري .

فعمل سعيد على التوسع في زراعة القطن بدرجة كبيرة ، فعمل على استيراد
كميات كبيرة من التقاوى والآلات مختلفة لزراعة القطن ، واشتد الطلب على القطن

المصري من البلاد الصناعية في أوروبا وخاصة إنجلترا ، مما أدى إلى ارتفاع ثمنه ارتفاعا كبيرا أثناء تلك الحرب فبعد أن كان ثمن القطن منه في سنة ١٨٦١ مبلغ ١٢ ريالاً أصبح في سنة ١٨٦٣ بمبلغ ٢٣ ريالاً ، وفي سنة ١٨٦٤ بلغ ثمنه ٢٦ ١/٢ ريالاً ، وفي سنة ١٨٦٥ بلغ ثمنه ٤٥ ريالاً فتسابق الفلاحون ومعهم الحكومة في الاكتثار من زراعة القطن والحصول على أكبر محصول منه فأصبح القطن يزرع في جميع مديريات الوجه البحري ، بعد أن كان يزرع في مديرتي المنوفية والغربية بصفة أساسية ، وفي مديرتي الدقهلية والشرقية بصفة ثانوية . كما امتدت زراعته إلى الوجه القبلي ؛ وزرع اسماعيل وسده ١٠٠٠٠٠ فدان قطنا ، وهو كان أكبر حائز للأطيان ، بينما زرع الفلاح الصغير فداً واحداً ونصف فدان قطنا وذلك سنة ١٨٦٤ . وبينما كانت مساحة الأطيان المنزرعة قطنا في الصعيد تقرب من أربعة آلاف فدان فقط إذ بها أصبحت في سنة ١٨٦٤ مائة ألف فدان .

وكان الفلاح في تلك الفترة يمتلك الكثير من المال ، لم يمتلك في أي وقت من الأوقات فكان ينفق تلك الأموال بدون هدف ، وبدون تفكير ، فتلك الحالة التي وجدت بين الفلاحين فجأة رفعتهم من الفقر إلى الغناء والشراء .

كما ساعدت تلك الحالة على رفع مستوى الفلاح ، وأخذ يعمل على تقليد الأوروبيين والأتراك المتقدمين ، وأصبح يطعم في شيء أكثر من غذائه ومسكنه وملبسه ، التي كان قائماً بها ، فانه إذا كان ينام على الأرض ، أو مع ماشيته . أصبح الآن يستبدل العمامة و (اللبدة) . بالطروش . وارتدى الصديري المصنوع من الأقمشة المستوردة من الخارج . وليس الأحذية واستعمل أدوات المطبخ . واشترى لزوجته الجواهر والمسايق التي تستعمل في الزينة

وهكذا تعرف على أشياء مادية لم يكن يستعملها قبل ذلك . كما تعرف أيضا على أشياء معنوية لم يكن يعرفها مدة من الزمن .

من ذلك يتضح . أن ارتفاع أسعار القطن المصرى فى أوائل سنى حكم اسماعيل أدى إلى ارتفاع مستوى معيشة الفلاح المصرى . كما أدى استهلاكه بالاوروبيين إلى تقليدهم وساعده فى ذلك وجود المال اللازم لشراء تلك الأشياء التى كانت جديدة بالنسبة اليه .

وإذا كان الفلاح يشترى الجواهر لزوجهه ، أو يبنى بيتا آخر غير كونه الذى يقيم فيه وذلك نتيجة لتحسن أحواله المادية فإن ذلك التغيير لم يمس حياته العائلية .

ولكن بانتهاز الحزب الاهلية الامريكى ، حادث الولايات الامريكى إلى تصدير القطن الامريكى إلى دول أوروبا مما أدى إلى انخفاض سعر القطن المصرى حتى أصبح $21\frac{1}{4}$ ريبالا فى سنة ١٨٦٦ ولحقن مساحة الاراضى المنزرعه قطنا لم ترجع إلى ما كانت عليه قبل الحرب الامريكى بل استمرت أكبر من مساحتها الأولى ونتج عن ذلك التوسع أن ضعفت الاطيان بسبب انها كلها بزراعة القطن حتى أصبح انتاج الفدان من القطن قنطارين بعد أن كان خمسة قناطير . كما أدى ذلك التوسع فى بعض جهات القطر المصرى إلى انعطاط نوع القطن وتغيره عن أصله .

وقد أدى انخفاض سعر القطن إلى الاضرار بالفلاحين ضررا كبيرا ، وذلك لأن الكثيرين منهم اعتمادا على أن أثمان القطن مستمر ، دائما مرتفعه ، كانوا قد توسعوا فى زراعته توسعا كبيرا واقترضوا لذلك أموالا طائلة برهون عقاريه فادى انخفاض سعر القطن إلى توقفهم عن دفع تلك الديون مما أدى إلى وجود

عدة شكاوى ودعاوى من الدائنين فعملت الحكومة على سداد تلك الديون عنهم على أن تقسط عليهم على ثمانية أقساط ابتداء من سنة ١٨٦٩ .

وهكذا أدى انخفاض سعر القطن بسبب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية إلى عوده الفلاحين إلى ما كانوا عليه من حالة البؤس والشقاء بعد أن حقق بعضهم ثروات طائلة أثناء تلك الحرب من جراء التوسع في زراعة القطن وبيعه بالأسعار المرتفعة فكان انخفاض سعره عاملا إلى انتقال كامل معظم الفلاحين بالديون إلى جانب الالتزامات الأخرى وهى الضرائب التى تفتنت الحكومة فى فرضها فى صور متعددة وفى أوقات غير محدودة .

الحكومة والفلاح

اهتمت الحكومة فى عصر اسماعيل بالزراعة فأنشئ مجالس بالاقليم سميت بمجالس تفتيش الزراعة وذلك سنة ١٨٦٥ . وكان عدد هذه المجالس خمسة منها بمجلسان فى الوجه البحرى وثلاثة فى الوجه القبلى ويألف كل منها من رئيس ومهندس تعينهما الحكومة وأعضاء بالنسبة لعدد المراكز فى كل مديرية تنتخبهم المجالس المحلية من الأعيان . وكان من اختصاص تلك المجالس الاشراف على مشروعات الأشغال العامة وكانت توزع نفقات تلك المشروعات على الجهات بنسبة مقدار استفادتها ومقدار نصيبها فى أجرائه ومن أهم اختصاصات تلك المجالس الاهتمام بالشئون الزراعية وذلك بإرشاد الفلاحين والعمل على رقى أصناف المزروعات المختلفة . والعمل على عسدم تقديم مواعيد الزراعة أو تأخيرها .

وإلى جانب مجالس تفتيش الزراعة أنشئ ديوان تفتيش عموم الأقاليم الذى كان من أهم اختصاصاته التفتيش على المزروعات فإذا وجدت غير متناسبة مع

جودة الأراضي ووفرة المياه كان لابد من ترغيب أهلها وتشويقهم مما يؤدي إلى تحدين مزارعتهم وزيادة مكاسبهم كذلك كان من اختصاص ديوان تفتيش عموم الأقاليم الاشراف على الري ووجوب القيام به في وقته المناسب كذلك من اختصاصاته التفتيش على شيخ البلد في كل قرية وإذا ثبت عدم صلاحيته استبدل بغيره . وكان من أهم من تولى الاشراف على ديوان تفتيش عموم الأقاليم في عصر اسماعيل هـ - واسماعيل صديق الشهير بالمفتش والذي تولى ذلك المنصب مدة طويلة من الزمن ، ولمكنه اساء استخدام سلطته فقامى الفلاح من جراء تصرفاته الكثير حيث كان يتفنن في فرض الضرائب وجمعها في اوقات غير منتظمة وكان هو اسعد الاسباب الرئيسية التي أدت إلى هوس الفلاح في عصر اسماعيل .

وأنشئت نظارة (وزارة) للزراعة في عهد اسماعيل في سنة ١٨٧٥ وكان رياض باشا أول قاض للزراعة . وبذلك أنشئت نظارة جديدة في المجلس الخصوصي الذي كان بمثابة مجلس الوزراء في ذلك الوقت وتلى رياض باشا في تلك النظارة نوبار باشا الذي أشرف على تلك النظارة إلى جانب قيامه بشئون قطارات أخرى . ومن المبادئ إن إنشاء تلك الوزارة كان الغرض منه الاشراف على الزراعة والعناية بها عموما وكذلك كانت مهمتها الاشراف على مجالس تفتيش الزراعة في الأقاليم المختلفة وكذلك الاشراف على ديوان تفتيش عموم الأقاليم .

وفي مجال اهتمام الحكومة بالزراعة أنشئت مدرسة الزراعة سنة ١٨٦٧ وذلك لدراسة طرق الزراعه الحديثه ودراسة ادخال المزرعات الحديثه التي تتلائم مع البيئة المصريه ولكن هذه المدرسه ما لبثت أن ألغيت سنة ١٨٧٥ وأنشئ

بدلاً منها مدرسة أخرى للزراعة أيضاً بالقبة سنة ١٨٧٥ أى في نفس السنة التي ألغيت فيها المدرسة الأولى وأعد لها ٨ فدادين من الأراضي القريبة منها من أجل تعليم فن الزراعة للعمل لجميع التلاميذ الملتحقين بها .

ولتمام التعرف على الظروف المحيطة بالفلاح في ذلك الوقت يجرى بنا أولاً التعرف على وسائل الري في ذلك العصر الذي نحن بصدد الحديث عنه وكذلك مدى اهتمام الحكومة بالزراعة أيضاً وجهودها في زيادة رقعة الأراضي الزراعية . أما عن وسائل الري فقد تقدمت في عهد اسماعيل بما أدى إلى زيادة المحاصيل الصيفية وبخاصة القطن والقصب وزيادة مساحة الأراضي الزراعية من ٤٠٥٣٣٤٧ فدان سنة ١٨٦٢ إلى ٤٨١٠٠٠٠ فدان في سنة ١٨٧٩ ونتيجة لذلك زاد الانتاج الزراعى .

وقد بلغ ما حفر وأصلح من الترعة نحو ١١٢ ترعة أهمها الترعة الابراهيمية والترعة الاسماعيليه وبلغ ما أنشئ من قناطر الترع والرياحات ٤٢٦ قنطرة منها ٣٧٦ في الوجه البحرى ، ١٥٠ في الوجه القبلى كما أصلحت القناطر الخيرية كما اهتمت الحكومة بالمحافظة على جسور النيل والترع أما عن آلات الري فقد بلغ عددها في سنة ١٨٧٣ — ٣٠٠٨٤ ساقية ، ٦٩٢٦ تابوت ، ٧٠٠٥٠٨ شادوف ، ٤٧٦ آله بخارية . وتلك الآلات البخارية استخدمها أولاً في أطيانه ثم قلده كبار الملاك .

كما سبق لرى مدى تقدم وسائل الري في عهد اسماعيل مما أدى إلى زيادة الرقعة الزراعية وزيادة الانتاج الزراعى . ولكن بما يؤخذ على نظام الري أنه لم يكن تاماً على الوجه الأكمل فقد شابه أن القنوات قد شقت بطريقة غير منتظمة ولم يتبع الطريقة العلمية في شقها ، وبما أدى إلى الإخلال بنظام الري في

عهد اسماعيل أن المشرفين على وسائل الري وهم المهندسون كانوا يبيعون الماء ،
التي تعتبر ملكا للجميع ، للفلاحين . فكانت حياة الفلاحين ومزارعهم رهينة في
أيدي هؤلاء المهندسين وعلى ذلك فيستطيع كبار الملاك الحصول على الماء اللازم
لري أطيانهم بعد دفع الرشوة المطلوبة لمهندس الري ، بينما تظل أراضي الفلاحين
البؤساء شراقي ولا يستطيعون زراعتها إلا بشق الأنفس بعد استعمال تلك
الأدوات البدائية مثل الشادوف والطنبور .

ومع ذلك فقد زادت مساحة الأراضي الزراعية وأصلح من الأراضي
ما لا يقل عن مليون ونصف فدان أصبحت صالحة للزراعة . وقد يكون السبب
الرئيسي في ذلك أن معظم الأطيان الزراعية كان يمتلكها الباشوات والأهيان
واسماعيل نفسه الذي كان يمتلك خمس الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة والتي
أخل فيها وسائل الري الحديثة كما عمل على إدخال نباتات جديدة لم تكن معروفة
من قبل في مصر .

الفلاح والضرائب

فرضت الحكومة في عهد اسماعيل أنواعا متعددة من الضرائب كان أهمها —
بالنسبة للفلاح — الضريبة العقارية التي كانت تختلف باختلاف أنواع الأطيان
الزراعية ، وكان على الفلاح البسيط وسدده يقع العبء الأكبر من تلك الضرائب
إذ أن كبار المزارعين كانوا يتهربون غالبا من دفع تلك الضرائب ، والملاك
الأجانب كانوا غير مطالبين بها ، فكل عبثا يتسرع إذن على أفقر الطبقات وهم
السواد الأعظم من الفلاحين .

وكانت الأطيان الزراعية كلها تنقسم إلى قسمين « خراجية » و « عشورية » ،

أما الخراجية فهي التي آلت ملكيتها إلى أصحابها بموجب الأمر الذي أصدره سعيد بأن تكلف الأتبان على أسماء المشتغلين فيها .

أما العشورية ، فهي الأتبان المعروفة بالأباعد والوسيات وهي التي أنعم بها على أصحابها ليفلحوها في مقابل إعفائهم من دفع أموال عليها مدة معينة ، ومقابل ربط أموال يسيرة عليها وكان الشرط الأساسي فيها عودتها إلى الحكومة عند موت من وهبت إليهم ، ولكن هذا الشرط أهمل فيها بعد ، وأصبحت الأتبان العشورية تورت كالأتبان الخراجية .

وفي يناير سنة ١٨٦٥ تقرر تعديل الضريبة العشورية لأن الأراضى العشورية تحسنت عما كانت عليه وقت فرض العشر ، ولأن أسعار الحاصلات تحسنت أيضاً ، ونتج عن ذلك التعديل زيادة في مقادير الضريبة العشورية فأصبحت على الوجه التالي .

الدرجة	ضريبة القدان في الوجه البحري	ضريبة القدان في الوجه القبلي
الأولى	٣٥ قرشا	٣١ قرشا
الثانية	٢٥ قرشا	٢١ قرشا
الثالثة	١٨ قرشا	١٤ قرشا

وكانت نتيجة ذلك التعديل في ضرائب الأتبان العشورية ، أن أصل المربوط على تلك الأتبان في الوجه القبلي كان حتى سنة ١٢٨١ هـ (١٨٦٤) حوالي ٣٢٠٩٢٠ جنيناً سنوياً وبذلك تكون الزيادة السنوية الناتجة عن رفع تلك

الضريبة في الوجه القبلي وحده تقدر بمبلغ ٨٤٥٩٥ جنيهاً ، ثم حدث تعديل آخر في ضريبة الاطيان العشرية سنة ١٨٦٧ فأصبحت كالآتي :

الدرجة	الوجه البحري	الوجه القبلي	مديرية البحيرة
الأولى	٦٥	٤٥	٥٠
الثانية	٤٥	٣٥	٤٣
الثالثة	٢٠	٢٠	٢٥

وفي سنة ١٨٦٨ أضيفت ضريبة المذس على كافة أنواع الاموال مدة أربعة سنوات ، وبالنسبة لضرائب الاطيان العشرية ، فقد ترك لأصحابها الخيار في تأدية تلك الضريبة عيناً .

وقد أعطت لائحة المقابلة في سنة ١٨٧١ لصاحب الاطيان العشرية المملوكة له بتسليم ديوانى وهى الابعاديات والجفالك ، الحق في دفع المقابلة عنهما ؛ وهى ستة أمثال عشورها في السنة مرة واحدة أو على ست سنوات ونظير ذلك ينخفض عشورها إلى النصف بمسقة مستديمة وقد بلغت مساحة الاراضى العشرية ١٣٢٣٥٠٠ فسدان دفعت المقابلة بالكامل عن ٨٠٠٠٠٠ فدان .
وفي ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ألغيت لائحة المقابلة وقد أعيدت ثانية في نوفمبر من نفس السنة واستمرت الى أن ألغيت نهائياً في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ .

أما الاطيان الخراجية فإن ضريبة الفدان في الوجه البحري كانت تتراوح بين ٥٤ قرش ، ١١٥ قرشا وفي الوجه القبلي - ماعدا مديرية الجيزة - يتراوح بين ٢٠ قرش ، ١٠٠ قرش وفي مديرية الجيزة يتراوح بين ٣٠ قرشا ، ١١٠ قرش

وكان ذلك سنة ١٨٦٤ غير أن تلك الضريبة عدلت مرتين سنة ١٨٦٦ ، ١٨٦٨ ثم أضيفت إليها ضريبة المعدس - التي سبق الإشارة إليها بالنسبة للأطيان العشورية - وكانت بصفة مؤقتة لمدة أربع سنوات ثم أصبحت سنة ١٨٧١ بصفة دائمة .

وكذلك أضيفت علاوة ١٠٪ على الضريبة ابتداء من يناير سنة ١٨٧١ مقابل نفقات الري .

وعند إصدار قانون المقابلة في أغسطس سنة ١٨٧١ ثم الغاؤه في مايو سنة ١٨٧٦ وإعادة العمل به في نوفمبر من نفس السنة فإن مبالغ المقابلة التي دفعت ابتداء من ذلك التاريخ لم تخفض ضرائب الأطيان بنسبتها كما كان متبعاً قبل إلغاء المقابلة في مايو سنة ١٨٧٦ وفي أكتوبر سنة ١٨٧٢ تقرر زيادة قرش على ضريبة كل فدان .

بما سبق يتضح أن تلك الضرائب لم تكن توضع على أسس ثابتة وكذا لم تكن قائمة على نسبة ما تعطيه تلك الأرض من الدخل والإيراد، وقد بلغ مقدار الضريبة وملحقاتها عن الفدان في السنة خمسة جنيهات ونصف بما يدل على فداحة تلك الضرائب كما أن تلك الضرائب كانت تزداد أو تنقص بناء على أمر الوالي أو أي فاضل من النظار ولكن منذ صدور لائحة المقابلة سنة ١٨٧١ أصبح لمجلس شورى النواب الحق في زيادة ضرائب الأطيان .

ونشأ عن هذه الزيادة الباهظة المتتالية أن أصبح الزراع غير قادرين على أداء الضريبة التي أثقلت كاهلهم ، فتراكت عليهم تلك الضرائب وزاد العبء على الفلاح المسكين وزادت حالته سوءاً .

وبالإضافة إلى الضرائب العقارية فقد أرق الفلاح بكثير من أنواع الرسوم الثمانية التي أضيفت إلى الضريبة العقارية الأصلية فجاءت مساوية لها بل تزيد

عليها احيانا وتلك الرسوم كانت تجبي آنا باسم الحرب كاعانة، او برسم الاشغال العمومية، وبالطبع كان كل ذلك ياتى الضرر بالفلاح البائس وحده دون غيره من الملاك.

وحتى النخيل قد فرضت عليه ضريبة ، فقد صدر امر سنة ١٨٦١ باجراء تعداد النخيل وتقدير مايجب ربطه عليه من الضريبة ، ويعاد فى سنة ١٨٦٢ وأن متوسط ماينتج عن هذين التعدادين يتخذ أساسا فى تعيين مايملكه كل مالك من النخيل القابل لربط الضريبة عليه ، وتلك الضريبة هى العشر مقرر من واقع متوسط نتائج اللذين سيعملون فى وقت واحد مع التعدادين المذكورين .

ويستمر ربط الضريبة لمدة ست سنوات ، فلو زاد عدد هذه الاشجار ، أو نقص ، ولو زادت حاصلاتها أو قلت فى أثناء تلك المدة لما كان موجبا لاجراء ادى تغيير فى الضريبة ومضى قضت الست سنوات يجرى تعديل آخر يستمر ست سنوات أخرى ، وقد نشأ ارتباك عظيم فى أساس هذه الضريبة ، حتى أرغمت للشكوى من كل الجهات ولما لم تصادف هذه التظلمات أذنا واعية . أهل الناس زراعة النخيل ، بل أن بعضا منهم قطعوا تلك الاشجار فظفر نقص فى التعداد الذى حصل سنة ١٨٧٣ من حيث عدد النخيل ، ولما رأت الحكومة ذلك حلت الاشجار الباقية ضريبة الاشجار المقطوعة ، فكان ذلك عبارة عن زيادة سعر الضريبة .

وفى سنة ١٨٦٨ صدر الامر بأن الاراضى الواحية المزروعة نخيلا تدفع عشر حاصلات النخيل القائمة فيها فضلا عن الضريبة العقارية ، خراجية كانت أو عشرية ولما زادت الضريبة العقارية بمقدار السدس سنة ١٨٦٨ ، سنة ١٨٧١ وضعت هذه العلاوة على الضريبة المفروضة على النخيل التى كانت من مدة طويلة ، فقدت

صفتها العشرية من حيث نسبة العشر من الغلة وسارت ضريبة لاقاعدة ما كسائر
الضرائب .

وكان يوجد في مصر سنة ١٨٧٣ عدد ٤٩٨٠٢٩٠٣ رطل شجرة نخيل ، قسمت
من حيث الضريبة الى ثلاثة أقسام :
القسم الاول : النخيل من الدرجة الاولى والذي يحمل كمية كبيرة من الثمار ،
ويدفع عنه عشرة قروش سنويا .

القسم الثاني : النخيل من الدرجة الثانية ، خمسة قروش سنويا .

القسم الثالث : النخيل من الدرجة الثالثة المزروع حديثا ، ثلاثة قروش .

ولقد خضعت أشجار النخيل لأصناف متعددة من الضرائب ، فكان جامعي
الضرائب يطالبون صاحب النخيل بدفع رسوم عن فروعها وأوراقها ، وعن كل
جزء ينمو في الشجرة ؛ وكان يفرض بذلك الطريقة ستة أنواع من الضرائب ،
بالإضافة الى الضريبة الأساسية على كل شجرة نخيل وكان جامعي الضرائب
يتقنون أثر الفلاح في كل خطوة بخطوها ويتزود أمواله .

وبذلك صار أرباب النخيل في غاية من الاضطرار وعدم الاقتدار على تأدية
ما ربط عليهم زيادة على الضريبة الأساسية طاقات حتى أنه أوجب الحال أن
أرباب النخيل باعوا أملاكهم من منازل سكناهم وأوطانهم وكل ذلك لأجل
صداد ما هو مطلوب منهم ، والبعض منهم صاروا لا يمتلكون شيئا يساعدهم على
ذلك ، ولذلك تشقتوا وتركوا محلاتهم وطفشوا الى جهات خلاف جهاتهم .

وهكذا كانت المبالغة في فرض الضرائب من العوامل الأساسية التي أضرت
بالفلاحين والزراعة على وجه العموم .

وكان تراكم الديون على الحكومة من الاسباب التي أدت الى ابتزاز الاموال من الفلاحين دون أى نظر الى مصالحهم ففى ١٧ مايو ، ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ امرين بتعيين ١٥ يناير، ١٥ يوليو لدفع كوپونات الدين الموحد مع أن الزراعة الشتوية لا تحصد فى الوجه القبلى الا فى شهر يوليو وأن الزراعة الصيفيه — وخصوصا زراعة القطن — لا تجمع الا فى شهر يناير ففى هذه الحالة كان لابد للفلاح من الاقراض أو من بيع غلاله قبل الاوان بخسارة ولو التجأ الى هذه الطريقة الأخيرة مع ما كان مثقلا كاهله من الديون أو من الضرائب لكان كالباحث عن فقره بظافه ، ثم اصدرت الحكومة أمرا آخر بتغيير مواعيد جباية الضرائب فى ديسمبر سنة ١٨٧٧ وبذلك أخذت تنحيط فى سياستها وكانت الحكومة تفكر أولا وأخيرا فى جمع أكبر قدر من المال لسداد الديون ولم تفكر فى مصلحة الفلاح :

ويتضح تفنن الحكومة فى عهد اسماعيل فى فرض الضرائب من وصف أحد المعاصرين لذلك بقوله :

« كان فى إحدى القرى منذ ٢٠ عاما سد قائم وراء إحدى القرى كان يصطاد منه السمك وفرضت عليه الحكومة لذلك رسما ؛ ثم ازيل السد وردمت الترعَة ولكن رسم الصيد مازال باقيا ؛ وهو موزع على ٤ نواح تتحمله بنسبة خمس يارات على كل فدان . »

ومن أجل سداد تلك الضرائب المتعددة التى كان يدفعها الفلاح مكرها ، كان مرغما على الانجاء الى المرابين الذين تكفلوا بالاجماز عليه فى وقت قصير .

ومن أعجب أنواع الضرائب التى فرضت فى عصر اسماعيل ضريبة الاغنام،

وتؤخذ على الاغنام الموجودة بسائر جهات الحكومة من الضأن والمساخر بما
بالغ عمره سنة فاكثر باعتياد الرأس الواحدة في كل سنة ثلاثة قروش
ونصف .

وهكذا لم تترك الحكومة شيئا للفلاح الا وفرضت عليه ضريبة حتى أصبح
في حالة يرثى لها ووقع فريسة في أيدي المرابين .

وليت الامر وقف عند هذا الحد فقد كان اسماعيل نفسه يرسل مبعوثا
مزروعاته وعلى رأسهم اسماعيل صديق لكى يبدلوا قصارى جهدهم ويستغلوا
تورط الفلاحين في الديون من تعدد الضرائب التى يدفعونها ويجبروهم على بيع
أراضيهم بالقوة للخصيو لكى يصبح أكبر مالك للأراضى الزراعية في مصر ،
حتى أصبح اسماعيل مالكا لمليون فدان من الاراضى الخصبة في مصر وسمى تعادل
نحو مساحة الاراضى الصالحة للزراعة في ذلك الوقت . وكثيرا ما كان يحدث
أن رجال الادارة في عصر اسماعيل ، كانوا يفتشون املاك صغار المزارعين ،
ويضعون ايديهم عليها ، ويحرموا اصحابها من غلاتها ، ويستمر الفلاحون
وهم اصحابها الاصيلون في دفع الضرائب المطلوبة عن تلك الاطيان دون
الاستفادة منها .

وكان تعدد انواع الضرائب من الأسباب الرئيسية في شقاء الفلاح ، فكانت
تفرض كل يوم جديد ضرائب جديدة ، فكل شيء أصبحت تأخذ الحكومة عنه
ضرائب حتى الحيوانات التى يستعملها الفلاح في حقله كان يدفع عنها انواعا
متعددة من الضرائب ، لذلك أصبح الفلاح لا يجد القوت الضروري الذى يفتات
به ولذلك فكان السواد الأعظم من الفلاحين يعيشون على الشعير بمعد خطاه
بالماء ، وبعض الحشائش الجافة وغيرها ، تلك الأشياء التى تعتبر نافذة بالنسبة

لأولئك الذين تعودوا الطعام الجيد . وتقول (ليدى دف جوردون) فى وصف
حالة الفلاحين البؤساء نتيجة لارهاقهم بالضرائب :

« إن الكثيرين من الفلاحين يتركون الأرض بعد أن أصبحت لا تقوم بأوهم
وذلك بعد دفع ما فرض عليها من ضرائب ، وينضمون إلى بدو الصحراء . لقد
أصبحت الضرائب أكثر مما يحتمل المرء وعلى حد تعبير أحد الفلاحين (أن المرء
لا يكاد يخط دون أن يكون وراءه قواص يطلب ضريبة على ما حدث) ولقد
دفعت ضريبة على فحم اشترته وأخرى على وزن هذا الفحم ويضرب الناس
بأسوة لنزع منهم ضريبة العام القادم وهم لا يملكون ما يسدونها به » .

ولإظهار مدى الضغط على الفلاح ، فإن ذلك يتضح جليا ، فى أن الفلاح فى
كثير من الأحيان ، كان يضطر إلى بيع أرضه هربا من دفع الضرائب ، وهناك
الكثير من الأمثلة - فى عصر اسماعيل - على أن صغار الملاك فى الدلتا قد باعوا
الأرض التى كانوا يملكونها ويمتلكها أجدادهم وذلك لأنها أصبحت عبئا ثقيلا
عليهم لا يستطيعون تحمل مسئوليتها . وكان كل الذى ياملونه هو أن يسمح لهم
أن يعملوا فى سلام . وكانت الضرائب تجمع بطريق الضغط والارهاب ، وحيث
أن الفلاح لا يملك قطنا أو حبوبا يدفعها سدادا للضرائب ، فكان عليه أن يستدين
من المرابين فوائد باهظة ، أما الطبقة الارستقراطية فكانت تدفع فقط (المال)
وهى ضريبة الأرض . وكان معظم هؤلاء المرابين من الأجانب ، أو من فى حكمهم
من الرعايا المشمولين بالحمايات الأجنبية ، فتغلغلوا فى ذلك الحين فى أملاك الأهالى
وازداد نفوذهم ، وأخذوا يجمعون الثروات الضخمة ، ويستعبدون الأغنياء إلى
ومن ثم تعرضت الملكية العقارية فى مصر للخطر فان الاطيان أخذت تنتقل
إلى أيدي الأوروبيين ، وذلك لأن الارهاق فى فرض الضرائب على الفلاحين

جعل الأرض في أيديهم أمراً بعيداً عن الامكان .

وكان المراهون يتجهون جبهة الضرائب في القرى ليقرضوا المال المطلوب منهم بأفحش الفوائد وقد تبلغ الفائدة ١٠٪ أو ١٢٪ في الشهر الواحد أي ١٢٠ إلى ١٤٤٪ في السنة فأدى ذلك إلى هبوط قيمة الأراضي فالقدان الذي كان يباع (في أوائل سنة حكم اسماعيل) بثمانين جنيهاً صار يباع سنة ١٨٧٩ بثمانية جنيهات فقط .

ومما كانت الضرائب باهظة فإن الفلاح يكون لديه فرصة لسدادها اذا عرف أن تلك الضرائب ستجمع منه في وقت معين وفي فترات معينة . وفي عهد سعيد كانت الضرائب تجمع بعد حصاد القمح والذرة أو القطن أما أيام اسماعيل فإن الفلاح دائماً يدعى لدفع الضرائب ستة شهور مقدماً قبل حصاد القمح وقبل أن يكون لديه المال اللازم لذلك فما زالت المحاصيل في الأرض ولم تجمع بعد ، وعلى الفلاح أن يبعث عز المال المطلوب ولو أدى ذلك إلى ضياع أرضه . وعلى ذلك فكان ليس أمامه إلا أن يلجأ إلى المراهين لكي يستدين منهم تلك الفوائد الفاحشة السابقة الذكر مما يؤدي إلى هلاكه .

ويقول لورد فيفيان Vivian الذي كان يعمل قنصلاً لانجلترا في مصر في عهد اسماعيل (أننى سمعت من التقارير الرسمية أن الفلاحين كانوا يعاملون بقسوة ، وذلك لكي يفتصبوا منهم الضرائب التي كانت تجمع مقدماً ، ولم يحط الفلاح الوقت الكافي لكي يحقق الاسعار المعقولة لمحاصيله .)

وفي حديث لورد فيفيان مع الخديوي اسماعيل اعترف الأخير بأن الضرائب كانت تجمع مقدماً قبل تسعة أشهر من موعدا وفي أحيان أخرى قبل موعدها بسنة كاملة .

والأكثر من ذلك أن الفلاح كان يجبر على دفع الضرائب أكثر من مره وما يزال يعذب حتى يدفع آخر مليم يمتلكه وقد قام الفلاحون كثيرا وكانوا ضحايا للقسوة المتناهية .

وتتجلى تلك القسوة في جمع الضرائب في استعمال (الكرباج) لاجبار الفلاحين على دفع تلك الضرائب وهذه أقصى صور الوحشية والتجرد من الشعور الانساني ، وكثيرا ما تعود العمد على استعمال (السكرباج) حتى ضج الناس بالشكوى ولكن لم يكن هناك من يسمع تلك الشكوى ويرفع الظلم .

وكانت تصدر أوامر صارمة إلى المديرين بعدم التهاون في جمع الضرائب والويل لمن يتأخر في ارسال حصيلة المديرية من الضرائب كما كانت تلك الأوامر تصدر أيضا لمفتش عموم الاقاليم بعدم قبول أى عذر وجمع المبالغ المطلوبة بأية وسيلة ممكنة . وكان يزود كل مدير بجهاز من الرجال الاقوياء لكي يقوموا باستعمال (السكرباج) والقوة اذا لم يفلحوا في جمع الضرائب المطلوبة بالطرق العادية .

وكان الممتنع عن دفع الضرائب يطرح أيضا ووجهه للارض بينما يقوم عدد كبير من الرجال بحملك يديه ورجليه ويقوم أحدهم بضربه بالكرباج عدد الجلدات المطلوبة .

وأن المدير وبدوره يطالب العمد ومشايخ القرى بدفع المبالغ المطلوبة عن فاحيتهم واذا لم يفلحوا فانهم يجلدون أيضا ويعودوا مرة ثانية لاطاعة السكره مع الفلاحين ، وانظروا لشدة الألم الذي يلاقيه هؤلاء العمد والمشايخ فانهم كانوا لا يفشلون في تكرار نفس العملية مع الفلاحين الذين يقومون في دائرة اختصاصاتهم وغالبا ما كان الفلاح يفضل الجلد (بالكرباج) لكي يحتفظ بقروش قليلة تساعد

على معيشتهم وكان الفلاح يعتقد أنه إذا دفع الضرائب دون تردد - حيث أنه قادراً ما تكون لديه الأموال المطلوبة لذلك - فأنهم سيطلبون منه المزيد بحجة أنه يستطيع الدفع ، وفي كل الحالات ، فإنه يتعرض للعقوبة في النهاية ، والواقع أن هذا الاعتقاد يعتبر صحيحاً إلى حد ما وذلك ، لأن القاعدة التي كان يتبعها جامعو الضرائب ، هي أن يأخذوا من الفلاح كل ما يمكنهم الحصول عليه وأن المبالغ التي كانت تطلبها الحكومة منهم باهظة جداً وتحدد عدداً معيناً من الأيام تدفع بعدها تلك المبالغ ، ولكي يجمع العمد والمشايخ المبالغ المطلوبة كان عليهم اتباع الطرق الوحشية التي أدت إلى هوس الفلاحين وشقائهم ويقول مراسل جريدة التيمس الانجليزية أن الحكومة المصرية كانت تتعاقد - مثلاً - مع ما تشتر على توريد ٦٠٠.٠٠٠ أردب من القمح في موعد معين مقابل أن تدفع الأخيرة ٥٠٠.٠٠٠ جنيه ، وتلك الكميات تتكون بصفة رئيسية من الضرائب العينية التي يدفعها الفلاحون . وأن الصورة التي تتضح ل هؤلاء الفلاحين البؤساء - الذين تنقصهم التغذية ويعملون طوال النهار تحت حرارة الشمس المحترقة لكي يملأوا جيوب المغامرين في مصر في عصر اسماعيل - كانت تلك الصورة مخزنة للغاية .

وكان اسماعيل صديق - المعروف بالمفتش والذي كان وزيراً للدالية ومفتشاً لعموم الأقاليم في عصر اسماعيل - كان يفتخر بأنه يحصل عادة من الفلاحية المصرية مليونين من الجنيهات سنوياً أكثر من الظاهر في حساباته .

هذا وقد قررت لجنة الدين العام أن الضرائب المتزايدة والتي كانت تفرض على غير أساس وتجمع بلا رحمة ، كانت إحدى الطرق التي اتبعها اسماعيل في صلب شعبه .

وإذا لجأ الفلاح إلى المحاكم لحمايته من المرابين - الذين يقفون له بالمرصاد -

فإنه لا يجد في تلك المحاكم من ينصفه أو يعمل لمصلحته إذ أن حالة الفلاح من حيث التقاضى مجسده من كل ما يسمع به المتقاضون من الإضافات في البلدان المقدمية . كذلك كانت أكبر شكاوى الفلاح من حكماء الأتراك المتغلغلين في جميع الوظائف الإدارية ولهم ما لهم من حول وطول لم يكن لذلك المسكين المزدري أن يرجو أنصافاً من أولئك الظلمة البتة ، الذين لم يتكفوا قط احترام قانون ولا قاموس وأرادوا بكل وسيلة - جمع الثروات الطائلة في أقصر الأوقات . وإذا كان التقاضى بين الفلاح وأحد الموابين الأجانب الذين كان مرجعهم إلى قناصلهم وهؤلاء يرون من الواجب حمايتهم في تلك الفوضى العامة حماية بوانغ فيها حق تجاوزت حد القصاص مما عظم الذنب ، وكان السلايون وراء هذه الحماية المنيعه يستطيعون أن يهربوا الفلاح ما شاؤوا لأنهم فوق القانون ، وقضايا المصريين ضدهم تلقى في محفوظات القنصليات وحتى بعد إنشاء المحاكم المختلطة ، ظل الفلاح ، الذى ألف للذل ولم يتكلم شيئاً مما له أو عليه ، ضحية لأشنع صنوف الاستباحة وذلك لأن المضاربين اغتنموا فرصة قيام تلك المحاكم للانتفاع من سلامة نية الفلاح ، وسداجة فطرت ، حتى أن بعض صغار الملاك فرغت ملكيتهم قضائياً بدون أن يصل إليهم إلّا إعلان من المحكمة .

وكانت هيئة هذه المحاكم في ذلك الحين تستدعى أى فلاح أمضى أية ورقة بقرض أمام قضاة أجانب وبعد إجراءات أجنبية لم يهودعوا بلغة أجنبية لا يفهمها وبغير أن تسنح له فرصة الدفاع عن نفسه ان كان فقيراً وإقامة الحجة على أن الأرقام قد غيرت أو أن الورقة كلها مزورة تحكم عليه بما قد لا يقل عن تجريده من كل ما يمتلكه قبل أن يتسع له الوقت ليعرف بأى شيء هو في الحقيقة مطالب .

وهكذا كان الفلاح في عصر اسماعيل ضعيفة الضرائب لاجتماعه للفق جردته من جميع ممتلكاته فكان لا يجد ما يقتات به أو يهيئه على الحياة ، كما خضع لصنوف التعذيب التي عرضت لها جاعها الضرائب ، الذين كانوا يتبعون أقصى الدارق الوحشية في جمعها ، وكان لا يفوتهم أن يتزوا أكبر قدر من الفلاح ليحصلوا على شيء لانفسهم فيكونون الثروات الطائلة على حساب الفلاح البائس مما أدى إلى التجهاته للراهبين الذين أقرضوه المال بفوائد فاحشه حتى تذهب أرضه فريسة لهم .

لذلك يعتبر عصر اسماعيل من أحلك الفترات بالنسبة للفلاح الذي قاصى الأمرين من جراء الضرائب الجاهظة التي أفلتت الحكومة بها كاهله ، حتى فضل أن يترك أرضه ويهرب ، على أن يقاتل يعمل ويكدح في تلك الأرض ويحصل الحكم على ثمرة جمده ويذهب عمله مباحا .

الفلاح والسخرة

بالإضافة إلى ارهاق الفلاحين بالضرائب فقد افهكت قواهم عن طريق السخرة ، و ذلك بتسخير الفلاح مدة معينة من السنة - قد تمتد من ثلاثة إلى أربعة أشهر - بدون أجر ولا طعام ، وإذا قدم له الطعام فإن ذلك الطعام تعاف أن تأكله الحيوانات ، ولكن للفلاح - الذي كان لا يجد القوت الضروري لعيشته - كان مضطرا لتناول ذلك الطعام .

وعلى ذلك تم سوء صحة الفلاح ، ولا يتقن العمل الذي يقوم به ، وكان على كل فلاح - حتى الذي يملك مائة فدان فأقل - أن يؤدي للسخرة أو أن يرسل هديلا عنه لأداء تلك الضريبة الجسمانية .

وقد أرسل قنصل إنجلترا في مصر إلى وزارة الخارجية الإنجليزية - عندما

علم بعزم اسماعيل على إلغاء السخرة - أرسل يقول ، أنه في بلاد كصر ، من الأعمال العظيمة ما لا يمكن تنفيذها إلا عن طريق السخرة ، فالفلاح حامل ضعيف البنية ، لا يستوفى حاجته من الغذاء فلا يستطيع ثمانية أو عشرة من الفلاحين أن يقوموا بالعمل الذي يؤديه حامل أوروبي في يوم واحد ، لذلك يكون من باعظ التكاليف إعطاء أجر الفلاحين على أساس تسويته بالعامل العادي ،

والواقع أن في قول هذا القنصل كثير من الاقتراء على الفلاح المصري ، لأنه إذا اتبعت له ظروف الحياة العسكرية فإنه يستطيع أن يقوم بالعمل الذي يؤديه عدة أشخاص أوروبيين وليست تلك الأسباب التي ذكرناها القنصل الانجليزي تبرر تسخير الفلاح ما يوازي ١٢٠ يوما في السنة دون أن يحصل على ثمن كفاحه وجهده .

(وهكذا يساق الفلاحون البوساء في جماعات كالجرمين ، ويموت أهليهم من الجوع بينما يأخذ عدد السكان في التناقص بسرعة دون أن يشعر أحد . ومع ذلك فيصفق الأوروبيون قائلين أن شيئا لا يمكن أن يتم بدون سخرة .)

هذا ويقول فارمان Farman - القنصل الأمريكي في مصر ق هصر اسماعيل - أن العمال الذي كانوا يستخدمون في السخرة كانوا يعاملون بقسوة ، وكانوا يموتون مثل الذباب ، وكان عدد العمال الذين يعملون في قناة السويس يقرب من ٦٠,٠٠٠ عامل وكان ذلك عن طريق السخرة مما دعى اسماعيل إلى تعديل امتياز حفر قناة السويس والذي كان ينص على أن يكون أربعة أخماس العمال الذين يستخدمون في شق القناة من المصريين وقد فسر ليسيس ذلك بأن هؤلاء العمال يستخدون في حفر القناة ، وأن الحكومة المصرية ملزمة بتقديم تلك الأعداد لتسخيرهم في تلك الأعمال الشاقة . فكان المشرفون على القناة يطلبون

دائما وجود من ٢٠.٠٠٠ إلى ٢٥.٠٠٠ عامل بمهنة مستمرة ، وتستبدل تلك الأعداد بغيرها كل شهر أو ثلاثة أشهر .

وعندما طلب قوبار باشا انقاص عدد العمال الذين يشتغل الواحد منهم مقابل فرنك بل أقل في اليوم ، وهو في ذلك لم يطلب سوى إلغاء تلك الاشتغال الشاقة . ولكن دلستيس احتج على هذا الطلب ، وبنى احتجاجه على أن القوانين العثمانية كلها تبيح السخرة وادعى أن اشتغال الفلاحين المصريين في السويس لا يعد سخرة .

ولم تقتصر السخرة على حفر قناة السويس ، بل كان اسماعيل يستخرج الفلاحين في شتى الأعمال من ذلك أنه عندما تقرر أن تمثل الامبراطورة « أوجيني » فرنسا في حفلات افتتاح قناة السويس ، أخبر بعضهم الخديوى أنها سوف ترغب - بالنأ كيد - في زيارة الأهرام وكان تعليق الخديوى على ذلك بقوله :

« لابد من تعبيد طريق للعربة تمر عليه ، ولابد أن يكون ذلك في أسرع وقت ، وأمرت ، الأوامر على القور للمديرين في المناطق المجاورة بضرورة إرسال عشرة آلاف فلاح - بدون أى تأخير - لكي يعملوا في تعبيد الطريق . وأن ذلك العمل لابد أن يتم في بحر ستة أسابيع على الأكثر . وتم تعبيد الطريق في المدة المعنية التي حددتها الخديوى - ذلك الطريق الذي يبلغ طوله سبعة أميال والذي كان يعتبر في ذلك الوقت أطول الطرق في الدلتا . وقد رأى Dickey بنفسه جماعات الفلاحين وهم يحملون الرمال في المقاطف ، ليضعوها الأساس الذي سيقام فوق الطريق . ويقول أيضا أن الحرارة كانت مرتفعة جدا وكان العمال في غاية الإرهاق ، وفي كل دقيقة كان رئيس العمال يضربهم بالسوط فوق ظمورهم واكتافهم لكي يظلوا مستمرين في العمل دون توقف ، وإذا

رأى المسئولون أن العمل لم يتقدم بما فيه الكفاية فانهم يقومون بجلد رئيس العمال لهذا لأنه هو المسئول عن تأخير العمل ، وإذا لم يحمس ذلك للطريقة فإن المسئولين عن إتمام العمل يجلدون أيضا ، أنه فعلا لمنظر بشع للغاية وعند بداية تولي اسماعيل حكم مصر أعلن رغبته في إلغاء السخرة عموما سواء في حفر قناة السويس أو في سائر الأعمال العامة وأعلن كذلك أن جميع الأسلحة التي كانت مخزونة في مصر وباعها سلفه محمد سعيد ، قد بقيت في البلاد ، وأن فريقا كبيرا من الفلاحين قد اشتروا — بثمان بخس — مالا يقل عن ثلاث بنادق لكل منهم ليستطيعوا أن يحتفظوا بواحدة على الأقل ، يوم يجردون من السلاح .

وعلى ذلك فإن رغبة اسماعيل في إلغاء السخرة كانت مقرونة بخوفه من الفلاحين وتدميرهم ضده لأسلحتهم وأن لديهم الأسلحة التي تساعدتهم على ذلك .

كذلك أصدر لمدير الدقيلية أو أ. ب. عدم تسخير الفلاحين في جميع العمليات والعمارات وسائر الأعمال الحكومية ، وتشغيل الرجال اللازمين بالاجرة المقررة بين الأعمالي وكان ذلك أيضا في نفس السنة التي أعلن فيها رغبته السابقة في إلغاء السخرة وهي سنة ١٨٦٢ .

ولكن لم نجد أي دليل بعد ذلك على أن اسماعيل أستمع في رغبته هذه . ومع إلغاء السخرة بل أن معظم الزرعيين وخاصة الأجانب اجتمعوا أن السخرة ظلت باقية طيلة فترة حكم اسماعيل لمصر ، و الأكثر من ذلك أنه كان يعمل تسخير الفلاحين في مزارع نصب السكر التي كان يمتلكها .

فقد كان اسماعيل يهدف إلى إنشاء مصانع تكرير السكر واستخراجها من قصب السكر وكرس لذلك مبالغ كبيرة من المال وعددا كبيرا من الأيدي العاملة وذلك لأنه كان يبغي تحقيق الربح الوفير من جراء إتمام ذلك المشروع ،

ولكن إذا كان هذا العمل قد كلفه القليل فإنه كلف الفلاحين والدولة الكثير ،
وأثار شعور بعدم الرضا بين الفلاحين وخاصة الذين يقطعون في الوجه
القبلي والذين سحرروا في تلك الأقاليم .

وقد بلغ عدد الفلاحين الذين سحرروا في مزارع قصب السكر هذه وفي القناة
اللازمة لها ، حوالي ربع العدد الذي أستخدم في حفر قناة السويس ، ولو كانت
جمود الفلاح هذه في أرضه الخماسة به وفي أثناء زراعة محاصيله فإن ذلك
كان سيحجب لذلك الفلاح البائس المكاسب الكثيرة إلى جانب تحسين أحواله المادية .

ويقول دي لون De Leon انه رأى بنفسه العمال المسحرين على ضفتي
القناة التي شقت خصيصا لمزارع قصب السكر ، كذلك كان بين هؤلاء العمال
الأطفال الصغار الصبيان منهم والبنات والذين لم يتجاوزوا من العمر ٧ أو ٨
سنوات وكانوا يسرون طول النهار أعلى وأسفل ضفتي القناة يحملون السلال
وكان أجرهم هو إعطائهم الخبز . ولقد زاد بنفسه الخبز الذي يقوم بعمل
ذلك الخبز الذي يتناوله هؤلاء العمال فرأى ان ذلك الخبز يصنع من دقيق القمح
ولكنه لم يبق من طهي النيل وكذلك من القش الذي ظل عالقا به ، ويسمى
De Leon في وصفه لحالة الفلاحين المسحرين في تلك المزارع بقوله : « ان
الأطفال الذين كانوا يشتركون في هذا العمل كان يبدو عليهم الهزال بشده ،
وهم في منتهى البؤس ، ويضع ذلك جليبا عندما يأخذ أحد هؤلاء الأطفال
قطعه ولو صغيرة من النقود ، فإنه يكون فرحا مسرورا ، وكان الرجل يتقاضى
أربعة قروش في اليوم ، أما الصبيان فكان أجرهم قرشان ونصف قرش ، وكانت
حالتهم تزداد بؤسا يوما بعد يوم وكانوا أسوأ حالا من فلاحى الدلتا » .

وكان الفلاح مجبرا على تقديم نفسه مع دوايه بما عليها من متاع

وغمره ، ليسخر في تلك المزارع وهمد أن ينهوا الأعمال المكلفين بها لا يستطيعون مبارحتها حتى يصدر اليهم الأمر بالرحيل ، ويظلون في تلك الفترة التي ينتظرون فيها ذلك الأمر بدون أجر ولا طعام . وان الجمل المطبق هو الذي مكن اسماعيل من تسخير الرجال والأطفال والنساء في ملابسهم الممزقة ، ويسومهم صنوف الضغط والارهاب ، بدون أن تجزيهم على تلك الأعمال بما يستحق ذلك الجهد الشاق في تلك المزارع الواسعة ، وكذلك في حفر القناة اللازمة لها وغيرها من الأعمال الأخرى .

وان السخرة زيادة على انها كانت مهمة شاقة وخفيفة بالنسبة لمئات الآلاف من الفلاحين ، فانها كانت أيضا وسيلة لسلب المال من أولئك الذين لا يرغبون في تأدية السخرة .

ذلك انه إذا أراد أحد ان يفدى ابنه له معتل الصصة فعليه أن يدفع ألف قرش أو ستائة على أقل تقدير ، وما بين ثلثائة إلى أربعائة للطعام .

وكان شيخ البلد يملك ناصية الأمور في القرية ، وهو يستطيع أن يفعل كل ما يرغب فيما يختص بالسخرة ، الذي هو مأمور بتجهيز الفلاحين اللازمين لها ، ولهذا ، فان جميع سكان القرية كانوا يعملون على استرضائه ، ويمكن أن يتقاضى من تسخير من يدفع له ما يرضيه من الفلاحين المبالغ الذي يطلبه .

وكان كبار الموظفين يقلدون الحديوى في تسخير الفلاحين في ممتلكاتهم الخاصة حتى ضج العمد بالشكوى .

ومن الأضرار التي لحقت بالفلاح من جراء السخرة ، هي انه كان يستدعى لتأدية أعماله السخرة في الوقت الذي كانت أرضه في أشد الحاجة إليه ، وقبل أن يتولى اسماعيل حكم مصر ، كان الفلاح متأكدا انه لن يطلب إليه أن يعمل في

تعميد الطرق وحفر للترع ، وقت الزراعة أو حتى وقت الحصاد . اذ أنه كان من مصلحة أسياده ألا يترك للفلاح أرضه وهي في أشد الحاجة إليه . ولكن في عصر اسماعيل ، تضاربت مصلحة الخديوى — الذى كان أكبر مالك للأرض في مصر — مع مصلحة الفلاح . فان مزارعه كانت تحتاج إلى الفلاحين ليعملوا كرقيق ، وعلى ذلك يؤخذ الفلاحون من مزارعهم في وقت غير مناسب مما يضيع عليهم مجهود العام كله .

وفي الوقت الذى يستخرون فيه بمزارع الخديوى الخاصة ، يستأجرونهم عمالا آخرين لكي يعملوا في مزارعهم ويجمعوا لهم المحصول ، أثناء غيابهم ، أو أن يتركوا الأرض بدون من يرعاها والواقع انه أثناء غيابهم عن أرضهم ، يكون من الصعب أن يجدوا من يقوم برعايتها ، وعلى العموم ، فعندما تخضع قرية للسخره ، فان أراضي الفلاحين يكون مصيرها للقحط والدمار . وبذلك لا يستطيع دفع الضرائب المطلوبة منه عن أرضه ، فيفضل أن يتنازل عن تلك الأرض بدلا من أن يسحق أرضا ويسوى بتلك الأرض .

وعندما يعرف كل فلاح جيدا انه سيؤخذ من أرضه قسرا — أن عاجلا أو آجلا — لتأدية نصيبه في السخره وبذلك تضيق ذمرة مجهوده طوال السنة . فتكون النتيجة الطبيعية انه لا يوجد أى دافع للإنتاج في تلك الظروف القاسية وكذلك لا يوجد أى تشجيع لاستثمار الأموال في أى تجربة ، فكان كل هم الفلاح أن يخفى ما لديه من المال بعيدا عن الأنظار وبدون أن يدري بذلك أحد . ولعدم وجود الضمانات الكافية بنسبج الزراعة — وهى الحرفة الأساسية في مصر فى ذلك الوقت — لا تحقق الشجرة المرجوة .

وانه لمنظر مؤام حقا أن ترى خمسة عشر ألفا من الرجال والنساء

والاطفال يساقون بقوة الكرهاج ، من قراهم لكي يقوموا بأعمال
السخرة دون شيء يذكر ، وخاصة في ممتلكات الخديوي الخاصة ، ذلك المنظر
الذي يجلب إلى النفس الشقاء .

وتقول ، ليدى دف جوردون ، : وطوال هذا الأسبوع يعمل الناس
ليلا ونهارا ليحصدوا القمح الذي لم ينضج بعد ، لأنه لا بد أن يذهب غدا . ٣١٠
من الرجال لكي يعملوا في السخرة جنوب أسيوط . وفي إحدى القرى المجاورة ،
ذهب كل الرجال القاطنين بها لتأدية أعمال السخرة ، وقد طلب المزيد منهم ،
ويبلغ عدد سكان الأقصر حوالي ألف شخص من جميع الأعمار ، فإذا بقي
من الرجال الأقوياء بعد أن يذهب ٣١٠ من أقوى الرجال لتأدية أعمال
السخرة .

وكما سبق الإشارة ، فإن الفلاحين كانوا لا بد أن يأخذوا معهم دوابهم
لتأدية أعمال السخرة تلك الدواب التي كان يغتصبها منهم القوامه ويعودون
بدونها ، ولكن ماذا يفعل الفلاح ؟ وإلى من يحمل شكواه ؟ أذهب إلى الحاكم ؟
ولكن ذلك الحاكم كان هو أيضا تنهب كل ما يمكنه نهبه ، وعلى ذلك لم يفكر
الفلاح أبدا في الشكوى ، لأنه يعرف مقدما نتيجة شكواه ويعمل بالمثل للشعب
الذي يقول ان (السكوت من ذهب) ونتيجة لهذا الصمت فقد كان لا يحرم دائما
من الضريت مئات الجلدات والسياط .

وكان كل الذي يستطيع للفلاح عمله هو الحرب ، فكثيرا ما كان يصل إلى
المعية للسنية أفادات بهرب الكثير من الفلاحين المرسلين لتأدية أعمال السخرة
والمطالبات بالمبحث عنهم وإرسالهم مرة ثانية لكي يقوموا بأداء تلك الأعمال
الشاقة .

وهكذا كانت السخرة من المواصل الأساسية التي أدت إلى بؤس الفلاح وشقائه في عصر اسماعيل بل وتجريده من كل ممتلكاته .

السكرارث التي حلت بالفلاح في عصر اسماعيل :

أقصد أصيبت مصر بعدة كوارث في تلك الفترة كانت كأنها نكمة من السماء على من يعيشون على الأرض محسوما في ذلك الوقت ، من ذلك حدوث الوباء بين الماشية مما أضر بالفلاح ضررا كبيرا ، وكذلك زيادة فيضان النيل زيادة كبيرة في بعض الأحيان ، وشحه أكثر من اللازم في أحيان أخرى ، الأمر الذي أدى إلى إوار للزراعة وإللاف المحصولات .

ذلك أنه كان قد انتشر في النمسا وإيطاليا سنة ١٨٦٣ وباء اجتاح المواشى بكيفية مروعة ، فانتقلت عدواه إلى مصر بمواصل التبادلات التجارية . وبالرغم من كل الاحتياطات التي اتبعتها الحكومة لمقاومة تلك العدوى ومنع انتشارها فلم يجد تلك الوسائل نفعا وانتشر ذلك الوباء في مصر بشكل مخيف .

فكانت الماشية تضعف وتصاب بالهزال ثم تموت بعد ساعات قليلة من ظهور دلائل المرض عليها . وكانت مصر تجهل - في تلك الفترة - للطب البيطري وبعد أن أفنى تقريبا معظم المواشى التي في الوجه البحري ، امتد الوباء إلى الوجه القبلي ، فبدأ في فصل الصيف ولم ينته إلا في فصل الشتاء ، وكان الناس يلقون بجثث الماشية في النيل ، فتحملها المياه والكثير منها يقف في الطريق والبعض تأخذها المياه إلى الضفة الأخرى للنيل ، والأخرى تنعفن في قاع القنوات فتجعل تلك الجثث الجور المحيط بها مليئا بالآوبئة ، وبلغت عدد الأبقار التي نفقت نتيجة لانتشار ذلك الوباء حوالي ٢٥٠.٠٠٠ رأس أما عدد الخراف فلم

يصل إلى مائة ألف عدد ، وأن ذلك الوباء المنهك قد حرم الفلاح من أهم أداة يعتمد عليها في عمله .

وعملت الحكومة على استيراد الماشية من الخارج للحد من الأزمة ، فالت الرسوم الجمركية على استيراد الماشية ، وكذلك تلك الرسوم التي كانت تؤخذ على الآلات الزراعية الحديثة وذلك لمدة سنة ، ولكن تلك الآلات لم تكن في متناول الجميع حيث يمكن للفلاحين شرائها ، فظل استعمالها على نطاق ضيق في البلاد وقد استهلكت الماشية التي استوردت من سوريا والأناضول في الذبح وبيعت لحومها فزادت أسعار المواد الغذائية عموماً مما ألحق أكبر الضرر بالفلاحين .

أما عن فيضان النيل فلم يكن منتظماً في معظم السنوات التي حكم فيها اسماعيل مصر ، فقد جاء النيل في سنتي ١٨٦٨ ، ١٨٧٧ منخفضاً جداً أكثر من اللازم فنقص المحصول نقصاً فاحشاً وكادت أن تحدث مجاعة وخاصة في الوجه القبلي ، فكانت النساء تهن على وجوههن حاملات أطفالهن متنقلات من قرية إلى قرية ، يستجدن الأكف ليدرأن غائلة الجوع ، وقد يقعن بفضلات للطرق وقمامة الشوارع وقد أحصى من قضى عليهم للقحط سنة ١٨٧٧ فلم يقلوا عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة ونظراً لشح الماء ، فقد ترك أكثر من ٨٠.٠٠٠ فدان بوراً فكانت هذه الأيام من أسوأ ما رآته البلاد من البؤس والشقاء . وكان نقص فيضان النيل في بعض السنوات فقد زاد زيادة فاحشة في سنوات أخرى فقد حدث سنة ١٨٦٣ أن بلغت تلك الزيادة درجة كبيرة مما أدى إلى دمار أكواخ الفلاحين على الضفةين .

وتقول د. ليدى دف جوردون : « قال لي رجل فرنسي أنه كان ذات مرة ظهر أحدهم بواخر الباشا تحت قيادة «مسيو دلبس» فمرت الباخرة بقرية

١. يتأهبها المياه ووقف ما يقرب من مائتين من أهلها على أسقف منازلهم يصيحون طلباً للنجدة... أتظن ، افتستطيع أن تظن أن الباخرة هربت بهم وتركهم يغرقون ؟ .. لم يكن غير شاهد عيان يستطيع أن يجعلنى اعتقد بوجود مثل هذا الاجرام .

لقد ابتلع الماء قرى بأكملها ، فاندثرت بعد أن أصبحت طيناً على طين . وأخذ الفلاحون يقيمون الجسور في صفوف طويلة ، من خيام مهلمة صنعت بسرعة ، مما أدى إلى اتلاف المحاصيل الزراعية إلى جانب منازل الفلاحين . كذلك من السنوات التى زاد فيها النيل زيادة فاحشة هي سنة ١٨٧٠ .

وهكذا تعرض الفلاح في عهد اسماعيل إلى عدة كوارث أبت الطبيعة إلا تهيبه بها ، فكان انتشار ذلك الوباء الخفيف بين الماشية التى يعتمد عليها الفلاح اعتماداً كبيراً في حياته اليومية ، والى تساعده في عمله إلى جانب أنه يحصل منها على معظم غذائه . وكان شح النيل وزيادته زيادة فاحشة في بعض السنوات مما ألحق أكبر الضرر بالفلاحين البؤساء فكانت تلك الفترة تعتبر - بالنسبة للفلاح من أحلك الفترات التى مرت بمصر .

حالة الفلاح الاجتماعية في عصر اسماعيل :

مما سبق يتضح مدى أرهاق الفلاح بالضرائب والسخرة إلى جانب ما لحق به من الأضرار من جراء انتشار وباء الماشية ، ثم شح النيل في بعض السنوات وزيادته زيادة فاحشة في سنوات أخرى . فكثيراً ما نرى للفلاح يتقدم بطلب صرف التقاوى له كسلفة ، لكي يستطيع زراعة أرضه ، بما يساعده على مستلزمات المعيشة الضرورية له ولاسرتة .

وعندما حدثت الأزمة المالية كان الفلاح ضحية تلك الأزمة ، فقد أثقل كاهله بضرائب عديدة ، زادت حالته بؤساً وشقاءً ، فقد كتب مراسل التيمس الانجليزية يقول : « إذا اعتبر الانسان حال الفلاحين الذين عضهم الفقر وأرهمهم الطلب ، والذين لا يجدون الكفاف من العيش في حظائرهم النعسة ، ويكدحون أثناء الليل وأطراف النهار ليلثوا جيوب الدائنين ، إذا اعتبر الانسان ذلك كله فلا بد أن يرى أن دفع الكوبونات في آجالها مالا يقتبط كل الاغتباط، وقد بلغ الضغط على الفلاح أقصاه سنة ١٨٧٩ فقد كتب مراسل التيمس يقول :

« يقول أهل الدلتا أن الربع الثالث من ضرائب هذا العام يجبي بنفس الطرق التي كانت تجبي بها الضرائب فيما مضى ، ويعجب الناس من وقوع ذلك بإزاء ما يسمعون من أن المصريين يموتون على قوارع للطرق ، وأن أراضى شاسعة قد تركت بوراً لثقل الأعباء المالية المفروضة عليها وأن الفلاحين قد باعوا دوابهم ، وأن النساء قد بن حليهن ... ولست مبالغاً إذا قلت أن في القاهرة الآن مئات المشايخ يمثل كل منهم قرية من القرى يسألون تخفيض الضرائب ، . لقد فتكت الأمراض المختلفة التي كان سببها سوء التغذية بالفلاح ، هل أن البعض منهم كان يموت من شدة الجوع ، أى أن تلك الحالة كادت أن تؤدي إلى حدوث مجاعة .

ولقد قاسى الفلاح السكندري من جراء الضرب « بالكرباج » ، ويقول أحد الذين شاهدوا ذلك الضرب بأنفسهم :

« رأيت ستة من الفلاحين يجلدون أنهم يحشكون بعضهم ببعض كالكلاب المبتلة ، وعندما تنتهى عملية الجلد ، يرجعون وهم يضعفون ، وفي طريقنا إذا مرونا بأحد الفلاحين وبأيدينا عصا أو « كرباج » ، نلوح بها دون قصد ، فإن

تلك المخلوقات الضعيفة (الفلاحين) يبدو عليها الفزع ، أنهم يتصورون أنها
تحمل تلك العصا أو ذلك السوط لكي تضربهم .

لقد كان للفلاحون في ذلك الوقت في أشد حالات الضنك ، وكان من
الأمور النادرة في تلك الأيام أن يرى الإنسان شخصا في الحقول وعلى رأسه
عمامة أو على ظهره شيء أكثر من قميص وكان من بين مشايخ القرى قليلون
يملكون عياله ، وإنما ذهبت كانت الحال كذلك ، وغصت قرى الريف في
أيام الأسواق بالنساء اللاتي آتين لبيع ملابسهن وحليهن الفضية للمرابين
الأروام لأن جامعي الضرائب كانوا في قراهن ، والسوط مظهر في أيديهم ؛
وكان الضغط المالي الآتي من أوروبا ، أحد الأسباب الرئيسية في هذا الضيق .

وفي كل الأمم التي تسودها العبودية ، فإن الفلاحين يكونون مهرة في الخداع
والظاهر بالضعف ، بل والسرقة بكميات كبيرة ، فإن تلك الأعمال هي الأسلحة
التي يستطيعون استعمالها ضد شراعية الحكومة ، جابى الضرائب ، والباشا
والمشايخ . ولكن بالرغم من الحرب والتفتن في عدم دفع الضرائب ، فإن اسماعيل
صديق - المفتش - كان هو أيضاً ممن يقومون بتلك الألاعيب قديما . وعلى
ذلك فهو يمكنه أن يعرف - بدافع الغريزة - كم يستطيع أي فلاح أن يدفع ،
ومدى الجهد الذي يبذله لكي يجعله يرسل تحت تأثير العقوبة ، وكم من التعذيب
يمكن أن يتعرض له الفلاح حتى يدفع كل ما اقتضاه طول حياته وإذا فشلت
طريقة الكرباج ، في السيطرة على الفلاح ، فإنه يعرف طرق أخرى كثيرة
كالسجن والاندماج في القوات المصرية في السودان أو قطع الماء عن أرضه ،
فكل تلك طرق ابتعها المفتش ، مع الفلاح لكي يضطره إلى بيع أرضه أو تركها .
وكان أجر العامل الزراعي يختلف من إقليم لآخر ، وقد كانت تلك الأجور

تأفة جدا ويبين الجدول الآتي عدد العمال الزراعيين في كل مديرية والأجر اليومي لكل منهم :

المديرية	عدد العمال الزراعيين	الأجر اليومي لكل منهم بالقرش
البحيرة	٣٢٧٧٤٧	$1\frac{1}{4}$
المنيا وبني عازر	١١٦٠٣	$2\frac{3}{4}$
اسفا	٣٤٧٧٥٩	$2\frac{1}{4}$
الدقهلية	٤٧٠٠٠	٢
الغربية	١٠٠٧٠٠٠	٢
المنوفية	٥٩٧٤٣٠	٢
الشرقية	١٠٠٧٠٠٠	$1\frac{1}{4}$
قنا	٣٢٧٨٨٨	$1\frac{1}{4}$
اسيوط	٢٩٧٨٤٧	$1\frac{1}{8}$

وهذا الجدول يعتبر صورة صادقة لحالة العمال الزراعيين ، في الوقت الذي صدر فيه وهو سنة ١٨٧٣ ، وعلى ذلك فإن متوسط الأجر اليومي للعامل الزراعي في جميع المديريات ما يقرب من قرش واحد . ويجب ألا يفهم من ذلك أن العامل الزراعي كان يصرف له الطعام بجانب ذلك الأجر ، فكان لابد أن يحضر معه طعامه ، وحتى بذلك الأجر البسيط لم يكن للعامل الزراعي جهد عملا مستديماً ، فإنه يعمل فقط « باليومية » عند ما يحتاج إلى خدماته ويسرح عند ما لا توجد حاجة إليه .

من ذلك ترى ، لدى البؤس والشقاء اللذان ألما بالفلاح الذي يمتلك أرضاً
لو ذلك الذي يعمل في أرض غيره .

ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان للضعيف وينصفان المظلوم ،
ولا رقابة على الحكام من حكومة عادلة أو مجالس نيابية أو صحافة أو رأى عام ،
ووقع على الفلاحين إرهاب آخر من قاحية الأجانب من الهرايين وغيرهم
إذ وجد هؤلاء من حسن رعاية الحكومة ومن حماية الامتيازات الأجنبية ما جعلهم
يستغلون الفلاحين إلى أقصى درجات الاستغلال ، ولم يجد الفلاح من الحكومة
حماية لحقوقه ومرافقه بل كانت تقاسم الأجانب إرهابه ، واستغلاله ، ولم
يتمتع الفلاح في هذا العصر من الفقر والفاقة ، وظل يعيش عيشة الكد والكبح
ويقنع بأقل الحاجيات والنفقات .

وكانت الحكومة في عصر إسماعيل تحابي الأتراك أيضا على حساب الفلاح
البائس ، ففي ديسمبر سنة ١٨٦٧ تقرر إعطاء الجنود الأتراك ، الذين
انفصلوا عن خدمة الحكومة المصرية أطيانا لإزاعتها ولعيش من إيراداتها ،
وإعفاؤها من الضريبة لمدة ثلاث سنوات ، ثم فرض للضريبة العشورية عليها
بدرجة ، للدون ، ثلاث سنوات أخرى ، ثم فرض للضريبة التي تستحقها في
السنة السابقة ، ولكن ليس لأصحابها حق التصرف فيها بالبيع أو غيره .

وفي ذلك الكثير من القسائل مع الجنود الأتراك في الوقت الذي كانت
تقصو فيه الحكومة على الفلاح المصري وتبتز الأموال منه بشقي الطرق .

ويقول فلاح من قنا عن هؤلاء الأتراك : « الأتراك إنهم ليسوا سوى ستة
آلاف وإذا رغب الفلاح في الانتصار عليهم فإنه لا يحتاج خذم إلى بنادق

أو خناجر، ولكن يمكن بالاتحاد - فقط - إغراقهم في بصاقهم». تلك كانت نظرة الفلاحين إلى الاتراك، الذين امتلكوا الاراضى الشاسعة فى الوقت الذى كان يكذب فيه الفلاحون من أجل لقمة العيش. وكما سبقت الإشارة، فإن أراضى الفلاحين، لم تعط فقط للجنود الاتراك، ولكن لم ينس الخديوى - فى غمرة الاحداث - أن يسلب الفلاحين ارضهم بشتى الطرق، حتى بلغ ما كان يمتلكه من الاراضى الخصبة حوالى المليون فدان.

وقد كانت مساحة الاراضى الصالحة للزراعة فى عصر إسماعيل تبلغ حوالى ٥٠٠.٠٠٠ فدان ومن تلك المساحة يمتلك الخديوى وعائلته مليون فدان أى ١/٥ الاراضى الصالحة للزراعة، والعشر أو ١٠.٠٠٠ فدان كان يمتلكها شريف باشا ونوبار باشا وكبار الملاك من الباشوات والاعيان بينما ١/١٠ تلك المساحة يمتلكها الفلاحون اجمعين.

وإذا كان إسماعيل قد أمكنه التغلب على الصعاب المالية التى صادفته لكان من الممكن استيلائه على الأربعة أخماس الباقية من الاراضى الصالحة للزراعة، ومن ذلك يتبين كيف أن انخفاض أسعار الاراضى الزراعية وتراكم الديون على الفلاحين كان لا يسبب أى فزع بالنسبة لإسماعيل بل كان ذلك مصدراً لراحته بل وسعاده.

إذ أن تراكم الديون على الفلاحين كان يؤدى إلى تركهم أراضيهم لعدم مقدورتهم على تحمل مسئولياتها، واقتد بلغت مساحة الاطيان التى تركها اصحابها فى أواخر ١٢٨١ وأوائل ١٢٨٢ هـ (١٨٦٩) أربعة آلاف ومائتان ستة وسبعين فدان وكسور.

وهكذا كان إسماعيل يجعل مصلحته في المقدمة ولم يفكر في مصالح تلك الطبقة الكادحة من الفلاحين ، وأنه وإن كان قد اهتم بتحسين المدن وتنسيقها على نسق المدن الأوروبية إلا أنه لم يوجه أى اهتمام إلى القرى ولم يعمل على رفع مستواها ، فإن ذلك العدد الكبير من الفلاحين الذين كانوا يقطنون في ٣٠٠٠ قرية في مصر ، ظلوا يعيشون في فقر مدقع ، لا يملكون المأكل والملبس الضروريين ، وكانت أكوامهم المصنوعة من الطين غير مسقوفة تقريباً ، وقذرة ، وفي تلك الأماكن الرديئة يسكن الفلاح المسكين ، ويرب أولاده الذين ينشأون وأجسامهم مليئة بالأمراض المختلفة ، وهو بالتالى لم يحاول أن يعمل على تحسين أحوال معيشتهم لعدم وجود العوامل التى تساعد على ذلك إذ أن الجهل كان متفشياً بين الفلاحين بدرجة كبيرة زد على ذلك ضغط الحكومة عليهم في صوب متعددة التى تتصف بالقسوة في المعاملة ، مما جعل الفلاح المصرى في عصر إسماعيل أسوأ مما كان عليه في بداية القرن التاسع عشر .

تلك هى طبقة الفلاحين وكيف كانت تعيش في عصر إسماعيل ، تلك الطبقة التى بالرغم من أنها تكون السواد الأعظم من الشعب إلا أنها قاست الأمرين من جراء الضرائب الباهظة والمبالغة في فرضها ، وسوء الطريقة التى تجمع بها ، وكذلك قاست تلك الطبقة من أعمال السخرة التى فرضت عليها ، والتى كانت أيضاً عبئاً ثقيلاً لم يكن السهل تحمله ، ويبدو أن الطبيعة أبت أن تترك للفلاح المسكين نصيباً على رأسه الكوارث ، فبما رأينا لم ينتظم فيضانات النيل في معظم سنين حكم إسماعيل لمصر مما أضر بالفلاحين ضرراً كبيراً ، وكان وباء الماشية الذى قضى على أهم ما يعتمد عليه الفلاح في معيشتهم .

الفصل الخامس

طبقة التجار

التاجر وعلاقته بالحكومة في عصر اسماعيل :

كان التجار في عصر اسماعيل يكوفون طبقة أرقى في مستوى المعيشة من طبقة الفلاحين — والتي سبق الحديث عنها في الفصل الرابع — وكانت حياتهم اليومية تسير على وتيرة واحدة ، ولا يوجد بها تغيير يذكر ، حتى يمكن وصفها بالجمود ، ولحسن الحظ أن التجار أنفسهم لم يكوفوا يدركون ذلك الجمود ، نظرا لتعودهم على تلك المعيشة التي ورثوها عن أجدادهم .

فكان التاجر ينهض من النوم مبكرا ، فيؤدي صلاة الفجر ، ويتناول قدحا من القهوة ، ويدخن الغليون ، ولا شيء أكثر من ذلك ، حتى وجبة منتصف النهار التي عادة تكون خفيفة ، لأنه كان يحتفظ — على العموم — بشهيته للطعام ، لتلك الوجبة التي كان يعدها رئيسية في نظره بالنسبة ليومه ، تلك هي وجبة العشاء ، والتي كان يتناولها بعد غروب الشمس مباشرة وبقضى يومه كله — أو بعضه — في ساقوته يتقابل للناس ويحييهم لكي يبيع لهم السلع التي يعرضها ، وباستمرار ، غالبا ، ما كان يدخن للسيجارة التركية المشهورة ، أو الشيك ، الذي يشبه المرجيلة ، والذي كان مزخرفا بألوان متعددة متناسقة مع بعضها البعض . وفي ذلك الشيك ، يضع أنواع الدخان ود التباك ، المتعددة ، فتألق النار وتسترعى الانتباه ، أما إذا كان ليس لديه ما يشغله ، فإنه يعمل على دعوة أصدقائه ، ومشاركتهم الحديث فيقضى معهم جزءا كبيرا من النهار .

وفي وقت فراغه يذهب - عادة - إلى الحمام الشعبي حيث يقضى هناك ساعات طويلة ممتعة دافئة ، حيث يتصاعد البخار من دافئات ، الماء الساخن في منظر جميل ، فيقضى وقتا كبيرا في ذلك الحمام ويتناول هناك القهوة ، أو يسلي نفسه بالتدخين ، فيجدد نشاطه ويصبح أكثر سرورا وبهجة .

وبعد أن كان للتاجر ينقل بضائعه من مدينة لأخرى ، أو من مكان لآخر بواسطة الجمال والدواب أصبح يستعمل السكك الحديدية في نقل بضائعه ، فيوفر عليه ذلك في النفقات والوقت الكثير غير أنه كثيرا ما كن يوجد إهمال من موظفي السكك الحديدية في نقل وتشغيل البضائع ، وإرسالها بالوابورات ، إلى جهات لزومها ، أو عدم تشغيل جميع عربات الشحن المعدة خصيصا لذلك ، أو أن تقف العربات التي تحت التشغيل بالمحطات ساعة أو ساعتين بدون اقتضى ، مما أدى إلى تشكى التجار من جراء ذلك الإهمال الذي يؤدي إلى تعطيل مصالحهم أما تلك الفئة من التجار التي كانت تعمل في بيع الغلال والحبوب ، فقد فتحت الشئون الأميرية في الوجه القبلي لقبول القمح والبقول والشعير . ممن يريد من أصحاب الأطميان بالشحن الذي حددته الحكومة ، على أن تنضم أثمان تلك الحاصلات مما على أصحابها من دمال ، ومقابلة ، وبذلك عادت الضريبة العينية على أطميان الوجه القبلي ، غير أنها في هذه المرة كانت اختيارية .

وكانت الحكومة عند حاجتها لشراء الحبوب وغيرها تفرض الكمية المطلوبة على القرى ، أما في عهد اسماعيل ، فإطاعت تلك الطريقة ، وأصبحت الحكومة تشتري ما تريده من الأهالي والتجار بالسعر المتداول .

وقد فرضت الحكومة أيام اسماعيل عوائد ستمها د عوائد الدخولية ، وذلك بنسبة ٩٪ على الحضر والفاخرة في القاهرة والاسكندرية ، أما قيمة تلك العوائد

بالنسبة للحبوب فقد كانت تساوى خمسة قروش عن كل أردب من الحبوب الداخلة في هاتين المدينتين وذلك مثل القمح والفول والشعير والذرة والعدس والترمس وغير ذلك من الحبوب ويحتسب من ذلك تلك الحبوب التي يستخرج منها الزيت ، أما الدقيق فكانت تلك العوائد تفرض بالنسبة لعدد الألق التي في الأردن ، بشرط أن تكون تلك الحبوب والدقيق للاستهلاك وليست للتصدير ، وقد فرضت الحكومة - أيضا - عوائد دخولية بنسبة ٩٪ من أثمان ١٥ نوعا من السلع الداخلة في القاهرة ، وهذه الأنواع هي :

الحسل الأبيض ، والحسل الأسود ، والسمن البلدى ، والزبدة ، والفحم ، والافيون البلدى ، والبوص ، والدخان البلدى ، وجلود الجاموس ، والبقر والماعز والضأن والجمال ، وكذلك البلاح الأبرعى ، والدهن ، والحناء ، والفيلة البلدية ، والتبناك ، والبليلة وحطبها ولم تتوقف عوائد الدخولية عند ذلك الحد ، بل فرضت أيضا في دمياط ورشيد والسويس بالإضافة إلى القاهرة والاسكندرية ، وذلك على كافة المأكولات الداخلة في تلك المدن ، للاستهلاك لا للتصدير ، ما دامت من حاصلات مصر ، سواء كانت للناس أم للبواشى وذلك بنفس النسبة السابقة وهي ٩٪ من أثمانها ، ما عدا القمح والذرة ، فتكون بواقع خمسة قروش على كل أردب منها ، ومقابل فرض تلك العوائد ، ألغت الحكومة الضريبة الدخلية في تلك المدن (والتي كانت تقضى بأن تكون على ثلاث درجات ، الأولى ٥ قرش والثانية ٣٠ قرش ، والثالثة ١٥ قرش من سن ١٢ سنة ، ما عدا العلماء وأما لهم من الديانات الأخرى ، والجنود والتلاميذ والمجاورين) .

كذلك فرضت عوائد الدخولية بنسبة ٩٪ أيضا على التبيل والكتان

والصوف والقطن في القاهرة والاسكندرية ، بشرط أن تكون تلك الانواع الاستهلاك كذلك .

وقد فرضت نفس النسبة السابقة على الدخان ثم عدلت سنة ١٨٧٣ فأصبحت عشرين قرشا ، على كل أقة دخان وذلك بجميع أنواعه عند دخوله الاراضى المصرية ، وكل من وجد لديه دخانا مهربا تصادر الكمية الموجودة لديه ، ثم عدلت تلك الضريبة فأصبحت ٢٠ ٪ من قيمة الدخان بدلا من اخذ عشرين قرشا عن كل أقة ، وأدخل عليها تعديل آخر سنة ١٨٧٩ فأصبحت عوائد الدخولية على جميع أصناف الدخان والتبناك ، المعد للشرب والمضغ والنشوق ، سواء كان ورقا أو مفروما ، عند دخوله القطر المصرى :

١ — ان أصناف الدخان ، البقعة والبصمة ، يؤخذ عليها عن كل أقة منها خمسة وعشرين قرشا عوائد دخولية .

٢ — ان كافة أصنافه غير ذلك يؤخذ على كل أقة منها خمسة قروش .

أما السجائر :

١ — صنف السجائرات الأعلى المصنوع كله أو بعضه من الدخان الوارد من محصول ماغان يدفع عن كل أقة خمسون قرشا .

٢ — الأصناف التى ليست من الدرجة الأولى يؤخذ عن كل أقة منها عشرة قروش .

وهكذا فرضت الحكومة عوائد الدخولية في بعض المـدن مما كان عائقا للتجارة في ذلك الوقت .

وفي عصر اسماعيل أيضا ، كانت الحكومة تأخذ من التاجر ضريبة تعرف

باسم « الويركو » ، وكان مقدارها يختلف بالنسبة لما يكتسبه التاجر من عمله ، وقد تصل تلك الطرية في بعض الأحيان إلى أكثر من ١٥٠٠ قرش ، وعندما فرضت الضريبة الشخصية على الذكور من الأهالي سنة ١٨٧٦ - والتي سبقت الإشارة إليها - خفض ویرکو التاجر فأصبح مقداره يتراوح بين ٥٠ قرشا ، ٧٥٠ قرشا .

مما سبق يتضح أن الحكومة لم تكتف بفرض عوائد الدخولية على السلع الداخلة في المدن فحسب ، بل فرضت العوائد الشخصية على جميع الطبقات ، وكان نصيب التجار منها تلك الضريبة التي تسمى « الويركو » ، والتي أضرت بمصالح التجار غالبا ، لأنها لم تفرض على أساس صحيح إذ كانت كل هم الحكومة في عصر اسماعيل جمع الأموال بشتى الطرق سواء من الضرائب أو غيرها ، وذلك لتسديد تلك الديون الباهظة التي أثقل بها اسماعيل كاهل البلاد .

وبعد أن كان يتبع عدة أنظمة معقدة في الموازين والمكاييل والمقاييس ، أصبح التجار يتبعون النظام المتروى في معاملاتهم ، الذي تقرر اتباعه في مصر في سنة ١٨٧٦ وذلك لأن معظم الدول الأوروبية التي كانت لها علاقات تجارية وصناعية بمصر كانت تستعمل ذلك النظام . والواقع أن اتباع نظام موحد في المعاملات التجارية يفيد التجارة والتجار ، ولكن استعمال ذلك النظام لم ينتشر في أنحاء مصر إلا بالتدرج .

أما عن بيع القطن ، فقد نظمت الحكومة في عهد اسماعيل طريقة معينة لبيع القطن ، وذلك بإنشاء حلقات القطن في أماكن تابعة لها في البنادر في الوجهين القبلي والبحري ، فحينئذ الحكومة لكل حلقة معاونا وقيايين معتمدين على رأسهم

شيخ خبير بالمهنة . وفي تلك الحلقة يباع القطن ويشترى ، ومن الممكن أن يبيع الشخص قطنه لآخر خارج الحلقة ، ولكن الحكومة - كانت ترفض الدعوى التي يقيمها أحدهما ضد الآخر إذا حدث بينهما نزاع ، وكان يتبع نظام خاص في حلقة القطن ، فممن يبيع الفلاح أو التاجر قطنه يقوم (القباني) بوزن القطن ويقيده للوزن في دفتر خصاص بالحكومة ، وكذلك يقيده الثمن واسم البائع والمشتري ، والعملة التي يدفع بها الثمن .

على أنه يجب أن يكون البيع والشراء بأسعار العملة المعتمدة في خزائن الحكومة . ولم يكن السعر محددًا ، إذ أنه يكون بالتراضي بين البائع والمشتري بحسب الظروف . ويؤخذ من البائع أجرة الوزن بنسبة قرشين عن القنطار من القطن الخالص الذي يزن مائة رطل ، وقرش واحد عن القنطار غير الخالص الذي يزن مائة رطل ، وكان (القباني) يأخذ نصف هذه الأجرة وتأخذ الحكومة النصف الآخر ، كرسوم أرضية الحلقة التي تكون عادة في الأملاك الأميرية وفي نهاية اليوم يختم المعاون دفاتر كل قباني ولا يمكن لأي قباني أن يزن القطن خارج الحلقة إذا كان شخصًا حلقة معينة . تلك هي طريقة بيع القطن في عهد اسماعيل ، والتي فرضتها الحكومة على التجار والفلاحين في ذلك الوقت .

وفي أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، اقترض بعض التجار أموالًا بفائدة لبعض المزارعين ، وبانتهاء تلك الحرب وانخفاض أسعار القطن المصري ، لم يستطيع الفلاح دفع تلك الديون للتجار ، فقامت الحكومة بتسديدها للتجار على شرط أن يدفع المزارع تلك الديون في مدة أقصاها سبع سنوات للحكومة بفائدة ٧٪ . وإلا فإن الحكومة لن تسدد عنه ديونه .

عريق الحمزاوى :

شبت فيران عتيقة بالحزاوى بالقاهرة - والحزاوى عبارة عن حى به مجموعة من المحلات التجارية والمخازن التي تشتمل على أم المستودعات للبضائع المختلفة ، خصوصاً الثيبة منها - وكانت الحادثة سنة ١٨٦٢ ، ونظراً لأن معظم البضائع الموجودة في تلك المحلات التجارية عبارة عن منسوجات وأبسة ، فقد ساعد ذلك على سهولة اشتعال النيران حتى أتت على معظم المحلات . هذا وقد بذلت محاولات عديدة سواء من رجال الحفظ العام أو من الأهالى - لاطفاء تلك النيران ولكن دون جدوى ، واستمر اشتعالها ساعات طويلة وذلك لأنه في ذلك الوقت لم يكن يوجد رجال مطلقاً متخصصين لهذا الغرض والنتيجة لهذا الحادث أصيب التجار بخسائر فادحة .

لذلك عملت الحكومة على اقراض هؤلاء التجار الذين أصابهم ذلك الحادث الرقيب مبلغ ثلاثين ألف جنيه من غير فوائد لمدة عشر سنوات حتى يتمكنوا من ممارسة تجارتهم مرة ثانية . ولهذا الغرض تشكلت لجنة من أعضاء معينين من طرف القضاة وآخرين معينين من طرف الحكومة ، تحت رئاسة رئيس مجلس التجار ، وذلك لتحقيق وتدقيق درجة الخسارة التي لحقت بالتجار المصابين بالحريق مما كانت جنسياتهم ، وكذلك لأجل تحقيق الامور والخصوصيات المتفرعة من هذه الخسائر ، لتوزيع مبلغ السلفة عليهم بالعدل والإنصاف بعد أن تقوم الحكومة بعقد قرض بالمبلغ المطلوب لهذا الغرض وهو عشرة ملايين جنيه ، وتتحمل هي دفع الفوائد ، وتعتمد السلفة بمعرفة اللجنة ويكون توزيعها على مستحقيها واستردادها بمقرنتها أيضاً ، وتتكون اللجنة المذكورة من :

السيد عمر الزواوى ومصطفى السيوف من طرف الحكومة المصرية

لاوارير وشركاه وشارمين وشركاه	من طسرف قنصل فرنسا
نوراد نبوت وشركاه	البحر
الزبلو وشركاه	البحر
بوك هانسون اشتاين وشركاه	البحر
بياني	البحر

وكان توزيع تلك السلفة على التجار من مصلحة التجار الأوروبيين أنفسهم الذين كانوا هم دائي التجار الوطنيين الذين أحرقت بضائعهم، كاهلت أيضا على تعويض معظم التجار عن خسائرهم.

وفي سنة ١٢٩٤ هـ (١٨٧٧) أصبح باقيا على التجار حوالي مبلغ سبعة عشر ألفا من الجنيهات لم يستطيعوا سداؤه للحكومة ، وذلك لضيق ذات اليد ولعدم وجود قايض لديهم لسد ذلك الدين فتجاوزت الحكومة عن هذا المبلغ للباقي حتى يستطيع هؤلاء التجار الاستمرار في أعمالهم دون توقف .

مجلس التجار :

يرجع تاريخ إنشاء مجلس التجار إلى عهد محمد علي ، وكان ذلك المجلس بمثابة محكمة تجارية تفصل في المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب ، ولها محكمة استئنافية تسمى (مجلس الاستئناف) بالاسكندرية وكان يتم انتخاب أعضائه ذلك المجلس (مجلس التجار) في بداية كل سنة ويبلغ عدد أعضائه ٢٤ أربعة وعشرون عضوا . وبالإضافة إلى مجلس القاهرة والاسكندرية أنشأ اسماعيل بك مجلسين آخرين للفصل في المنازعات التجارية أحدهما الوجه البحري ، ومركزه طنطا ، والآخر الوجه القبلي ومركزه أسيوط وذلك حتى تتاح الفرصة لمدن القطر المصري بأكملها من المساهمة في الحركة التجارية وفي حالة

الاستئناف في تلك المجالس الأربع (القاهرة والاسكندرية وطنطا وأسيوط)
يكون الاستئناف في المجلس الذي يخص لهذا الغرض في الاسكندرية .

وإلى جانب مجالس التجارة كان يوجد أيضا مجالس الأسعار التجارية ، وقد
ظلت مجالس التجارة التي كانت مكونة من أعضاء وطنيين وآخرين أجنب-
يـ ظلت تلك المجالس تفصل في المنازعات التجارية التي تعرض عليها ، سواء في
القاهرة والاسكندرية أو طنطا وأسيوط أو مجلس استئناف الاسكندرية حتى
أنشئت المحاكم المختلطة وذلك في سنة ١٨٧٦ فألغيت تلك المجالس .

نظارة (وزارة) التجارة :

أنشئت نظارة التجارة في عهد اسماعيل سنة ١٢٩٠ هـ (١٨٧٤ م) وذلك
لأول مرة ، وكان أول ناظر لها هو نوبار باشا . وذلك بسبب النمو المتزايد
للتجارة ، والشعور بالحاجة إلى نظام أفضل في التعامل التجاري والنظريات
الاقتصادية المستعثة والتنظيم الإداري ، وذلك جريا على عادة اسماعيل في
التشبه بدول أوروبا وتطبيق نظمها . فأنشأ نظارة التجارة على نسق وزارة التجارة
لبريطانية ، وكانت تتم جميع الأعمال الخاصة بالتجارة قبل ذلك تحت إشراف
وزارة الخارجية ، ولكنها كانت تستند إلى وزير خاص يساعد أثنان من
الموظفين الانجليز بتوصية من وزارة الخارجية لبريطانية .

واكن لم يأت تهيئ الموظفين الانجليز بالشهرة المرجوة فهم لم يكونوا
يستمدوا في أعمالهم طويلا وسرعان ما يضطرون إلى الاستقالة بالرغم من
اختيارهم من العاملين في مجال التجارة في إنجلترا .

وفي سنة ١٨٧٧ تولى رياض باشا وزارة التجارة إلى جانب الزراعة الذي
أنشأ لجنة للبحث في أمور التجارة وادخال الوسائل التي تعمل على ازدهارها

حتى تكون تلك (النظارة) شبيهة بمثيلاتها في دول أوروبا الثامية ، والتي كانت مثلاً أعلى لاسماعيل .

حركة التجارة الخارجية

لكي نعطي صورة واضحة عن التجار في عصر اسماعيل - يجب أن نلقي الضوء على التجارة الخارجية في ذلك الوقت والتي يؤثّر ازدهارها أو كسادها على التجار تأثيراً كبيراً . ولقد زادت التجارة الخارجية زيادة مطردة في عصر اسماعيل ، وذلك لازدهاد وسائل الممران والمواصلات لبحرية والبحرية وهو الجاصلات الزراعية .

وتتألف صادرات مصر في ذلك الوقت من القطن والسكر والأرز والقمح والبقول والذرة ، والشعير والعدس والحمص والبقول والتمر والخضار والحبوب والزعفران والصوف والسكر وبعض المنسوجات والحبوب والصوف والكتان والقطران والافيون والشمع وواردات السودان كسمن البقيل والشمع ووريش النعام .

أما عن الواردات في تلك الفترة ، فهي المنسوجات والمالبومات والأثاث الحريرية ، والسجاد والبراقيش والأجواخ والقمم والانتاجات وأدوات البناء والحديد والنفط ، والآلات والأواني والمجوهرات والحقايق والغاز والبروت والفاكهة والدخان والألبسة والمشروبات الروحية والمواشي والخردوات والسكاكين وأصناف المطارة والزيجاج والورق .

فكانت القاهرة في عهد اسماعيل مركزاً لتجارة عدد كبير من السلع الواردة من مكة والسودان والحبشة .

ومن أهم العوامل التي أثرت في التجارة الخارجية في مصر اسماعيل بوجه عام، وخاصة تجارة القطن هو قيام الحرب الأهلية الأمريكية، والتي استمرت من ١٢ أبريل سنة ١٨٦١ إلى ٤ أبريل سنة ١٨٦٥ فاستمرت بذلك أربع سنوات مما أدى إلى نقص إنتاج الولايات المتحدة من القطن نقصاً كبيراً، بعد أن كان محصولها منه في سنة ١٨٥٨ يعادل ثلاثة أرباع محصول العالم، وعلى ذلك سحرت أوروبا من القطن الأمريكي فاتجهت أنظار أصحاب مصانع الغزل والنسيج إلى الدول الأخرى التي تنتج القطن فاشتد الطلب على القطن المصري من البلاد الصناعية، وبخاصة إنجلترا، فأدى ذلك إلى ارتفاع متوسط سعر القطن من القطن المصري من ١٢ ريالاً في سنة ١٨٦١ إلى ١٢ ريالاً سنة ١٨٦٢، ٢٣ ريالاً في سنة ١٨٦٣، ٢٦ ١/٢ ريالاً سنة ١٨٦٤، ٤٥ ريالاً سنة ١٨٦٥ فتوسعت مصر في زراعته موسعاً كبيراً وزادت صادراتها منه من ٤٩٦٢٠٠ قنطاراً في سنة ١٨٦١ إلى ٧٢١٨٠٥٢ قنطاراً في سنة ١٨٦٢، ١٨٨٨٠١٨١ قنطاراً في سنة ١٨٦٣، ٧٩١٨٠٧١٨ قنطاراً في سنة ١٨٦٤، ١٦٩٠٠١٠٠ قنطاراً في سنة ١٨٦٥، وازداد تبعاً لذلك قيمة الصادرات نتيجة لارتفاع الثمن، فأدى ذلك إلى انتعاش التجارة من جراء ارتفاع أسعار القطن انتعاشاً كبيراً.

وأخذت الفضة والذهب تتدفق إلى داخل البلاد، واستطاع البعث أن يكونوا أثروات ضخمة بسرعة مذهلة، ولكن لوحظ ارتفاع أسعار المعيشة بوجه عام فتضاقت الأرباح وأخذت مستلزمات المعيشة تزداد بنسب متفاوتة، وفي تلك الأثناء أخذت الهجرة إلى مصر تزداد كثيراً، وخاصة من الأوروبيين، وبلغ عدد الذين قدموا إلى مصر في أسبوع واحد حوالي ألفين أو ثلاثة آلاف شخص، ولقد حضر هؤلاء الأوروبيين بعد أن ملئت أذانهم بمدى التيسار في التمتع بالثراء السريع، وكانوا يأملون أن يحققوا هم أيضاً الثراء الواسع،

وكان بعضهم من المغامرين ، والبعض الآخر من رجال الأعمال ذوي الخبرة .

ولكن ما لبثت الحرب الأمريكية أن انقضت ولعل طلب القطن المصري ، فانخفض ثمنه وصار متوسط سعر القطن ٢١ ١/٢ ر.إ. لا القطن في سنة ١٨٦٦ كما نقصت صادراته فأصبحت ٧٦٢ و ٢٨٨ ر.إ. قطناً في سنة ١٨٦٦ مما أدى إلى نقص قيمة صادرات القطن وبالتالي نقص قيمة الصادرات المصرية عموماً في تلك السنة نتيجة لنقص كمية القطن وقيمته .

وكما زادت صادرات مصر من القطن نتيجة لقيام الحرب الأهلية الأمريكية زادت صادراتها من بذرة القطن أيضاً ، وذلك لأن كمية بذرة القطن زادت بنسبة زيادة محصول القطن وازدادت معها لذلك قيمتها وذلك لاستخدامها في صناعة الزيت والكسب ، مما رفع ثمنها في السوق كثيراً ، ونتيجة لشدة الطلب عليها نتيجة لوقف التجارة الأمريكية مع أوروبا واحتياج بعض الدول إليها لاستعمالها في الصناعة والزراعة ، فارتفع ثمنها حتى أصبح ثمن الأردب منها في سنة ١٨٦٢ أغلى من ثمن الأردب من القمح ، ألا أنه في فبراير سنة ١٨٦٣ انخفض قليلاً فأصبح ٣ ١/٢ دولار ، بينما كان ثمن الأردب من القمح ٤ دولارات .

ونتيجة للتوسع في زراعة القطن أثناء الحرب الأمريكية لتصديره ، نقص إنتاج مصر من الحبوب ونقص السكر في تلك الفترة ، وبذلك نقصت كميات الحبوب والسكر المعدة للتصدير حتى انقضت في سنة ١٨٦٥ واضطرت الحكومة إلى منع تصدير الحبوب من مصر من ٨ أبريل سنة ١٨٦٤ إلى ١٧ مايو سنة ١٨٦٦ وصرحت باستيرادها معفاة من الضرائب الجمركية أيضاً في تلك الفترة تقريباً .

وبعد ذلك اتفاد بنح مصرحت الحكومة بتصدير الحبوب واستيرادها دون قيد أو شرط ، على أن تدفع عنها الرسوم الجمركية المتأخرة في الحالتين ، فبادت

مصر إلى تصدير الحبوب من جديد إذ صدرت ٢٩٣٣٩٥٤ أردبا من الفول سنة ١٨٦٦ ، ١٢٥٢٨٠ أردبا من القمح .

وهكذا كان التوسع في زراعة القطن نتيجة لارتفاع أسعاره أثناء الحرب الأمريكية - كان ذلك التوسع على حساب زراعة الحبوب التي انخفضت قيمتها كثيرا في تلك الفترة وذلك للاقبال الشديد على زراعة القطن وإهمال ما سواه من المحاصيل الزراعية .

أما السكر فقد نقصت صادراته من ١٤٨٠٠٠ قنطارا في سنة ١٨٦١ إلى ٢٢٦ و ١٣ قنطارا في سنة ١٨٦٣ ، ٧٢٥٧ قنطارا في سنة ١٨٦٣ ، ٢٣٠٠ قنطارا في سنة ١٨٦٤ ، ١٤٤٠ قنطارا في سنة ١٨٦٥ ، ١٠٩٠ قنطارا في سنة ١٨٦٩ وبالإضافة إلى ذلك النقص في صادرات السكر المصري لم يكن السكر النقي والمكرر كافيا للاستهلاك المحلي ، فاستوردته الحكومة من فرنسا وإنجلترا . ولكن منذ ١٨٦٧ أخذت صناعة السكر تتحسن في مصر لازدياد الاهتمام بها نتيجة لانخفاض ثمن القطن فزادت بذلك صادرات السكر المصري من ٩٨٣ و ٥٤ قنطارا في سنة ١٨٦٧ إلى ٩٦٠٠ قنطار في سنة ١٨٧٤ .

كما سبق أن بينا فقد تأخر الحبوب الأجنبي في مصر حتى بعد الحرب العالمية الأولى فزادت صادراتها من الحبوب من ١٢٠٠ قنطار في سنة ١٨٦١ إلى ١٢٠٠ قنطار في سنة ١٨٦٧ .

أما الواردات فقد ازدادت هي الأخرى زيادة كبيرة تبعا لازدياد القوة الشرائية عند المصريين ، وبخاصة أصحاب الأقطان والفلاحين نتيجة لمكسبهم الكبير من ارتفاع ثمن القطن وتبعالا لاستيراد الآلات الزراعية والري وحلج القطن

قنطارا في سنة ١٨٧٦ ، ٢٠٠٠ و ٢٠٠٠ قنطارا في سنة ١٨٨٠ .

والمعروف أن ميزان التجارة يكون لصالح مصر اذا كانت الصادرات ازيد من الواردات وانظرا لانه لم يكن هناك احصائيات دقيقة عن حركة التجارة في ذلك العهد واختلفت البيانات التي صدرت عن حركة التجارة في تلك الفترة الا أنه يمكن الاعتماد على احصاء « كيف » والذي يوضح قيمة الصادرات والواردات والتي تعتبر أدق من غيرها إلى حد ما .

السنة	الصادرات بالجنيهات	الواردات بالجنيهات
١٨٦٠	٢٠٥٣٥٠٠٠	٢٠٦٠٤٠٠٠
١٨٦١	٢٠٤٣٣٠٠٠	٢٠٥٦٨٠٠٠
١٨٦٢	٤٠٤٥٤٠٠٠	١٠٩٩١٠٠٠
١٨٦٣	٩٠١٤٠٠٠	٢٠٦٣٠٠٠
١٨٦٤	١٤٠٤١٩٠٠٠	٥٠٢٩١٠٠٠
١٨٦٥	١٣٠٤٥٠٠٠	٥٠٧٥٣٠٠٠
١٨٦٦	٩٠٧٢٣٠٠٠	٤٠٦٢٢٠٠٠
١٨٦٧	٨٠٦٣٣٠٠٠	٤٠٣٩٩٠٠٠
١٨٦٨	٨٠٩٤٠٠٠	٢٠٥٨٢٠٠٠
١٨٦٩	٩٠٨٩٠٠٠	٤٠٢٩٠٠٠
١٨٧٠	٨٠٦٨٠٠٠	٤٠٥٠٢٠٠٠
١٨٧١	١٠٠١١٢٠٠٠	٤٠٥١٢٠٠٠
١٨٧٢	١٣٠٣١٧٠٠٠	٥٠٠٠٥٠٠٠
١٨٧٣	١٤٠٢٠٨٠٠٠	٦٠١٢٧٠٠٠
١٨٧٤	١٤٠٨٥١٠٠٠	٥٠٣٢٢٠٠٠
١٨٧٥	١٢٠٧٣٠٠٠٠	٥٠٦٩٤٠٠٠

ويوضح الجدول السابق قيمة الصادرات والواردات خلال عصر اسماعيل حتى ابتداء الازمة المالية ، حيث اضطربت اقتصاديات مصر ههوما ، وكان من الصعب اعطاء صورة صحيحة واضحة عن الفترة سنة ١٨٧٦ الى ١٨٧٩ نظرا لما حدث بها من ازمت مالية واغراق مصر بالديون .

وبعد التعرف على قيمة الصادرات والواردات ههوما خلال سنى حكم اسماعيل يوضح الجدول الآتى الصادرات والواردات بالتفصيل خلال عام ١٨٧٢ :

الواردات		الصادرات	
القيمة بالهولار	النوع	القيمة بالهولار	النوع
١٠٠٠٨٣٠٩٥٧	سلع مصنوعة	٤٦٠٢٩١٠٩٩٥	القطن
٢٠٢٩٥٠٧٤٠	بضائع عامة	٥٠٢٥٢٠٤٠٥	بذرة القطن
٢٠١٦٥٠٣٦٤	فحم	٤٢٥٤٠٥٥٧	القصب
٢٠٠١٩٠٢٥٢	خشب	٢٠٨٧١٠٦٨٥	الحك
١٠٣٧٥٠٥٦٥	الات الحديدية	٢٠٠٢٨٠٢٩٣	القبول
١٠١٦٩٠٧٧٢	خمور	١٠٠٧٢٠٣٠٤	الصمغ
٩٤٢٠٢٨٧	رخام	٦٢٢٠٦٢٢	الذرة
٧٧٥٠٢٨٩	حديد	٤٥٤٠٢١٠	الصوف
٥٤٨٠٩٥٤	دخان وسجائر	٣٦٨٠١٧٢	اللب
٤٢٨٠٩٤٦	بنزول	١٦٩٠٧٧٤	ريش النعام

وقد أدت الزيادة الملحوظة في للتجارة الخارجية وقيمتها، وبخاصة صادرات القطن الى انشاء سوق منظمة للمعاملات في سنة ١٨٧٢ في الاسكندرية وهي اصل بورسة ميناء البصل الحالية .

ويتحدث رفاعة بك رافع عن للتجارة الخارجية في عصر اسماعيل فيقول :
« ماخرج منها الى البلاد الأجنبية سنة ١٢٦٧ هـ (١٨٥٠) قد زاد الآن خمسة أضعاف على السابق ، والذي دخل إليها زاد ضعفين فأصبح صارت قيمة تجارتها الداخلة والخارجة جسيمة جدا من رءوس الأموال والأرباح حتى أبلغها بعضهم نحو مائة وخمسين مليوناً من الليرات وان كان هذا لا يخلو من المبالغة .

ولقد زادت أهمية طبقة التجار في عصر اسماعيل ، عنها قبله ، وزاد الاقبال على السلع المستوردة من الخارج وخاصة الترفيهية منها .

وبمقارنة عصر اسماعيل بما قبله نلاحظ زيادة كبيرة في التجارة الخارجية فقيمة الواردات ما بين سنة ١٨٦٥ - ١٨٧٥ زادت على قيمة الواردات بين ١٨٥٥ - ١٨٦٥ بمقدار خمسة عشر مليوناً وستمائة ألف جنيه ، وقيمة الصادرات ما بين ١٨٦٥ - ١٨٧٥ زادت على مثيلاتها ما بين ١٨٥٥ - ١٨٦٥ بمقدار واحد وستين مليوناً وستمائة وواحد وثلاثين ألفاً وخمسمائة وستة من الجنيهات . من هذا نلاحظ الثروة الضخمة التي دخلت التطار المصري في الأثنى عشرة سنة الأولى من حكم اسماعيل . والتي كان لها أكبر الأثر في ازدهار التجارة ورواجها .

ولا توجد احصائيات دقيقة عن التجارة الخارجية بعد سنة ١٨٧٥ اللهم الا تقرير قنصل الولايات المتحدة في مصر الذي رفعه الى دولته عن حالة التجارة في مصر فيذكر في تقريره أن صادرات ميناء الاسكندرية في العام الذي انتهى في

٣١ أغسطس سنة ١٨٧٧ كانت قيمتها ٦٨٠٥٤٥٠٩٩ دولار والصادرات عن طريق الموانئ الأخرى بمصر تقدر بحوالى ٨٤٤٠٦٣٨ دولار فتكون قيمة صادرات مصر بها كلها في سنة ١٨٧٧ حوالى ٦٩٠٣٨٩٠٨٣٧ دولار . أما عن الواردات لنفس الفترة فتقدر قيمة واردات ميناء الإسكندرية بـ ٢٦٠١١٩٠٨١٨ دولار ، والواردات التي دخلت من طريق الموانئ المصرية الأخرى قيمتها ١٠٠٢٥٠٢٩٠ دولار فيكون قيمة جميع واردات مصر من سنة ١٨٧٧ هي : ٤٧٠١٤٥٠١٧٨ دولار وهذا يعطى زيادة في الصادرات عن الواردات بقيمة ٤٢٠٢٤٤٠٦٥٩ دولار أما عن واردات لفهم التي تاتي الى ميناء بورسعيد والتي تستعمل بصفة أساسية في أعمال شركة قناة السويس ، ولتموين السفن التي تمر بها فهي لا تدخل ضمن قيمة الواردات سالفة الذكر .

أما مصلحة الجمارك فلم يدخلها الإصلاح بمعاينه الكاملة في سنة ١٨٧٧ ، فقد كانت منذ أيام محمد علي التزاما بمنح مقابل جعل سنوي معلوم الى افراد يستغلونه لحسابهم الخاص أمنة بأبواب ايراد أخرى كانت بحكومة محمد علي تعطىها للزاما من يرمو عليه آخر عطاء .

كما أدى اتساع التجارين الداخلية والخارجية في عهد اسماعيل الى الاهتمام بالموانئ وخاصة مينائي السويس والإسكندرية والشأن الختامر التي ترشد للسفن ليلا في البحرين الأبيض والأحمر ، وكذلك الاهتمام بشركات الملاحة التي كان أهمها : الشركة المصرية ، التي صاها اسماعيل بهذا الاسم ابعلا لسلطان عبد العزيز - التي كانت سفنها تصل الى شواطئ أوروبا ونقل البضائع والمسافرين . كما أهتم بالسكك الحديدية - والتي سبق الإشارة اليها في الفصل الأول - والتي تعد أساس رقى كل تجارة وتقدم كل أمة .

وهكذا انتعشت التجارة في الاثنتى عشر سنة الاولى من حكم اسماعيل لمصر
وأصبح التجار يكونون طبقة لها مكانتها في المجتمع المصرى ، ويساهمون بنصيب
كبير في اقتصادياته ، وقد بلغ ذلك الانتعاش ذروته عندما قامت الحرب الاهلية
الامريكية وزيادة الطلب على القطن المصرى مما أدى الى زيادة صادرات مصر
منه و ثراء كثير من التجار نتيجة لذلك .

وكان (مجلس التجار) يقوم (بمهمة المحكمة التجارية) لفصل فيما يقوم بين التجار
من نزاع في الامور التجارية ، حتى قامت المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ والتي قامت
بتلك المهمة .

وكما رأينا انه نتيجة لانتعاش التجارة أنشئت سوق منظمة في الاسكندرية
لتحديد أسعار الحاصلات وخاصة القطن .

كما كان انتعاش التجارة الداخلية والخارجية من أهم الاسباب التى دعت الى
انشاء نظارة (وزارة) للهجرة على نسق مثيلاتها في الدول الأوروبية المتقدمة .

كذلك كانت ازدهار التجارة الخارجية من أهم الدوافع التى دعت الحكومة
في عصر اسماعيل الى الاهتمام بالموانئ والمناجم في البحرين الأبيض والاحمر ،
وكذلك الاهتمام بانشاء شركات الملاحة ، وساعد انتشار السكك الحديدية على
ازدهار التجارة الداخلية وأصبحت تسهل على التجار نقل بضائعهم بسهولة .

الفصل السادس

طبقة الصناع

تاريخ الصناعة في مصر قبل عصر اسماعيل :

ازدهرت الصناعات المختلفة في مصر ، أيام الفاطميين والأيوبيين ، بل وفي أيام السلاطين المماليك أيضا ، أما في فترة الحكم التركي والمملوكي لمصر ، الذي أنشأه السلطان العثماني سليم خان الأول ، عقب انتصاره على جنود طومان باي في معركة الريدانية فقد سلب ذلك السلطان العثماني كنوزها ونفائسها وأرسل صناعاتها إلى الآستانة وبذلك قضى على الصناعة المصرية قضاء مبرما فخلت البلاد كلها من المصانع والمصانع .

وحق بداية عصر محمد علي كانت الصناعة في حالة يرثى لها ، من الضعف والتأخر ، ولم يبق من تراثها الماض سوى بعض الصناعات المحلية الضئيلة ، فعمل محمد علي على النهوض بالصناعة ، فاهتم بالصناعات الحربية مثل مصانع الأسلحة بالقلعة ، ودور الصناعة البحرية بالإسكندرية ، وبولاق ، كما اهتم ببعض الصناعات المدنية لاسيما صناعة الغزل والنسيج ، بخلاف أخواه ، من القطن والصوف والحرير والكتان ، وكذلك صناعات التعدين المختلفة وصناعة الطرايش والمسكر وغيرها .

ولكن بالرغم من وجود الخبراء الأوربيين بتلك المصانع وكذلك الخبراء الأمريكيين ، الذين أحضروا محمد علي لتعليم الصناع المصريين ، بالرغم من كل ذلك فإن تلك المصانع عابثت كلها أن تعالت ، وأقفلت في عهد محمد علي نفسه ، ما عدا معمل الطرايش بقوة وذلك لكي يمد أفسراد الجيش والهيئة

الادارية بالطرايبشر اللازمة لهم .

وهو يرجع السبب في هذا التعطيل إلى عدم وجود المواد الأولية كالحديد والنفط في البلاد ؛ وضرورة استعانة من الخارج بأثمان باهظة مما جعل بحسارة المصنوعات المصرية للمصنوعات الأجنبية في أثمانها أدرا منهجيلا وكذلك من العوامل التي أدت إلى القضاء على تلك المصانع وتأخر الصناعة في عصر محمد علي أن الحكومة في ذلك العصر أخذت بهذا الاحتكار التجاري وهو مبدأ أدى إلى القضاء على كل مهمة فردية وكذلك القضاء على روح كل أقدام .

أما في عصر خلفاء محمد علي فلم يجد الصناع أي تشجيع يحفزهم على الابتكار والتجديد فأبراهيم ابن محمد علي لم يمش طويلا ، ولم يهتم عباس بالصناعة والصناع شأنه في ذلك مع سائر مرافق الدولة فتأخرت البلاد في عهده تأخيرا كبيرا . أما سعيد فقد انصرف اهتمامه بشكل عام إلى الزراعة ولكن أدى قروم الأجانب إلى مصر في عهده إلى توسع العمارة بالاسكتندرية وقامت بعض المصانع الميكانيكية ولكنه لم يدخل تغييرا محسوسا على نظام الصناعات والفنون البلدية التي كانت موجودة في مصر .

ومكذا لم يجد الصناع التشجيع الكافي في عصر محمد علي وخلفائه ، إذ أدى نظام الاحتكار في عصر محمد علي إلى قتل المواهب والقضاء على ازدهار الصناعة كما أنه عمل على إنشاء المصانع دون أن يكون لديه المواد الخام اللازمة لتشغيل تلك المصانع فماتت وهي في المهد كذلك لم تحقق الصناعة أي تقدم وازدهار في عهد خلفائه وهم إبراهيم وعباس وسعيد ، اللهم إلا بعض المصانع البسيطة التي قامت في عهد سعيد نتيجة لكثرة وجود الأجانب بمصر في تلك الفترة ولسكنها أيضا لم يكن لها تأثيرا واضحا على الصناعات المصرية في ذلك الوقت . وعلى

ذلك جاء عصر اسماعيل ولم يكن يوجد في مصر أى أثر ظاهري ملموس للصناعة والصناع .

اسماعيل والصناعة

عندما تولى اسماعيل حكم مصر كانت للصناعات ثلثي أنشأها محمد علي قد أخذت في التضعف بل تلاشت بعض أواحيها الهامة فعاول اسماعيل إنشاء صناعات جديدة .

ولما كثر الاختلاط مع الدول الأوروبية ابتاع الامالى والحكومة قدرا عظيما من الآلات البخارية الحديثة مثل آلات النسيج وكبس القطن وحليجه وعمل السكر .

وبازدياد الصلات مع دول أوروبا عمل اسماعيل على استيراد مصانعها كلها من تلك الدول، واحضار ذوى الخبرة فى الصناعة مع تلك المصانع أيضا. فمثلا أوصى على « فابريكة » لتشغيل الأقمشة فى دائرته الخاصة ، على أن تكفى لتشغيل خمسة آلاف رطل قطن يوميا فى سائر أنواع الأقمشة، كما أوصى باستحضار (أسطوانات) لتشغيل للآزم لهذه « الفابريكة » من أوروبا .

وعلى ذلك فقد أرسل مندوبا خاصا إلى إنجلترا للتعاقد على إرسال تلك (الفابريكة) لتشغيل الأقمشة فى دائرته الخاصة .

كذلك اهتم اسماعيل بإرسال الصناع إلى دول أوروبا لكي يتعلموا صناعة (البفنة والجوخ والشيت) لكي يستطيعوا أن يساهموا فى تلك المصانع التى استحضرها من الخارج .

وقد جلب من أوروبا أيضا من لهم دراية فى دباغة الجلود لكي يقوموا

بتعليم الملاحة البحرية بين تلك الصناعة ، ولكن هؤلاء الأوروبيون كانوا يكافون
الأمم التي انفقوا طائفة لا توازي ما يقدمونه من خدمات ضخمة .

ثم استعان اسماعيل بدول أوروبا في جميع الصناعات التي فكر في انشائها
فمنه ما نرى في انشاء سدائل لاستخراج الحزم وتدار بالقدرة البخارية فتعد
استعان في هذه المعامل بالبناء الأوروبيات أيضا التي يقمن بتعليم البنات صناعة
الف الحرير من جوزه على الملائات وتربية دودة القز .

والمعروف أن اسماعيل كان يقلد دول أوروبا ما استطاع إلى ذلك سبيلا
فان اقتباسه عادات الأوروبيين في ماكلهم وملابسهم وطريقة معيشتهم جعله يقتنى
لوازم الحياة الأوروبية وزينتها من أوروبا ، وتبعه في ذلك الاسراء والاميرات
من آل بيته ، وكذلك جراه في ذلك الباشوات والاعيان ، والمتعلمون وسيدات
تلك الطبقات ، فقلده في اقتباس للعادات الأفرنجية واقتناء لوازمها وكالياتها
من المصنوعات الأوروبية ، كالملابس والمنسوجات وأدوات الزينة والزخرف
وأثاث المنازل ورياضتها ، والمآكل والمشرب .

وهل ذلك فقد أصيبت الصناعة الوطنية من هذه الفاحية بشدة شديدة لأنها
لم تستطع أن تواجه مطالب المعيشة الأوروبية وكالياتها وأزياءها المتغيرة كل
يوم ، كذلك عجزت للصناعة الوطنية عن مباراة للواردات الأجنبية ، ومن هنا
طفئ سبل هذه الصناعات على البلاد ، وهارت الصناعات الأهلية القديمة كالسجج
والديانة والتجارة وصناعة الآلات وغير ذلك من الصناعات الوطنية التي كان لها
ظاهرها الخاص .

وكان الأولى اسماعيل أن يتخذ من تلك العوائد الأوروبية عاملا على
انهاض الصناعات القومية حتى لا يبور تلك الصناعات ويطفئ عليها سبل

المصنوعات الأجنبية .

وفي هذا الصدد كتب للقاضي الهندي (فان بلان) :

(أن الهند يري اسماعيل هو أول من مهد السبيل لسيطرة أوروبا الاقتصادية على مصر ، فان أوروبا ، وبخاصة باريس ، قد أغدت على هذا الأمير دينه وأخلاقه وماله ، وفننه فتنه شاملة ، فلم يعد يعنى الا بكل ما هو أوروبى وبشكل ما يراه الأوروبيون ، واعتزم من يوم أن تولى عرش مصر أن يعيش كذلك أفرنجى فى قصوره وأثاثاته ، وما كنه ومظهرة ومابسه ، ومن الأسف أن كل ما اتفق فى مسندنا السبيل لم يعد الا على أوروبا وحدها بالفة مدة ، إذ كان يستورد من مصنوعاتها تلك الأشياء المالكه ، القديمة الجدوى ، وتلك الأسماك التى لم تزد الثروة القومية بغيرها واحدا وكان يدفع أثمانها أضعافا مضاعفة) .

ويستمر (فان بلان) قائلا ... فانقرضت المنسوجات الشرقية والسجاجيد والارائك وأدوات الزخرف ولطرائف القديمة التى كانت تمتاز بمثانة الصنع والقدرة على البقاء ولا تبلى مما خسرته مصر من جراء ذلك فقد استولى الأوروبيون على التجارة الكبرى وعلى الحياة المالية .

ومكذا قضت الصناعات الأجنبية على الصناعات الوطنية وقتلت الابتكار والتفنن لدى الصناع الذين لم يستثمروا فى أعمالهم نتيجة بوار مصنوعاتهم .

وحق عندما اشترى اسماعيل الآلات الكثيرة من الخارج لتشديد المعامل والمعاصر فى مزارعه لم يشيد فيها الا جردا فقط مما كان عازما عليه ، وأنفق المشروع فى النهاية وعلى ذلك فانه لم يصادف نجاحا فى هذا السبيل .

وقد يرجع عدم نجاح اسماعيل فى الرقي بالصناعة إلى اعتماده على الخبراء

الأجنبية - بصفة خاصة - في جميع المشروعات التي حاز القيا م بها في هذا المجال هذا بالإضافة إلى تأخر الصناعة بوجه عام في أوروبا في ذلك الوقت وكذلك لم يكن لديه الإمكانيات المادية اللازمة لتنفيذ تلك المشروعات .

كما تقدم يتضح ركود الصناعة في عصر اسماعيل بوجه عام وذلك لقضاء المصنوعات الأجنبية على الصناعات الوطنية حتى لم يجد الصناع المصريون ما يشجعهم على الاستمرار في الفن والابتكار ما جعل لتلك المصنوعات الأجنبية المكانة الأولى في البلاد فأدى ذلك إلى إوار المصنوعات الوطنية .

فكان ولع اسماعيل بتقليد كل ما هو أوروبي - مما دفع الأمر والأعيان وكبار الموظفين إلى محاكاته في ذلك التقليد - من العوامل التي أدت إلى تشجيع تلك المصنوعات الأجنبية بوجه عام وللقراسية منها بوجه خاص فاستفادت بذلك دولة أوروبا استفادة كبيرة في الوقت الذي أدى فيه هذا التقليد إلى القضاء على الصناعات الوطنية .

كذلك هزم اسماعيل على إقامة المصانع والمعامل دون أن يفكر في تلك المشروعات من جميع الجوانب فكان كل همه هو أن يستورد تلك المصانع من دول أوروبا حتى يباهي بها الدول الأخرى ونسى أنه ليس لديه الإمكانيات المادية اللازمة لتلك المشروعات وكذلك ليس لديه الحسابات في جميع تلك الصناعات التي كان يود ادخالها في مصر لعلها عن أوروبا فكان نصيبه الفشل في النهاية .

ولو أنه اهتم بالصناعات الوطنية ولم يعتمد اعتمادا كلياً على دول أوروبا والصناعات الأجنبية لسكان في أمكانه العمل على نمو تلك الصناعات الوطنية وتهديتها والقروض بها بدلا من ضياع الأموال الطائلة في شراء المصنوعات الأوروبية .

مدرسة الصنائع :

أنشئت مدرسة الصنائع في رجب سنة ١٢٩٢هـ (يولية - أغسطس سنة ١٨٧٥) وكانت تلك المدرسة تتلقى التلاميذ من المدارس الابتدائية الذين لا يمكنهم مستوى العقل من متابعة الدراسة في المدارس العجيزية فالمدارس الخصوصية ، وكان يقاتلونهم في المدارس الابتدائية الى أن يصلوا الى السن التي تمكنهم من الالتحاق بالجيش أو بخدمة أخرى يظل حينئذ حائلا عليها يعوق تقدمها ويهبط نفقاتها ، أما اذا تعلموا بعض الصناعات فانهم يصبحون موردا ثميننا للبلاد . والذي فكر في إنشاء هذه المدرسة ، دوربك ، المفتش العام للمدارس والمكاتب في ذلك الوقت .

وكان (دوربك) قد اقترح أن تنظم المدرسة مائة صانع ، ١٨ صنعة ، وبلغ مصروفات انشائها ألفي جنيه وميزانيتها ٧٠٠٠ جنيه ولكن المدرسة تستطيع بعد ثلاث سنوات أو أربع أن توازن بأثمان منتجاتها مصروفاتها السنوية ولكن ديوان المدارس وافق على أن يكون عدد تلاميذ المدرسة مائة تلميذ وخمسين تلميذة وأن تكون المدرسة في بناء ورشة الخوخ التي كانت تعمله مدرسة المهندسخانة في مصر عباس الاول ، ويقع في بولاق بين المطبعة الأميرية والكاغدخانة .

وبدأت الدراسة بثلاثين تلميذا ونقل الى المدرسة تلاميذ فرقة التجارين الذين كانوا بمدرسة القربية ثم بمدرسة الناصرية ولم ينشأ بالمدرسة قسم لتعليم البنات .

ثم روي بعد ذلك ضم المدرستان الصناعيتان (العمليات والصنائع) في مبنى واحد وإدارة واحدة فنقلت مدرسة الصنائع الى دار مدرسة العمليات سنة

١٩٠٩ : وكانت تلك المدرسة (العمليات) قد أنشئت سنة ١٨٦٨ وكانت وظيفتها تشجيع مهندسين ميكانيكيين ، أما مدرسة الصنائع فتعد صناعا ، وكان عدد تلاميذها سنة ١٨٧٩ (٥٧ تلميذا) يكونون فرقة واحدة .

وكان ينحصر جزء من ثمن منتجات المدرسة للطلبة لكي يبدأوا حياة جديدة بين سنة أعوام في الدراسة يقتضونها في المدرسة وبذلك يمكنهم الاعتماد على أنفسهم بتلك المبالغ التي تصرفها لهم المدرسة .

وعلى ذلك يمكن القول أن تلك المدرسة ساعدت على إيجاد فريق مثقف من الصناع في عهد اسماعيل كالوا يرسلون في بعض الأحيان الى الخارج للاستزادة في تعلم الصناعة التي تخصصوا فيها ، وكان ذلك الفريق أحسن حالا من الصناع العاديين الذين كانوا يعتمدون على خبرتهم في الحياة فقط ،

نظام الطوائف :

بقى هذا النظام معمولاً به كما كان منذ قديم الزمان ، وأخذ منذ العصر التركي أسما جديدا لم تعده مصر العربية ، وهو الطوائف ، فكل صناعة أو حرفة كان يقال لها طائفة وكان لكل طائفة شيخ ينتخبه كبار رجاله ، وتصدق الحكومة على تعيينه مقابل رسم يدفعه إليها ، ويختلف مقداره مع اختلاف الأيام .

شي تعين للشيخ رسميا ، أصبح حاكم (الطائفة) المطلق والمسؤول الوحيد عن شؤونها . فهو الذي يحدد أثمان العمل ، ويرتب درجات الأجور ويقبل دخول أعضاء جدد في الطائفة ، ويرشد الى كيفية الجاز الاتفاقات ويتدب للصنائع التي ينجزونها ، ويجمع العوائد المفروضة على رجال الطائفة ، ويمنح الأعضاء ساعة قبولهم - إسمادات التي تثبت كفاءتهم وتبين مقدار الاجرة اليومية الواجبة لهم لأنه اذا أراد رجل الطائفة أن يتناول على الشغل بالقطعة فلا يجوز

أن يقول عليه باليومية ، وذلك لأن يومية كانت معلومة ومبينة في شهادته ولا سبيل له إلى زيادتها ولا إلى تقييدها . فكانت المراحة - والحالة هذه - معدومة بالمرّة ، وكان العمل على العموم تحت رحمة شيوخ (الطوائف) فإذا بلغهم أن أحد رجال الطائفة اشتغل بأجرة زائدة على المبينة في شهادته أو ناقصة عنها جاز لهم أن يطالبوا بحقه من الحكومة وحججه . بل أنه كان يباح للصالح أن يشتغل في فروع من فروع فنه بشرط دفع طرية مضاعفة ، كذلك إذا احترف بحرفتين وهو ما كان نادرا - إلا إذا اتفق مرا مع الشيخ وحمله برشوه على التفاوض عنه .

وقبل ذلك الوقت كان كل من أراه أن يصير معلما في صنعة لا يكون له ذلك إلا بعد مهارته فيها ، عمل شيء دقيق في صنعة يشهد له بأنه يستحق أن يكون معلما، وعند ذلك يشهد له (معلمه) وباقي (المعلمين) من صنعة ويخبرون شيخ الطائفة بذلك فيحضره ويختبره فان وجدته أهلا لأن يكون (معلما) قلده أياها وذلك بعد دعوة حافلة تتوقف على قدرته المالية . ويدعو فيها شيخ الطائفة والرؤساء ، والفقهاء وغيرهم من إاقى الطوائف ، وفي عصر اسماعيل بقيت هذه العادة في الاث طوائف وهي طائفة (المصماتية) والملاحين والخامسة تسمى عندهم بالشد والحزم ، وذلك عبارة عن شد يحزم به في وسطه ويعتده النقيب دة عقد أقلها ثلاث وغايتها ست بالنسبة لعدد المعلمين الكبار الموجودين في المجلس مع شيخ الطائفة ، ولهم في ذلك اصطلاح فالعقدة الأولى تسمى (الاستاوية) ولقدي يحملها معلمه الذي رباه وفامه الصنعة ، والثانية تسمى (الرتبة) يحملها شيخ الطائفة والثالثة يحملها أحد الاطوائف الموجودين بالمجلس ، وفي أثناء الحل والعقد يقرأ النقيب خطبا وقصا :

ولم يكن للمشايخ مرتبات تدفعها لهم الحكومة وكان تعيشهم من صناعاتهم ولكل (طائفة) منهم اصطلاح فطائفة (المعمار) مثلاً يستولى (المعلم) من صاحب العمارة معلوماً يومياً يصرفه والغذاء ومن البنائين وللغرفة ما يقال له (التبوع) وله الغذاء أيضاً على جميع من يورده أشغال للعمارة ، وعمل ذلك يحدث عند باقى الطوائف من تجارين ، نقاشين ، سباكين وغيرهم .

ويبلغ عدد الطوائف التى كانت موجودة فى عصر اسماعيل ١٩٨ طائفة أصحاب حرف وصناعات مختلفة وعدد المشغالة بتلك الحرف والصناعات ٦٣٤٨٧ شخصاً .

أما الياس الايوبى فيذكر أن عدد المشغلين فى الحرف والصناعات فى سنة ١٨٧٧ قد بلغ مائة ألف وأكثر وهم :

٢٧١ صانع أسلحة ، ٢٦٠٥ حداد ، ٤٣٤ صانع لبن ، ٦٤٧٣ نجار ، ٣٢٠ فحاما ، ٧٧٠ صانع ملابس ، ١٢٩٦ نحاس ، ٥١٠٩ صانع ، ١٨٧١ مطرزا ، ٣٢٠ حفارا ، ٨٦ قمرانيا ، ٢٦٢٠ جواهرجيا ، ٢٤٨٢ حراق جهر ، ٢٧٥ مرشماتى ، ٤١١٣ بناء ، ١٤٦٢ حصرى ، ٦٨٦ نقاشا ، ٢٥٧ عامل شباك ، ٥٤٠ طوانيا ، ٨٢٤ قمرانيا ، ١٩٠ خيالا ، ٧٧٠ صروجيا ، ٢٢٣٥ صانع أحذية ، ٥٨٩ مغريلا ، ١٤٠٤ حجارا ، ٢٠٠ خياط ، ٩٧١ دباغ ، ٥١٠ قصديرى ، ٤٣٦٠ سمكريا ، ٥٨٢ منجدا ، ٣٠٠ مطبعى ، ٢٠٠ صانعى ورق ، ٢٥٠ صانع زجاج ، ١٠٠٠ نساج ، ٩٦٠٠ صائد سمك ، ٣٦٠٠ مراكي ، ٩٩٠ قلفاطى ، ٢٥٠ مركب (مزاريب) .

وهكذا كان نظام (الطوائف) من العوامل التى أدت الى عدم وجود المنافسة بين الصناع بما سأل الى بلوغ الصناعة للدرجة الموجودة ، كما كان (شيخ الطائفة) هو

المتحكم في جميع الصناعات الذين يتبعونه فهو يحدد لهم الأجور ويعاقبهم أشد العقاب إذا خالفوا أوامرهم وتساعدته في ذلك الحكومة .

الصناع والضرائب :

لقد فرضت الضرائب أيضاً على الصناع في مصر اسماعيل ، بل الأكثر من ذلك لقد فرضت الضرائب على أقل المهن شأنا ، وحتى الذي ليس له حرفة ولا مهنة كان ملزماً بدفع الضرائب التي تحددها الحكومة بمعرفة من ، وعندما سئل أحد كبار الموظفين أمام لجنة الدين عن سبب ذلك أهدى دهشة بالغة وقال :

« هل هي غلظة الحكومة أن ذلك الرجل لا يمارس أى مهنة ؟ أنه يستطيع أن يشغل نفسه بأي مهنة يختارها ، وأن الحكومة لا تمنعه من أن يفعل ذلك ، ولكن إذا لم يختار أى مهنة فيجب على الأقل أن يدفع الضريبة وإلا فيقع ظلم على المشتغلين بالمهن والحرف المختلفة .

تلك كانت القاعدة التي تفرض الحكومة على أساسها الضرائب على مختلف طبقات الشعب ، والواقع أنه لم يكن هناك قانون يحدد تلك الضرائب ، بل كانت تجمع جزافاً ودون مراعاة مصلحة تلك الطبقات الكادحة .

وهل ذلك لم ينفك المهن والصناعات الصغيرة من الضرائب الباهظة .

ويظهر ذلك جلياً في إحدى رسائل « ليدى دف جوردون » حيث تقول :

« نحن في مصر تأكلنا للضرائب أكلاً ، ولم يعد أحد يملك ملياً واحداً
وقد جبت السلطات الضرائب من سنة بأمسها قبل موعدها استحقاقها بثأية أشهر ، ونهجت في ذلك إلى المدى الذي استطاع أن يذهب إليه ضرب الناس ، واعتصارهم عصراً . وتستطيع أن تتصور لشقاء الذي يسببه تحميل هذه الضريبة رجعيًا للصناع الذين أنفقوا أرباحهم ونسوها . »

وحق الصيادين فرضت عليهم الحكومة الضرائب التي أثقلت كواهلهم .
 فيعطى للصياد الحكومة ٥٠٪ خمسين في المائة من مجموع ما حصل عليه في يومه
 ولا يمكنه أن يصطاد إلا في المكان المخصص له فقط . وعندما يصل قاربه
 إلى القنطرة تفرغ حمولته ، وتباع بالمزاد ، ويأخذ محصل الضرائب نصف ثمن
 القيمة المبيعة . أما النصف الآخر من الثمن فيدفع منه قرشان للمزاد ، وقرش
 لتسجيل البيع ، وقرش رسم للتسليم ، وخمسة قروش لرئيس الناحية ، فيكون
 المجموع عشرة قروش . فهذا يدل على مدى مبالغة الحكومة في فرض الضرائب
 والتفتن في الحيل التي تحصل بها على الأموال من الأفراد (أفراد الشعب)
 وخاصة عندما حلت الضائقة المالية وأرادت الحكومة جمع المال لللازم لتعديده
 الديون بأي وسيلة حتى تنجح دأرباب الكارات ، بالشكوى في عدم قدرتهم
 على دفع الضرائب التي فرضت عليهم ، خاصة وأنه قد فرضت عليهم دويركو
 اليهود والمنصرين والصراجر ، فسكان إيطاليايون دائما يدفعون للضرائب التي
 تفوق مكاسبهم بكثير ، مما أدى إلى القضاء على الكثيرين منهم .

وقد تعددت للشكاوى المقدمة من أرباب الحرف المختلفة يلتمسون فيها
 تخفيف عبء الضرائب عنهم ، من ذلك ما تقدم به التجارون المقيمين في مصر
 والذين طالبوا الحكومة باعفائهم من الضرائب لعدم قدرتهم على دفعها .

وذلك بعد أن أخذت الحكومة تعمل على زيادة دويركو أرباب الكارات ،
 بهتة مستمرة . مما سبق يتضح مدى فداحة الضرائب التي فرضت على الصناع
 في فترة التي حكم فيها اسماعيل صبر ، ويمكن القول أن تلك الضرائب كانت
 من العوامل التي أدت إلى تأخر الصناعة في تلك الفترة ، وذلك لأن الصناع
 الذين كانوا إيطاليايون دائما يدفعون ضرائب فوق طاقتهم — وغالبا ما كانوا

يعجزون عن دفعها — كانوا لا يجدون دائماً الامكانيات المادية اللازمة التي تمكنهم من الاستثمار في عملهم .

أهم الصناعات في عصر اسماعيل

لقد وجدت ظروف معينة ساعدت على انتعاش بعض الصناعات في عصر اسماعيل وأهم تلك الصناعات :

١ - علاج القطن :

نظراً لاتساع زراعة القطن المصري أثناء الحرب العالمية الأمريكية فقد زاد - تبعاً لذلك - عدد المحالج التي تدار آلاتها بالبخار في مصر ، فبعد كانت ٢٠ محلجاً في يولية سنة ١٨٦٢ بها ١١٠٠ آلة من آلات الخلع ، أصبحت نحو ٥٠ محلجاً في نوفمبر من نفس السنة ، ١١٢ محلجاً فيما بعد ، والمعروف أن آلات المحالج أسرع بكثير في العمل من الدواليب التي كان الفلاحون يستعملونها من قبل لأن الدواليب ينتج بـ (عشر) ما تنتجه الآلة البخارية في نفس الوقت . وكان أكبر تلك المعامل ما يسمى « تورت اخوان » لاشماله على ثمانين محلجاً وسبعين مكبساً وآلات أخرى عديدة .

لذلك ساهرت تلك المحالج البخارية نهضة القطن المصري من حيث زيادة المحصول والسرعة في تصديره إلى الخارج إلى جانب زيادة استخراج زيت بذرة القطن .

ولكن حيث أن مساحة القطن المنزوعة نقصت بعد انتهاء الحرب الأمريكية لذلك قلت صادرات القطن المصري عما كانت عليه من قبل فأدى ذلك إلى وقف العمل في بعض تلك المحالج .

٢ - صناعة الغزل والنسيج :

أهم اصناف الغزل والنسيج فأنشأ مصانع لنسيج القطن والكتان والصوف ، كما أنشأ مصانع أخرى لصنع الابسطة والبقعة .

فكانت الحكومة تملك مصنعين للنسوجات الصوفية والقطنية أحدهما في بولاق والآخر في شبرا ، وبلغ عدد المصانع بهما يومئذ ١٦١٢ عاملا وكان يصرف منها للمساكن البحرية والبحرية ، كما جدد اصناف الغزل والنسيج القديمة في المحلة وفوة . وأنشأ إلى جانب ذلك مصنعين لغزل القطن ، وإنتاج الأقمشة البيضاء اللازمة لرجال الجيش ، وبلغ ما يستهلكه سنوياً من القطن نحو ثلاثة الاف قنطار ، وبلغ ما يحتاجه من الأقمشة ٢٥ ألف ثوب .

كما أنشأ مصانع خاصة بالدائرة السنية لإنتاج الأقمشة القطنية الراقية .

وبالطبع كان يستورد تلك المصانع من دول أوروبا وكان يحضر مع تلك المصانع الخبراء الأجانب الذين كانوا متخصصين في صناعة الغزل والنسيج .

كذلك عمل على إرسال بعض المصانع إلى الخارج لكي يفعلوا تلك الصناعة .

كما عني بتشجيع صناعة الحرير فأنشأ مزرعة كبيرة للحرير في منطقة العطف تبلغ نحو ألف فدان ، زرع بها تسعين ألف شجرة واستقدم استاذاً من فرنسا للإشراف على تعليم هذه الصناعة وقد صادف هذا الفرنسي نجاحاً في تلك الصناعة . وأشتت معامل حرير بجبهة القبة تدار بالقوة البخارية حيث كانت النساء من الأوربيات وكذلك السوريات يعملن البنات المصريات صناعة لف الحرير من جوزة على الملفات وترهية دودة القز .

وذلك لشأفي، دُمياط مائة مئة وستون « دكانا » لنسيج الحرير وأثنان وستون لصداعته .

٢ - الصناعات الحربية :

منح السلطان العثماني مصر بمقتضى فرمان مايو سنة ١٨٦٦ حق زيادة جيشها إلى ٣٠.٠٠٠ بدلاً من ١٨.٠٠٠ ثم منحها بفرمان يونية ١٨٧٣ حق زيادته إلى أى عدد تريد وحق بناء السفن الحربية ما عدا المدرجات التى يجب لإنشائها استئذان الحكومة التركية . وبذلك زاد عدد الجيش والأسطول مما أدى إلى انتعاش للصناعات الحربية .

فأنشأت الحكومة مصانع لصنع المدافع والبنادق والذخيرة . فأصلح معدل الأسلحة بالإسكندرية ووسع نطاقه ، حتى كان يستهلك فيه سنوياً أهمل الأسلحة أكثر من ٣.٠٠٠ ألفه من المعادن .

وأنشئ في طرة مصنع لصنع الأسلحة المسدسة ، ومصنع لسبب المدافع ، وآخر لصنع للبنادق ، ومعامل للخراطوش والتفابل .

كما أصلحت مصانع البارود التى كانت موجودة في مصر .

كذلك أحيت الحكومة ترسانة الإسكندرية وأنشئت بها بعض السفن الحربية ، وكذلك أنشئ حوض عائم من الحديد بميناء الإسكندرية لإصلاح السفن ، كما عمات الحكومة على اتمام الحوض الذى بدأ العمل فيه في عهد سعيد لعمارة السفن في ميناء السويس .

بذلك انتعشت الصناعات الحربية التى كانت تابعة للحكومة غير أن أهميتها قلت في نهاية الأمر بسبب الارتباك المالى .

أما معامل شغل المعادن الخاصة بالأهالى فكانت بمصر (القاهرة) :

٨٥ مسبك حديد ، ٧٣ عملا للنحاس ، ٨٠ عملا للتبييض ، عمدا ٢٤٠ محل
صانع وحدة معامل سلحدارية وحدادين .

أما في الاسكندرية فكان يوجد بها :

٦ مسبك حديد ، ٤٣ محل حدادة ، ٢٠ محل نحاس ، ٩٣ محل صياغة .

٤ - صناعة السكر :

اهتم اسماعيل اهتماما كبيرا بصناعة السكر ، وكان محمد علي قد أنشأ ثلاثة
معامل للسكر في بعض بلاد مركز ملوى ، ولكن اتاجها كان محدودا ، ولم يكن
لها أارا كبيرا في الاستهلاك المحلى ، نظرا لأن السكر الوارد من الخارج كانت
أجود وأرخص ثمنا .

ويرجع السبب في اهتمام اسماعيل بتلك الصناعة إلى أنه كان يمتلك شخصيا
جميع مصانع السكر والتي كانت موجودة بالوجه القبلى .

ويقول (على باشا مبارك) في وصف أحد هذه المصانع وهو مصنع الضبعة :

« وفي الضبعة الدائرة السنية تفتيش أطيان عشرة آلاف تزرع قصبيا ،
وتسقى بالوابورات وبها فاورية فرسية ذات عسارتين ، وآلات كمامة
لعصره وعمل السكر منه ، وينقل إليها القصب بسكك حديد زراعية معمولة
هناك وشغلها دائم ليلا ونهارا ، مكباتى للفاوريقات ، بواسطة وابور فور
تفرق أنواره على الضابز والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ،
ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر ، وتعصر كل يوم محصول ستة وستين
فدانا ، وتنتج في اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكر

سببا ، ومن السكر الأحمر فوق أربعة قنطار أقفاعا ، وينقل منها للعسل ثمرة ٣ إلى ورشة الروم بفارريقة المطاعة يستخرج منها السبرقو ، وقد عملت تجرية لفدان من هذا التفتيش فوجد منه من السكر بأنواعه ٢٢ قنطارا ثم ان لفارريقة يخرج منها فرع من مسكة الحديد يوصل إلى البحر (النيل) لنقل الآلات التي تأتي بطريق البحر .

وتكلفت تلك المصانع سنة ملايين من الجنيهات وكانت تمتد على طول السنين من لا على شاطئ النيل الأيسر ، من بني سويف إلى برج أبيوط ، وتستغل محصول ٢٥٧٠٠٠ فدان بمعاصرها القائمة بالفشن ومخاضة ، وابسا ، وبني مزار ، ومطاي ، ومعالوط والمفيا ، وفرشوط ومعامل سكر أخرى تمتد ما بين أرمنت والمطاعة وتستغل ٤ ألف فدان وأخرى في الفيوم وكل عمل منها ما يزيد على الألف عامل وكلهم مصريون أما المهندسين فكانوا من الأجانب .

وكانت سنة ١٨٦٦ بدء الازدهار الذي أصابته تلك الصناعة ، فقد بلغ مجموع الصادرات عشرة أشهر ١٦٠٣٢٠٩ قنطارا مقابل ٢١٢٣٨٠ قنطارا في العشرة أشهر التي قبلها ، وبلغ مجموع السكر المصنوع في سنة ١٨٧٢ — ١٥٠٠٠٠ قنطارا .

وقد زاد اهتمام اسماعيل بصناعة السكر بوجه خاص بعد انتهاء الحرب العالمية الأمريكية عندما انخفض ثمن القطن بشكل ملحوظ ، فعمل على التوسع في زراعة قصب السكر والاهتمام بمصانعه وقد بلغ عدد مصانع السكر التي أنشئت حتى نهاية حكم اسماعيل ٦٤ مصفعا ، وكانت مقدراتها تفرق بين كميات القصب حتى أن بعض المصانع التي أنشئت أخيرا لم تستعمل مطلقا .

ونتيجة عن زيادة إنتاج السكر في مصر أن زادت صادرات السكر المصري ،
وفيها يلي جدول يبين صادرات مصر من السكر في بعض سنوات بحكم
اسماعيل .

السنة	الصادرات بالقنطار	للحمية	الصادرات بالقنطار
١٨٦٦	١٠٩٠	١٨٧٢	٤٥٦٠٨٥١
١٨٦٧	٥٤٠٩٨٢	١٨٧٣	٩٢٤٠٢٧٤
١٨٦٨	١٥٤٠٣١٢	١٨٧٤	٩٨٦٠٦٠٥
١٨٦٩	٢٨٣٠٢٧٩	١٨٧٥	٩٨٥٠٦٣٥
١٨٧٠	٢٨٣٠٨٢٨	١٨٨٠	٦٦١٠٠٠
١٨٧١	٣٥٦٠٦٤٨		

وقد تعرضت صناعة السكر في مصر في تلك الفترة لصعوبات جملة منها
ارتفاع تكاليف إنشاء المصانع ، وسوء الإدارة ، ومنافسة السكر الأجنبي
السكر المصري .

٥ - صناعة الورق والطباعة :

أنشئ سنة ١٨٧٠ لأول مرة في مصر مصنع للورق بالقرب من المطبعة
الأمالية ببولاق ويعمل في هذا المصنع ٢٢٠ عاملاً ينتجون ٧٠٠٠٠ رزمة من
ورق الطابع ، ١٨ طناً من ورق الآف الذي يستعمل في مصانع السكر . وقد
كان هذا المصنع تابعاً لدائرة اسماعيل الخاصة التي كانت تسمى الدائرة
السنية .

أما عن الطباعة فقد استورد اسماعيل من الخارج في ١٦ أغسطس سنة
١٨٦٦ ماكينات جديدة للطباعة وأحضر معها المهنيين الأجانب لتعليم المصريين

ذلك الفن وعمل بعد ذلك على توسيع نطاق المطبعة الأميرية لتقوم بطبع ما تحتاج إليه الحكومة والمصروف أن هذه المطبعة أنشأها محمد علي وعمل اسماعيل على توسيعها ، وإلى جانب مطبوعات الحكومة أصبحت تقوم بطبع جميع كتب للتدريس التي تقرها وزارة المعارف باللغتين العربية والتركية ، وفي كل لغة من اللغات الأوروبية الأخرى ، كالفرنسية والانجليزية والاطالية وكان بها نحو ١٥٠ عاملا . وقد أنشأت الحكومة مطبعة أخرى هي مطبعة أركان حرب الجيش المصري ، كذلك كانت في مصر مطابع أهلية ، وهي المطبعة الأهلية القبطية التي جلبها من أوروبا الأتبا كرلس الرابع سنة ١٨٦٠ في في عهد سعيد ، وهي أول مطبعة أنشئت في مصر بعد مطبعة بولاق ، وكذلك المطابع التي أنشئت في عهد اسماعيل وهي مطبعة جمعية المعارف ومطبعة وادي النيل ، والمطبعة الوطنية بالاسكندرية والمطبعة الوهبية .

٦ - دباغة الجلود :

أنشأت الحكومة مصنعا بالاسكندرية لدباغة الجلود كانت تدبغ فيه من ثلاثين إلى أربعين ألف جلد سنويا ، ما بين جلود بقر وجاموس وخراف وما عزر .

وقد تمت ناظر الجهادية بخطاب إلى الخديوي بشيد فيه بالانتاج من الاسكندرية ، واقترح : د أن يؤخذ منها ما يقتضى للسرايات والعربات والدواوين وسبك الحديد ، والوابورات لعمل المقاعد والآرائك وغير ذلك ، .

وأضاف أن في استخدام تلك الجلود المصرية تشجيعا للصناعة الوطنية والاستغناء عن المعنولات الأوروبية ، . وعمل ذلك أمر الخديوي بأن

تأخذ مصانع الترميزة و مسكة الحديد ما يلزمها من الجلد من جلود المديقة المذكورة .

والى جانب مديقة الاسكندرية كان يوجد في مصر سنة ١٨٧٥ عشرون مديقة في القاهرة تدبغ ٥٠٠ ر. ٥٠ قطعة من الجلد في السنة معظمها أحمر وأصفر وأصفر للاستهلاك المحلي .

٧ - صناعات أخرى :

من الصناعات الأخرى التي كانت موجودة في مصر في عصر اسماعيل صناعة الطرايش لسد حاجة الجيش وقد كان مصنع للطرايش ينتج ٥٠٠٠٠ ر. ٥ طروشا سنويا .

وفي ٢ نوفمبر سنة ١٨٦٦ استعمر اسماعيل من الخارج سبع ماكينات لصب البلاط وعمل الطوب والفخار والمونة واستعمالها مباشرة ، واستقدم معها الخبراء اللازمين لإدارة هذه الماكينات ومن تلك الماكينات ما تنتج يوميا نحو خمس عشرة ألف طوبة وكانت مصر حتى ذلك الوقت معتمدة في بنائها على الطوب النقي والأحمر البليدي والأحجار المنحوتة .

وبلغ انتاج مصنع الطوب بقلوب ٥٠٠٠ ر. ٧٠٠ طوبة سنويا وكانت الأحجار تخرج من عاجر المقطم والمكس بالاسكندرية .

أما عن طعن للحبوب فقد كان في مصر سنة ١٨٧٢ من مصانع طعن الحبوب التي تدار بالبخار ٣٠ في الاسكندرية ، ٣١ في القاهرة ، ومن المصانع التي تدار بالهواء ٣٧ في الاسكندرية ، ٧٠٠ فيما بين الاسكندرية والقاهرة ، وبعد ذلك بستين كانت كل المصانع تقريبا ما بين الاسكندرية والقاهرة قد تحولت إلى أخرى تدار بالبخار .

وكان استهلاك مخبز القاهرة يوملاق ١٩٣١ و٩٤٠ أردبا من الدقيق في ١٨٧١ ومخبز مخبز الاسكندرية ٥٢٨٠٦ أردبا . وهذان المخبران يموان المصالح العمومية ولا سيما الجيش . هذا إلى جانب عدة مخازن أخرى حكومية في كل من القاهرة ، والاسكندرية ، وأصبح المطحانان والخبازون يكونون طائفة كبيرة . اذ بلغ عدد الخبازين في المدن والبلدات وحدها خلافاً للفلاحين والبدو ٢٣٠٠ منهم ١٠٠٠ بالقاهرة ، ٩٠٠ بالاسكندرية ، وبلغ عدد صانعي القطن والحلوى ألفاً ومائتين ، منهم ٨٠٠ بمصر ، ٢٠٠ بالاسكندرية ، والباقي في البعاد .

ومن الصناعات الأخرى التي كانت موجودة في مصر في عصر اسماعيل صناعة الصابون ، والزجاج ، واستخراج العطور والشمع بالقاهرة .

ما تقدم يتضح اهتمام الحكومة في عصر اسماعيل ببعض الصناعات التي كانت هي في حاجة إليها ، فمعظم المصانع الخاصة بها أن تكون ملكاً خاصاً لاسماعيل كمصانع السكر والطرايش وغيرها ، أو أن تكون ملكاً للحكومة مثل الصناعات الحربية والمعالج ومصانع النسيج التي اشترك اسماعيل فيها أيضاً .

ولكن من الملاحظ أن أهمية تلك المصانع قلت في آخر الأمر بسبب الارتباك المالي في مصر في أواخر عهد اسماعيل .

وقد أدى افتتاح قناة السويس وتقدم المواصلات البحرية إلى زيادة أهمية الحاجيات من الأسواق الأجنبية ، فتمافت الحديد والصلب والآلات والباشوات والأعيان والوزراء على شراء المصنوعات الأجنبية التي قضت على المصنوعات الوطنية قضاءاً مبرماً .

هذا بالإضافة لمرض الضرائب الباهظة على المهن والصناعات الصغيرة مما أدى إلى تأخرها وعدم ازدهارها .

وكما سبق الإشارة أن اسماعيل اهتم - بوجه خاص - بالصناعات التي تقوم في مصانعها الخاصة التي كان يمتلكها ولم يهتم بمسائل الصناعات الوطنية الأخرى

وعلى ذلك يمكن القول أن طبقة الصناع في عصر اسماعيل كانت هي الأخرى من الطبقات التي لاقت في طريقها كثيرا من المعاب التي كادت تقضي على الكثير من هؤلاء الصناع .

الفصل السابع

طبقة رجال الدين

علماء الأزهر :

ظل الأزهر الموطن الوحيد للحياة العلمية في مصر قرونا طويلة . وكانت روحه تعم نواحي الحياة المصرية ، وكان طابعه قويا أثر في تفكير وثقافة البلاد تأثيرا خاصا . فهو بكونه في القاهرة قد كان يعتبر الجماعة الرئيسية التي يتلقى فيها الشباب الثقافة الدينية العالية . أما في المدن الأخرى فكانت توجد في المساجد الكبيرة أو إلى جانبها مدارس على مثال الأزهر يقوم بالتدريس فيها شيوخ من درسوا أيضا في الأزهر ، وأصبحوا يقومون بتعليم تلك الفئة التي لم تتمكن من الخروج إلى القاهرة للدراسة بالأزهر ، وكانت الكتائب — في القرى — تقوم بدورها في هذا السبيل وكانت أهم مواد الدراسة فيها تحفيظ القرآن ، وأعداد الفنية لكي يتمكنوا من الالتحاق بالأزهر أو الاكتفاء بمعرفة مبادئ القراءة والكتابة ويقوم بالتدريس في تلك الكتائب فقهاء تعلموا في الأزهر ، أو في إحدى المدارس الملحقة بالمساجد التي يعمل بها خريجو الأزهر .

وقد كان الأزهر قوة فعالة في المجتمع المصري ، حيث كان لشيوخه الأثر الفعال في أحوال البلاد في كثير من الأحيان ، ولقد اندمج طلاب الأزهر وشيوخه في طبقات الشعب المختلفة ، وأخذوا يفقهونهم في فرائض الدين ويلقون عليهم تفسير القرآن والحديث ، ويوضحون لهم ما خفى عليهم في المسائل الدينية ، كذلك ينصحون الناس في شئون دينهم ودنياهم . ولعل تأثير أهل الأزهر في المجتمع المصري لا يرجع إل اعتزالهم وانفصالهم عن المجتمع

وانما يرجع إلى تغلغلهم في هذا المجتمع والصالح المستمر القوي بأهله .
واستطاع الأزهر أن يصمد أمام الأحداث التاريخية التي مرت بمصر
حيث ظل - وحده - قرونا طويلة المصدر الوحيد للتعليم والثقافة في البلاد
وكذلك لقدمه وشمومكاته في الأقطار الإسلامية وتغلغل شيوخه وعلمائه في
المجتمع المصري .

وعاش الأزهر وسطاؤه على ما يباليه لهم الأمراء والحكام من المال
والأرض - وكان بعيدا عن أى تغيير يطرأ عليه لاعتقاد الحكام بأن التعليم في
الأزهر همل ديني وتغيير يبغي أن يترك لأهله ولا يجب تدخل الناس في شؤنه .
وفد سيطرت تلك الفكرة أيضا على محمد علي فضل الأزهر قائما بنفسه ولم يدخل
في النظام التعليمي الذي وضعته الحكومة لتحقيق أغراضها في ذلك الوقت وهو
الحصول على طائفة من التلمذ لا يستطيع الأزهر أن يمدحها بهم .

أما في عصر اسماعيل فلم يستطيع الأزهر أن يعتزل بنفسه لينجو من تأثير
أهداف اسماعيل في التعليم واعترف شيوخ الأزهر بأنهم لن يستطيعوا أن
يقفوا بعيدا عن هذا التأثير ولكن هذا التأثير لم يكن تاما ووجدت في الأزهر
وعناربه عناصر محافظة نادت بعدم اجبراء أى تغيير على نظم الأزهر بحالا
للصراع بين المحافظة والتجديد .

ويعد أن كان مشايخ الطرق يحكمون أبايعهم حكما دينيا قويا ، ذهب عن
النفوس سلطانهم وتحرر أبايعهم من هذا التحكم للروحى .

ويقول رفاعة رافع الذى نشأ بالأزهر :

« لم يستطيع اسماعيل أن يعم أنوار المصائر المتنوعة بالجامع الأزهر

الأفور ، ولم يجذب طلابه إلى تكميل عقولهم بالعلوم الحكمية التي كبر نفعها في الوطن ليس ينكسر .

ودعا رفاعة رافع أمل الأزهر إلى دراسة العلوم العصرية فهو يقول :

« فلو تحدث من الآن فصاعدا نخباء أهل العلم الأزهريين بالعلوم العصرية التي حينها الخديوي بمصر بانفاقه عليها أوفر الأموال مملكته لفازوا بدرجة الكمال وانتظموا في سلك الأقدمين من فحول الرجال » .

ولكن علماء الأزهر لم ينفذوا دعوة رفاعة رافع في حينها فقد مضى وقت طويل قبل أن تجد دعوة من يعمل على تنفيذها في الأزهر .

وقد استرد علماء الأزهر في عصر اسماعيل شيئا من المكانة التي كانت لأسلافهم من قبل فقد نال بعضهم مكانة عالية ومنزلة سامية في الهيئة الاجتماعية من هؤلاء العلماء الذين اشتهروا في عصر اسماعيل - الشيخ العروصي - والشيخ المصدي العباسي . وكان - في عهد سعيد - الشيخ البيجوري شيخا للجامع الأزهر ، وفي أيامه لجأ إلى الأزهر شبان اتخذوا من العلم فيه سبيلا إلى هروبهم من العبودية ولكن أتى في أثرهم إلى الأزهر مشايخ القسري يبحثون عنهم فرأى الشيخ البيجوري في ذلك العمل تمهيدا منهم على حرمة الأزهر . وفنهرهم وصرخ فيهم وأمر بضربهم فقام عليهم المجاورون بالانعال والأكف ولطموا حتى أسكتوهم ثم رفعوا ومات أحدهم .

وكبر الشيخ البيجوري وأفلت زمام الأزهر من يده ، بكثرة الفتن بين الطلبة والعلماء والكر حكومة سعيد كانت تعتبر عزل شيخ الجامع الأزهر تدخلا منها في شئونه فاستقر الرأي على إقامة لجنة مكونة من أربعة من العلماء يرأسها

للشيخ مصطفى العروسي تقوم تلك اللجنة بالاشراف على الأزهر بالوكالة عن شيخه ومات الشيخ الجيجوري في سنة ١٢٧٧ (١٨٦٠) وظلت تلك اللجنة كما هي حتى أمر اسماعيل بتنصيب الشيخ مصطفى العروسي شيخا للأزهر سنة ١٢٨١ هـ (١٨٦٥) .

وبتولى الشيخ العروسي على مشيخة الأزهر عقد الحرم على أن يضع حدا للفتن التي تحدث في الأزهر بين حين وآخر ، ورأى أن خير وسيلة للقضاء على تلك الفتن هو إعادة النظر في تنظيم الأزهر حتى يستعيد مكانته لدى الحكومة وجامير الشعب . وقام بوضع نظام للأزهر يخضع له علماءه وطلابه . وكان العروسي قويا للشخصية فنخض له المشايخ والطلبة وعمل على ابطال كثير من البدع فعمل على ابطال الشعاذه والقرآن في الطرقات .

وفي رأى العروسي أن علماء الأزهر هم رؤساء الديانة المحمدية وأمرأه هذه الشريعة المرعية ، فواجب عليهم الجهد في العلم واتباع سبيل الوفاق والحشمة في جميع أحوالهم كما يجب عليهم أيضا أن يتزهدوا عن مجالس الغف واللهو وكذلك ، متزهدين عن الجلوس في الأسواق وما أشبهها ، ومن واجباتهم أيضا الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، واتباع تلك النصائح - في رأى العروسي - يصبح واجبا على الناس احترام العلماء الذين يقومون بواجبهم على الوجه الأكمل ويعود للعلماء ما كان لهم من هبة واحترام في سالف الأزمان .

وقد جعل العروسي للعلماء - في لائحته - بعضهم فوق بعض درجات فلا يقدم الصغير على الكبير والعالم على الأمل وقال للعلماء .

« رحم الله امرأ عرف قدر نفسه ولم يتعد طوره ، فان لم يحرصوا على ذلك بيننا لكل طبقة والزمناه بلازمة رتبته ، حتى يكون عقدهم نظما ،

واجتماعهم كرماء .

كذلك حمل الشيخ العروسي على تخليص طائفة العلماء من تلك الفئة من المضالين الذين يفسدون بين الناس حتى إذا طالت قضية أو فسدت دهرسوى صالحة اعتقد الناس (أن فيها أصبح فقيه) فعمل على منع تلك الفئة من اتباع الرذائل وكفهم عن تلك القبايع ووضع لذلك عقابا يزداد تكراره كل مرة فبأن العقاب في صورة أشد من الأول وهكذا .

كذلك حمل الشيخ العروسي على ابعاد مؤلاء الناس الذين يلتحقون بالأزهر هربا من الجندية وذلك بتمييز المجاورين عن غيرهم باعطائهم تذاكر مختومة بختم شيخ الجامع تثبت أنهم يدرسون أن يدخلوا في سدادق الاكرام ، ووفق طلب أحد المجاورين لخدمة العسكرية كتب إلى شيخ الجامع فان وجد من المجاورين حقاً صبح اعفاؤه من الخدمة العسكرية .

وهكذا وضع الشيخ العروسي تلك اللائحة التي أراد بها تنظيم الأزهر وانخضاع علمائه وطلابه لنظام واحد يسرون عليه وذلك في العام الأول من ولايته وهيئة الأزهر ولكن لم يعرف على التحقيق مدى نجاح الشيخ العروسي في تنفيذ تلك الإصلاحات .

ولكن من المحتمل أنه نجح في تحقيق الكثير من آماله وذلك لأنه قيل عنه :
« انه أبطل الشحاذه بالقرآن في للطرقاات وأقام جماعة ممن يدرسون
بالأزهر بلا استحقاق » .

فذلك يبين أنه قضى فعلا على بعض العيوب التي كانت موجودة في الجامع الأزهر قبل ولايته وهيئته ، كذلك وافقت الحكومة على وجهة نظره في إشراف

الأزهر على طبع الكتب وخاصة تلك التي يقوم بطبعها فسر من الأجانب وقد
صكبتوا إلى خلفه الشيخ المهدي :

« انتخاب من يلزم من أهل العلم لأجل انضمامهم مع خراجات المدارس والنظر
في مادة الكتب المتضمن طبعها أحد الطالبين الأجانب » .

أما مشروعه الخاص بعقد امتحان سواء للطلاب أو لنيل أجازة التدريس
فلم يتمكن من تنفيذه وذلك لأنه عزل من منصبه قبل أن يتمكن من
تحقيق ذلك .

الشيخ المهدي العباسي : خلف الشيخ العروسي في مشيخة الأزهر في سنة
١٨٧٠ ، الشيخ محمد المهدي العباسي الحنفى الحنفى ويتولى الشيخ العباسي
لمشيخة الأزهر أصبح هو أول علماء الحنفية الذين تولوا هذا المنصب وجمع بين
المشيخة والافتاء .

وكان الشيخ العباسي قوى الشخصية فضع له الخاص والعام من أهل الأزهر
وقلت الفن في عصره بالمشيخة .

وقد التحق بديوى سنة ١٨٧٢ — علاوة على مشيخة الأزهر والافتاء —
عضوية المجلس الخصوصى العالى (مجلس الوزراء فى ذلك الحين) للنظر فيما له
مساس بالاحكام الشرعية من الشئون ، وبذلك صار الشيخ العباسي من وزراء
الدولة وهى مميزة لم يلقها أحد من العلماء فى عصره ويساعده فى ذلك الشيخ
عبد الرحمن البعراوى الذى كان مفتى مديرية الجيزة .

وانشأ الشيخ العباسي نظاما يقضى باعتماد المتدربين فى الأزهر
وبصدر قانون الشيخ المهدي العباسي فى هذا المجال فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٨٨

(أول فبراير سنة ١٨٧٢) وذلك لأن بعض الأزهرين ، يتجارى لأغراض بدون أهلية على التدريس ، مما يؤدي إلى ، ارتكاب الإخلال في التفهيم وإخلال الطلبة في التعليم وذلك منحل بالدين ويشرف علماء المسلمين ، ولهذا أقر قانون العباسي أن لا يؤذن لأحد بالتدريس في الأزهر إلا إذا كتب إلى شيخ الجامع الأزهر ما يتضمن أنه تلقى ما اعتيد تلقاه في هذا الجامع من كتب مذهبه وغيرها من الكتب العربية وكذلك نص القانون على إنتخاب ستة من العلماء لاختبار أمره في منزل شيخ الجامع الأزهر منهم اثنان من السادة الشافعية واثنان من السادة المالكية واثنان من السادة الحنفية وباجتياهم هناك يختبرونه في شيء من المصنوع الفقهي وشيء من الكتب العربية فإذا اجتاز الاختبار بنجاح منحوه أجازة التدريس .

ويقسم الناجحون إلى ثلاث درجات فمن تبين للجنة أن له دراية بهذه العلوم جميعها أو أغلبها جعلوه في الدرجة الأولى ، أما من يعرف بعض هذه العلوم دون البعض الآخر جعلوه في الدرجة الثانية ، ومن ظهر أن له وقوف على بعض هذه العلوم دون غالبها جعلوه في الدرجة الثالثة .

ويمنح صاحب الدرجة الأولى كسوة تشريف وذلك إظهارا لمزيد شرفه ، أما أصحاب الدرجتين الثانية والثالثة فيمكنهم أن يؤدوا امتحانا آخر لنيل الدرجة الأولى وكسوة التشريف .

وقبل أن يتقدم للشيخ العباسي بمشروعه أراد أن ينال تأييد كبار العلماء قبل أن يتقدم بذلك المشروع إلى الخديوى ، فعقد مجلسا من كبار العلماء وأخذ يتشاور معهم في الأمر وبذلك تمكن من تنفيذ القانون دون معارضة هؤلاء العلماء أو حتى بعضهم .

وكان الشرط الاساسى لحضور الامتحان أن يكون الطالب قد حضر العلوم الآتية:
(الفقه — النحو — الصرف — المعاني — البيان — البديع — الأصول —
التوحيد — الحديث — النفس — المنطق.) بالجامع الأزهر وأن يكون —
كذلك — قد قرأ بعض الكتب المهمة . ولكن قانون الشيخ العباسى بتقريره
تلك المواد السابقة أساسا لامتحان طالب التدريس بالأزهر قد عمل على تأكيده
فكرة خاطئة لدى الأزهريين .

من هذا التاريخ سميت علوم الأزهر (العلوم الاحدى عشر) ومضى
الأزهريون على ذلك حوالى ربع قرن فتمكنت من قلوبهم عقيدة أنه لا علم غير
العلوم (الاحدى عشر) .

وفيما يلى جدول يبين عدد مدرسى الأزهر وطلابه فى عصر اسماعيل ومقارنه
تلك الأعداد بمثلها قبل وبعد عصر اسماعيل :

المذاهب	١٨٣٤		١٨٧٢		١٨٧٣	
	الطلاب	الشيوخ	الطلاب	الشيوخ	الطلاب	الشيوخ
الشافعية	٠	٠	٤٠٥٧٠	١٤٣	٤٠٩٥٤	١٤٥
المالكية	٠	٠	٣٠٧١٠	٩٧	٣٠٩٣٢	١٠٠
الاحناف	٠	٠	١٠٣١٠	٧٠	١٠٣١٠	٧٢
الحنابلة	٠	٠	٣٠	٤	٣٠	٤
المجموع	١٠٢٠٠	٠	٩٠٤٤١	٣١٤	١٠٠٢١٦	٣٢١
المذاهب	١٨٧٥		١٨٧٦		١٨٨٦-١٨٨٧	
	الطلاب	الشيوخ	الطلاب	الشيوخ	الطلاب	الشيوخ
الشافعية	٥٠٦٤٦	١٤٩	٥٠٦٥١	١٤٧	٥٠٠	٠
المالكية	٣٠٩٣٠	٩٩	٣٠٨٢٦	٩٩	٥٠٠	٠
الاحناف	١٠٤٩٦	٧٤	١٠٧٢٨	٧٦	٥٠٠	٠
الحنابلة	٢٣	٣	٢٥	٣	٥٠٠	٠
المجموع	١١٠٠٩٥	٣٢٥	١٠٠٧٨٠	٣٢٥	٨٠٢٢٦	٢٧٩

هذا ، وقد توفقت الحركة الإصلاحية ، داخل الأزهر ، بعد صدور قانون المهدي ، في الوقت الذي نشطت فيه تلك الدعوة الإصلاحية خارجه وذلك بتأثير دروس السيد جمال الدين الأفغاني وخطبه ، وتأثيره في طلابه وعلى رأسهم للشيخ محمد عبده وقد بدأ دروسه بالأزهر في سنة ١٨٧٧ بعد أن قال الأذن بالمدرس طبقا لقانون المهدي في مايو سنة ١٨٧٧ .

جمال الدين الأفغاني وأثره على رجال الدين :

جاء السيد جمال الدين الأفغاني إلى مصر سنة ١٨٧١ ووجد في تلاميذه الأزهر وطائفة من المنتسبين إليه البيته الصالحة لبث تعاليمه فيما وبذلك بعث في الأزهر روح النهضة وغرس فيه مبادئ التقدم الفكري والعلمي .

وقد أثر جمال الدين الأفغاني في حياة مصر الدينية تأثراً كبيراً وكا يرمي إلى توحيد كلمة الإسلام وجمع شتات المسلمين ، وجعلهم كلهم مملكة واحدة يأتهمون وينتهون بأمر واحد ، وأخذ جمال الدين الأفغاني يبت فيه حول الأفكار الدستورية الصحيحة والمبادئ الوطنية الحقة ، فصادت دعوته أرضاً خصبة نمت فيها وأثمرت ونضج الثمر .

وكان جمال الدين الأفغاني في حياته مصراعاً دينياً ، وفليسوقاً حكيماً ، وزعيماً سياسياً فجمع بين الزعامات الروحية والفكرية والسياسية وهرع فيها جميعاً ، فأدى من الناحية الدينية مهمه الإصلاح والتجديد التي أدى مثلبها مارتن لوتر للمسيحية ، وأهاب بالأمم الإسلامية أن تفهم الإسلام على حقيقته ، وترجع به

إلى مبادئه الصحيحة وفطنته الأولى ، وتطهره من الأوهام والخرافات التي أدت إلى تأخر المسلمين .

وعندما جاء جمال الدين الأفغانى إلى مصر لم يكن ينوى الإقامة بها ، ولكن كان يقصد مشاهدة مناظرها واستطلاع أحوالها ولكن (رياض باشا) وزير اسماعيل في ذلك الحين رغب إليه في البقاء في مصر ، وقررت الحكومة منحه راتبا مقداره ألف قرش كل شهر ، أكراما له ، وليس مقابل عمل ، فامتدى إليه كثير من طلبة العلم ينتفون الحكمة من بحر علمه ، فقرأ لهم الكتب العالية في فنون الكلام والحكمة النظرية من طبيعية وعقلية ، والتصوف ، وأصول الفقه بأسلوب طريف ، وكانت مدرسته بيتة ولم يذهب يوما إلى الأزهر مدرسا وإنما ذهب إليه زائرا .

وكان جمال الدين الأفغانى قد غادر الأستانة لأنه لم يجد فيها جوا صالحا للخدمة العلمية والفكرية ، وقصد إلى مصر وقد سبقته إليها ألباؤه وما صادفه في دار الخلافة ، من الاضطهاد ، وفي ذلك الوقت كان الخديوى اسماعيل ينافس حكومة الأستانة في المسكنة والنفوذ السياسى ، وكان يبذل قصارى جهده للانفصال عن تركيا والاستقلال بالحكم عن السلطان . كما سبق الإشارة إلى ذلك في الفصل الثانى . فاغتنم اسماعيل تلك الفرصة ليجمع العلم في شخص الفيلسوف الأفغانى ، لى يعرف الناس أن مصر تؤوى العلماء والحكماء حين تضيق عليهم دار الخلافة .

وهل هذا أخذ جمال الدين الأفغانى يهت بحالهم في نفوس تلاميذه ، واستطاع أن يحرر العقول من قيود الجود والأوهام ، وبفضله خطافين الكتابة والخطابة في مصر خطوات واسعة ، وبالإضافة إلى طلبه العلم ضمت

بجاليته كثير من العلماء والموظفين والأعيان وغيرهم .

وكان المجتمع المصري في ذلك الوقت يقامى الاستبداد ، والصبر على التضيم والخضوع للحكم ، ولا يخفى ما للشخصيات الكبيرة من سلطان أدبي على النفوس وما تؤثر فيها عن طريق القدوة ، فأتخذ جمال الدين الأفغانى بحث في النفوس روح العزة والشهامة ومحارب الذلة والاستكانة ، فعمل على رفع مستوى النفوس في مصر ، وكان للتدخل الأجنبي . الذي جاء نتيجة لاسراف اسماعيل في القروض — من الأسباب الهامة التي حفرت النفوس إلى التبرم من نظام الحكم وللتنافس من مساوئه . وهنا وبدت مبادئ جمال الدين الأفغانى وتعاليمه سبيلا إلى النفوس ، فكانت من العوامل الهامة في ظهور النهضة الوطنية في أواخر حكم اسماعيل .

وعلى هذا فقد أشرفت تعاليم جمال الدين الأفغانى الجريئة كما يشرق للشرق للغريب وخدمات له شجاعته مؤقتا إعطاء الناس بغير تدخل من بجانب الحكومة وربما قد فكر اسماعيل في استخدام لتعاليم الجديدة في حروبه الطويلة مع القناصل الأوروبية وبها تكن الحقيقة في ذلك فقد أبيع لجمال الدين أن يصل محاضراته خلال السنوات التي بقيت من حكم اسماعيل ولم يأت القبض عليه إلا في عهد توفيق وبعد إنشاء المراقبة الانجليزية الفرنسية وذلك في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ ونفى جمال الدين من مصر ، على أن روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها في المجتمع المصري وبقيت النفوس تائرة تتطلع إلى اصلاح نظام الحكم .

الامام محمد عبده وأثره الديني في مصر :

كان الامام محمد عبده عالما فذا جمع بين حكمة الشرق وتصوفه وفلسفته وبين مدنية الغرب وآرائه ومذاهبه وقد تبع السيد جمال الدين الأفغانى في بث تعاليمه

والعمل على احياء النفوس ونهضة ارواحهم التي تركها محمد عبده هو الاصلاح الديني، وقد تناول ذلك الاصلاح نقطتين هامتين، اولها اصلاح الازهر وثانيها اصلاح المحاكم الشرعية .

أما عن الازهر فقد تناول الناحية الادارية والمصيرية والخلقية وخاصة بعد ان بدأ دروسه في الازهر في مايو سنة ١٨٧٧ — كما سبق الاشارة إلى ذلك وبمخصوص المحاكم الشرعية فقد تناول تنظيمها ورفع وظائفها وأنشأ مدرسة القضاء الشرعي .

وكان السر الامام محمد عبده في الحياة الدينية في مصر واضعاً ، فعمل على تفسير القرآن الكريم فوضع تفسير جده عم وسورة البقرة وغيرها ، وكتب ذلك التفسير بروح الاغنية وعلمية ولم يقع في الاخطاء التي وقع فيها من سبقه من العلماء ، فاتبع طريق المنطق ولم ينظر إلى تلك الاصطلاحات التي لازمت تفسير القدامى من العلماء .

ومن احسن مؤلفاته كتاب (الاسلام والنصرانية) وقد كرس الامام محمد عبده جهوده في هذا الكتاب في الدفاع عن الاسلام أمام مزاعم المسيحيين أمثال ريتان ، و د هانوتو ، وغيرهما ممن أخذوا يهاجمون الدين الاسلامي تمهيداً للاستعمار مستغلين في دعاويهم بالانحطاط الذي المسلمين لتهاونهم في أمور دينهم ، وأثبت في ذلك الكتاب أيضاً أصول الاسلام وعلاقته بالحضارة مستعرضاً تاريخ المسلمين الحافل بالخدمات التي أدوها للعلوم والمعارف بأنواعها .

ومن أهم الجهود التي قام بها الامام محمد عبده أنه عمل على تصفية الدين بما يعتقده الناس من الترهات التي ألصقت به ، وجعل قاعدته في ذلك أن العقل مقياس الدين ، فكل ما لم يتفق مع العقل من تفاسير السابقين اعتبره دخيلاً

لا يستحق البقاء وكان جل مجهوده في ذلك موجها فيما يخص بالعقائد ، فعمل حملة صادقة على مسائل الأولياء والتذوّر وأن مثال هذه الطقوس مما هو دخیل على الإيمان بالله .

وهكذا شهد عصر اسماعيل طائفة من رجال الدين ممن كرسوا حياتهم للدفاع عن الدين الاسلامی وتنقيته من الدغلاء ومن تلك الفئة التي كانت تتخذ من الدين وسيلة للمداينة وبجالة الأعيان ، وعملوا على نشر الوهي الديني بين طبقات المجتمع المصري ، وعلى رأس هؤلاء العلماء — كما رأينا — الشيخ مصطفى الحاروسى ، والشيخ محمد المهدى العباسى وساهم السيد جمال الدين الافغانى مساهمة فعالة في تلك الحياة الدينية ، كما كان الامام محمد عبده ممن لم فضل كبير في هذا المجال .

الدوسة :

بالرغم من الجهود التي بذلها العلماء في عصر اسماعيل لتنقية الدين من اللشوائيات التي ظلت راسخة في عقول بعض الناس فقد رسخت في أذهان بعض الطوائف الدينية من الغرائب ما حارت فيها العقول وأصبحت عادة متبعة تقام في كل عام في الاحتفال بالموالد النبوى الشريف تلك هي « الدوسة » .

ويقول « فارمان » Farman أنه لم يعرف شيء من التحديد عن أصل « الدوسة » ، بينما سمع هو شخصيا في القاهرة بعض أحاديث شفوية عن القصة التي تقول :

أنه في حوالى القرن العاشر كان أحد الشيوخ في طريق عودته الى القاهرة بعد تأدية فريضة الحج ، وعندما أراد دعوها حيزوه داخل أسوار المدينة

بحجة أنه لم يقدم للدليل المادى والأسانيد القوية على قوة إيمانه ولم يظهر من الصفات ما يؤهله للمركز الدينى الكبير الذى كان يشغله ، وقيل له : أنه إذا كان فعلا يستحق أن يكون شيخا له مكانته فعليه أن يقدم الدليل على ذلك — فأمر أن يحضروا عددا من الزيجاجات للفارقة ويضعونها على الأرض فى صورة متراصة ، ففعلوا ، ومر الشيخ فوقها راكبا جواده دون أن تكسر منها واحدة .

وكان بين الحاضرين الذين جاءوا ليصاهدوا مدى قوة الشيخ الدينية كثير من النساء اللاتي — من وقع المعجزة التى شاهدنها بأعينهن — دفن بأطفالهن أمامه ، ومر للشيخ فوقهم معتطيا جواده ولم يمسهم أذى ، وعندئذ فتحت له أبواب المدينة وعندما دخلها ، رمى الناس بأنفسهم على الأرض فر الشيخ فوقهم أيضا ولم يمس أحد بسوء ، وكانت تلك المعجزة تتكرر كل عام ، حتى أصبحت هزما من الاحتفالات الدينية . والواقع أن تلك تمعة بها من الفراهة مما لا شك فيه ، وبالرغم من ذلك فقد اعتقد الناس فيها وأصبحوا يمارسونها كل عام أثناء الاحتفال بالمولد النبوى الشريف فى أحد الأماكن الخالية الفسيحة ، حيث تقام الخيام ، وفى كل خيمة تجسد أحد المشايخ ، ومعه أتباعه من الدراويش ، وبين هذه الخيام توجد خيمة خاصة بالحنديوى ، وأخرى لرجال البلاط .

وما هو د بتر ، Butler أحد رجال البلاط فى عصر اسماعيل ، والذي كان يحضر تلك الاحتفالات الدينية مع اسماعيل ، يصف لنا تلك العادة الغريبة مبديا دمشقه لئلا كان يحضرها الحديوى بنفسه فيقول :

كانت تقام تلك الاحتفالات كل ليلة لمدة أسبوع ، فيها يأتي المسلمون من كل مكان لرؤية أصدقائهم ولدى يحضروا ، حلقات الذكر ، وتأتى الدوسة ،

في اليوم الأخير . وكان جنود الشرطة يحفظون النظام في ذلك المكان ، ويمنعون الناس من الاندفاع داخل المكان الفسيح ، الذي يواشج حوالى ٣٠٠ ياردة ، وكانت تمتد على طول الطريق قطعة من الحصار عرضها عشرة أقدام ، وعلى تلك (الحصار) ينام الدراويش ووجوههم مغطاة على الأرض لكي يمر شيخ الطائفة السعدية فوقهم مطمئناً جواده .

وحوالى الساعة الثانية عشرة صباحاً يصل الحديوي إلى مكان الاحتفال ، ويجلس في خيمته ، وهناك يبدأ الاحتفال .

وفي الليلة التي تسبق ذلك الاحتفال ، يقضى شيخ الطائفة للسعدية الليل في تأدية الصلوات والأعواد المعجزة التي سوف تحدث في اليوم التالي ويظل كذلك حتى يصل صلاة الظهر في يوم الاحتفال ، وعندما ينتهى منها يركب جواده ويذهب إلى مكان الاحتفال حيث يوجد ما لا يقل عن خمسة آلاف شخص ينتظرون قدوم الموكب الكبير وبعد اعطاء إشارة معينة يبدأ الحاضرون في « تمثله » غير واضحة تعان قدوم موكب الدراويش الكبير تتقدمه الأعلام الخضراء والحمراء وكتب عليها آيات من القرآن الكريم . وكان البعض يلبس ملابس خاصة ، والبعض الآخر قد حلقوا رؤوسهم وتركوا بها خصلة من الشعر ، وطائفة أخرى تصل شعورهم حتى أكفهم ، والبعض الآخر عارى الجسم حتى منتصفه تقريباً ، وهمجرد وصول ذلك الموكب تبدأ حلقات الذكر حتى تغمر قواهم ويخرج من أفواههم الزبد مثل المجالين ، فلا يستطيعون الوقوف على أقدامهم دون مساعدة ، والبعض الآخر يعزق « القمايين » بأسنانه وياكلونها بشراهة ، وعلى كل حال فالجميع ياتون بحركات جنونية ، ويساعدون في ذلك ما يتعاطونه من (الحشيش) وكان منظرهم مفرعاً ومشيراً ، مما دعى

« رجال البلاط » - الذين كانوا يجلسون في الخيمة الخاصة بهم - يتابعون ذلك المنظر باهتمام بالغ.

عندئذ يأخذ كل منهم مكانه ، وعندما تعطى الإشارة ، يسقطون فجأة على الأرض ، ووجوههم منبطحة على الحصى ، ويحضر أحد المشايخ لكي يتأكد أن كلا منهم بجانب الآخر تماما كأنهم يكونون جسدا واحدا ، وحتى لا يفرك فراغ بين أجسامهم ، وكانوا يرددون بين آن وآخر . الله . الله . وكان مرافقيهم يضعون أقدامهم تحت وجوه الراقدين على الأرض ، ويقربون أقدامهم بعضها بجانب الأخرى ليجعلوا من تلك الأجسام قطعة واحدة متماسكة يدوس فوقها الحصان ، الذي يجب أن تكون خطواته بعيدة عن الرأس وأقدام ، وتأخذ الحركة في المسكون ، ويضعون الرؤوس فوق أياديهم المتشابكة ، ولكن يصدر منهم أنين مفرع ، وبعد ذلك يأتي الحصان حاملا شيخ الدراويش أو بالأحرى شيخ الطائفة السعدية ، الذي كان يلبس عمامة خضراء كبيرة وعلى جانبيه رجلان يمسك كل منهما بإجام الفرس واثنان آخران يستندان الشيخ ، الذي تكون هيئة مقلقتان ، ويميل يميناً وشمالاً وكأنه في غيبوبة ، وأمام الحصان مباشرة يجري رجل آخر فوق تلك الأجسام الراقدة وأمامه اثنتان آخران ، يتحركان بسرعة ويصرخان لأعلان قدوم الشيخ ، ولكي تستعد الأجسام لكي يمر الشيخ فوقها . وكان الشيخ ضخم الجسم ، وكذلك كان الحصان كبير الحجم فيأله من وزن مفرع تتحمله أجسام الراقدين .

ويقول بنلر Butler ، أن بعض الناس قد أخبروه بأن الحصان لا يضع أرجله فوق الأجسام مباشرة ولكنه يمر فقط بينهم ، ولكنه يؤكد أنه رأى بنفسه أن تلك الأجسام كانت متلاصقة جداً حتى أن الحصان لا بد وأن يدوس

فوقها ، ورأى كذلك استسلام الأجسام الخفيف ، وفتنخاع العظام وتعلق الاعضاء ويتشتم من يتشتم فما يصاب بأذى إلا من قل إيمانه أو ثقلت كفة آثامه ، على ما هو في اعتقادهم الذي ورثوه عن الجاهلين .

ويستمر الحصان في سحق الأجسام تحته ويظل الدراويش ساكنين لحظة بعد سروره ويتحمل الجميع الصدمة الأولى في صمت ، ويعبرون ذلك دليلا على قوة إيمانهم وبعد ذلك يحسب أول الجميع النعوض ، ويصدر أنين خفيف ، وبعضهم يصرخ بشدة ويستقط بعد ذلك معنى عليه . إنه لمنظر مؤلم ، لأنهم أنصاف أحياء ، عيونهم جاحظة ، فمنهم من تعظم فسكيه وهذا متدلى اللسان ، وذلك يتدفع إلى الامام ، من شدة الألم . وأن الألم الشديد الذي يراه الإنسان أمامه وتلك الوجوه السمراء التي تبيض من شدة الألم تجعل الإنسان وكأنه مريض من الفزع والإشفاق على هؤلاء البؤساء .

وسرعان ما ياتي اتباع الطائفة السعدية يأخذون الضحايا بعيداً عن مكان الاحتفال ، بل بعيداً عن القاهرة نفسها ، فيدفن الموتي سراً ولا يعلم أحد عددهم حتى لا تذهب المعجزة شائعة . وعلى هذا فقد كانت الناس تعتقد أنه لم يمض أحد بسوء وذلك ديس الطريقة السعدية المطلق لا يصاب أحد منهم بشيء مما يقوم ، .

وبعد أن يمر شيخ الطائفة السعدية فوق الأجسام يرجع من طريق آخر إلى خيمة الخديوى حيث ينزل من فوق حصانه ويتمم إسكلام غير مفهوم ، ولكن لا يحسن أى أحد من رجال البلاط ، استقباله ، وعقد ما يعود مرة ثانية للميدان يتجمع حوله جموع كبير من الناس متلفين للشيخ المشيخ والمبروك ، ويقبلون يده أو يد كل من يستطيع لمسه .

وفي الوقت الذي كان يدهى فيه بعض الناس أن الحصان لا يوجد بالرجل
(حدوة) من الحديد فإن ذلك الادعاء كان كاذبا فقد كانت تغطي طبقة من الحديد
حواضر الحصان تماما وكان الخديوي إسماعيل لا يملك السلطة - على حد قوله -
لإبطال تلك العادة القديمة التي أصبحت راسخة في العقول ، فقد كان يخشى من
إبطالها إثارة الشعور الديني ضده وكان يعبر عنها الخديوي بقوله : « إنها عمل
مخيف وأنا أخجل منها شخصياً » .

ولكنه كان يعتقد أن الذي ينتج من تلك المادة بعض هروح سطحية فقط
ولكن « يتلر » أخبره بما رآه بنفسه من تألم هؤلاء البؤساء وعذابهم ،
وأخبره أيضاً بما في حواضر الحصان من حديد ، حيث كان الخديوي يعتقد
غير ذلك .

وكان الخديوي يقول : « إنني إذا أبطلت (الدوسة) فإن الناس سوف
يقولون أن ذلك قد تم تحت الضغط الأوروبي وليس بدافع من رغبة » .
وكان يريد بذلك أن يعطيه الفرصة حتى يستطيع إلغاء تلك العادة في المستقبل .
كذلك قال الخديوي أنه أرسل أربعة عشر طبيباً للاستفسار عن الجرحى ،
ولكن الأطباء المصريين والأجانب ، لم يستطيعوا معرفة أي شيء عنهم فقد
أخفاهم الدراويش بعيداً عن أعين الناس .

وقد ألغت بشاعة (الدوسة) درجة كبيرة حتى أن جريدة (الشمس)
الإنجليزية نشرت مقالا زادت فيه تلك العادة المبتذلة ، وانتقدت - كذلك -
حضور الخديوي ، ذلك الاحتفال .

واعترض الخديوي بأنه لا يستطيع أن يعمل على إلغاء (الدوسة) ما دام

الشيخ البكري على رأس الدراويش ، وأنه لا يستطيع أن يفعل ذلك ، مجرد توليته الحكم خوفاً من إثارة الشعور الديني ضدّه .

ويقول الخديوي في حديثه مع « بتلر » Butler :

(لقد وقع حادث غريب ، فانت تعرف أنني صممت على إلغاء (الدوسة) هذا العام وأن الشيخ البكري لم يكن مضى على وفاته الكثير ، حسناً ، ان الشيخ الذي امتلأ بجواده وسار به فوق أجسام الناس لعدة سنوات قد افط الآن أنفاسه الأخيرة . إنها مسألة عجيبة حقاً) ، واستمر الخديوي قائلاً : (وهناك شيء آخر أصعب من ذلك هو أن الحصان الذي كان يستخدمه الشيخ البكري أصبح مريضاً جداً ، ومن المحتمل أن يموت بين آن وآخر ، .

وكان يقصد الخديوي بذلك أن هذه عوامل سوف تساعد على إلغاء (الدوسة) . واستنساو الخديوي رجال الدين الذين كانوا متحفظين في إيجاباتهم رغم اعترافهم بأن (الدوسة) ضد الدين الإسلامي ، ولكنهم كانوا يخشون الناس أيضاً ، وعمل الخديوي على نقل مكان الاحتفال بالمولد النبوي الشريف من بولاق إلى العباسية حتى يكون في ذلك قضاء على الاعتقاد القديم . وبالرغم من كل ذلك لم يتمكن الخديوي من إلغاء (الدوسة) التي ظلت تقام حتى أواخر عهده ، وكانت الصحف تنشر أخبارها .

موارد الاتفاق على المساجد ورجال الدين :

فقطراً لأن بعض المساجد والمكاتب الصغيرة كان قد تخرّب في أوائل عهد إسماعيل بحكم مصر ، فقد أمر بوقف إيراد عشرة آلاف فدان من الأقطان المتروكة والمستهجدة في الديرية وذلك للعمل على عمارة المساجد والمكاتب وحفظاً لأقامة الشعائر الدينية ومنع تلك المساجد من الانهيار .

كذلك كانت الحكومة في عصر إسماعيل تعمل دائماً على ترميم التكايا وتعميرها وذلك لإيواء الفقراء والدرأويش - فمثلاً نجد إسماعيل يصدر أمراً إلى محافظ مصر (القاهرة) لكي يعمل على إيجاد منزل يصلح لإسكان فقراء ودرأويش القصر العيني وذلك بناءً على العريضة المقدمة من شيخ تلك التكية .

وهذا وكيل ديوان الداخلية يرسل إلى الخديوي قائلاً : « إن شيخ تكية المسلمين يشكوان التكية مقفلة لكونها خراب وأن الدراويش متضررون لهذا السبب » . ويطلب من الخديوي العمل على ترميم تلك التكية المذكورة، حيث قد مضى عليها وقت طويل وهي على ذلك الحال .

وفي رسالة من إسماعيل سليم ناظر الجهادية إلى الهيئة السنوية بهذه يطلب صرف ثمانين ألف قرش تعويضاً عن بعض الأماكن الملحقة بالتكية الرفاعية للكائنة ببولاق والتي استولت عليها الحكومة لإقامة « وابور طحين » . ويوضح في رسالته أن عدم صرف هذا المبلغ سوف يعطل إقامة شعائر التكية ، لأن ليس للتكية وارد تعديديه ما هو لازم وضروري .

هذا عن المساجد والتكايا ، أما عن رجال الدين أنفسهم فقد تقدم علماء الأزهر إلى الشيخ العباسي شيخ الجامع الأزهر و « فقي » ، السادة الجنتية يطلبون منه العمل على حصر ما هو مرتب قديماً وحديثاً لأهل العلم ، من مرتبات ومعاشات ، وبديل مكسأوى عما انحل عن أربابه وما هو باق للعوجودين منهم وربطه بأسم هذه الطائفة على الدوام والاستمرار ، وذلك بأن يقول ما كان يتقاضاه العلماء في حياتهم إلى الأولاد والذكور لهم من بعدهم أي ما بعد مماتهم إذا ما كان بعض ذلك يكفيهم ويقوم بعاشه مع أولاده وأخوته والا

يترتب له منه بقدر ضرورة معاشه والباقي ينتقل لمن يوجد مستحقا من العلماء
أما من لم يخلف ذكورا أو خلف لكنه لم يكن بهذه الصفات فينتقل لجميع مرتب
والده لمن يستحقه سواء من هذه الطائفة واحدا أو أكثر وأن يكون الاجراء
بمعرفة شيخ الجامع الأزهر ، ومن خلف منهم طفلا فأكثر يعامل معاملة الكبار
من الأولاد في ترتيب مرتب والده له ، حتى يبلغ ، فإذا كان لا شغل له إلا العلم
استدام له ذلك . والا أخذ منه ورتب لغيره من المستحقين بنفس الطريقة
السابقة وبلغ مقدار ما انفصل عن العلماء من سنة ١٨٦٥ حتى سنة ١٨٧١ مبلغ
١٦٧٠ جنيهيا سنويا تقريبا ، وقد وافق اسماعيل على طلب العلماء وأمر بتوزيع
تلك الأموال عليهم بعد إعطاء حق الورثة ، على أن يقوم شيخ الجامع الأزهر
بتوزيع ذلك بنفسه بما يراه موافقا .

وبالرغم من تحديد المرتبات لرجال الدين فقد سلك بعض العلماء مسلكا شائنا
فقد قام أحد علماء دمياط بالاختلاس وأساء معاملة الناس واغتصب أموال
العجزة ، والضعفاء وجهات الأوقاف مما أدى إلى تشكى الكثيرين منه وقد كان
يتخذ من أحد الأجانب ظهرا له وحاميا ويحركه ويغيره بالافتراء .

أما عن شيخ الجامع الأزهر نفسه فقد كان يتقاضى مرتبا قدره اثني عشر ألفا
وخمسمائة قرش في السنة بالإضافة إلى ثلاثة آلاف وثلاثة وخمسين قرش قيمة بدل
كسوة بالإضافة إلى التعيينات السنوية الآتية التي كان تصرف له وهي :

عدد

- ١ صابون بالقنطار (جميعه قنطار واحد)
- ٥ مسلي بالقنطار (جميعه خمسة قناطير)
- ١ سكر كسر بالقنطار يستعوض بسكر و ابوري قنطار واحد
- ٣ هل ابيض ثلاثة قناطير
- ٥ سيج خمسة قناطير
- ١ جمع اسكندري اصفر مشغول بالقنطار ، يستعوض بمجموع من ستمك قنطار واحد
- ١ بسن قهوة بالقنطار — قنطار واحد
- ٦٠ حطب رومي بالجملة — ستين جملة
- ٣٦ قح بالاردب — ستة وثلاثين اردب
- ٢٤ فول بالاردب اربعة وعشرين اردب
- ٥٠٠٠ تبين ابيض بالاقة — خمسة الاف اقة

فتكون الجملة ١١ صنف .

نما سبق يتضح موارد الرزق لرجال الدين في عصر اسماعيل ، وكيف كانوا يحصلون عليها حتى تضمن لهم الحكومة أرزاقا معينة معينهم على شق طريقهم في الحياة وتأدية رسالتهم على الوجه الأكمل .

وبازياد احتكاك مصر بأوروبا ابتداء العلم الاوروبي والتقليد الغربي يراحمان للثقافة الاسلامية ونتيجة لذلك تأثرت الحياة الدينية بتلك الظروف الجديدة ، وبعد أن كان المصريون يفرعون من أن يحتكوا الى غير قوانين الاسلام لأن الحكم بغير ما أنزل الله كفر صريح في القرآن . أصبحت القوانين تؤخذ من تشريع أوروبا ولا يرى المصريون حرجا في أن يحتكوا اليها أو ينضعوا لها وافقت

الفقه الاسلامى أم لم موافقه، وما كان ذلك الا خضوعا لحكم الظروف الاجتماعية
ونتيجة للاحتكاك بأوروبا .

وعندما اشترك الاجانب في الوزارة المصرية في العام الاخير من حكم
اسماعيل وذلك سنة ١٨٧٩ عقد العلماء عدة اجتماعات مع الاعيان وذلك لاثارة
الكراهية الدينية ضد الوزراء الاوروبيين، ونعتوا رايضها شا بأنه صديق المسيحيين.
وهذا يوضح لنا مدى الوعى القومى بين طبقة رجال الدين بعد أن كان كل
منهم لا يعيا الا بالشئون الدينية فقط دون الدنيوية منها .

تلك هى طبقة رجال الدين في عصر اسماعيل والتي تناولتها يد التغيير والتطور
بحكم الظروف الاجتماعية التي طرأت على المجتمع المصرى في ذلك الوقت بعد
أن كانت فئة جامدة في مكانها لا تتغير بمرور الزمن ، فاضطرتهم الاحداث إلى
السير في ركاب التطور مع الزمن .

الفصل الثامن

طبقة الأفندية والطبقة الحاكمة

أولاً : طبقة الأفندية

من هم الأفندية :

نقصد بالأفندية تلك الطبقة من طبقات الشعب - في مصر اسماعيل - والتي كانت تتكون من الشباب الذين نالوا قسطاً من التعليم في مصر ثم أرسلوا إلى الخارج لإتمام تعليمهم والحصول على الدرجات العلمية من دول أوروبا خاصة ، كي يعودوا إلى بلادهم مزودين بكل جديد ولكي يستخدموا تلك المعرفة الجديدة لمصلحة البلاد .

ولكن هؤلاء الشباب أو السواد الأعظم منهم مالوا أن تأثروا بالبيئة الأجنبية وعند عودتهم إلى بلادهم ، حاولوا الظهور بمظهر جديد يختلف عن المظهر الذي كانوا عليه قبل سفرهم إلى الخارج ، فقلدوا الأجانب في كل شيء ، في المأكل والمشرب والملبس ، وساعدتهم في ذلك ظروف معينة ، منها أن اسماعيل نفسه ، كان يهدف إلى ادخال مظاهر الحضارة الأوروبية في البلاد ، فكان يقيم الحفلات الراقصة تشبهاً بالإوروبيين وأحضر الممثلين والمطربين والمطربات من الخارج لكي يعملوا في مصر ، كما حاول ادخال كل ما هو أوروبي في البلاد .

وتلك الطبقة التي نحن بصدد الحديث عنها - وهي طبقة الأفندية - كانت تعمل على تقليد الأجانب وخاصة الأوروبيين في كل شيء ، مثل شرب الخمر

والسهر في الأماكن العامة ، واستخدام بعض الكلمات الأجنبية أثناء الحديث
وهم بذلك أخذوا من الأجانب العادات السيئة ، والصرفوا عن مجاراتهم في
التقدم بالبلاد حتى تصل إلى مصاف الدول الأوروبية ، وفي هذا الفصل
سأحاول مناقشة التصرفات التي كانت تقوم بها تلك الطبقة مما يتعارض مع
مصلحة البلاد .

ولكن يجب قبل أن نتحدث عن تلك الطبقة والدور الذي قامت به في
الحياة الاجتماعية في مصر في عصر اسماعيل - يجب أولاً التعرف على أول عهد
مصر بالبعثات وكيف استمر إرسال تلك البعثات إلى الخارج حتى عصر
اسماعيل . حتى نستطيع أن نكون صورة صادقة عن هؤلاء المبعوثين ،
والظروف التي جعلتهم يدفعون في تيار تقليد الأوروبيين دون تمييز . وبذلك
نعرف على الدوافع التي جعلتهم يسلكون ذلك السبيل . والدوافع أنهم عندما
فعلوا ذلك فقد أخذوا عن دول أوروبا العادات السيئة فقط ونقلوها إلى بلادهم ،
وبالفعل في ذلك إلى أبعد الحدود .

تاريخ إرسال البعثات إلى أوروبا قبل عصر اسماعيل :

١. رأى محمد علي أنه في حاجة إلى أناس متعلمين في العلوم الرياضية
والطبيعية وأصول التربية وترتيب المدارس والدراسة ، أخذ يرسل البعثات
إلى الخارج وخاصة إلى أوروبا لكونها مقر تلك العلوم في ذلك الوقت ،
فقد نقلت المكتبة القديمة إلى لغاتها وضمت إليها ما ألف من رجالها بلغتهم
فاحتكرت التعليم .

وغادرت البعثة الأولى مصر في مايو سنة ١٨٢٦ ، وقد مكثت تلك البعثة
في أوروبا ثمان سنين وتسعة أشهر ، ووزعت على عدة دول ، وكلفت من

رجالها العلامة الفاضل المرحوم رفاعة بك ، وكان عدد تلامذتها ١٢٧ تلميذا منهم أولاد الذوات ، والعمد والآمال من المشرقيين والأتراك والشراكسة وبعض الروم والآرمن من أولاد المستخدمين منهم في الحكومة .

وفي سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٨) أرسل ١٣ تلميذا أقام بعضهم ٨ سنوات والبعض ١١ سنة ، وفي سنة ١٢٥٤ هـ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ١٢٥٩ هـ أرسل أفراد بلغوا ٢٧ تلميذا ، وبمجموع هذه الرسائل ١٧٧ تلميذا ، صرف عليهم ١٢٣ و ١٧٤ جنيها وبموجب اختلاف مدة إقامتهم ، اختلفت مقادير ما خص التلميذ منهم ، ففي البعثة الأولى تكلف التلميذ ٥١٨ جنيها ، وأما البعثات الأخرى فإنها مختلفة ، فمنهم من أقام ١١ سنة فتكلف ٩٤٩ جنيها ومنهم من أقام ٢١ سنة فتكلف ٣٤٢٥ جنيها ، وآخر أقام ١٩ سنة وتكلف ٢١٠٧ جنيها ، وعلى ذلك فإن المصروفات اختلفت حسب مدة كل منهم في البعثة .

وفي سنة ١٨٤٥ أنشئت في باريس مدرسة مصرية لتعليم الشباب الوافدين من مصر ولكنها ما لبثت أن أغلقت في سنة ١٨٤٨ .

وفي نفس السنة (١٨٤٥) أرسلت البعثة الخامسة التي كان منها حسين بك وعبدالحليم باشا أنجلا محمد علي ، وكانت تتكون من ٧٠ مبعوثا ، منهم المسلمة علي مبارك شيا وكانت بالطبع في فرنسا وبلغت نفقاتها ٩٤٦١٥ جنيها .

واستمر محمد علي في إرسال البعثات وخاصة إلى فرنسا ، ولكن عدد المبعوثين أخذ يقل شيئا فشيئا ، ويقدر عدد المبعوثين في عهد محمد علي حوالي ٣٠٠ طالب وانخفض هذا العدد إلى ١٩ في عهد عباس ، ١٤٥ في عهد سعيد .

وهكذا فإن طبقة الأفندية ، كانت موجودة قبل عصر اسماعيل ، منذ

جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر ومعها العلماء الفرنسيين ، هؤلاء العلماء الذين كانوا من العوامل التي جعلت محمد علي يرسل البعثات إلى دول أوروبا وخاصة فرنسا ، وجاء هؤلاء المبعوثين إلى مصر بعد أن مكثوا سنين طويلة خارج بلادهم حتى أن بعضهم أقام في الخارج ما يزيد على العشرين عاما ، وكانت تلك المدة كافية لكي تجعلهم يعودون إلى بلادهم وقد تأثروا بدرجة كبيرة بالعادات الموجودة في تلك المدن الأوروبية التي أقاموا بها أثناء دراستهم بالخارج . ونقلوا تلك العادات معهم إلى مصر ، فقلدوا الأوروبيين في كل شيء ، وحاولوا أن تكون معيشتهم في مصر على نمط تلك الحياة التي عاشوها في الخارج ، وبالفعل في ذلك إلى أقصى الحدود فشرعوا الخمر وأقاموا الحفلات العامة ولبسوا الملابس الأجنبية ، ولم تخل أحاديثهم من بعض الكلمات الأجنبية .

وجاء عصر اسماعيل وكان يعمل على ادخال مظاهر الحضارة إلى مصر فزاد من ارسال البعثات إلى الخارج ، وخاصة إلى أوروبا ، وبالتالي زاد عدد أفراد تلك الطبقة وهي طبقة الافندية ، الذين أخذوا يتقادون الأجانب . دون تمييز .

ازدياد ارسال البعثات إلى الخارج في عصر اسماعيل :

جريا على عادة اسماعيل في التفتيته بدول أوروبا ، فإنه أخذ في زيادة عدد المبعوثين إلى الخارج وخاصة مدن أوروبا ، هؤلاء تأثروا كثيرا بما رأوه في تلك البلاد من عادات ، وسبب ذلك أن المبعوثين في عهد محمد علي كانوا من الطلبة المتقدمين في السن . فلم يكن أول البيئة الغربية فيهم مثاما كان في عصر اسماعيل ، حيث أنهم كانوا شبانا في نحو العشرين من عمرهم ، أو دون ذلك ، الأمر الذي جعلهم يتأثرون بسرعة بالجو المحيط بهم ، والاكثر من ذلك أنهم

حاولوا نقل ذلك الجو إلى بلادهم .

وهكذا ، يمكن القول ، أن طبقة ، الأفندية ، قد تكوّنات بشكل فعال في عصر اسماعيل أكثر من أي عصر قبله ، وبالأخص ، كان ذلك نتيجة طبيعية لزيادة عدد المبعوثين إلى دول أوروبا ، وإلى كون هؤلاء المبعوثين من الشباب .

وكانت أهم الدول التي أرسلت إليها البعثات في عصر اسماعيل هي فرنسا ، وإنجلترا ، وإيطاليا وكذلك بعض دول أمريكا الجنوبية وكذلك أفريقيا . ولكن أكثر الدول التي أرسلت إليها تلك البعثات هي فرنسا بمساعيدها المختلفة وخاصة باريس . وفيما يلي جدول يبين عدد المبعوثين في كل سنة من سنة حكم اسماعيل :

السنة	المبعوثون في الخارج	المستجدون	الجملة	عدد الذين حضروا	الباقون
١٨٦٨	١٧	٢٨	٤٥	٤	٤١
١٨٦٩	٤١	٤٣	٨٤	٢	٨٢
١٨٧٠	٧٦	٠	٠٠	٠٠	٧٦
١٨٧١	٧٦	١٨	٩٤	١	٩٣
١٨٧٢	٩٣	٢٨	١٢١	٢	١١٩
١٨٧٣	١١٩	٥	١٢٤	٥٢	٧٢
١٨٧٤	٧٢	٦	٧٨	٢٠	٥٨
١٨٧٥	٥٨	٣	٦١	١٧	٤٤
١٨٧٦	٤٤	٥	٤٩	٧	٤٢
١٨٧٧	٤٢	٥	٤٧	٣	٤٤
١٨٧٨	٤٤	١٣	٥٧	١٨	٢٩
١٨٧٩	٢٩	٣	٤٢	٧	٣٥

من الجدول السابق يتضح زيادة عدد المبعوثين في السنوات الأولى لحكم اسماعيل وان تلك الأعداد ظلت تقل في السنوات الأخيرة من حكمه بشكل ملحوظ . فمثلاً نجد أن عدد المبعوثين سنة ١٨٦٩ كان ثلاثة وأربعون طالباً في الوقت الذي أرسل فيه في سنة ١٨٧٩ ثلاث طلاب فقط ، ويرجع ذلك إلى الارتباك المالي الذي حدث في السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل والذي أدى إلى الإخلال بجميع مرافق الدولة .

ويكاد يجمع الباحثون على أن عدد الطلبة الذين أرسلوا إلى دول أوروبا تحت حكم اسماعيل ١٧٢ طالباً وبلغت نفقاتهم ٥٧ ر ١٦٣ جنينها . اللهم إلا الشيخ علي يوسف الذي ذكر في خطابه الذي ألقاه بالمؤتمر المصري حيث قال أن عدد هؤلاء المبعوثين كان ١٥٥ فقط وأيده في هذا الرأي السيد عبد الله النديم الذي قدر نفقات تعليمهم بمبلغ ١٣٧ ر ٨٦٦ جنينها .

وعلى ذلك فبالرغم من أن عدد المبعوثين إلى أوروبا تحت حكم اسماعيل كانوا أقل عدداً من هؤلاء الذين أرسلوا في عهد محمد علي ، فإن هؤلاء الشباب الذين عادوا من أوروبا في عصر اسماعيل كان لهم طابعاً مميزاً يميزهم عن غيرهم بشكل واضح ، أكثر من هؤلاء الذين عادوا من أوروبا في عهد محمد علي ، وقد يرجع السبب في ذلك .. كما سبق الإشارة .. إلى أن معظم طلبة البعثات في عهد محمد علي كانوا من المتقدمين في السن ، بعكس هؤلاء الذين ارتادوا أوروبا في عصر اسماعيل فقد كانوا من الشباب اللذين لم يتجاوز معظمهم العشرين عاماً ، وهذا كان له أثر فعال في سرعة تأثرهم بالمعادات الأوروبية ، فملدوا الأوروبيين وبالفرا في هذا التقليد حتى كانوا عرضة للفتنة من ذوي العقول الفانية وخاصة السيد عبد الله النديم .

الافندية والمبالغة في تقليد الاجانب :

لقد اشتهر عن (الافندية) في عصر اسماعيل أنهم كانوا يتأدون الاجانب دون مراعاة لظروف البيئة التي نشأوا بها وثرهوا على أرضها ، من ذلك مثلا أولئك الذين تلقوا دروسهم في الخارج وعندما عادوا إلى بلادهم - لكي يطبقوا ما قاموا بدراسته في دول أوروبا لكي يفيدوا به أوطانهم - فانهم كانوا يؤدون ما تعلموه كما سمعوه . (ولا يراعون فيه النسبة بين مشارب الامة وطبائعها وما مررت عليه من عاداتها فيستعملونه على غير وضعه لبعدهم عن أصله وطوهم بمحاذره عن ماضيه وغفلتهم عن آتية ، يظنونه على ما بلغهم هو السكال لكل نفس والحياة لكل روح فيرومون من الصغير ما لا يرام الا من الكبير وبالعكس غير ناظرين الا إلى صور ما تعلموه ولا مفكرين في استعدادهم يعرض عليهم وهل يكون له من طباعهم مكان يحمد أو يزيد ما على ما بها أضعافا وما هذا إلا لكونهم ليسوا أربابها وإنما هم لها نقلة وحمة) .

من ذلك يعين أنه حتى المعلوم التي درسموها لم يحاولوا الاستفادة منها على الوجه الصحيح الذي يفيدون به وطنهم ، بل كانوا ينقلون ما سمعوه دون تصرف ودون مراعاة ظروف بيئتهم .

وكانت توجد طائفة منهم تنبأ في مضممار الملامى جريا على عاداتهم في تقليد الاجنبي وترويج تجارتهم بقطايطهم خروء المتفرعة ، كالعبير الميسر أيضا فلبت بهم أيدي الحوادث وأصبحوا أذلاء بعد أن كانوا أحرار .

ويتحدث السيد عبد الله النديم عن تلك الحالة فيقول :

(أله لو لم يجد فينا الاجنبي استعدادا لقبول كل ما يعرضه علينا مما خفى ضره تحت شعار الحسين مارحمت تجارتهم ولا ترك وطنه العزيز وشده عنه الرجال .

فلنفقه الحقائق وانعبر بتقلبات الأيام وصروفها ونعتد لواء العزم على تغيير
الخطا قبل أن يتسع الخرق على الرافع . عجباً لنا لم لا تقتدى بمن خالطناهم
السنيين العديدة وتطبع بطلابهم الحميدة المؤسسة على تعزيز وطنهم مهما شطروا
عنه والزود عن حقوقهم والمحافظة على عوائدهم ودينهم ولغتهم والتمسك
بهروة الوفاق وغير ذلك مما ضمن لهم الله عز وجل ونحن نرتع ونلعب مفرطين
في اتساع الشهوات وتضييع الاموال ولقد تمس بنا الحالة أحياناً لا تراض
الدراهم من أحدهم فيصرف لنا من خزائن كرمه ما لا يفوته تخليده في بطون
الأوراق (السكبيالات) مع أخذ الاحتياطات اللازمة على حقوقه وتسجيل
ما يراه مناسباً له من الربح فنحن عليه ونخرج من عنده وآخر دعوانا أن الحمد
لله والشكر لهذا الخواجه الكريم ، وبعد أن تخرج تذكر أيام الحظ وليالي
اللهو ، فلا يسعنا إلا التوجه (إلى الخواجه بول مثلاً) صاحبنا القديم الذي
جمعت خازناته من النبيذ اللذيذ والشعبانينا العال والبيرة اللطيفة ما سبب أموالنا
فتذهب هناك أحشائنا ببعض جرعات ثم تتركه قاصدين قموة (فلان) المشهورة
فلا نستطيع تسليم الخواجه ساعتنا حتى نوفيه حقه ولا نزل على هذه الحال
والديون تراكم علينا حتى يباع ما نملكه ، وقس على ذلك ما يجر عن تسخير
البراع فليستيقظ الغافلون وليتذكر المذكرون والامنى يستقيم الظل
والعود أعوج .

وهكذا صور السيد عبد الله القديم حال من يسير في تيار تقليد الأجانب
من شرب الخمر ولعب الميسر وذلك بالطبع بعد أن رأى ذلك متفشياً في المجتمع
وكان يهدف - بدون شك - إلى الحد من هذه التمرقات البذينة التي لا تليق
بالشباب المثقف .

والعجيب انهم كانوا يقلدون الاجانب فيما لا يجدى ولا ينفع ؛ كالنفن في
المأكل والمشرب والملابس حتى هلدوا الاجنبى كيف يكون النفن والتألق
والزهوره أن يظهر لهم كل يوم ، من عجائب (المسودة) والاصناف المتنوعة
ما انطوى غشه تحت ستار التحسين ، وبهذه الطريقة فاتهم ضمنوا لهذا الاجنبى
ازدهار مصانعه ونحويل أغلب ما تخرجه هذه المصانع من أنواع الزخرف على
الشرق ومدنه . وكان إذا أحضر قاجر منهم صنفا جديدا نساءهقوا لشرائه
ودفعوا الأثمان اليها بذهبه فيه بنية صافية ورضاء قلب بدلا من أن يعملوا على
تشجيع المصنوعات الوطنية ويعملوا على رواجها .

كذلك كان يوجد بين كبار الموظفين الذين تلقوا التعليم الأوروبى ، من
انصفوا بعيوب الغرب فقط ، فكافت تعوزهم الأمانة في تصرفاتهم ، وينقصهم
للصدق ويقومون بأقل عمل ويحاولون الحصول على أكبر أجر بطرق غير
مستحبة . وكثيرا ما كان يرتكب مديروا الأقاليم أنفسهم الأخطاء الجسيمة
ولا يصل شيء منها إلى القاهرة وما جاورها ما لم يصل ذلك عن طريق السياح
وكان إذا سمع الخديوى بذلك الأخطاء لا يعاقب مرتكبيها ، ففرضوا ضرائب
نادرا ما تصل إلى خزانة الدولة وسنحروا للقلاحين بدون أجر في أراضيهم
الخاصة.

وعلى ذلك فانهم انصفوا بكثير من الصفات السيئة ، فأخذوا عن الغرب
عيوبه فقط ، وتماذوا في ذلك إلى أبعد الحدود .

والأكثر خطورة على الإطلاق أوائل الشرقيين الذين استخدمهم الغربيون بأجر
بسيط فأخذوا يبارزون من كانوا اخوالهم قبل أن يبيعوا أنفسهم ويوهبوا لهم
بكلمات لا طائل تحتها ، وكانت تلك الفئة أشد على الشرقيين من الغربيين فهم

الاعداء الأعداء والخوافة العادون ، فكثروا ما كانوا يستعدون أوروبا بدهوى
المحافظة على الأمن والخوف من الحركات الدينية، بل لقد ألفوا الكتب ونشروها
بين الغربيين ليسيحوا وطنهم وأخوانهم بشن بحس .

ومكذا فإن تلك الفئة لم تقتصر على تقليد الأجانب ومماراتهم في تلك الأعمال
المسيئة بل أن هؤلاء الأجانب أنفسهم أرادوا الاستفادة من تلك الفئة لمصالحهم
الخاصة وكانوا يستعملونهم ضد أخوانهم المصريين كي يستطيعوا السيطرة على
البلاد .

وكان منهم من يقوم بذلك العمل على الوجه الذي يرضى هؤلاء الأجانب
لأنه كان يجد فيهم من يساعده على تحقيق رغباته أيضا ، تلك الرغبات التي كانت
على حساب حقوق زملائهم من الوطنيين والذين كانوا يدافعون عن وطنهم
بصدق أمام تلك الفئة الضالة .

أضرار المبالغة في تقليد الأجانب :

كان الضرر كبيرا من أثر المبالغة في تقليد الأجانب في مصر في
عصر اسماعيل وذلك لمحاولة (الافندية) للظهور بمظهر شباب أوروبا فقلدوهم في كل
شئ ، بالغوا في ذلك إلى أقصى حدود المبالغة .

من ذلك أنهم بالغوا في تقليد الأوروبيين في وسائل التسلية واللهو وتعاذوا في
ذلك أكثر من الأوروبيين أنفسهم حتى أصبح معظم الذين يرتادون صالات الموسيقى
والرقص من أفراد تلك الطبقة ، إلى جانب بعض الأوروبيين وذلك أنهم لم
يكن لديهم من الوسائل النافعة ما يساعدهم على الاستفادة بوقت الفراغ .

والواقع أن هؤلاء (الافندية) بتقليد الأوروبيين ذلك التقليد الأعمى قد ألحق

هم أضرارا بالغة وقد ذكر لنا السيد عبد الله القديم أمثلة متعددة على مساوي ما كانوا يقومون به ، من ذلك :

(أن أحد هؤلاء الشباب كان صحيح الهيئة ، قوى الأعصاب ، جميل الصورة ، لطيف محبوب من الجميع ، وبينما هو كذلك صحبه أحد المضللين واستماله إليه وظن أهله أن ذلك المضلل من الاتقياء ، الذين لا يعرفون الله ، ولا يميلون الى المفاصد ، فأخذوه معه الى أماكن ليس له سابق عهد بها (وغاب هذا الصاحب على هواه فغرم بجمع الغرباء واستدعاء الأعداء ومصاحبة الأشقياء ومساعدة الأغبياء) حتى أدى ذلك كله الى مرضه ، وعندما رآوه أحد أقاربه قال له :

(الكم تركتموني لصاحب يدور بي أينما دار فعرطني لمن لم أعرف طبعه ولا عاداته ولا لغته فلم أجد بدا من الموافقة ودرت معهم في أماكن اللهو حتى أصبت بالداء الأفرنجي).

وجاءوا له أهله بالاطباء الذين تولوا أمر علاجه من هذا الداء وأمرؤا أهله ألا يتركون الغرباء يتولون خدمته ولا يمكنوا الأجانب من الوصول إليه خوفا من افسادهم العلاج).

من هذا نرى مدى الضرر الذي يعلق هؤلاء الشباب من جراء السير في تيار تقليد الأجانب دون التمييز بين ما ينفع وما يضر ، فكانت العاقبة وخيمة .

وفي بعض الأحيان كان يجد أفراد تلك الطبقة أن تصرفات أهلهم من بني وطنهم أصبحت غير لائقة ، ونسوا أنهم أبناء هؤلاء الناس الذين يحاولون التبرئة من تصرفاتهم بعد غودتهم من أوروبا ويضرب لنا السيد عبد الله القديم الأمثلة العديدة على سوء تصرفات تلك الطبقة في بعض الأحيان ، من ذلك ما ذكره

تحت عنوان (عربي تفرنج) حيث يقول :

د أنه كان لأحد الفلاحين ولد يسمى (زعيط) تركه يلعب في التراب وينام في الوحل حتى صار يقدر على تسريع الجاموسة فسرعه مع البهايم إلى الغيط يسوق الساقية ويحول الماء وكان يعطيه كل يوم أربع صندوقلات وأربعة أخناخ بصل وفي العيد كان يقدم له الخبث ليأكل اللحم بالصل ، وبينما هو يسوق الساقية وأبوه جالس عندما مر بهما أخذ التجار فقال لآبيه لو أرسلت ابنك إلى المدرسة لتعلم وصار انسانا فأخذه وسلمه إلى المدرسة فلما أتم للعلوم الابتدائية أرسلته الحكومة إلى أوروبا لتعلم فن عين له ، فبعد أربع سنين ركب الوابور وجاء طالداً إلى بلاده فمن فرح أبوه حضر إلى الاسكندرية ووقف برصيف الجمر ك ينتظره ، فلما خرج من الفلوكه قرب أبوه ليعتضنه ويقبله شأن الوالده المحب لولده فدفعه في صدره وجرت بينهما هذه العبارة :

زعيط : سبعمان الله عندهم يا مسلمين مسألة الحزن دى قبيحة جدا .

معيط : آمال يا أبني نسلم على بعض ازاي .

زعيط : قول (بون أريفي) وحط إيدك في إيدى مره واحدة وخلاص .

معيط : لحو يا أبني أفا بقول منيش ريفي .

زعيط : موش ريفي يا شيخ ، انتم يا أبناء العرب زى البهايم .

معيط : الله يسترك يا زعيط والله جا خيرك يا أبني فوت روح فوت .

ويستمر السيد عبد الله للتدعيم قائلا :

(فلما وصل به الكفر قامت أمه وحملت له طاجنا في القرن ملوءا الحما يوصل فلما

رآه قال لها :

ليه كترتى من الـ ...

معيكه : من الـ إيه يا زعيط .

زعيط : من البتاع اللى اسمه إيه ...

معيكه : اسمه ايه يا ابني . الفلفل ؟

زعيط : نوفر ال دى البتاع اللى يذرع .

معيكه : الغلة يا ابني ؟

زعيط : نوفر دى اللى يبقى له رأس فى الارض .

معيكه : والله يا ابني مافيه ريحة للنوم .

زعيط : البتاع اللى يدمع العينين اسمه (أوليون) .

معيكه : والله يا ابني مافيه أوليون ولا ... دا لحم بالبصل

زعيط : مى سا بصل بصل .

معيكه : وبازعيط يا ابني فسيت البصل انت كان اكله كله منه .

معيط ، شكاه لأحد النبهاء وقال ولدى توجه إلى أوروبا وحضر يذم بلاده وأهله

ونفى لغته فقال له النبيه ، ولدك لم يتهذب صغيرا ولا تعلم حقوق وطنه ولا

عرف حق لغته ولا قدر شرف الأمة ولا ثمرة الحرص على عوائد الأهل

ولامزية الوطنية ، فهو وأن كان تعلم علوما إلا أنها لا تفيد وطنه شيئا فإنه لا يميل

إلى أخوانه ولا يستحسن إلا من يعرف لغتهم على أنه أصبح كالغراب لما أراد

أن يقلد الحجل فى مشيته وعجز عن التقليد ، واستحال عليه عوده لطبيعته الأولى

فأصبح يتفزع قفزا وقد خرج عن حد النفسية وطباع النوعية ولا يفعل فعل فعل

ولذلك إلا لثيم جاهل وطنه فكلم من شبان تعلمت فى أوروبا وطادت

محافظة على مذهبها ، وعوائدها ولغتها ، وصرفت علومها فى تقديم بلادها وأبنائها

ولم ينطبق عليهم عنوان ، (عربى قفريج) .

وهكذا صور لنا السيد عياد الله القديم تلك الصورة الحية لأحد هؤلاء الشبان

الذين عادوا من أوروبا وقد آثرت أن أوردها هنا بنفس الأسلوب الذى ذكره

السيد عياد الله القديم لتعطى صورة صادقة مما تريد إبرازه من المنابر الجسيمة التى

تُنتج فن التقليد الأهمى للأجانب، وبالطبع لا يتطابق ذلك على كل الشباب الذين تعلموا في أوروبا فكثير منهم كانوا من النبهاء .

لقد وجد بينهم أفراد يتفخرون بالفاظ الحرية والوطنية والجنسية، وما شاكلها ولكن ذلك يكون في عبارات منقطعة بتراء لم يحدد الغرض منها ولا يعرف بدايتها ووقفوا عند هذا الحد ومنهم آخرون عمدوا إلى العمل بما وصلوا إليه من العلم فقلّبوا أوضاع المباني والمساكن ، وبدلوا هيئات الماء كل والمسلايس ، وجميع مستلزمات الحياة ، وتنافسوا في تطبيقها على أجود ما يكون منها في البلاد الأجنبية وعدوها من مفاخرهم . فأضاعوا بذلك ثروتهم إلى غير بلادهم واستبدلوا بها أغراض الزينة ، بما يروق منظره ولكن لا يحمده أثره ، فكان في ذلك للقضاء على الصناعات الوطنية ، وعلاك العاملين في المن لعدم مقدرتهم على أن يقوموا بكل ما تستدعيه تلك العلوم الجديدة من الحاجيات والكماليات الجديدة لأن مصانعهم لم تتحول إلى الطراز الجديد وأيديهم لم تعود على الصنع الجديد بما أضر بالبلاد ضررا كبيرا وذلك لأن تلك العلوم وضعت فيهم على غير أساسها وفاجأتهم قبل أوانها . والواقع أن هؤلاء الشباب الذين تعلموا في أوروبا قلّدوا الأجانب فيما لا ينفع بلادهم فقط وتركوا الكثير للنافع الذي لو عملوا على الاستفادة به لعملوا على رقى بلادهم رقىا عظيما ، فكم من الأوروبيين عملوا على دراسة العلوم والفنون السياسية التي تساعد على إقامة مجالس الشورى . ومما زالوا يبهثون في الآدم والدولة حتى قبضوا على أزمة الملك بنصحية قوية ، ووقفوا أمام ملوكهم حصونا تقيم الفتن الداخلية والأخطار الخارجية . فماذا على الشرقيين لو جاؤهم في هذا الطريق وهي سهلة ولا يلزم الخوض فيها غير انتخاب العقلاء وانسلاخ ذوات القدم من التوجه إلى الوجهة الأجنبية وجمع الكلمة على توسيع السيف في مذهب وطني لتخرج من مضيق هذه المصيبة التي أصيب بها بعض نبهاء

الشرق من خدمة الاجنبى ولو بيع الوطن اليه .

وهكذا كان الاول بافراد طبقة الافندية — وهم الفئة المثقفة — ان يعملوا على الاستفادة من تلك العلوم التى درسوها فى أوروبا لمصلحة بلادهم والرقى بها بدلا من السير فى طريق التقليد الاعمى الذى جلب عليهم خسارة كبيرة وكما سبقت الإشارة فقد تعرضوا كثيرا للنقد حتى يتعرفوا على اخطائهم ويتركوا معالجة الاجانب وتقليدهم .

وليس هناك ابلغ من السيد عبد الله اللندىم عندما يخاطب احد (الافندية) قائلا :
(اظنك لو تدبرت امرك لاستحييت من مقابلة من لم يولد فى ارضك وعلمت أنك فى احتياج الى مذهب يرشدك ومؤدب يوقفك عند حدودك ومنبه يوقظك من غفلة الكسل وتومة الاهمال على أنك اهل الذكاء ورب البلاعة ومنبع المعارف ومبتدع الصنائع ولكنك جهلت تاريخك)

بما سبق يتضح أن هؤلاء الشباب الذين تعلموا فى أوروبا والذين كانوا يكونون طبقة (الافندية) عملوا على تقليد ما شاهدوه فى دول أوروبا المختلفة ونقله الى بلادهم دون النظر الى العواقب ، ولم يقتصر الامر عليهم فقد قلدهم بالتالى الشباب المثقف الذين تلقوا علومهم فى مصر وتولوا الوظائف العامة بما ألحق بهم التأخر وعدم الاستفادة بتلك العلوم التى تلقوها ولكن بالاطيع ووجد بينهم من عمل على الاستفادة بها والرقى ببلادهم ولكنهم كانوا قلائل .

ثانها : الطبقة الحاكمة

الخديوى :

كان الخديوى اسماعيل على رأس الطبقة الحاكمة ، ولذلك يجدر بنا القاء نظرة عامة على حكام مصر فى ذلك الوقت ، حتى يتضح لنا الى أى مدى كان أفراد الطبقة الحاكمة فى مصر يقلدونه ويعملون على التشبه به كلما أمكن .

نص فرمان سنة ١٨٤١ على تشبيه ولاية مصر بوزراء الدولة العثمانية حيث أن مصر كانت إحدى ولايات الامبراطورية العثمانية ، وعلى ذلك كان يعرف اسماعيل (بوالى مصر) ولا يميزه عن باقى ولاية السلطنة العثمانية الا بعض ميزات خاصة به ، فاختل بعمل على تغيير ذلك اللقب ، لكرى يشعر أنه فى مصاف الملوك والاباطرة ، خاصة أنه كان يميل الى التشبه بنابليون الثالث - صديقه الحميم - وامبراطور فرنسا فى ذلك الوقت ، وبعد مفاوضات مع الباب العالي حصل اسماعيل على لقب (خديوى) ، وهى كلمة فارسية أقل مرتبة من الخلافة وأعلى من الوزارة وذلك فى سنة ١٨٦٧ :

وكان الخديوى يتمتع بسلطات مطلقة ، وهذا هو موطن الداء ، وكان يحكم مصر مثلما كان لويس الرابع عشر يحكم فرنسا ، فكان اسماعيل هو الدولة ، وعلى ذلك فهو يمتلك أرواح الناس وجميع الاراضى التى يمتلكونها ، وهو المرجع الاول والاخير فى جميع الامور كجهة كانت أو صغيرة ، وكان يجمع فى شخصه جميع أجهزة الدولة ، فرغبته هى القانون ، وعلى رعاية أن يطيعوه رغما عنهم ، حتى لا يتعرضوا لغضبه .

وفى سبيل الحصول على فرمانات تمنحه الحصول على سلطات واسعة فى الحكم أقبل يبذل الاموال كرشوة للوزراء الأتراك وكبار الموظفين فى تركيا كى

يمهدوا له السبيل لهدى الباب العالي ، وكان ذلك بعلم السلطان ورضائه الذى كان اسماعيل يعمل على أن يكون خادمه المطيع .

وكان الخديوى يعتقد فى الحكمة التى قالها له أحد الساسة المشهورين والتي تقول: (أن فن الدبلوماسية يتركز فى تقديم الأطعمة الشخصية .) فكان يعمل بتلك الحكمة دائما . فهو يعتقد أن الطريق الملكى للقلب يكون عن طريق المعدة ، وإذا كان الكرم الزائد الذى يديه بالنسبة للاجانب يخفى عيوبه السياسية والمالية ، فافى ذلك الكرم كان يساعدهم على غلق أفواههم فى كثير من الأحيان واستمر على تلك العادة حتى فى أشد أوقات الضائقة المالية .

وحديث الذكر أنه قد حدثت عدة اغتيالات بين مستشارى الخديوى ، تلك الاغتيالات التى أثارى الرغب بين سكان القاهرة ، وذلك فى أبريل سنة ١٨٧٨ مما أدى الى حدوث عدة اضطرابات سياسية ، ولقد حدثت تلك الاغتيالات فى فترات قصيرة متتالية .

وأعظم ضحايا تلك الاغتيالات هو قاسم باشا ، محافظ القاهرة ، ورئيس شورى النواب والمفتش العام السابق للوجه القبلى ووزير البحرية سابقا ، والمدير العام السابق للخاصة والذى مات فجأة وقد كان الانطباع الذى تركته تلك الحوادث عميقا جدا ، ولم يكن أحد يستطيع أن يتفهم تلك النهاية السريعة . وفى الحقيقة كان قاسم باشا فى آخر ليلة قبل وفاته ، فى قصر الخديوى حتى الساعة العاشرة مساء ، لكن يهنئ والدته الخديوى واكى يشترك فى الاحتفالات التى أقيمت اجازالا بعودة حفيدهما حسن باشا ، فجل اسماعيل ، وقائد الحملة المصرية التى اشتركت فى الحملة على روسيا .

ومات قاسم باشا فى منزله بعد ساعة واحدة من مغادرته ذلك الاحتفال .

وبين تلك الشخصيات التي اغتيلت رجال امتازوا بالامانة ، والشجاعة ،
في مواقف عديدة وكانت لهم مواقف مشرفة أمام رغبات الخديوى والذى
تحمّلها على مضض ، وبينما كانت الاستفسارات تملأ كل مكان فإن قدوم
أثر كثيرا في جموع الشعب ، وذلك لمعرفة التامة بكل شئون الدولة ، والذين
كثيرا ما اتصفوا بالأخلاص في أعمالهم .

وفي قصور الخديوى للعديدة التي أنشأها في كل مكان كانت تلك القصور
ملينة بالحريم وقد كانت أعدادهن كثيرة جدا وكان اسماعيل يمنع أى شخص
من التقاطع اليهن أو التحدث معهن . وبالرغم من تظاهر اسماعيل وعائلته بمسايرة
التمدين والحضارة الأوروبية فإنهم كانوا يعملون على زيادة أعداد الحريم في
قصورهم ، وبعد عزل اسماعيل صديق وموئده ، باع الخديوى جوارى وحريم
وزيره الراحل وأخذ الثمن لحسابه الخاص ، وكان للوزير الكثير من الجوارى
وكان يبارى مولاه في الاكثار منها .

وكان نظام الحريم لعنة لمصر كما هو لعنة لتركيا ، فقد كان أساسا لمجارة
الرقيق الأبيض ، وهو يصور بمملكة داخل حدودها سيد مطاع إلى الأبد
ولا يسأله أى شخص عما يفعل ويعتبر نظام الحريم مركزا للمؤامرات ومسرعا
لكثير من الجرائم التي كانت ترتكب في الخفاء .

وكان الخديوى نفسه يحتاجه الرعب في بعض الأحيان من الحريم ، حيث
كانت أفكار النساء تنسم بالجهل ، والتعصب وتسيطر عليهن الخزعبلات وكثيرا
وكثيرا ما كان يتحدث هو عما يدور بخاطره عن مساوئ الحريم .

عندها تولى الخديوى اسماعيل حكم مصر كانت تدر عليه أملاكه الخساسة
دخلا يقدر بحوالى ٣٠٠٠٠٠ جنيه سنويا ، وفي بداية سنة ١٨٦٨ كانت تقدر

قيمة ممتلكاته ومصدانه بحوالى ٦ ملايين من الجنيهات بما فى ذلك قيمة ٣٠٠٠٠٠
بنيت أو جددت منذ سنة ١٨٦١ .

وقد كان اسماعيل يصرف الاموال الباهظة فى اقتناء الاراضى الجديدة وكذلك
فى المشروعات التى كانت تتكلف أموالا كثيرة ، ولحقى بعمل على تحسين تلك
الاراضى التى كان يمتلكها وفى سنة ١٨٦٢ كان اسماعيل يمتلك حوالى ٣٠٠٠٠٠
فدان . وقد صرح نوبار باشا لـ دايسى ، Dicey مؤلف كتاب « قصة الخديوية » ،
أن اسماعيل كان يمتلك حوالى مليون فدان من أجود أنواع الاراضى فى مصر
وذلك أثناء سنة ١٨٧٧ ولكن ما الثمن الذى دفعه اسماعيل للملاك الحقيقيين
لتلك الاراضى ؟ هذا أمر لم يتضح ولا يمكن الوصول إليه .

واند سيطرت عليه فكرة امتلاك جميع اراضى مصر وأن يعمل قدر امكانه
لكى تعود عليه بالنفع والمكسب الوفير . وكان الشيء الوحيد الذى لم يهمل من
ذهنه دائما هو عبارة أن يجعل نفسه عظيما فى الداخل اذا لم يستطع أن يفعل
ذلك فى الخارج وتطبيقا لتلك القاعدة فالتد عتد العزم على أن يجعل من مصر
مزرعة يكون هو فيها المالك الوحيد .

وكان سعيد قد منح كبار موظفيه من الأتراك بعض الاراضى الغنية بمزرعة
وذلك لكى يؤسسوا طبقة كبار ملاك الاراضى الزراعية ولكى يجعلهم ينفقون
أموالهم فى استصلاح تلك الاراضى وزراعتها . ولكن عندما استولى اسماعيل
استولى على تلك الاراضى الزراعية وأعطاهم أرض أخرى غير مزرعة والى
كان يستغرق استصلاحها وزراعتها حوالى خمس سنوات ، ولقد أجبرهم على
توقيع عقود بمبادل أطيانهم بأخرى بور والا فسيكون مصيرهم النفى .

وهكذا بذل اسماعيل كل جهوده فى سبيل امتلاك الأطيان سواء بطريق الشراء

والذى أضاع جزءا كبيرا من أموال الدولة في هذا السبيل - أو بطريق الاستيلاء
حتى يستطيع تحقيق مطامعه .

وفي نفس الوقت كان ينعم ؛ لا بإعدادات الواسعة على وزرائه وكبار موظفيه
مثل راغب باشا الذى كان يشغل وظيفة ، وإباشمعاون ، في ذلك الوقت والذى
أنعم عليه بألف فدان وكذلك أمين باشا رئيس مجلس الاسكندرية الذى أنعم
عليه بعثمائه فدان ، وغيرهم من كبار موظفيه .

كما سبق يتضح أن اسماعيل حكم مصر وكان يعمل على التشبه بالملوك
والأباطرة ، بالرغم من تبعيته لسلطان الدولة العثمانية ، فحكم مصر حكما
استبداديا وكان هو المرجع الأول والأخير في جميع أمور الدولة ، ولو أدى
ذلك إلى القضاء على خصومه بشتى الطرق . كذلك بنى القصور الفخمة وملاها
بالحریم من الجوارى والنساء كانت تعتبر ملكة داخل ملكة كذلك حمل على امتلاك
الاطيان الشاسعة حتى أصبحت تلك الاطيان التى كان يمتلكها تقدر بملايين
مليون فدان من مجموع مساحة الاراضى الصالحة للزراعة في مصر في ذلك الوقت
والتي كانت تبلغ حوالى خمسة ملايين الأفادة . هذا وقد جراه وزرائه ،
وكبار موظفيه في امتلاك الاطيان الشاسعة وبناء القصور والاكتثار من الجوارى
وغير مثال على ذلك وزيره اسماعيل صديق .

الوزراء والديرون والأعيان :

بحث اسماعيل من جديد المجلس العالى (الذى أنشأه محمد على) أو المجلس
الخصوصى وأصبح هذا المجلس يسمى باسم (المجلس الخديوى) وكان اسماعيل
يكل بحث جميع المشروعات . ويرأس بنفسه جلساته غاليا . ولو أن السلطة
ظلت له في النهاية (فهو يتصرف كما يشاء حتى ساءت الحالة المالية للدولة) .

وكان محمد سعيد قد تحول دواوين محمد علي كالدخلية والمالية والبحرية إلى وزارات فحول اسماعيل باقي الدواوين الكبرى - كالبخرية والخارجية والأشغال والمعارف إلى وزارات كذلك .

وكان الأعيان الذين اقتنوا الأقطان والضائع فزداد لرواتهم يوما بعد يوم وذلك بازدياد دخلهم من أقطانهم وأملاكهم ، وكانت الحكومة دائما في جانبهم وكانوا هم يزلفون للحكام حتى ينالوا رضاهم ويأمنوا على مصالحهم ولو أدى ذلك إلى كسب ذلك الرضا عن طريق الهدايا والرشاوى ، وأنهم اسماعيل عليهم الكثير من الألقاب والرتب وأسند إليهم المناصب الإدارية والقضائية فكان منهم المديرون ورؤساء المجالس وكاد يكون مجلس شورى الحكام مقصورا على طبقتهم .

وقد قسم اسماعيل القطر المصري إلى ثلاثة أقسام كبرى : البحرية والمتوسط والصعيد وقسم هذه الأقسام الثلاثة إلى ١٤ مديرية ، ٨ محافظات . كذلك عمل على تقسيم المديريات إلى مراكز ، والمراكز إلى أقسام . والأقسام إلى نواح وأنشأ وظائف مفتشين ، ورؤساء مفتشين للأقاليم كان أعظمهم شهرة اسماعيل صديق ، الشهير بالمفتش ، وعمد برئاسة النواحي إلى عهد بدلا من المشايخ وجعل هؤلاء مساعدين لأولئك في أعمالهم .

ولقد كان المديرون كلهم - في بادئ الأمر - من العنصر التركي ولكن ثبت بعد ذلك عدم كفاءتهم في الإدارة ، فأخذ يستبدل المديرين الأتراك بمديرين من المصريين ، حتى أصبحت معظم مديريات القطر مملوكة في سنة ١٨٧٧ بمديرين مصريين ، بالرغم من أن هيئة الأتراك - من جهة - لا تزال كبيرة . في نفوسهم وأنه كان يخشى أن يحملهم هذه الهيئة في معاملاتهم الإدارية مع كبار رجال العنصر التركي الخاضع لحكمهم على التهاون . الذي قصد لينجم عنه

الضرر بالمصلحة العامة ، وكذلك لم يكن يشعر عامة الشعب بالهيبه من المصريين
مثلا كانوا يهاهون الامراك.

ولما كان (اسماعيل صديق) مفتحا لعموم الاقاليم فقد كان يتحكم في تعيين
المديرين وقد فرض اعاوة على من يريد الحصول على وظيفة مدير وهى من
٢٠٠٠ جنيه إلى ٣٠٠٠ جنيه ، وعلى من يريد أن يكون وكيلاً لمديرية من
١٠٠٠ جنيه إلى ١٥٠٠ جنيه وعلى من يريد أن يكون ناظراً لقسم من ٥٠٠
جنيه إلى ٧٥٠ جنيه . وقد كان كل هؤلاء يعملون على الحصول على أضعاف
ما دفعوا به أن يتسلموا وظائفهم مما أدى إلى فساد البلاد ، وقد كان بين هؤلاء
المديرين من يحمل القرامه والى كناية بالكلية .

وكانت الثروة التى جمعها اسماعيل صديق باشا المفتش وناظر المالية بهذه
الطريقة غير المشروعة تفوق فى مقدارها واختلاف مظاهرها ما كان منها لى أى
أمير مصرى وكان ينفق منها عن سعة ، فاشترى القصور الفخمة وأمتلك الاطيان
الشاسعة التى كانت تزيد على الثلاثين ألف فدان ، وكان لديه من المجوهرات
ما يزيد على الستائة وخمسين ألف جنيه انجليزى ، والجدير بالذكر أنه تمتع بكل
ملك النعم وسعد فى ظروف كان لا يصرف فيها للدووظفين فى القطار المصرى
قيمة مرتباتهم نحو ثمانية عشر شهراً أو ما يزيد .

وهكذا أراد اسماعيل تكوين وزارة مستقلة كما هو الحال فى الدول الأوروبية
ولكن مما سبق يتضح أن تلك الوزارة التى أنشأها كانت صورية فكان هو
المرجع الأول والاخير فى جميع الأمور ، وكان هؤلاء الوزراء مجرد موظفين
يعملون على ارضاء رغبات الخديوى ، وتنفيذ أوامره ، وفى ١٤ أبريل سنة
١٨٧٨ عندما ألقت لجنة تحقيق دولية لبحث الأسباب التى أدت إلى سوء

حالة الحكومة المصرية المالية وعجزها عن سداد الأقساط المستحقة عليها ، فكان مما اقترحه اللجنة الأخذ بنظام الوزارة المسؤولة ، بدلا من حكم الخديوى الشخصى ، كذلك كانت مهمة مجلس شورى النواب استشارية بحتة .

كذلك رأينا كيفية تعيين المديرين وأخذ الرشاوى الباهظة في سبيل تعيينهم فكان هؤلاء يعملون بالتالى على جمع تلك الاموال التى دفعوها وزيادة وذلك بالضغط على سائر طبقات الشعب وخاصة طبقة الفلاحين ، فعلى هؤلاء المديرين فى جمع الضرائب أضعافا مضاعفة وكانوا لا يفكرون إلا فى مصالحهم الشخصية دون العمل على مصلحة ذلك الفلاح الذى كان كثيرا ما يلجأ إلى ترك أرضه والحرب عفتلا ذلك على البقاء فى تلك الأرض مع الخضرع اظلم الطبقة الحاكمة سواء من المديرين أو المشايخ أو العمد أو غيرهم الذين كانوا يتنفذون فى جمع الضرائب بشئى الوسائل وكانت الضرائب لا تصل إلى خزينة الدولة كاملة بل تظل تتناقص نتيجة لأن كلا منهم يأخذ منها نصيبه .

الأراك كطبقة حاكمة :

يرجع تاريخ العنصر التركى إلى مصر إلى الفتح العثمانى سنة ١٥١٧ عندما خلع لاسطان سليم آخر سلطان الباليك فى مصر وتلقب بلقب خليفة وفرات مرتبة مصر إلى إقليم عثمانى بلقب السلطان ، وتبع ذلك التغير هجرة العنصر التركى الى مصر ولكن فى أعداد قليلة وأقاموا بصفة خاصة فى القاهرة ، ولما لم يتمكنوا من الاندماج مع سائر طبقات الشعب الموجودة فى مصر. ولقد احتكروا الوظائف الرئيسية فى الدولة لمدة ٢٤ سنة تقريبا واسكن دون أن يكون لهم النفوذ الفعلى فى البلاد .

وفى منتصف القرن الثامن عشر تجمع الماليك - الذين ظلوا كطبقة محاربة -

تجمعوا واحترفوا تجارة الرقيق واستعادوا بذلك كثيرا من نفوذهم السابق، وفي خلال الخمسين سنة التي أعقبت ذلك لم يفقد الغزاة الاتراك كل نصيبهم في الحكم فقط ولكن تمطت سيادة السلطان الفعلية في مصر . وعندما تولى محمد علي حكم مصر كان لا يعطف على تلك الطبقة وكانت سياسته هي الاستعانة بعنصر المصريين أكثر من الاتراك العثمانيين وسار خلفاؤه على تلك القاعدة .

ولقد كان محمد سعيد ابن محمد علي فاقا على الاتراك والشراسة لدرجة أنه قال: دأبني أود أن أعرف ما هي العروق والشرابين التركيه والشركية في لافهمها ، فأتلخص من آخر نقطة من هذا الدم الممقوت .

وهكذا كان سعيد يكره الاتراك وأخذ يعمل على إبعادهم عن الحكم .

لقد أجرى شبه احصاء في سنة ١٨٥٩ أثناء ولاية سعيد علي مصر ، وقدر عدد السكان في ذلك الوقت بحسبوالى ١٢٥٠٠٠٠ نسمة وباعتقاد الاخطاء أو احتمالات الخطأ ، فيقدر عدد السكان بحوالى خمسة ملايين نسمة . وبالقيااس إلى ذلك العدد يمكن القول بأن عدد السكان في مصر في عصر اسماعيل كان يتقدر بحوالى خمسة ملايين ونصف ويقدر عدد الاتراك في ذلك الوقت أيضا بحسبوالى ٢٠٠٠ (عشرة آلاف نسمة) ، منهم ١٠٠٠ في القاهرة ، ٢٠٠٠ في الاسكندرية ، ٣٠٠٠ في الوجهين القبلي والبحري من القطر المصرى ، وكانوا يعملون كأسطوات للدمن المختلفة ، أو يشتغلون بالتجارة ، وكانوا يمثلون أيضا طبقة صغار الملاك ، وبعضهم ضمن هيئة العلماء ، والبعض الآخر يشغل مراكز عظيمة بالنسبة لأنفسهم وطبقتهم ، ولكن نفوذهم الاجتماعى والسياسى ضئيل جدا خارج حدود الطبقة التي هم جزء منها .

كما أن هؤلاء الاتراك كانوا يعملون كقواسم في المديريات هوضا عن

حساكر الجهادية، ولكن كانت أخلاقهم سيئة ما أدى إلى تشكى الأهالي منهم . وكانت قد جرت العادة أن توزع الحكومة هؤلاء القواسم على مشايخ النواحي لمدة ثلاثة أشهر في السنة وذلك للمساعدة في جمع الضرائب ، وقد أرسل هؤلاء المشايخ إلى الحكومة بما يفيد رغبتهم في عدم إرسال هؤلاء القواسم وأنهم يمكنهم جمع الضرائب بدونهم حيث أنهم طوال الثلاثة أشهر التي يقيمونها يكافرون المشايخ الكثر من المأكل والمشرب مما يسبب لهم أضرارا بالغة ، هذا في الوقت الذي كان فيه هؤلاء القواسم مرتبات ثابتة .

ومن ذلك أيضا أن وجيها من وجهاء الصعيد ، عين مديرا للمديرية التي فيها بلدة ، وكان أهله يلزمونه دائما حتى في سحرة الرسمية الخاصة به ، مما يؤدي إلى ضياع وقته في محادثات غير متصلة بعمله بالمرّة ، ولم يجد في نفسه القسوة لايقافهم عند خدم فأوعز إلى قواسم للتركي ، وكان عالي القامة ، ضخم الجسم أوعز إليه أن يدخل يوما على أوائك الأهل والمعارف عندما يراهم بما ليسين في سحرة الخاصة ويترجمهم ويتردهم حساهم لا يفعلون ذلك مرة أخرى؛ وفعل القواسم ما أمره به المدير ودخل على ذلك الجمع وحلق عينيه بشكل مفرع ، وهجم عليهم بصوت خفيف قائلا : « لا سكترا كرتا افلاخ أدسير » فذعر الجمع وارتعدوا وأخلوا المكان في لحظات قليلة ، ولكن المدير كان أولهم هروبا لشدة ما أصيب به من فرح من هيبة قواسم وهول منظره وصورته .

وتقول د ليدى دف جوردون ، : « منذ أيام تلفتنا فاذا بأوعية الماء جافة وإذا البيوت غير مرشوشة ولما بحثنا الأمر تبين أن السقائين فروا جميعا آخذين معهم حائلاتهم وأمتعتهم إلى حيث لا يدري أحد . أما السبب فهو أن بعض ذوي النفوذ بينهم قواسم تركي أجبروهم على جلب المساء لبعض المايان

بشمن لم يستطيعوا تحمل تفاهته وقد هرب سقائي المسكين وعلى رءوسهم أجبر شهر
كامل له . .

وأن الأمثلة التي تدل على تعسف الأتراك والشراسة لكثيرة جدا ، وقد
كان هذا التعسف يقع بمسفه خاصة على المصريين أبناء البلاد ، فقد اتفق الملاحم
أول مصري أن قائد الشر كسى ضربه ذات يوم بدون سبب وبدون ذنب ،
ورفع الملاحم شكواه الى من هو أعلى من قائده فلم يلتفت اليها فرأى الملاحم ان
ضربه وهو ضابط ، لا يتفق مع كرامته ولا مع هيئته في نظر مرءوسيه ، فتشجى
عن وظيفته ورجع الى الصف بمسفته جنديا ، وأظهر في حالته الجديدة من الطاعة
والامتثال والشجاعة ما جعله أعلى منزلة في أعين (العساكر) من الملاحم . ولكن
قائده الشر كسى عند عمله هذا غاربا عن حدود الأدب العسكري ويستلزم
عقابا يردع غيره من الاقتداء به فسيق الملاحم أمام مجلس حربي ، وحوكم ،
فحكم عليه المجلس بالموت تحت الرصاص ونفذ الحكم فيه .

ومن أمثلة تعسف الشراسة ان ضابطا مصريا شعر بالمرض أثناء سيره مع
أورطته من موقع الى آخر ، وطالب من قائده الشر كسى ان يستريح في خيمته
ويتخلف في أحد المواقع نظرا لعدم قدرته على السير ، فأمر القائد الطيب
(طبيب الفرقة) ، بالكشف على الضابط واستعمل ألفاظا أدرك الطبيب منها أن
القائد يرتاح الى تقرير لا يكون موافقا للرئيس .

فكشف عليه وقرر أن الضابط يمكنه السير ، فما كان من القائد الا انه ذهب
الى خيمة ذلك الضابط وأمر باقتلاعها وقلبها على رأسه ، وأمره بالسير مع
أورطته فازداد المرض عليه ، وحال دون تمكنه من الاستمرار على المشي .
فأمر القائد الشر كسى ، بتجريده من رقبته وتنزيله الى النصف تقريبا ،

فنفعل . ولم يكتف بذلك بل عندما استقر الجيش أمر بمحاكمة الضابط أمام مجلس عسكري وحكم عليه بالإعدام فأخذوه وأجلسوه على الأرض ، هوثقوا الركبتين ويداه وراء كتفيه وأطلقوا عليه الرصاص فجرح جرحاً مبرحاً ، ولكنه لم يمت فكلف أحد الجنود بالاجهاز عليه نفعل .

من الأمثلة السابقة يتضح مدى تعسف الأتراك والإشراكمة وخاصة بالنسبة للمصريين الذين كانوا يهادلونهم بالعنف والقسوة ويلقون بهم في السجون لأقل حادثة ، ولا يتوانون عن اعدامهم لأتفه الأسباب .

وانه بما لاشك فيه ان سوء ادارة الأتراك قد أدى الى تلك الحالة السيئة التي وصلت اليها مصر في عهد اسماعيل ، وان احترام الشعب لم أصبح معدوماً لأن الناس يفضلون دائماً أن يحكمهم بنى وطنهم ولو كانوا ظالمين .

وكان هؤلاء الأتراك يعارضون الإصلاح والتقدم ، وكما تقدمت البلاد فان فرصة انتشار نفوذهم وتفوقهم تأخذ في النقصان ، ولكن تزداد معارضتهم لأن الإصلاح والتقدم ليسا من مصلحتهم .

وهكذا كان الأتراك يعملون دائماً على تأخير البلاد حتى يستطيعون نشر نفوذهم وكان ذلك على حساب طبقات الشعب جميعاً .

فهذا الخليط من الموظفين الأتراك الذين اختار الخديوي بعضاً منهم ، والبعض الآخر أرسلهم للباب العالي الى مصر لكي يعملوا على الموازنة مع قوة الخديوي والحد منها هذا الخليط الذي انتشر هنا وهناك كان يعيش في الأرض فساداً ينشرون الظلم بين أفراد الشعب ويعملون على اذلاله وفرض سيطرتهم بشق الطرق بما جعل تلك الطبقة من الأتراك والإشراكمة مكروهة كرها شديداً من سائر الطبقات الأخرى لأنهم لا يسايرون التقدم والمدنية .

وظل المصريون مدة طويلة لا يسمح لهم بالتقدم الى مراتب الضباط ،
وبالتدريج سمح لهم بذلك وخاصة في عهدى سعيد واسماعيل ، حيث أخذت
اعدادهم تزداد في صفوف الجيش ولكن بالرغم من ذلك ظل العنصر التركي
متفوقا في مصر ، معتمدين في ذلك على الرتب الرفيعة التي كانوا يغالونها والتي
كان لا يسمح بها لزملائهم من المصريين ، ولم يكن احد اكثر تعجبا من
اسماعيل عندما علم وهو في منفاه ان الثورة التي حدثت في الجيش المصري في
فبراير سنة ١٨٨٠ بعد عام من الثورة الاولى لضباط والتي حدثت في عهده
كانت تلك الثورة من تدبير الضباط المصريين ضد الاتراك والشراكسة الذين
تمتعوا بامتيازات لم يصل اليها احدهم في يوم من الايام ، وبالطبع كان من أهم
شروطهم عزل وزير الحربية عمر رفقي باشا الذي كان بالطبع من أصل تركي
وتعيين مصري مكانه .

وقد كان الاتراك والشراكسة يتمتعون بسلطات واسعة وخاصة في الجيش
وكانوا يستغلون مراكزهم في الحظ من شأن الضباط المصريين . من ذلك ما
وقع بين خسرو باشا التركي وعرابي ، حيث جمع خسرو ضباط الآلايات
لبعض الأوامر والتنبيهات ، وبعد ان انتهى من أوامره خاطب عرابي بالفاظ
شنيعة وعبارات بذينة وسب العرب وآباءهم والفلاحين عنوما ، ونظم تلك
الشتمات بقوله : « سكتي فلاح ، فغضب عرابي غضبا شديدا وقال له : « ان
الفلاح اسم قبيح عندك ولولاه ما رأيت سعدك ، وأخذ ينعت خسرو بأحط
الصفات بما أنار غضبه ، وصعد الى الخديوي ، الذي أمر بمحاكمة عرابي
فحوكم وحكم عليه بالنفي وفي ذلك أوضح الأدلة على التعصب الشديد لدى
الاتراك والشراكسة ضد المصريين ، فكان هؤلاء الاتراك لا يتركون فرصة
تمر دون ان يهينون المصريين ويوجهون اليهم الزائفة .

وحق في الوظائف المدنية تميز الأتراك على سواهم في كل شيء ، فكان الكاتب التركي مثلاً يتقاضى مرتباً أكبر من أى كاتب آخر ، فكان الكاتب العربى لا يصل إلى مرتب الكاتب التركى بأى حال من الأحوال .

ويظهر تعصب الطائفة الحاكمة للأتراك واضحاً من تلك الرسالة التى بعث بها أحد المديرين إلى الخديوى يقترح فيها ترقية أحد النظار ويستشهد على كفاءة ذلك الناظر بأنه د من أبناء الترك ، وكان ذلك يعتبر دليل كافى على احتيائه فى الترقية دون سواه .

وهكذا يتضح مدى تمييز الأتراك على غيرهم ويرجع السبب - غالباً - إلى أن معظم الذين كانوا مسيطرين على شئون الدولة فى مصر تمتعت بحكم اسماعيل كانوا من الأتراك فكانوا يتعصبون لبني جنسهم ويفضلونهم على غيرهم مهما ارتكبوا من أخطاء ، فكما سبقت الإشارة أن معظم المديرين كانوا من الأتراك والشراسة ، وكذلك كبار الضباط كانوا من الأتراك أيضاً وكان يحرم على المصريين الترقى فى تلك الرتب العظيمة فى الجيش حتى يظل نفوذ الأتراك سائداً .

تعيين المصريين إلى جانب الأتراك فى الوظائف :

كان سعيد قد أمر بتعيين العمدة من المصريين إلى جانب الأتراك وإبتدأ تجربة ذلك بتعيين اثنين من همد فواحى مديرية المنيا وبني مزار وجعلهما بداية للتجربة . وبعد ذلك أمر تعميم تعيين المصريين إلى جانب الأتراك فى سائر الأقاليم وذلك بأن يكون د اثنين فظار أقسام من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب ، أى أنه سمح بتعيين ثلث النظار من المصريين وثلثين من الأتراك . (ويقصد بناظر القسم مأمور القسم) (أما المعاون فكان يسمى حاكم خط)

كذلك أمر فيما يختص بحكام الاخطاط أن يكون منهم ثلاثة من أبناء السترك
وواحد من أبناء العرب . وهكذا أصبح للمصريين نصيب في الحكم لأول مرة
في عهد سعيد وكان ذلك سنة ١٢٧٢ هـ . بعد أن كان لا يسمح لهم بالتعيين في
مثل تلك الوظائف التي كانت قاصرة على الأتراك فلما تولى اسماعيل حكم
مصر صار نصف الحكم مصريين وبذلك زاد عدد المصريين في وظائف الدولة
وأصبحوا ينافسون الأتراك في السلطان بعد أن كان هؤلاء الأتراك يحتكرون
وظائف الحكم ، وأغلب الظن أن تولي المصريين للحكم جاء نتيجة التوسع في
فتح المدارس في عصر اسماعيل وإرسال البعث إلى الخارج فظهرت طبقة مثقفة
مستفيدة جديدة بأن تتولى شئون الحكم فأظهرت جدارة بدلا من هؤلاء الأتراك
الذين اشتهروا بالتمصب والجهل وكانوا يكرهون التقدم والمدنية .

وعلى ذلك حل المصريون محل الأتراك في كل فروع الادارات الحكومية
ومعالمها التي أصبحت معظم وظائفها - في مدى سنتين قليلة - في أيدي المصريين
سواء المسلمين منهم أو الأقباط .

وكان الكتبة من الأقباط يوجدون في كل مدينة تقريبا وكان عددهم في
عصر اسماعيل يبلغ حوالي ٥٠٠٠ ر . ٥٠٠ خمسمائة ألف شخص تقريبا . ولكنهم
يوجدون بكثرة في مدن خاصة مثل مدينة جرجا . وكانت تتميز عن اخوانهم
المسلمين العمامة السوداء والجلبساب . وكان يكفي القاء نظرة على وجوههم
لتعرف عليهم ومن الصعب أن نحدد بدقة وجوه الاختلاف بينهم وبين المسلمين
هو ما ولكن من النادر أن يخطئ الإنسان في التعرف عليهم ، وكانوا يكونون
الطبقة الدنيا من الموظفين ، وكانوا أكثر من الأتراك في أخذ الرشوى ،
وان كانوا أكثر تفاهما منهم أكثر من المصريين المسلمين .

ولقد تدرج المصريون في الوظائف حتى وصلوا إلى وظائف المديرين للأقاليم بعد أن كان المديرين كلهم من الأتراك وبذلك فاقس المصريون الأتراك في توالي الوظائف العليا في الدولة وبذلك أخذ نفوذ الأتراك يقل شيئا فشيئا .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل لقد تولى المصريون الوزارة في عهد اسماعيل وخير مثال على ذلك العلامة علي مبارك الذي تولى هذه مناصب حتى وصل إلى وزير . ومن العوامل التي ساعدت على تولي المصريين وظائف الحكم هو جعل اللغة العربية لغة البلاد الرسمية وذلك ابتداء من عهد سعيد الذي أمر بذلك فكاه في التركية لأنه كان ينقم على الأتراك والتركجية . وكذلك كان بكرة الشراكسة .

ولما تولى اسماعيل حكم مصر عمل على أن تكون اللغة العربية أيضا اللغة الرسمية للدولة فضلا عن أنها اللغة الوطنية . فاحتلت اللغة العربية كل مكان ولم يبق للغة التركية وجود إلا في بيوت الأتراك وفي المكاتب الرسمية مع الدولة العلية .

وعندما وجد الأتراك أن المصريين أصبحوا متساوين معهم في تولي وظائف الحكم أخذوا يعملون على الحد من تعيين المصريين ، فهذا اسماعيل صديق مفتش عموم الأقاليم يكتب إلى المحية السنية بأن إلغاء وظائف الكتاب الأتراك من المديريات قد ألحق الضرر بالأعمال بحجة أن بعض المكاتب مازالت باللغة التركية . ولذلك فهو يطلب عودة (الكتابة) الأتراك في المديريات مرة أخرى .

وهكذا أصبح يوجد تنافس بين الأتراك والمصريين على تولي وظائف الحكم ، وبمرور الوقت تولى المصريون معظم الوظائف الهامة في الدولة لاسيما بعد استعمال اللغة العربية في المكاتب الرسمية بعد أن كانت اللغة التركية هي

لغة البلاد الرسمية .

وكان اسماعيل يعمل على جلب أهواء العمدة والوجهاء إلى دواوين المديرية ، ليتدربوا على تعليم الأحكام وشئون الحكم والإدارة فهمدا لتوظيفهم فيما بعد في الوظائف الإدارية .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد أنشئت مدرسة في السويس لتعليم أولاد القبودانات والمساكر البحرية وأولاد الضباط والمساكر البحرية . وكانت قد أنشئت قبل ذلك مدرسة لنفس الغرض في القلعة .

وكان اسماعيل يعمل على أن يكون أنجال الطبقة الحاكمة — مع أنجاله — مميزين على سواهم في التعليم . وكان يوصى دائما بالاعتناء بأسباب راحتهم وباستكمال ترتيب مايلزم لهم من وسائل الراحة .

علاقة الطبقة الحاكمة بجموع الشعب :

كان الموظفون الذين عهد إليهم جباية الضرائب ظلما ومرتعين ورياء كانت معاملتهم الحكومة لهم هي التي أدت إلى صلوكم ذلك السبيل ويقول (مستركيف) في تقريره :

(ان في جملة الأسباب التي تقلل من نفع الموظف الوطني ويحمله على الخيانة أنه مقلقل في مركزه معرض للعزل في كل آن فكل وظيفة من وظائف الباشوات فما دون يمكن إبطالها بمجرد إرادة صاحب الامر . وقد أصبح الموظف المصري مثل الوالي الروماني يحاول أن يجمع من وظيفته ما يمكن الجمع قبل أن تضيق الوظيفة عليه ، فيحال على المعاش بعد أن يسلب الحكومة والأمالى معا وهناك ثروة طائلة مع أن راتبه قد لا يتجاوز أربعين جنيها في الشهر .

هذا وقد كانت الحكومة تعاقب الموظفين بمقويات نخدش كرامتهم حتى أن

تلك العقوبات وصلت في بعض الأحيان إلى الضرب .

وكان الخديوى يفرض الاتاوات على الباشوات ، وهؤلاء يفرضونها بدورهم على أعيان القرى الذين يتقنونها من الفلاحين وفي ظل ذلك النظام انتشرت الرشوة والفساد في كل مكان وكان العمدة ينفذون أوامر مأمور المركز ، والمأمور ينفذ ما يملكه عليه المدير ، والمدير ينفذ أوامر المفتش العام الذى يعمل على أرضاء الخديوى وذلك بجمع أكبر قدر من الضرائب وعندما سئل المفتش العام عن المصدر الذى يرجع إليه محصلوا الضرائب عند أى شكوى وكان ذلك السؤال موجهاً إليه من أعضاء لجنة الدين ، فأجاب بقوله :

« أما فيما يختص بالضرائب فلا يستطيع للفلاح أن يرفع شكواه لأنه يعلم أن تلك الضرائب تجمع بناء على أوامر عليا . »

فإذا احتاجت الحكومة إلى عشرة ملايين من الجنيهات تطلب إلى المديرين جمع ذلك المبلغ ، فيطلبون ذلك بدورهم من مشايخ القرى وهؤلاء يعملون على إجبار الأهالى على دفعها ولو أدى ذلك إلى استعمال (الكرباج) ولم تكن الضرائب تصل إلى خزينة الدولة كاملة بل كان كل من هؤلاء المسئولين يقطع منها جزءا لنفسه ، وهكذا حتى تصل إلى خزينة الدولة وقد أخذ كل منهم نصيبه منها .

وقلنا كان الرؤساء من الموظفين والحكام ينظرون إلى مصالح البلاد والأهالى بل أهملت هذه الناحية أهلا جسيما حتى لم يكن للأهالى حقوق محترمة ولا كرامة مصونة أمام الموظفين ، (وكان أساس معاملة الحكام للفلاحين القهر والارهاق . وكان للضرب (بالكرباج) عادة ما أوفى في جباية الضرائب ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان الضعيف ولا رقابة على الحكام من حكومة مادية أو مجالس نيابية أو منعاقبة أو رأى عام .)

والقد بلغ من استبداد الموظفين بالأهالي، ما يدعو إلى العجب من ذلك أن أحد معارف المالية أجبر أهالي ناحية المرج فليوبية على شراء خمسة عشر فداناً بسعر الفدان أربعين جنيهاً أو تربط عليهم بالأيجار بسعر الفدان ستمائة قرش والا تساط عليهم بالضرب والأذى ،

وهكذا كانت معاملة الطبقة الحاكمة للأهالي تلك المعاملة التي اتسمت بالقسوة وكذلك انتشرت الرشوة بين الموظفين بدرجة كبيرة ، فمثلاً أصبح موظفي السكك الحديدية ، لا يسمحون بنزول البضائع في المحطات الا اذا أخذوا منها لأنفسهم. بما سبق يتضح كيف أن سوء معاملة الحكومة للموظفين كانت من أهم الأسباب التي دعت هؤلاء الموظفين إلى اتباع طرق غير سليمة مع الأهالي ولذلك لعدم شعورهم استمرارهم في وظائفهم من جهة ، والعمل على جمع ثروة كبيرة من جهة أخرى .

وكانت نتيجة ذلك كله الضغط على طبقات الشعب وخاصة طبقة الفلاحين الذين عوملوا أسوء معاملة حتى ضربوا (بالكرهاج) واضطر معظمهم الى ترك أطيافهم هرباً من سياط محصل الضرائب .

الفصل التاسع

أهل الذمة

من هم أهل الذمة ؟

نقصد بأهل الذمة هؤلاء المراهين — وخاصة الأجانب منهم — الذين استغلوا الأزمة المالية التي حلت بمصر في السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل ، وأخذوا يذلون الأموال بدون حساب ، على أن يستردوها أضعافا مضاعفة ، وذلك عن طريق الفوائد الباهظة التي كانوا يفرضونها على تلك الأموال التي يقرضونها ، سواء لاسماعيل نفسه أو لعامة الشعب وخاصة الفلاحين .

وستقسم الحديث عن هذه الطبقة الى قسمين :

أولا : علاقة أهل الذمة بالخدوي اسماعيل .

ثانيا : علاقة أهل الذمة بالفلاحين .

وذلك لأننا اذا أمعنا النظر في نشاط تلك الطبقة في الفترة التي نحن بصدد الحديث عنها — وهي فترة حكم الخديوي اسماعيل لمصر — نجد أن ذلك النشاط كان يتركز أساسا في علاقة هؤلاء المراهين بكل من الخديوي اسماعيل والفلاحين وذلك لأن اسماعيل لحاجته المستمرة إلى المال ، كان لا يتورع عن الاستدانة من أى شخص أجنبي بالفوائد التي يحددها ، كما أن الفلاحين — بسبب أرهاقهم بالضرائب المستمرة — كانوا دائما فرسة هؤلاء المراهين الذين كانوا مساطرين عليهم بلا هوادة ولا رحمة .

أولا : علاقة أهل الذمة بالحمديون اسماعيل :

١ - لمادى اسماعيل في الاقتراض من المرابين :

عندما تولى اسماعيل حكم مصر لم تكن حالة البلاد المالية يستدعي الاقتراض لأن مصر تعد من أغنى بلاد العالم . ومن الممكن إذا وجدت هي إدارة حكيمه أن تسلك سبيل التقدم والعمران دون أن تحتاج الى القروض . كما أن ارتفاع أسعار القطن في أوائل حكم اسماعيل - نتيجة لقيام الحرب الأهلية الأمريكية - قد جعل البلاد في حالة يسر ورخاء .

ويقول بعض المؤرخين أن نجاح سعيد باشا - ابن محمد علي - في الحصول على قرض ، أدى إلى نهاية اسماعيل باشا السريعة وإلى دمار مصر ، حيث أن تجربة سعيد باشا جعلت يعتقد أن أوروبا يمكن أن تمنحه قروضا عديدة دون قيد ولا شرط .

وإذا نظرنا نظرة عامة إلى فترة حكم اسماعيل نجد أنه كان لديه كثيرا من الطموح ، وكان الحصول على ذلك الطموح يتطلب اسرافا بالغاً يفوق كثيرا موارد البلاد في عهده ، ويمكن القول أنه من المحتمل إذا كان اسماعيل قد تحقق أن تلك السياسة التي اتبعها سوف تتطلب ارهاق موارد البلاد ، والتي كانت مصر غير قادرة على تحملها ، فإنه كان من المحتمل أن يعمل على الحصر في تنفيذ تلك السياسة بدلا من السير في تيار الاسراف الذي أدى الى عزله في النهاية .

وكان اسماعيل محاطا بعد كبير من المرابين الوطنيين والاجانب الذين كانوا يتنافسون في جراءة وقعة ، على أن يقدموا له عروضاً سخية يحققون من ورائها الثروات الضخمة فكانوا جميعا مستعدين لكي يقرضوه أى مبلغ يطلبه ، كما أنه

كانت لا توجد أى عقبات فى سبيل تجديد تلك الديون التى يعقدها بعضه الشخصية بالنيابة عن مصر .

وعلى ذلك كان اسماعيل يستدين باستمرار ديوناً سائرة من المراهين الاجانب المقيمين فى مصر ، ولم يكن لهذه الديون حساب ظاهر ولا احد معلوم ، وكل ما عرفت عنها أنها كانت ذات فوائد فاحشة جدا . والدين السائر هو الذى ينشأ عن الاستجرات والمعاملات المدفية والمشتريات والتوصيات ، ويشمل نوعا اخر من الدين ، وهو ما يعرف بالافادات أو البونات (الاذون) المالية ، أو بونات الروزنامة ، أو بونات الدائرة السنوية والبونات عبارة عن كميات تكتب بقيم مختلفة مسجوبة على الدواوين المتقدمة تحت الاذن ، موقعا عليها من وزير المالية ، أو من يفوضه الوزير بالتوقيع وتستحق للرفساء فى المعياذ الموضح بها ، وكانت هذه البونات تودع بالخزائن ، فيأتى الراغبون ويطلبون شراءها ، وبعد مساومتهم على سعر الفائدة والاتفاق معهم عليها يدفعون مبالغ قيمتها للخزانة ويتسلمون الكميات ويتجرون بها وعند حلول موعد الدفع يقدمونها للخزانة ، يأخذون قيمتها ، كما سبقت الاشارة لم يكن للديون حساب معروف بل كان الخديوى اسماعيل كلما احتاج الى المال استدان ما تصل اليه يده من المراهين الاجانب المقيمين فى مصر ، وقد اختلفت الآراء فى تقديرها لانه لا سبيل لحصرها . فؤلف (تاريخ مصر المالى) يقدرها سنة ١٨٧٤ بـ ٢٦٤ مليون جنيه وقدرها بعضهم بـ ٢٨ مليون جنيه ، وجاء فى الوقائع أنها بلغت سنة ١٨٧٣ - ٢٥ مليون جنيه .

أما فوائد تلك الديون السائرة فلم يكن لها حساب معلوم ، ويقدرها بعضهم بأنها كانت بنسبة ٢٠ ٪ ، ٢٤ ٪ فى السنة .

من ذلك يتضح مدى فداحة تلك الفوائد الباهظة التي لا يقبلها عقل ولا منطق في الوقت الذي وافق عليها اسماعيل لكي يحصل على المال الذي يريده بأية وسيلة ممكنة .

كما أنه كان من الممكن أن يتعاشى ذلك الاقتراض لو أنه اتبع سياسة حكيمة تجنبه التصادى في ذلك الطريق الوعر الذى أدى بمصر الى الدمار وأدى به الى العزل .

كما يتضح أيضا مما سبق أن تلك الديون السائرة التي استدانها اسماعيل من المراهين الأجانب تقدر بحوالى ٢٥ مليون جنيه تقريبا من مجموع الديون التي كانت مصر مطالبة بتسديدها في نهاية حكم اسماعيل والتي تقدر بـ ٩١ مليون جنيه .

وعلى ذلك فقد نزع إلى مصر هؤلاء المغامرين من دول أوروبا يشتغون الثراء من وراء أقراض اسماعيل تلك الأموال بفوائد فاحشة عادت عليهم بالربح الوفير فكولوا ثروات ضخمة بطريقة سهلة مما أدى إلى تجمهرهم في النهاية بحتمين وراء نفوذ الدول التي يتبعونها طالبين أموالهم أضافا مضاعفة .

٢ - أهل الذمة وعزل اسماعيل :

نظرا لتصادى اسماعيل في الاقتراض من المراهين الأجانب فأخذ يعقد القرض تلو القرض بفوائد باهظة حتى تراكت الديون ولجأ هؤلاء المراهين إلى دولهم يطالبون بحمايتهم واسترداد أموالهم التي أصبح اسماعيل عاجزا عن دفعها . فكان أن تدخلت تلك الدول وطابت من الباب العالي عزل اسماعيل الذي أصبح غير قادر على معالجة أمور البلاد ولكن ما هي الظروف التي أدت إلى تلك الازمة؟

يعزى بعض المؤرخين سبب النجاء اسماعيل إلى الاستدانة بانخفاض أسعار القطن المصرى بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية مما أثر تأثيرا كبيرا في

اقتصاديات مصر ، وشعر اسماعيل بحاجة إلى المال ، وكان المراهون من دوا
أوروبا مستعدين لكي يقرضوا الخديوى المبالغ الطائلة .

والواقع أن انخفاض أسعار القطن المصرى عقب انتهاء الحرب الأهلية
الأمريكية لم يكن السبب الوحيد في التجاء اسماعيل إلى الاستدانة ولكن من
الأسباب الرئيسية هو اسراف اسماعيل ، الزائد عن الحد وانقاده على تنفيذ
المشروعات التي لا تتحاشا موارد البلاد في ذلك الحين . وعلى ذلك لم يفكر
اسماعيل في عواقب الأمور ، وكان كل ما يهيمه في الأمر هو أن يرى الذهب
الذى هو في حاجة إليه طوع بئانه دوما .

وكما سبقت الإشارة فقد نزح جميع مغامرى أوروبا إلى مصر ليقينهم أن اسماعيل
في ضائقة مالية ، وأنهم يستطيعون أن يكونوا اروات كبيرة من وراء ذلك
وبذلك كانوا مستعدين لأقراضه أى مبلغ من المال ، وعلى ذلك أصبحت مصر مجتمعا
يضم خليطا من المغامرين من جميع أنحاء العالم ووجدوا ترحيبا جما لدى بلاط
الخديوى في تلك الايام التي كاي فيها على وشك الأفول .

ويمكن القول أن مدينة الاسكندرية - أيام الخديوى اسماعيل - كانت مجتمعا
شغله الشاغل هو القمار والمقامرة . وكان أقراض الخديوى نوعا من الأعمال
التي كانت تهوى المقامرين ، ومادامت الأموال المطلوبة موجودة ، فإنه كان
لا يعترض على نسبة الفوائد المطلوبة للدين مما كانت باهظة . وكانت تلك
الديون التي اقترضها اسماعيل من هؤلاء المراهين تدفع في مواعيد غير منتظمة سواء
طال بها الأمد أو قصر ، وإذا لم تدفع ، فإنها كانت تجدد بفوائيد في مصلحة
المراهين ، وعلى ذلك فإنهم كانوا دائما ، يميلون إلى تلك المقامرات المالية
التي تعود عليهم دائما بالنفع الوفير .

وإن الممالين الغربيين - لاسيما اليهود - أظهروا من الاستعداد لاجسابة طلبات الخديوى أغرب ما يتصوره الانسان ، بل بالغوا في بادىء الامر في اغرائه على الاستدانة منهم إلى حد بعيد مما يكاد لا يتخيله النصور ، فتراكت الديون واسماعيل لا يفكر في أن يعمل الاعباء المالية وكيفية تراكبها على مساعدته حسابا ولا يرى من نفسه ميلا إلى تقدير عواقبها .

ومن أمثلة تودد هؤلاء المراهين إلى الخديوى ما يحكى عن أحدهم أنه ضبط ذات يوم مرتكباً عملاً شائناً ضد الخديوى ، فأحضره بين يديه وأخبره أن أبواب قصره سوف لا تفتح له بعد ذلك اليوم . وفي اليوم التالى لذلك ، أحضر ذلك المخامر « سلبا » .. بعد أن فهم أخلاق مضيفه - ومعه على السلم حتى دخل الحجرة التى كان يجلس بها الخديوى من النافذة وقال :

« لقد أطعت أوامر سيادتكم ودخلت القصر من النافذة وليس من الباب ، »
وتقبل الخديوى ذلك العمل وهو مسرور ، ونفى تلك الالهانة السابقة ، وعاد ذلك الاجنبى المخامر إلى مكانه المفضلة لدى الخديوى .

وفي الحقيقة لقد ارتضى اسماعيل بلا وعى بين أيدي هؤلاء المراهين ووجدوا في شخصه فريسة سهلة لمطامعهم ، وحتى بعد معارضة الباب العالى لتلك الديون فقد ظلت فرصة هؤلاء المراهين كما هي ، وذلك بايجاد الوسائل التى تجنبهم بكل سحر ذلك القانون الجديد الذى حرم على اسماعيل الاستدانة والذي كاد أن يلحق بهم أكبر الضرر ، فدفعوه لياخذ ذهيبهم ويرهن الدولة باكملها بل وممتلكاته الخاصة في النهاية ، مجددين تلك القروض حتى تسنح لهم الفرصة للاستيلاء على ما يبتغون وما زالوا يتحينون الفرص في - استكانة وذلة - لكي يأخذوا منه قدر استطاعتهم كل ما يمكن الحصول عليه ثم يتقاربوا بهد ذلك

محددین ومتوعدين كما هو معروف دائماً عن طبقة المراهین تجاه المدين الذى لاسحول له ولا قوة .

وعلى ذلك فانه كان على اسماعيل أن يتمكن بانه فى يوم من الأيام سوف يكفى دائنوه عن امداده بالقروض التى يطلبها ، واذا كان قد توصل إلى ذلك الاحتمال فانه من الممكن أنه كان يكفى عن الاستمرار فى تلك السياسة المؤدية إلى الهلاك ، ولقى كان يعتمد فيها على ثرائه الزائف ، تلك السياسة التى اتصفت بالاسراف الزائد عن الحد .

وهكذا كانت نتيجة تلك السياسة تراكم الديون وحدوث الازمة المالية ، وعندما بلغت تلك الازمة أوجها اجتمع وزير المالية (اسماعيل صديق) ولقيف من المحيطين بالخدوى ، وشرعوا يتباحثون فى اللازم عمله .

وأيصبرون على سقوط موارد الثروة المصرية العمومية ، الواحد تلو الآخر وعلى الاستمرار فى القضاء على تلك الثروة للتمكن من سداد الفوائد الهائلة ، الجائرة المطالب بها جمهور المراهين ، أصحاب الديون المصرية ، الذين لو حسبوا حساباً دقيقاً لظهر أنهم استردوا فوائد ما أقرضوه أصلاً وزادوا عليه كثيراً؟ أيصبرون على ذهاب ثروة الخديوى ، ورمي بعدهم ، وتحويل ايراد تلوايراد إلى أيدي أولئك المراهين أنفسهم ، الذين انما غشوا فى الاول اذا طمعوا فى الاقتراض منهم وتفرغوا فى الآخر اذ علموا أنه لم يعد هناك باب لتحقيق المكاسب الفظيعة التى حققوها فى بادىء الأمر وما لفائدة من ذلك الصبر اذا كان لابد فى النهاية من التوقف عن الدفع؟ فلم لا يكون للتوقف عند الآن - ولا يزال بعض الشيء فى الأيدى - بدلاً من التوقف بعد غد ، حين لا ينفع القدم ؟.

وفى ذلك كتب السير « جوليان جولد سميث » بعد أشهر من حصول

اسماعيل يقول :

«إن نفوذ الدائنين قد ظهر في مواطن كثيرة ، فقد بحثت لجنة أركان لجنة شؤون مصر المالية ونشرت على الناس تقارير أحكمت وضعها ووضعت كيف يدفع هذا الكوبون وذلك ولكن ذلك كله لم يفسر الا على نتيجة واحدة حقيقية هي أن العبد لم يخفف عن كامل الأهلين ، بل على العكس قد زيد كثيرا ونمت ديون القطار نموا هائلا . ثم جاء السير ريفرزولسن فزاد هذه الديون . ألا فليذكر دائنوا مصر أنه لو اقتدى الخديوى السابق (اسماعيل) بولاه السلطان فالغى ديونه كما فعل السلطان يدل أن يحاول دفع ربح باعظ لديون شجعه هؤلاء الدائنون على تراكمها ، لظل اسماعيل باشا جالسا على عرش مصر ولما كان المصريون أسعد كثيرا منهم الآن .»

وعندما شعر المراهون ان اسماعيل لا يستطيع دفع ما عليه من التزامات أقاموا عليه القضايا لدى المحاكم المختلطة فحكمت لمصلحتهم .

وكان على اسماعيل ألا يقاوم سلطة تلك المحاكم لأنه كان من المنطق عليه أنه اذا حاولت الحكومة المصرية رفض سلطة تلك المحاكم أو لم تنفذ قراراتها فإن تلك المحاكم قد خولت السلطة في الرجوع الى نظام الامتيازات القديم ، وهو نظام المحاكم التتبعية ، التي بالغ للقنصل فيها في التحيز لمصلحة رعاياهم . وبعد ان حكمت المحاكم المختلطة لمصلحة الدائنين قامت معارضة ضد تلك الأحكام بحجة ان الدولة لا يمكن ان يحكم ضدها في محاكمها ، ولكن هذا الاحتجاج لم ينتظر اليه ، وبمقتضى الاتفاقية التي تمارس تلك المحاكم بسلطانها فلا يجوز التغيير في مواد القانون الذي تدير عليه طيلة الخمس سنوات التي تعهدت فيها الدول الكبرى بخوض تجربة احلال المحاكم المختلطة محل المحاكم

القنصلية ، ونتيجة لذلك فإن مرسوم الخديوى الذى كان يريد به اقرار المقبات المالية والتغلب عليها بنفسه ، والذى يتعارض مع تلك الاحكام أصبح ذلك المرسوم كأن لم يكن .

ويقول د ميخائيل شاروبيم ، فى وصف ثورة المراهين ضد اسماعيل :

د فتزاحم اصحاب تلك الديون السائرة على ابواب الخزينة واكثروا الالاحاح واللبجاج وصاح بعضهم فى وجه الامير حسن (وهو المشرف على الخزينة بعد اسماعيل صديق) ونخاطبه بىذى الكلام وفحش القول واقاموا للدعوى على الخزينة أمام المحاكم المختلطة فحكمت وشدت فى التنفيذ وحجرت على الكثير من موارد الحكومة وأملأوها فاشتد الضيق بالخزينة .

وقد كتبت جريدة (التيمس) الانجليزية تهزأ بدعوى جماعة الدائنين وتقول :
د الظاهر ان دائنى مصر يكادون فى الوقت الحاضر يكونون وحدهم الذين يمتنون بهذا التغيير (عزل اسماعيل) نعم قد تذكر مساوىء اسماعيل باشا تسويها لهذه العناية ولكن الذين فراهم اليوم أكثر طعنًا فى اسماعيل وأشدّهم رغبة فى نفيه كانوا منذ أسابيع يقولون غير ما يقولون اليوم . انهم لليوم ينادون بالتدخل لغايات انسانية سامية . يقولون انهم يريدون أن يكفوا مصر شر تبذير حاكمها . الا لم يبعد العهد الذى كان فيه هؤلاء أنفسهم شديدى الغيرة على مصالح الدائنين وكانوا يسخرون اذا قيل أن الفلاح يعسف وأن السخرة مرهقة له ، وأن البلاد مثقل بالديون ، الا أن ظهور عطفهم للكثير على رعية الخديوى بهذه السرعة لما يحمل على أن يحزن به الظنون .

وهكذا فان تلك الجريدة الانجليزية قد قدمت الدليل على فداحة الاثم الذى ارتكبه المراهون الذين اتخذوا فى النهاية من الدفاغ على الفلاحين ستاراً يخفون

وراء مصالحهم المالية وعلى ذلك تستطيع أن تقول بحق في هذا المقام :
وشهد شاهد من أهلها .

واقده أشار د بارو باشاء Barrot الذي كان يعتبر أحمد مستشاري
الخدوي أشار على اسماعيل أنه اذا كان يملك الوسائل التي تمكنه من تقديم
مليونين أو ثلاثة ملايين من الجنيهات فانه بذلك يكون حكيما في استخداما في
سداد ما يطالبه الدائنون الدين حصلوا على أحكام ضده من المحاكم المختلطة . الواقع
أنه اذا كان اسماعيل قد اتبع تلك النصيحة لكان من الممكن أن يتعاضد السلاح
الذي عزله بواسطته ، ولكن اسماعيل لم يعمل بتلك النصيحة وبذلك
استحق جزاءه .

وعندما رفض اسماعيل تنفيذ الأحكام التي أصدرتها المحاكم المختلطة تدخلت
الدول الأوروبية لحماية مصالح رعاياها أصحاب الديون ، ففي ١٨ مايو سنة
١٨٧١ أرسل د بسمارك إلى اسماعيل باسم الحكومتين الألمانية والنمساوية
احتجاجا شديدا على الطريقة التي تفوى للحكومة المصرية أن تتبعها في معاملة
أصحاب الديون القائمة وعلى توافيها في اجابة مطالبهم . وأرسل في الوقت
نفسه إلى حكومتى إنجلترا وفرنسا مذكرة جاء فيها أن :

د ألمانيا لا تقصد غير الدفاع عن مصالح رعاياها المالية وأنها تترك المصالح
السياسية لإنجلترا وفرنسا .

واقده وقعت الضربة على اسماعيل من حيث لم يكن يفتخره ، وذلك أن ألمانيا
أظهرت عزمها على العمل والتشديد اذا لم تفند الأحكام التي صدرت لمصلحة
الدائنين الألمان فدهشت فرنسا وإنجلترا من خطة ألمانيا التي لم تكن تظهر قبل ذلك

اعتمادا عظيما بالأمور المصرية ، ورضيتا أن تنضم إليهما لطلب خلع اسماعيل ووافق الباب العالي في ٢٥ يوفية سنة ١٨٧٩ .

وهكذا كان مصير اسماعيل العزل عندما رفض تنفيذ مطالب المراهبين الأجانب للذين تدخلت دولهم لمساعدتهم وكان وعائاه لا يملكون أن يغضبوا مصيره وكان نادما على ما فعله حقيقة لقد أصبح مالكاً لخمس الأراضى الزراعية الخصبة في مصر وذلك تارة بالشراء وتارة أخرى ، بالاجبار على التنازل عن الأقطان ولو استمر في ذلك لأصبح مالكاً لجميع الأراضى الخصبة الموجودة في مصر ، كذلك لم يحرز لشعبه النصر العسكرى بسبل على العكس من ذلك ضيع الأموال والأرباح هباءاً في حرب الحبشة التى كانت تقيجتها الفشل السريع .

وما سبق يتضح نتيجة تلك السياسة التى اتبعتها اسماعيل في الاستدانة من هؤلاء المراهبين الأجانب الذين لا هم لهم إلا تكوين الثروات الضخمة من وراء مغامراتهم المالية في مصر بعد أن كان لا هم لهم في بلادهم ، ووجدوا من اسماعيل فرصة سهلة لتحقيق أغراضهم . لقد بسطوا له أياديهم عن سعة في بادئ الأمر وبذلوا له الأموال التى كان في حاجة إليها ولكن بفوائد باهظة ، ولم يفكر اسماعيل في عواقب الأمور بل كان هدفه الحصول على المال الذى يريد به أية وسيلة ممكنة ، فكانت تلك السياسة الموجهة للسبب الرئيسى في التقضاء عليه نتيجة لتراكم الديون التى كانت تفوق موارد البلاد في ذلك الوقت .

فهؤلاء المراهبين الذين كانوا يحصلون على أموالهم أضعافاً مضاعفة ، والذين لهم اسماعيل أبواب قصوره على مصراعيها . كانوا هم في النهاية أسبق الناس بالمطالبة بمزوله لأنه أصبح يهدد مصالحهم ولأنه لم يعد يستطيع تحقيق مطالبهم .

ثانيا : علاقة أهل الذمة بالفلاحين

١ - أسباب استئدانة الفلاحين من المراهين :

قبل أن نتعرض لعلاقة أهل الذمة بالفلاحين يجب أن نعرف أولا ما هي الدوافع والأسباب التي جعلت هؤلاء الفلاحين مضطرين للاستئدانة من المراهين بفوائد باهظة ؟ . ويمكن القول أن أحد تلك الأسباب الرئيسية هو انخفاض أسعار القطن المصري نتيجة لانهاء الحرب الأهلية الأمريكية . فقد كان من نتائج ارتفاع أسعار القطن المصري في أثناء تلك الحرب أن انغمس الأهالي - وخاصة الفلاحين - في مظاهر الترف والاسراف وتوسعوا في النفقات واستدانوا من المراهين بفاحش الفوائد على أمل استمرار الصعود في أسعار القطن ولم ينظروا إلى عاقبة قيامهم بتلك الأعمال . فتراكت عليهم الديون وأخذت حالتهم تسوء في نهاية ١٨٦٥ ، ذلك أن الدائنين أخذوا يطالبون بديونهم وحدثت في ذلك الوقت أزمة حاولت الحكومة معالجتها وذلك بالتدخل بين الفلاحين ودائنيهم عملا على صيانة الثروة العامة . وضنا بها أن تنتقل إلى أيدي المراهين والتجار والماليين الأجانب فتعمدت إسداد ديون الأهالي على أن تقسط عليهم لمدة معينة من السنوات .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ترجع أسباب استئدانة الفلاحين من المراهين بتلك الفوائد الباهظة إلى المبالغة في فرض الضرائب على هؤلاء الفلاحين حتى كانوا يضطرون إلى ترك أطيانهم في كثير من الأحيان لأنهم يصبحون غير قادرين على تحمل مسئوليتها .

فقد ارتفعت ضريبة الفدان حتى أصبحت ٥٠ قرش أو زيادة ، وأخذت الضرائب في الزيادة وبالرغم من أن الفلاح وأفراد أسرته كانوا يستخرون في

نباً ارتفاع الأسعار ، فعندئذ يأتى المزارع ويضيق الخناق على الفلاح مكرهاً إياه على بيع قطعه بأدنى سعر ، وليت الأمر وقف عند هذا الحد فقد كان المشتري هو الذى يزن القطن عند استلامه من الفلاح فيسرق من الوزن ما يشاء بلا استحياء .

وبالطبع لم يقتصر الأمر على القطن فى بيعه بأبخس الإثمان فقد كان ذلك ينطبق على سائر المحصولات الأخرى ، فمثلاً بيع أرطب القمح بخمسين قرشاً ، فى الوقت الذى كان ثمنه مائة وعشرون قرشاً وذلك لحاجة الفلاحين الشديدة إلى المال سدداً للضرائب المطلوبة .

وعلى ذلك كان المزارعون يتفنون فى الوسائل التى تمكنهم من الاستيلاء على الأراضى الزراعية التى يمتلكها الفلاحون ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود قوانين صادرة تحمى الفلاح وكذلك لجهل الفلاح الذى كان لا حول له ولا قوة والذى ضيق عليه الحكام الفاسدون الخناق ، وكذلك للقضاة المرتشون وطبقة الأغنياء الذى كان كل هدفهم زيادة ثرواتهم فكان الفلاح يجرّد من أرضه بأسرع ما يمكن فيلجأ إلى العمل فى الأقطاعات الكبيرة التى يمتلكها كبار الأقطاعيين . وهكذا عمل هؤلاء المزارعون على زيادة ثرواتهم على حساب الفلاحين البؤساء ، فكانوا يأخذون محاصيلهم وكل ما يملكون سدداً لديونهم ولم يعبا ذلك المزارع بالفلاح المسكين ذلك المخلوق القس الذى كان عليه أن يعمل ويكد وينهب ثمرة جهوده لتلك الفئة التى كان هدفها جمع المال بشق الطرق دون مراعاة مصلحة أى إنسان آخر .

ما سبق يتضح أن أرهاق الفلاحين بالضرائب الجائرة كان السبب الرئيسى فى التجأتهم إلى المزارعين يقرضون منهم الأموال التى يسددونها ما عليهم من التزامات للحكومة التى كانت هى الأخرى تفرض أنواعاً متعددة من الضرائب أنقاست كاهل الفسلاج .

وكان أهل الدمة ينتهزون الفرس لكي يحققوا الثروات الضخمة التي أتوا من بلادهم لكي يجمعوها فكان الفلاح الفريسة السهلة التي ساعدتهم على تحقيق أغراضهم.

لقد كان هؤلاء المرابون الذين كان معظمهم من اليونانيين واليهود، يتربصون بالفلاح، ويتبعون حياة الضرائب في مختلف القرى لأنهم كانوا واثقين أن معظم الفلاحين ليس لديهم الأموال اللازمة لسداد الأموال التي يطلبها أوائك الحياة فيشتركون محاصيلهم بأبخس الأثمان. أو يقرضوهم الأموال اللازمة بفوائد فاحشة ويجنون من وراء ذلك أضخم الثروات.

هذه هي طبقة أهل الدمة في عصر اسماعيل والتي كانت تجوب في الأرض فسادا. وساعدها على القيام بذلك الأعمال في ذلك الوقت سياسة الحكومة الجائرة التي أرهقت الفلاحين البؤساء بشتى أنواع الضرائب.

الفصل العاشر

الجاليات الاجنبية

تاريخ قدوم الأجانب إلى مصر وازديادهم في عصر اسماعيل :

بدأ الأجانب ينفذون إلى مصر ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر وذلك للعمل في دوائر الحكومة أو التطلع إلى تحقيق مشروعات اقتصادية ومالية وكانت مصر في ذلك الوقت تخطو خطواتها الأولى نحو الاتصال بالغرب وبالحضارة الغربية ، وخاصة في عهد محمد علي وخلفائه .

ويوضح أطراد الزيادة في عدد الأجانب المقيمين بمصر من الجدول الآتي :

السنة	عدد الأجانب
١٨٣٦	٣٠٠٠
١٨٧٨	٦٨٦٥٣
١٨٨٢	٩٠٢٨٨٦

ولم يكن هذا أول عهد الأجانب بمصر فكان يأتي إلى مصر الكثير منهم يجذبهم اليها ، ماضيها الطويل وأرضها المليئة بآثار القرون والحضارات الماضية أو يدعوم إلى الإقامة فيها نشاط تجاري محدود ، وعلى ذلك فقد كان يأتي إلى مصر من وقت لآخر كثير من هواة الرحلة والسفر ، وأقام بمصر طائفة من التجار الأجانب ، ولكن أثرهم كان محدودا . فأكثرهم ليس لهم رؤوس أموال ثابتة في مصر ، وإنما كانوا (عملاء) أو (وكلاء) لبيوت تجارية ، في بلادهم

فتقدمهم في البلاد ليست راسخة ، وأثرهم في حياتها الاقتصادية قليل ، وكذلك
الشان في حياتها الاجتماعية .

أما في عهد محمد علي وخلفائه فقد بدأت مصر تشهد وفود الأجانب تجذبهم
إليها الرغبة في المكسب وتحقيق مشروعات اقتصادية ومالية وشجعهم على الإقامة
فيها ماضمته لهم التقاليد والعرف والاتفاقات الدولية من كيان خاص وبفضل
هذا الكيان اشتهر نشاط الأجانب الاقتصادي والمالي وكثرت رؤوس
الاموال الأجنبية .

وقد أنشأت بعض الدول الأجنبية قنصليات لها في مصر ، برأس كل واحدة
منها قنصل من واجباته الاشراف على شؤون بلاده التجارية في مصر ، وفي عهد
محمد علي كانت بمصر قنصلية لكل من إنجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا
وبروسيا وأسبانيا والسويد ونابلي وسردينيا وهولندا وهابسبورج والدانمرك
وتسكانيا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية .

وكان القنصل العام لكل من إنجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا يرعى
مصالح بلاده السياسية فضلا عن التجارية لأنه في نفس الوقت مندوب سياسي
لبلاده ، ويقوم في الاسكندرية صيفا وفي القاهرة شتاء ، تبعا لمكان انعقاد
ديوان محمد علي . أما القناصل الآخرون ومنهم عدد يشتغل بالتجارة ، فكانوا
يقيمون باقترار في الاسكندرية ، ويشرفون على شؤون بلادهم التجارية وكل
قنصل بمثله وكيل قنصل في كل من القاهرة ورشيد ودمياط . وكان لإنجلترا
أيضا وكلاء قناصل في السويس والقنصل على البحر الأحمر وفي قنا على النيل .
ولمؤلاء الوكلاء فائدة كبيرة للبريد والرسائل الحكومية من الهند وإليها والسفن
التجارية والموظفين والمسافرين الإنجليز . وقد زادت أهمية القناصل في مصر

تبعا لنمو تجارة مصر الخارجية وكذلك كان بمصر في أوائل القرن التاسع عشر عدد قليل من كبار التجار الأجانب المعروفين باسم التجار بالجملة ، ولكن عددهم أخذ يتزايد حتى وصل ٤٠ حوالى سنة ١٨٤٠ .

وكان تنفيذ مشروع شق قناة السويس خاصة في عهد سعيد ، ثم إقامته في عهد اسماعيل عاملا قويا في ازدياد هجرة الأجانب إلى مصر ، حتى أصبحت لهم في مصر جاليات ، كبيرة للعدد تختلف قسلة أو كثرة بمراحل مختلفة . وذلك كقرب أوطانها أو بعدها من مصر وكذلك صلاتها الثقافية والمالية والتجارية والسياسية أخيرا بهذه البلاد .

ومن تلك الجاليات الأجنبية الكثيرة التي أقامت بمصر تلك التي كانت تتكون من الأرمن . وكان الأرمن في مصر يشبه تماما أخاه في آسيا الصغرى وهو يتكلم غالبا لغتين الأرمنية والتركية بدرجة لا بأس بها ، وحتى هؤلاء الذين مكثوا أعواما عديدة في مصر ظلوا يتكلمون اللغة التركية ، كذلك انصفوا بعادات الأتراك وتقاليدهم .

ومن أهم الجاليات الأجنبية في مصر في عصر اسماعيل الجالية اليونانية . وكان أهم ما يميزهم اشتغالهم بالتجارة ، فتمسكوا احتكر اليونانيون في مصر التجارة وخصوصا تجارة التبرئة وخاصة في مصر السفلى ، فكان يوجد لليونانيين متاجر في كل بقعة يوجدون فيها . كما أسس الأولون منهم البنوك ، واشتغلوا بالتجارة على مدى كبير ، وبسبب علاقاتهم الوثيقة مع الشركات في القسطنطينية ومعرفتهم العميقة بالعمادات واللغات المحلية فانهم استثمروا أموالهم دون خوف في وقت كان يخشى فيه أى شخص أن يخاطر بأمواله ، واستثمروا على تلك الحال حتى فقت ثرواتهم بدرجة كبيرة .

فكان د تاجر البقالة ، اليوناني - مثلاً - يبدأ تجارته بأبسط الوسائل فيبدأ ببيع في (حانوته) الخبز والبصل ، مع قليل من الجبن ، ولا يحتوي (الحانوت) على شيء أكثر من ذلك ، وهو ينام ليلاً أسفل (الرفوف) التي يضع عليها بضائعه في حانوته الصغير ، ويرتدي (مريالة) غير نظيفة . وكان يستفيد بربحه القليل بشراء بضائع أخرى ، وذلك لأن نفقات معيشته قليلة جداً وأن لم يفعل ذلك فإنه يقرض الفائض منه للفلاحين بفوائد باهظة ، ثم يبدأ في شراء قطعة أرض صغيرة ، وما يلبث أن يشتغل بتجارة القطن وبذلك تزداد أروته ، بعد أن كان لا يجد القوت الضروري للعيش عند قدومه إلى مصر لأول مرة . ذلك هو مثال لأحد اليونانيين الذين حضروا إلى مصر وكونوا الثروات الكبيرة بعد أن عرفوا الطريق السريع إلى تكوين تلك الثروات . وعلى العموم فإن الأجانب عامة - والأوروبيين خاصة - كان يوجد بينهم فئة قليلة ، من يبدو عليهم الهيبة والاحترام ، ولكن تلك الفئة لم تكن كبيرة . وكان الكثير منهم يبيع الكتب القديمة ومنهم من يبيع المجوهرات ، أو البنادق والمفرقات ، أو آلات الموسيقى وغيرها ، ويبنوا من وراء ذلك زيج الوفير ، وكان كل ذلك بالطبع على حساب الفلاح الذي يعمل في القرية ليلاً ونهاراً على ضفاف النيل .

وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن الأجانب في عصر اسماعيل تعود على الاشتغال ، بالتجارة أو الصناعة وحقن من وراء ذلك الثروات الضخمة .

وكان الفرنسيون يمتدحون بمكانة عظيمة في عصر اسماعيل ، وخاصة بعد شق قناة السويس ، التي أعطت للفرنسيين المركز الأول في المشروعات التجارية التي استفادوا منها استفادة كبيرة ، كذلك كانوا يشغلون معظم الوظائف الإدارية الكبيرة ، والتي لم يحصل عليها الإنجليز . فبعد تكوين شركة قناة السويس كان يوجد بمصر أكثر من مائتي موظف فرنسي إلى جانب الخبراء الفرنسيين

وأصحاب رؤوس الاموال الفرنسية الذين كان يتخدم الخديوى اسماعيل
كـمـسـاـرـيـن له فى شئى الامور . وقد كان يوجد فى مصر من الراسماليين الفرنسيين
اكثر من اصحاب رؤوس الاموال الانجليزية . وكانت الاسماعيلية تعتبر المقر
الرئيسى للفرنسيين نظراً لأن معظمهم كان يعمل بشركة قناة السويس ، وعلى
رأس هؤلاء جميعا (فرديناند دلسبس) صاحب فكرة إنشاء القناة الفرنسى
الاصل .

وكما سبقت الاشارة فإن عدد الاجانب الذين كانوا يقيمون بمصر فى عصر
اسماعيل يقدر بحوالى ٩٠.٠٠٠ شخص ، ويتضمن هذا العدد اقلية من
اليهود . وفى الحقيقة ، فانه إذا كان عدد هؤلاء الاجانب ليس بالكثير فى القاهرة
فان عددهم فى الاسكندرية كان مساوياً لعدد الاهالى تقريباً ، فنجد انه بينما يقيم
٢٥.٠٠٠ من هؤلاء الاجانب فى القاهرة ، كان يقيم فى الاسكندرية ٥٠.٠٠٠
أجنبي ، والباقى مقسم بين مدن القناة والمدن الرئيسية فى الوجهين القبلى والبحرى
ولقد أقام عدد كبير منهم فى القرى منذ عهد محمد على لارتباط مصالحهم بها .
وبالنسبة للجنسيات الاجنبية المختلفة الموجودة فى مصر فى عصر اسماعيل ، فانه
كان يوجد ٤٠.٠٠٠ يونانى ، ١٥.٠٠٠ فرسى ، ١٦.٠٠٠ ايطالى ، ٧.٠٠٠
انجليزى ، ٧.٠٠٠ بحرى ونمسوى ، ١.٥٠٠ ألمان ، ٥.٠٠٠ من الجنسيات
الاجنبية الاخرى .

وأن الجاليات الاجنبية فى ظل نظام الامتيازات كانت مستقلة تقريباً عن
السلطة المحلية فى مصر ، ويحكم كلا منها حكماً تاماً القنصل الذى تتبعه تلك الجالية
فنتج عن ذلك وجود ستة عشرة سلطة اجنبية فى القطر المصرى ، كل منها خصم
للأخرى ، وكذلك تعادى المحاكم الوطنية للبلاد .

أما عن الأجانب المقيمين في مدينة القاهرة وحدها فيمكن تقسيمهم على الوجه التالي :

٧٠٠ أروام ، ٥٠٠٠ فرنسي ، ١٠٠٠٠ انجليزى ، ١٠٨٠٠ نمسى
٤٥٠ ألمان ، ٤٠٠ أهجام ، ٣٠٣٦٧ ايطالى ، ٢٣٠ من الجنسيات الأخرى ،
وذلك حسب التعداد الذى تم فى ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ الموافق
٣ مايو سنة ١٨٨٢ م حيث يقدر عدد الأجانب المقيمين فى القاهرة فى ذلك
الوقت بـ ٢٢٤٢٢ أجنبى ، مقسمين حسب البيان السابق مضافا اليهم ٢٠١٧٥
من العرب والمغاربة .

وهذا الاحصاء قد تم بعد عزل اسماعيل بثلاث سنوات تقريبا . وقد كان
عدد الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية فى عصر اسماعيل قليلا فى بادىء
الامر ولكن ذلك العدد ما لبث أن ارتفع بعد سنة ١٨٧٦ وهى السنة التى بدأت
فيها الأزمة المالية .

فإذا نظرنا مثلا إلى نظارة المعارف نجد بين التلمذات والواحد والعشرين
مدرسا ومدرسة القائمين بأمر التدريس بمدارس الحكومة من العناصر الأجنبية
من يساعد على سير العمل فى التربية والتعليم غير الممانى واحد وثمانية من
الفرنسيين ونمساوى واحد وثلاثة من الايطاليين بالإضافة إلى أربعة معلمات
فرنسيات بمدرسة السيوفية للبنات وسويسرى واحد هو (دور بك) مفتش
عموم المدارس فى ذلك الوقت ويساعده نمساوى ويضاف إلى هؤلاء رؤساء
المدارس الحربية من العناصر الفرنسية .

وقد زاد عدد الموظفين الأوروبيين فى مصر منذ نهاية سنة ١٨٧٦ وهى
بداية الأزمة المالية بعد أن كان عدد هؤلاء فى بادىء الأمر قليلا ، فلم يدخل

الحكومة المصرية فيما بين عامي ١٨٦٤ ، ١٨٧٠ غدير ١٦٠ موظفا أوروبيا ولكن فيما بين عامي ١٨٧١ ، ١٨٧٢ دخل الحكومة المصرية ٢٠١ أوروبى ودخلها فى عام ١٨٧٦ وحده ما لا يقل عن ١١٩ أوروبيا وفى عام ١٨٧٧ استجلب للحكومة ٧٦ أوروبيا وفى سنة ١٨٧٨ كان المستجلب ١٣١ أوروبيا ثم زاد العدد بعد ذلك زياده كبيرة وفى ذلك كتب مراسل جريدة (التيمس) الانجليزية فى القاهرة يقول :

« إن أكثر كبار الموظفين من الأجانب . ويظهر أن المرتبات الممنوعة لا بد منها لاقبال حنينهم إلى أوطانهم وتخفيف ما يقاسون من ألم الغيبه . لقد أدى التنافس بين الدول إلى أن صار العمل الذى يمكن أن يقوم به موظف واحد يستند إلى موظفين أو ثلاثة وأحيانا إلى أربعة موظفين .

وفى عدد آخر من الجريدة يقول نفس المراسل :

« لقد كثرت الاقتتاد الموجه الى الموظفين الأجانب الذين جاءوا مصر ليصلحوها . أنهم يتقاضون من المرتبات الممنوعة ما يبلغ مجموعته فى العام ٦٠٠.٠٠٠ جنيه . ولقد أظهروا أن همهم قليل جدا . لقد أخذنا نرجع للقمرى أسرع ما نكون على الرغم من قادتنا الانجليز والفرنسيين والاطاليين .»

ومن الأمثلة التى ندلنا على المرتبات الممنوعة التى كان يتقاضاها الموظفون الأجانب أنه عند تشكيل وزارة فوبار باشا التى اشترك فيها وزراء أجانب كان مرتب كلا من الوزراء المصريين ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف جنيه) فى السنة فى الوقت الذى كان يتقاضى فيه كل من الوزيرين الأوربيين (ريفرز ولين الانجليزى ودي بلانير الفرنسى) مبلغ ٦٠٠٠ (ستة آلاف جنيه سنويا)

ومن تلك الأمثلة أيضا التى تدل على ضخامة مرتبات الأجانب أن أحدا

أعضاء لجنة المدعى الاى عين فى أول مارس سنة ١٨٧٥ كان يتقاضى مرتباً سنوياً قدره أربعين ألف فرنك .

ونظراً للبالغة فى مرتبات الأجانب فكان المسئولون فى الحكومة يفضلون تعيين الموظفين المصريين على الأجانب نظراً لأن المصريين أكثر تحملاً لمشاق العمل ولا يكلفون الدولة تلك المرتبات الباهظة التى يتقاضاها الموظفون الأجانب .

ومما يؤسف له أن معظم الأجانب الذين اعتمد عليهم اسماعيل فى تنفيذ مشروعاته كانوا لا يتمتعون بأى قسط من الأمانة فسلوا جبرهم بأموال الخديوى والحكومة المصرية لدرجة كبيرة وأن الانسان لا يكاد يحصى تلك المشروعات التى أعطت الحكومة مقابلاتها لأوروبيين فغشوها فيما غشافاضها .

ويمكن تشبيه الاجنبى فى الدولة بهاء نجير فى بناء بيت لا يهتم الا استيفاء أجرته ثم لا يبالي أسلم البيت أو جرفه السيل أو دكته الزلازل، هذا اذا صدقوا فى أعمالهم يؤدون منها بمقدار ما يأخذون من الاجر واقفين فيها عند الرسم الظاهر، فإن الواحد منهم لا يشرف بشرف الامة الذى هو خادم فيها ولا يمسسه شئ مما يمسها من الضعة لأنه منفصل عنها اذا فقد العيش فيها فارقها وارتد الى منبته الذى ينتسب اليه، بل هو فى حال عمله وخدمته لغير جنسه لاصق بمنبته فى جميع شؤونه ما عدا الاجر الذى يأخذه .

وهكذا كان هؤلاء الأجانب يتقاضون المرتبات الضخمة ولكنهم لم يعطوا العمل حقه ولم يؤدوا أعمالهم على الوجه الاكل الذى يتناسب مع تلك الاجور التى كانوا يتقاضونها وكان كل الذى يهمهم فى الامر هو منفعتهم الشخصية وليست مصلحة تلك الدولة التى عاملتهم بكرم زائد عن الحد ولكنهم قابلوا هذا الكرم بالجور وأصبح هدفهم الرئيسى هو جمع الثروات الضخمة .

بما سبق يتضح أن السبب الرئيسى لتقديم الأجانب الى مصر كان السعى وراء المال والحصول عليه بشتى الطرق متتبعين في ذلك المثل للقائل (الغاية تبرر الوسيلة) ولم يتركوا أية وسيلة من الوسائل الا واتبعوها لكي يحققوا الغرض الرئيسى الذى جاءوا من أجله وتركوا أوطانهم سعيا وراء ذلك الأمل .

فيجد أن الأوروبيين خاصة في عصر اسماعيل سيطروا على التجارة والصناعة وأعمال البنوك، وأصبح المصريون غرباء في أوطانهم بعد أن احتكر هؤلاء الأجانب أهم موارد البلاد ، وكما سبقت الإشارة فلم يقتصر الأمر على اشتغالهم بالتجارة والصناعة بل تولوا المناصب الرئيسة في الدولة وتقاضوا المرتبات الضخمة في الوقت الذى حرم فيه الموظفون المصريون من مرتباتهم مدة أشهر بما أدى حدوث التذمر ، الذى عير عنه الضباط باظهار سخطهم وطالب صرف مرتباتهم بتلك الثورة التى قاموا بها في أواخر أيام اسماعيل في الحكم .

وليت الأمر وقف عند هذا الحد ، فبعد أن سيطر الأجانب على التجارة والصناعة والموارد الرئيسة وبعد أن تولوا الوظائف الرئيسة تطلّعوا إلى ما هو أكثر من ذلك ، وهو الاشتراك في الوزارة المصرية ، وقد تم لهم بالفعل ما أرادوا .

لامتيازات الأجنبية :

تمتع الأجانب في عصر اسماعيل بامتيازات عديدة يرجع تاريخها إلى النصف الأول من القرن الثامن عشر ، حينما عقد السلطان محمد الأول مع لويس الخامس عشر ملك فرنسا وذلك في ٢٨ مايو سنة ١٧٤٠ وتنص المادة رقم ٨٥ من تلك المعاهدة أن يتمهد السلطان العثماني - هو ومن يخلفه - بالا بدخول أى تغيير على تلك المعاهدة دون موافقة فرنسا. وعقدت الدول الأجنبية الأخرى

معاهدات مماثلة مع الباب العالي والتي يتمتع بمقتضاها الأجانب على السواء في الامبراطورية العثمانية بحقوق وامتيازات معينة ومنشأة بالنسبة للجميع .

وحيث أن مصر كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية ، فقد كان يسودها نظام الامتيازات الأجنبية مثلها في ذلك كسائر الولايات العثمانية .

وكانت تلك الامتيازات تزداد يوماً بعد يوم حتى أنه في عهد سعيد باشا كان اختلاط الحال ضارياً أظنا به ، فكل يفعل ما يشاء ولم يحاول أبداً تحديد سلطة الحكومة وواجبات الأجانب .

وعندما حاول اسماعيل دعم سلطة الحكومة والعمل على وقف الأجانب عند الحدود التي رسمت لهم حسب المعاهدات المتفق عليها نتجت عن ذلك منازعات مختلفة .

وحيث أن اسماعيل كان يهدف إلى ادخال الحضارة الأوروبية في مصر على وجه السرعة فكان عليه أن يحتاج إلى المساعدة الأوروبية ، وبدلاً من أن يكون حريصاً في اختيار الأشخاص الأوروبيين الذين يمكن الاعتماد عليهم في تلك المهمة كان فريسة لجماعة من المعامرين الذين أتوا من أوروبا ليتغون للشراء الواسع على حساب مصر واستغلوا الامتيازات الأجنبية إلى أقصى الحدود، وزيادة على ذلك فإن قليلاً منهم من كان لديه المقدرة على التعرف على شئون الشرق ، وذلك في المسائل المتعلقة بالحكومة، تلك المقدرة التي كانت ضرورية لتمكنهم من تطبيق المعرفة التي حصلوا عليها في كل مكان ، تحت الظروف الجديدة التي سوف يعملون في ظلها .

فالحكومة التي كانت تشعر بأن التقدم لا يأتي إلا عن طريق أوروبا، والتي كانت تتطلع إلى اشراك الأوروبيين في أعمالها ، وأرادت أن تكمل اليهم كما

أعمالها، تلك الأعمال التي تركز عليها الزراعة والتجارة وأرادت أن تستجلب رؤوس الأموال بأن تهىء لها استغلالا مدرا للربح ، وجدت الحكومة نفسها عاجزة إلى أن تترك حيل البلد على غارية ومعظم الشروط التي عهدت بالعمل فيها إلى الأوروبيين فإن معظمها لم يتم على الوجه الأكمل ، وفي ظل نظام الامتيازات الجائرة كانت الحكومة تهجد نفسها دائما مخرصة لدفع التعويضات . وكان العربي ينظر إلى أوروبا نظرتة إلى الأوروبي الذي يستغله فيكره الرقي الغربي ويتم الخديوى وحكومته بالضعف والخطأ ، وهكذا فإن تلك الامتيازات كانت تقف حجر عثرة دون تنظيم البلاد ، وأدت إلى خرابه ماديا وروحيا .

وعلى ذلك يمكن القول أن المركز الممتاز الذي كان يتمتع به الأجانب في مصر وعاد بالفائدة خصوصا على أسفل فروع من الأوروبيين أو الشرقيين الأوروبيين الأصل - كان ذلك كله من أفسى الأوبئة المصرية على الإطلاق . وقد انتشر ذلك الوباء في أواخر عهد اسماعيل بشكل خاص . فالأوروبي الساعي لنيل الامتيازات أو للاشتغال بالرأب الفاحش ، واليوناني الفندقى الخ - أو أو السمسار واليهودى الممران ، والسورى المستملك وكلم قادر بسهولة على الفوز بحماية إحدى الدول الأوروبية ، أرمقوا الخزانة المصرية والفلاح المصرى المسكين بدرسة كبيرة .

وكان محظور على الأجانب - بمقتضى المعاهدات الدولية - أن يمتلكوا في الديار المصرية أراضى، فلما جاء محمد على سمح لهم بذلك، فأنعم عليهم بالإعاديات بنفس الشروط التي كان ينعم بها على رعيته ، أى إعطاء المنعم عليه الحق في امتلاك ذات العين ملكا مطلقا ، ولما أصدر سعيد باشا أمره سنة ١٨٥٨ بمبيع الأتبان الخراجية التي تركها من كانوا واضعين اليد عليها ، سمح للأجانب بشراء ما يريدونه من هذه الأتبان .

وكان لا يمكن للأجانب امتلاك أراضى خراجية بسبب الأحكام المقيدة التى كانت سارية على هذه الأراضى فلما صدرت اللائحة السعيدية وكادت حقوق امتلاك الارض توضع على أساسات منتظمة سيما ما كان من هذه الأراضى خراجيا ومقام عليه أبنية زال الخوف الذى يمتنع الأجانب من استعمال أموالهم في زيادة الثروة، كما أصدر السلطان مرسوما في ٧ صفر سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٦٧) بالتخصيص للأجانب أن يمتلكوا أملاكا ثابتة في جميع أرجاء المملكة العثمانية بشرط أن يكونوا خاضعين لأحكام القوانين واللوائح السارية على رعايا المملكة، ومن ذلك الزامهم بدفع كافة الرسوم والعوائد على اختلاف أنواعها . وأن تطبق عليهم القوانين الخاصة بالتمتع بالعقار وانتقاله وللتصرف فيه ورهنه، كما منحهم التصرف في العقار بالهبة والايصال وقرر أن تقسيم ما يبقى بعد وفاتهم يكون على حسب الشريعة العثمانية .

وقد فتحت الثغرات لخروج ثروة الأهلين إلى أيدي الأجانب، فقامت أيدي الأعيان والوجهاء والفلاحين وسائر الطبقات إلى الاستدانة من البيوت الأجنبية ليشتروا الأعيان والعقار، فوجدت في البلاد ثرات مادتها أجنبية وهذا بلا شك قد أدى إلى تبعية الثروة القومية للأجانب ، فالاستقلال المادى قد أصابه النصدع .

حقيقة أن بعض رؤوس الأموال الأوروبية قد ساعدت على تقدم البلاد ورقايتها ولكن هذا لتقدم كان على حساب الاستقلال الاقتصادى، لأن كل تقدم مادته أجنبية هو بالنسبة للامة أسر وأسترقاق . وذل واستعباد ومهانات الامة من الرقضية والشمرات والفوائد الموقته فانها لا تعيد تبعيتها وخضوعها لرؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى أنها تصبح عرضة للالزامات والشهائد اذا ما سبب الأجانب أموالهم لى سبب ما، فنظرا لأن هذه الأموال تدخل في بناء الإمة

الاقتصادى ونهض جزءا من كيانها ، فتكون أداة تهديد مستمر لها يجعلها دائما خاضعة لادارة الاجانب عتاجة إلى استرضائهم والنزول على ارادتهم ، وأوضح دليل على ذلك هو أن تقدم الثروة العقارية المصرية بواسطة البنوك والشركات ذات رموس الاموال الاجنبية قد أفضى بشروة البلاد إلى أن أصبحت تحت سيطرة الاجانب وتحت رحمتهم ، بل أن أكثر الملاك الوطنيين أصبحوا أجراما للاجانب وهذا هو الاستعباد الاقتصادى الذى يتبعه الاستعباد السياسى .

وقد كانت الامتيازات الاجنبية عامة من عوامل طغيان نفوذ الاجانب المالى لانها فضلا عن أنها تجعل لهم كيانا مستقلا فى جسم الدولة فانها جعلت أموالهم غير العقارية بمنجاة عن الضرائب ، فلم يكونوا يؤدون العوائد الشخصية ولا عوائد الحرف أو عوائد المحلات التجارية والصناعية ولم يكونوا يؤدون سوى الضريبة العقارية ، وعلى ذلك كانوا يتسكؤون فى أدائها ولا يعترفون الا بما يروق لهم منها ونظرا لأن الاجانب كانوا يتجمعون بكثرة فى الاسكندرية ويحتكرون تقريبا كل ثروتها ، وحيث أن بلدية الاسكندرية فى عصر اسماعيل كانت تقوم بتعبيد الطرق وأنشاء مصابيح الغاز فى شوارعها ، ورصف جوانب الطرق وإقامة الأسواق ، وكانت تعمل على تنظيف الشوارع ورشها بالماء ، كذلك كانت تعمل على المحافظة على النظام فى المدينة بإيجاد نظام شرطة منظم ، فأراد نوبار باشا مساهمة الاجانب فى الضرائب التى تفرضها بلدية الاسكندرية ، والتى يتحملها الاهالى وحدهم ، وتحمل الحكومة فى حيل ذلك النفقات الكثيرة فتعمل على انقال الاهالى بالضرائب حتى تحملهم من الاعباء ما هو فوق طاقتهم ، فاذا تساوى الاجانب مع الاهالى فى دفع الضرائب ساد العدل وعم النظام خاصة وأن عدد الاجانب فى مدينة الاسكندرية يكاد يكون مساويا لعدد الاهالى ونظرا لأن الاسكندرية كانت مكتظة بالاطاليين فى ذلك الوقت فقد عارض ملك ايطاليا فرض تلك الضرائب وتبعه فى ذلك باقى السدول الاجنبية وما دامت ، هناك

فصليات تعمل على حماية حقوق رعاياها ، دون النظر إلى مصلحة الاهالى فقد كان من الصعب تطبيق أى قانون على الاجانب ، خاصة فيما يتعلق بالضرائب . ولم يكن الاوروبى يدفع رسما عن منزله قبل سنة ١٨٧٣ إلا أن الحكومة استصدرت أمرا فى السنة المذكورة بأخذ هذا الرسم وفى هذه المرة لم يعترض فصل من القناصل لان حق الحكومة كان شديد الوضوح والثبوت . ولقد صرحت قنصلية ألمانيا الجزالية أن الحكومة يحق لها أن تأخذ رسوما على منازل الاوروبيين وأنه حقها ليس فى ذلك جدال ، ولكن الحكومة أهملت هذا الحق من قديم فسقط بمرور الزمن وأصبح عدم دفع الرسوم عن المنازل الاوروبية من جملة العادات المألوفة .

ومع ذلك فقد قالت القنصلية المذكورة أنها مستعدة لقبول فرض الرسوم على المنازل المذكورة ولكنها تود أن يكون ذلك بالاتفاق للعالم حتى لا يميز أحد على الآخر من الاجانب . فالحكومة اذن هى التى كانت مسئولة عن عدم دفع الاوروبيين رسوم عن منازلهم . وما كان عليها الا أن تحملهم على الدفع بالوسائل القانونية .

وكان المصرى أيضا يذبح ما يشتهى فى الجزر ويدفع رسما معيناً عن كل رأس والاوروبى حتى سنة ١٨٧٣ كان يأبى أن يذبح مواشيه حيث كان يذبح المصرى ، فأوضح قوبار أن المسألة متعلقة بالمحافظة على الصحة العمومية وأن الواجب على الاوروبيين أن يذبحوا مواشيم فى الجزر فأبىوا وأرادوا أن يقاوموا بالقوة فجرد قوبار على المقاومين قوة من الشرطة وحيثما اعترف للقناصل أن الواجب على رعاياهم أن يخضعوا للقانون فى هذه المسألة ومنذ ذلك الحين أخذ الاوروبيون يذبحون حيواناتهم كالوطنين ويدفون

الرسم مثلهم .

وفي الايام الاخيرة من حكم اسماعيل ، عندما كانت الدولة على وشك افلاسها ناقشت الحكومة امكان تطبيق بعض الضرائب المفروضة في أوروبا على السكان فقرضت الحكومة اقواها مختلفة من الضرائب على الاهالي من سكان البلاد في الوقت الذي أعفى منها الاجانب .

وفي ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ عندما أصدر الخديوي مرسوما بتعيين لجنة الدين العام ، ارتكبت عدة تجاوزات ، فمن تلك التجاوزات مثلا ، التي كان يصح اهتمام الموظفين الغربيين بها اهتماما كبيرا ، رفض الجاليات الغربية دفع أية ضريبة من الضرائب المربوطة على البلاد حتى الضرائب العقارية ذاتها كانوا يرفضون دفعها في كثير من الأحيان وذلك اعتمادا على الامتيازات الاجنبية الجائرة وحماية قناصلهم لهم .

ونظراً لتكرار امتناع الاجانب عن تأدية الضرائب ، نجد أن المسؤولين في الحكومة كثيراً ما كانوا يستجدون بالخديوي لاصدار امر عال بخصوص اتخاذ الاجراءات اللازمة في حق الاجانب الذين يتأخرون في دفع الضرائب .

وقد سنت لائحة تشتمل على الإجراءات التي يجب اتباعها تجاه الأوروبيين الذين يتوقفون عن دفع الضرائب الاطيان نحاشيا لمقاضاتهم أمام المحاكم المختلفة خوفا من تأييد تلك المحاكم لهؤلاء الأوروبيين في عسدم الدفع وينتج عنه إجراءات طويلة تسبب تأخير تحصيل المطلوب للحكومة . .

وأن عدم دفع الاجانب الضرائب المطلوبة منهم أسوة بما يدفعه الاهالي من ضرائب كان يسبب خسارة كبيرة للدولة تقدر بحوالي ٢٢٥٠.٠٠ جنيه سنويا .

وبالرغم من تخفيض العوائد الجركية على البضائع الواردة للأجانب اعتماداً على نظام الامتيازات فإن هؤلاء الأجانب كانوا يعملون على تهريب البضائع بالإسكندرية وعلى طول الساحل المجاور وخاصة الدخان .

وهكذا كان الأجانب في عصر اسماعيل يرفضون دائماً دفع الضرائب ولم يلتزموا بشيء من التكاليف العامة سوى الرسوم الجركية ، واسكنهم كانوا أيضاً يحاولون على التخلص منها بتنظيم حركة واسعة النطاق من التهريب ، فكان كثير من الواردات يجري تهريبها من السواحل والقفور ، وتنفذ الامتيازات الأجنبية سحر عثة في سبيل تفتيش السفن والمنازل وحبس المهربات ، وترتب على تلك الفوضى أن الأجانب استثمروا أموالهم وزادوها أضعافاً مضاعفة دون أن يشاركوا الأماي في أعباء الضرائب والتكاليف العامة فوق معظم العبء على عاتق الأماي ، وفي هذا من الخسائر ما جعلهم لا يستطيعون منافسة الأجانب في شتى المجالات وخاصة التجارة .

وقد اتخذ الأجانب من الامتيازات الأجنبية عاملاً على اذلال الحكومة المصرية في عصر اسماعيل والأدلة على ذلك كثيرة تنطق بالمبالغة في استغلال تلك الامتيازات .

فقد حدث في الإسكندرية في ٣٠ يناير سنة ١٨٦٣ كان أحد الفرقين يمتطي جواده ويسير به على رصيف ميناء الإسكندرية ، عندما ضرب أحد الجنود الحصان فقلب الفرقى على الأرض مما جعله ينقض على الجندي ويضربه بالسوط عدة مرات ، فتجمع جنود الشرطة وهاجموا الفرقى ، وربطوا حول رقبته بحبل وأخذوا يكيّلوا له اللطمات وسط ضجيج الناس وظلوا على ذلك الحال حتى وصلوا إلى قسم الشرطة .

وصحب الفرنسي القنصل وبعض اليهود وذهبوا إلى وزير الخارجية المصرية الذي وعد بعمل اللازم قبل أن تمر أربع وعشرون ساعة وذلك بعد عمل التحقيق الرسمي . وطلب القنصل الفرنسي عزل الجندي المعتدى ونفيه وهدد بأنه إذا لم يتم ذلك في مدى أربعة وعشرين ساعة فسيضطر إلى إزال الجنود الفرنسيين من على ظهر السفن الفرنسية التي كانت راسية في الميناء لكي يقوموا بأنفسهم بحفظ النظام ، وانتهر القنصل الفرنسي هذه الفرقة لكي يعمل على إذلال الخديوي والحكومة المصرية بتلك التهديدات ، وما يخالف أبسط مبادئ القانون الدولي ، واحتجت الحكومة المصرية على تلك الإهانة التي لحقت بها بالرغم من أن الحكومة وقعت العقاب اللازم على المعتدين وأمرت بنفيهم خارج البلاد . وهذا يدلنا على مدى اعتماد الأجانب على الامتيازات واستغلالهم الظروف إلى أقصى الحدود .

ولم تكن تلك هي الحادثة الوحيدة التي أساء فيها الأجانب استغلال الامتيازات فقد حدث أن أحد الرعايا الفرنسيين كان يمتلك جريدة وقد أثار غضب الحكومة والخديوي ؛ بتوجيه النقد اللاذع لأعمالهم ، وعلى ذلك أصدر الخديوي أوامره للشرطة . بعد موافقة القنصل العام الفرنسي — بمصادرة أعداد الجريدة . وتم ذلك بالفعل ولكن رأى بعد ذلك المحررو في ميدان عام بالاسكندرية ويده أحد أعداد الجريدة فالتف حوله جنود الشرطة وأرادوا أن يأخذوها منه بالقوة فأخذ في مقاومتهم وأخذ يعدو حتى وصل إلى القنصلية الفرنسية حيث احتسب بحراسها الذين طردوا رجال البوليس بالقوة وأغلقوا أبوابها دونهم . عندئذ طلب القنصل الفرنسي فصل رجال الشرطة الذين اعتسبوا على المحرر وتقديم اعتذار رسمي ولكن الحكومة المصرية رفضت ذلك الطلب فأصدر القنصل إعلانا إلى الرعايا الفرنسيين بمواجهة القوة بالقوة ،

وهدد بقطع العلاقات مع الحكومة المصرية إن لم تهاب مطالبه . هذا وقد حدثت
حادثة مشابهة من أحد الصحفيين الإيطاليين .

وأن تكرار مثل تلك الحوادث يوضح سوء فهم الأجانب للاحتيازات الممنوحة
لهم ، وأن تلك الاحتيازات كانت أداة لتعطيل مصالح الدولة والاعتماد على
سيادتها ، مما ألحق بها أضرارا كبيرة تلك الأضرار التي أخذت تزداد يوما
بعد يوم .

ولقد اعترف قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في خطاب له إلى وكيل
الخارجية الأمريكية بأنه لم يسمع قط بأن وطنيا قتل أجنبيا في مدينة أو
اعتدى عليه .

هذا في الوقت الذي تكررت فيه اعتداءات الأجانب على الوطنيين اعتداءات
صارخة وهكذا استهان اسماعيل بالأجانب وشجعهم على القدوم إلى البلاد وعلى
استيطانها . وبذلك لهم كل التسهيلات وفتح أمامهم أبواب العمل . غير أن
هؤلاء الأجانب لم يراعوا دائما حرمة الضيافة أو مصالح الأهليين ودفعهم
الاثرة والجشع وراء الربح والفائدة إلى استغلال الاحتيازات الأجنبية في
أسراف وكانوا - في الأصل قد منحوا تلك الاحتيازات على سبيل التسامح
والتسامح .

هذا وقد كانت تلك الاحتيازات مضررة بالأوروبيين أنفسهم في معاملاتهم
مع بعضهم البعض نتيجة اعتمادهم في استغلال الاحتيازات الممنوحة لهم
أسوأ استغلال .

وقد كان عدد المخلصين من هؤلاء الأجانب الذين كانوا في خدمة اسماعيل
قليل جدا لا يتجاوز عدد الأصابع . بالرغم من تقديم المساعدات الجليلة لهم

سواء أكانت تلك المساعدات في صورة مشروعات يقومون بتنفيذها أو عن طريق الهبات المالية التي منحها إياهم .

فقد كانت أموال اسماعيل تتدفق يمينا وشمالا ؛ ولا ينال الوطنيون منها شيئا بالنسبة لما يناله الأجانب الذين كانوا يحيطون به ويشعلهم بثقته ورعايته . ويقول : المسيو جابريل شارب ، في هذا الصدد :

« كان اسماعيل يعترف المال من الخزانة العامة بكتفي يديه ، لا ليرضى أهواه الشخصية فحسب ، بل ليسد نوم الطامعين المائتين مسوله ، فحكم من الفرنسيين والاطالين والانجليز ، كانوا تعساء في بلادهم ، ثم قالوا — بعد أن هبطوا مصر — الرخاء والنعيم . »

« لقد كان الخديوى مستعدا على الدوام أن يهبهم المراكز والقصور والمنح أو يعهد اليهم بالتوصيات على التوريدات ، وما كان أشد دهشة الاسياح إذ يرون في القاهرة والاسكندرية جماعة من الأوروبيين ليس لهم من المزايا إلا مظهر الرجل الأنيق ، يقومون بمهمة الموردين للنائب الملك ، ويربحون من هذه التجارة أرباحا باهظة لا يتصورها العقل ، فليس ثمة وسيلة لجمع الثروة البطالة أسهل من الحصول على عطاء تأثيث إحدى السرايات الخديوية أو توريد بعض الصور أو التحف والطرف ، أو كم من أفاس جاءوا من أوروبا مثقلين بالديون فما كادوا يستقرون بالقاهرة ويأوون إلى إحدى قاعات الانتظار في سراي عابدين حتى صاروا طفرة من أصحاب الملايين . »

فكان اسماعيل يغدق الهبات على هؤلاء الأجانب المحيطين به ، فمثلا قد أنعم في إحدى المناسبات بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه انجائزي على (المسيو اندريا بايولاني) وهو أحد القناصل المقيمين في مصر ، وفي مناسبة أخرى أنعم على (ترنسترو بك)

محاى الخارجية بمبالغ ألفى جنيهه انجلىزى وغيرهم كثيرون .

ولم يقتصر الأمر على الهبات المالية فكثيراً ما كان اسماعيل ينعم على هؤلاء الأجانب بأشياء أخرى ، فمثلاً قد أصدر أوامره لمحافظة القاهرة بوهب (قطعة أرض) مساحتها ثمانمائة وثلاثة أذرع وثلاث ذراع مربع لإنشاء معبد بروستانتى اوعاىا (دولة الانجيز) .

كذلك تبرع لمحل لراحميات الفرنسيات بالاسكندرية بخمسمائة أردب غلال سنوياً أو ما يساوى قيمة تلك القيمة التى كان يبلغ ثمنها فى ذلك الوقت خمسمائة جنيهه انجلىزى تقريباً . كذلك أنعم على نفس الراحميات بقطعة أرض فى الاسكندرية مساحتها ٤٠٠٠ ذراع ، وبخمسسين ألف فرلك فى مناسبة أخرى .

كما تبرع للراحميات المسيحيات د بون باستور ، بالقاهرة بقسمين أردب قمح . وهكذا ، كان اسماعيل يتبرع فى المناسبات المختلفة بالأموال وغيرها للأجانب سواء كان ذلك لرجال الدين أو هؤلاء الذين كانوا يحيطين به والذين استمدوا من وراء ذلك استفادة كبيرة .

ولكن هؤلاء الأجانب رغم كرم اسماعيل الزائد معهم ، كانوا يطالبون دائماً بالمزيد ولم يتوانوا دائماً عن التدخل فى شئون مصر الداخلية مما ألحق بها الأضرار الشكيرة . وازداد تدخل الأجانب فى شئون مصر ، وخاصة بعد حدوث الأزمة المالية حتى اضطر اسماعيل فى ٣ أبريل سنة ١٨٧٩ إلى إصدار اللائحة التى عرفت باللائحة الوطنية وللتى اشتملت على تسوية الإيرادات والديون ومصرفات الحكومة ، وكان الغرض منها التخلص من تدخل الأجانب .

والجدير بالذكر أن هؤلاء الأجانب الذين قالوا الهبات الكثيرة من اسماعيل وتولوا أرفع المناصب فى الدولة كانوا هم أول من نادى بعزله وذلك لأنه لم

بعد صالحا لتحقيق مظاهرهم .

وهكذا تمتع الأجانب بامتيازات واسعة في عصر اسماعيل ، تلك الامتيازات التي لم تمنحها لهم أية دولة من الدول في أي عصر من العصور فاحتكروا التجارة والصناعة وجميع موارد الدولة دون أن يشتركوا مع الأهالي في دفع الضرائب وكانت الامتيازات حادة الصخرة التي تعظم عليها القوانين ، وكان القناصل هم الذين يساعدون رعاياهم على التمدد في استغلال تلك الامتيازات أسوأ استغلال .

شغب الأجانب

كثرت حوادث الأجانب وشغبهم في عصر اسماعيل ، وكانوا يعتمدون في ذلك على حماية قناصلهم لهم في النهاية فينجون من أي عقاب يصدر ضدهم مما جعلهم يتمادون في ارتكاب أبشع الجرائم .

فهذا شريف باشا يرسل إلى الخديوي اسماعيل خطابا ، يذكر له فيه أمور العلاقات بين قنصل اليونان في مصر وبين مأمورية ضبطية مصر ، بسبب تدخله للشخصي والآنزامه حماية بعض الأشخاص السارقين وللقائلين ، وأن ذلك ثابت عنه سوابق متعددة لا تتحملها الطبيعة .

وقد تمادى اليونانيون في مصر في ارتكاب الجرائم حتى كثرت الشكاوى ، ومن تلك الأفعال المشينة التي ارتكبوها أن شخصين من هؤلاء اليونانيين قاما باطعام ما يقرب من ستين كلبا خبزا داخله حبوب سماعة ، مما أدى إلى وجع سود جثت تلك الكلاب في الشوارع بما لها من رائحة كريهة ، والسبب في قيامهم بذلك هو ألا يكون في المحلات التي يقصدونها بقصد السرقة كلات (تفج) عليهم أو أي صوت يلفت النظر إليهم .

وبالإضافة إلى الجرائم وأعمال السرقة كان يقوم ببعض هؤلاء اليونانيين بتزيف النقود جريا وراء الكسب السريع .

ولمظرا لكثرة حوادث اليونانيين في مصر وتجاهلهم على الإخلال بالأمن وأحراز السلاح وارتكابهم أنواع الشر والفساد ، فقد رأت الحكومة نفى تلك الفئة من الأشرار خارج البلاد عملا على استتبات الأمن وحذرت القنصل اليوناني من المعارضة في ذلك لوضوح أدانهم .

وقد كانت بورسعيد ملتقى الأشرار من الأجانب بما فيها من الحسانات ونوادي القمار وأصبحت الجموع المختلفة من الأشرار ، من العلامات المميزة لتلك المدينة ، حتى أصبح من الخطر أن يسير الإنسان في شوارعها بمجرد أن السلاح ، وكان يوجد بها خليط من اليونانيين والفرنسيين ، وبحارة السفن المختلفة أجناسهم .

وعلى العموم فنظرا لكثرة وجود الأجانب في مدن القنال ، فقد تعدد وقوع الحوادث بها وكثيرا ما نجد محافظ القنال يرسل إلى المسئولين في الحكومة بياتا عن الجرائم المختلفة التي ارتكبتها الأجانب ، وفي إحدى تلك الرسائل التي بعث بها وكيل محافظة القنال ذكر بياتا عن تلك الحوادث وهي :

١ - حصلت عريضة بين جماعة من اليونانيين على أثر السكر في (خمار) في محطة القنطرة جرح فيها ثلاثة ، أرسلوا إلى المستشفى وقبض على المتسببين بحصولها .

٢ - وحصل مثل ذلك في (خمار) ببورسعيد جرح بسببها رجل فرنسي فأرسل إلى (الاستبالية) وقبض على الضارب ، وهو فرنسي أيضا ، وجاء القنصل ليلا واستجواب الضارب ، فأقر أنه ضربه عمدا لعدوه قديمة بينها .

٣ - وحصل في بورسعيد أن كان لهماوى يتصيد فأصابه القديفة ووجه شاب يونانى فشوهته فقبض على النمى ، وأرسل المصاب إلى المستشفى وأخذت الدعوى ترى بين قنصل الروم والنمسا .

٤ - وكادت تحصل مشادة في (خمارة) بالاسماعيلية لولا أن تدرك الامر وشكنت الشائنة ،

وأن ذكر ذلك العدد من الحوادث في رسالة واحدة ، لدليل على تعدد وقوع حوادث الاجانب في ذلك الوقت وتماديهم في ذلك إلى أقصى الحدود .

ولم يقتصر الامر على مدينة بورسعيد ، فوجد أن محافظ السويس ، كثيرا ما يرسل في خطابات ذكر وقوع عدة حوادث سببها الاجانب ، من ذلك أن أربعة من اليونانيين هجموا على مطعم يمتلكه أحد الاهالى وهم شاهرين سلاحيهم ونهبوا ماله من النقود وضرروه هو ومن معه ، فخرجوا جرحا شديدا .

ولم تكن هذه الحادثة الوحيدة التي ذكرها محافظ السويس في خطابات إلى المشيرين في الحكومة ، بل تعددت تلك الحوادث بشكل ظاهر .

كذلك من الحوادث الكثيرة التي تسبب فيها الاجانب ، حدوث المشاجرات بينهم ، فمثلا تشاجر فرنسى وامرأة يونانية ، والتجاء كل منهما لقنصله ، وأنضم لكل منهما أنصارهما وحدثت مشاجرة جرح فيها الفرنسى .

ومن ذلك أيضا أن ١٥٠ شخصا من الايطاليين كانوا في إحدى الحفلات التي استمرت حتى ساعة متأخرة من الليل ، ثم خرجوا بأعلامهم وموسيقاهم ومروا (بحى الافرنج) بالاسكندرية حيث اشتبكوا مع بعض اليونانيين في قتال عنيف .

والواقع أننا نجد الكثير من تلك الحوادث التي تدلنا على شغب الاجانب

وذلك في الخطابات التي كان يرسلها مديروا الأقاليم والمحافظات المختلفة إلى المسؤولين في الحكومة ، وكلها تدل على تمادي هؤلاء الأجانب في ارتكاب الجرائم دون اعتبار للحكومة أو احترام للسلطة الحاكمة ، وذلك اعتمادا على حماية قناصلهم لهم ، هؤلاء القناصل الذين كانوا يدافعون عنهم ولوا كانوا مذنبين ، والأكثر من ذلك ان هؤلاء الأجانب كانوا يستنفرون بحقوق الأهالي ، ويعتدون عليهم جهاراً نهاراً ، فلا يجد الأهالي من يعمل على حمايتهم .

وذلك ان بعض الأجانب كانوا يقومون بصيد الحمام الذي يعتبر ملكاً خاصاً للأهالي ، فان ما لا يقل عن ثمانية أو عشرة قوارب مليئة بأمثال هؤلاء الأجانب كانوا يمكثون ثلاثة أشهر كاملة يصطادون الحمام ، ولا ريب أن هذا العدد الكبير كان يحدث خسارة فادحة لفلاحى القرى .

وقد كان هؤلاء الأجانب مصدر خسارة كبيرة لموارد البلاد ومرفقها المختلفة لاعتمادهم على الامتيازات وارتكابهم الأفعال المشينة التي تضر بالحكومة والأهالي على السواء . فقد كان العمال الأوروبيون في كثير من الأحيان — يمتنعون عن العمل بحجة زيادة أجورهم ، وفي الوقت نفسه يتوهمون بتحرير العمال المصريين بالامتناع عن العمل .

وكما سبق الإشارة فان هؤلاء الأجانب كانوا يرتكبون تلك الحوادث اعتماداً على الامتيازات الأجنبية التي منحت لهم ، وقت أن كان عدد الأجانب في مصر قليلاً . وكانت الامتيازات المذكورة مختصة بأمن مبادلة التجارة فقط ، ثم توسع القناصل في معانيها حتى جعلوا أنفسهم محامين لرعاياهم ليحمواهم على تبرئتهم من الجرائم التي يرتكبونها مع الأهالي وفيما بينهم .

وكذلك يرجع سبب انتشار تلك الحوادث وارتكاب الجرائم الى عدم الدراية

الكافية للشرطة في مصر في ذلك الوقت في حفظ النظام . كما أنه لم يكن لرجال الشرطة الحق في دخول المنازل العامة لاقتفاء أثر المجرمين الا تحت اشراف القناصل وبمرافقتهم . فعلى يوافق القناصل على مداومة رعاياهم في منازلهم يكرن المجرمون قد فروا أو أخفوا معالم الجريمة .

وكثيرا ما كان هؤلاء القناصل يستغلون نفوذهم بدون وجه حق ، بل ويقترون على المجرمين من رعاياهم .

والاكثر من ذلك أن هؤلاء القناصل كانوا ينصبون أنفسهم قضاء للفصل في القضايا سواء كانت تلك القضايا تخص رعاياهم فقط أو تلك التي تحدث بينهم وبين الأهالي .

وقبل ذلك في أيام محمد علي . كانت جميع القضايا التي تحدث بين الأهالي والاجانب تنظر ويحكم فيها بالمحاكم الشرعية والأهلية ، طبقا لقواعد الامتيازات الأجنبية في الممالك العثمانية . ولما زاد عدد التجار . شككت الدولة (نظاره) خاصة بهم وجعلت لهم مجلسا مختلطا نصف أعضائه من العثمانيين ، والنصف الآخر من الأجانب . وذلك للحكم في المسائل التجارية بين الرعايا والاجانب على اختلاف جنسياتهم ، أما القضايا الأخرى فكانت من اختصاص المحاكم الوطنية ، ولما زاد عدد الأجانب في مصر ، أخذ القناصل يتدخلون في القضايا التي تقع بين رعاياهم وبين الأهالي دون أن يتعرض المسئولون في الحكومة على ذلك التدخل ، وبذلك تمكن القناصل بمرور الأيام ، وإهمال أحكام مصر لحقوقها وفريقهم في أمر الأهالي من جعل دوائرهم كحاكم تفصل في كثير من القضايا التي تحدث بين رعاياهم وبين الأهالي واستمر الحال على ذلك حتى تولى إسماعيل حكم مصر وازداد نفوذ القناصل .

وكانت كل مسألة متعلقة بالأجانب تضع الحكومة المصرية ورعاياها تحت رحمة سبعة عشرة محكمة لسبعة عشرة دولة أجنبية في مصر ، ويقوم بالفصل في القضايا التي تعرض عليها القناصل ، وكانت كل محكمة مستقلة عن الأخرى ، وبعد صراع دائم بينهم لتضارب الأحكام التي تصدرها كل منهما . لأن كل محكمة كانت تنفذ قانون بلدها ، وفي ذلك من القوضى ما لا يمكن وصفها . وكان للقناصل غالبا ما يحكمون ببراءة المتهمين من رعايا دولهم ، فكان من الصعب أن يحصل أى فرد من الأهل على حقوقه من أجنبي الذي يعتبر مسئولا فقط أمام القنصل التابع له .

وقد كان هدف كل أجنبي ، إذا هو حصل على التزام أو امتياز لتحقيق عمله يجنى من وراءه الربح ، بل ليخلق الأسباب ، ويمهد الطريق لأن يفسخ عقده ليطالب الحكومة من أجل ذلك بالتعويض . فكل ضرر يلحق به مهما كان سببه وأن يكون وقوده قضاء وقدر أو بسبب خطأه هو سبيل المطالبة بالتعويض فإذا هو سرق فبنحطاً لبوليس وعموم كفايته ، وإذا وقف به مركب في النيل ، فلأن النهر لم يظهر .

ويقال أن اسماعيل قال لأحد حشمه في خلال مقابلة مع أحد الأجانب :
« أغلق تلك النافذة لأنه إذا أصيب هذا الكريم (بزكام) كلفني ذلك عشرة آلاف جنيه . »

ومن الأمثلة الغريبة على تلك التعويضات التي كان يطالب بها الأجانب دائما ذلك الإنجليزي الذي طالب بتعويض قدره ٦٠٠٠ (ستة آلاف جنيه) ، وذلك لأنه أوصى بصنع صفائح أرقام المنازل ولكن دائرة البادية تأخرت عن تقديم الكشف اللازمة بها في الوقت المعين . هذا ، وقد أحصيت المبالغ التي دفعتها الحكومة كتعويضات للأجانب في مدى أربع سنوات (١٨٦٤ - ١٨٦٨) من عهد

اسماعيل فبلغت ٢٠٠٠.٠٠٠ ر. ٢٠٠٠ جنيه ، مما يدل على فداحة تلك التعويضات .

وحتى بعد إنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ ظلت المطالبة بتلك التعويضات الجامعة قائمة ، ففي تلك السنة التي أنشئت فيها المحاكم الجديدة أحصيت التعويضات المطلوبة من الحكومة المصرية أمامها فكانت ٤ (أربعين مليون جنيه) ، مما يكلف الدولة أموالا طائلة .

وكان إنشاء المحاكم المختلطة الغرض الاساسى منه هو الحد من الفوضى التي انتشرت في البلاد بسبب المحاكم القنصلية . ولم يقلل من نفوذ القناصل الاستبدادى الا إنشاء تلك المحاكم ، فكاد المصري أن يتساوى بالاجنبى أمام القانون في المواد المدنية خاصة .

وأن هذه المحاكم وإن كانت قد سببت أضرارا جمة لبعض الأهالى لجهلهم بالاحوال القانونية فيما يتعلق بالمعاملات الأجنبية ، وأنقلبت بسبب ذلك ، وبسبب عدم وقوف قضائهما الاجانب على أحوال الأهالى والبلاد وقوفا تاما وعدم معرفتهم بأنواع الحيل التي يستعملها بعض الاجانب مع الفلاحين ، خصوصا الاستيلاء على ثروتهم بحكم هذه المحاكم وغير ذلك من الأمور الا أنها كانت تعتبر أحسن من محاكم القناصل بكثير ، ومن الغريب أن اللغة العربية التي هي لغة البلاد وإن كانت إحدى اللغات الرسمية التي يجوز الترافع بها أمام تلك المحاكم قد أهملت فيها تماما ، ولم يحدث الترافع بها أمامها الا قليلا .

وكان نظام المحاكم المختلطة يتلخص في وجود محكمة في الاسكندرية ، وأخرى في القاهرة ، ومحكمة ثالثة تنعقد بصفة مؤقتة في الاسماعيليه ، وبصفة دائمة في الزقازيق ، ومحكمة استئناف ، تنعقد أيضا في الاسكندرية وكانت محكمة الاسكندرية تتكون من ٤ قاضيا منهم ستة من الوطنيين ، وثمانية من الاجانب ، أما التي في القاهرة فيها ثلاثة

قضاء وطنيين وأربعة من الأجانب ، وكان يرأس كل محكمة من تلك المحاكم
قضاة وطنيون ، أما نائب رئيس المحكمة فكان من الأجانب ، وهو في الحقيقة
الذى كان يدير دفة الأمور في جميع القضايا . هذا وقد اختير هؤلاء القضاة
بواسطة الدول التى ينتمون إليها ، ولا تختارهم الحكومة المصرية . وكان استخدام
هؤلاء القضاة لمدة خمس سنوات .

وكان قانون المحاكم المختلطة ينحصر للاجنى ان يقيم قضية على الحكومة حين
يرى حقه مضموما ثم إذا حكمت المحاكم لمصلحته كان الواجب على الحكومة
نفسها أن تنفذ الحكم وتعطيه حقه .

وقد اتخذ الأجانب من ذلك الحق أداة لمقاضاة الحكومة والتدبير خاصة
بعد حدوث الأزمة المالية ، عندما أصدرت تلك المحاكم أحكاما مختلفة ضد
التدبير نفسه لمصلحة الدائنين الأجانب ، وقد اعتبر التدبير تلك الأحكام
أمانة له ورفض الخضوع لمثل تلك الأحكام ، مما أدى الى استعانة هؤلاء الأجانب
بالدول التى ينتمون إليها لتنفيذ تلك الأحكام .

ما سبق يتضح قيام الأجانب في مصر في عصر اسماعيل بكثير من أعمال الشغب
واعتمدوا في ذلك على نظام الامتيازات الجائرة ، وعلى حماية قناصلهم لهم مما
كانوا مذنبين ، وأن كل قنصل كان يفصل في القضايا التى تخص رعايا
دولته وفيما يحدث بينهم وبين الأهالى حسب قوانين بلادهم ، مما أدى الى وجود
سبعة عشرة محكمة يمثلها سبعة عشر قنصلا من قناصل الدول الأجنبية ، مما ساعد
الأشرار من الأجانب على التمدادى في شروهم .

ثم كانت قيام المحاكم المختلطة للحد من نفوذ القناصل الاستبدادي ، ولكنها لم تؤد الغرض منها ، لأنها انقلبت إلى أداة تهديد في أيدي الأجانب ضد الخديوي والحكومة ولأن معظم قضائها كانوا يجهلون أحوال الشعب المصري وظروفه وأحواله الاجتماعية ، فكانت أحكامها مجحفة في كثير من الأحيان ، ولعدم استعمال اللغة العربية في تلك المحاكم الأمر الذي جعل المتقاضين من الأهالي عرضة لأحكام غير عادلة .

المصادر

أولا : المراجع العربية

١ - الوثائق :

١ - محافظ المعية مركي ، من رقم ٧٤ الى ١١٥ ، وتضم المكاتبات المرسلة من رؤساء الدواوين الى المعية السنية ، وكان على رؤساء الدواوين في تلك الفترة انتظار الخديوي بكل كبيرة وصغيرة أولا بأول .

٢ - سجلات المعية السنية (عربي) من رقم ١٩٤ الى ٣٥٥ ، وتضم الاوامر والخطابات الصادرة الى الدواوين والاقاليم والمديريات ، والتي عرضت على المعية السنية وما يتخذ بشأنها ، وكذلك تضم اللوائح والقرارات الرسمية ، وكذلك الاوامر الصادرة الى مفتيش عموم الاقاليم ومجالس مفتيش الزراعة ، وكذلك الافادات غير الرسمية الصادرة الى الدواوين والاقاليم والمحافظات .

٣ - سجلات المعية السنية (تركي) من رقم ٥٣٠ الى ٥٣٦ ، ٥٤٨ ، وكذلك الأرقام ٥٥٣ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٨٢ ، ٥٨٢ وهي تضم أيضا الاوامر الصادرة الى الاقاليم والمديريات والمحافظات والرد على الافادات التركية الواردة الى المعية السنية .

٤ - محفظة رقم ١٣٠ (أبحاث) وتحتوي على الترايخ الهامة المتعلقة باحداث عصر اسماعيل ، وأهم البرقيات المرسلة من ابراهيم بك في الاستفاة وكذلك من الباب العالي الى اسماعيل .

ب - المراجع :

- ١ - ابراهيم عبده (دكتور) : تاريخ الوقائع المصرية . القاهرة ١٩٤٢
- ٢ - الدكتور أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في مصر .
من نهاية حكم محمد علي إلى أوائل حكم توفيق . الجزء الثاني الخاص بعصر اسماعيل
والسنوات المتصلة به ، من حكم توفيق . القاهرة ١٩٤٥ .
- ٣ - الدكتور أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر .
القاهرة ١٩٥٨ .
- ٤ - أحمد زكي بدوي : تاريخ مصر الاجتماعي . القاهرة ١٩٣٦
- ٥ - أمين سامي : تقويم النيل وعصر اسماعيل . (المجلدات ٢ ، ٣ -
جزء ثالث) القاهرة ١٩٣٦
- ٦ - أمين سامي : مصر والنيل من فجر التاريخ إلى الآن . القاهرة ١٩٣٨
- ٧ - أمين سامي (باشا) : التعليم في مصر . القاهرة ١٩١٧
- ٨ - اسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار عن دول البحار (جزءان في
مجلدين) القاهرة ١٩١٢
- ٩ - لياس الإيوني : تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل باشا .
(جزءان في مجلدين) القاهرة ١٩٢٣
- ١٠ - لياس زانخورا : مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر .
القاهرة ١٨٩٧

- ١١ - الفريد سكارن ولنت . التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر .
راجع الترجمة ووافق عليه الشيخ محمد عبده ، وبه تمهيد لعبد القادر حمزة .
- ١٣ - اسماعيل بمقاسبة مرور خمسين عاما على وفاته . (وزارة المعارف
العمومية) ، القاهرة ١٩٤٥ .
- ١٣ - بعض وثائق تاريخيه من عهدى اسماعيل باشا وتوفيق باشا . انتقامها
الامير محمد على وترجمها الشيخ محمد زاهر السكودي . القاهرة ١٩٤٨
- ١٤ - بير كراييتس : اسماعيل القترى عليه . (ترجمة فؤاد صروف)
القاهرة ١٩٣٢
- ١٥ - تيودور وروستين : تاريخ المسألة المصرية (تعريف عبد الحميد العبادى)
القاهرة ١٩٢٣
- ١٦ - تيودور وروستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال لبريطاني وبعبه
(تعريف على أحمد شكرى) القاهرة ١٩٢٧
- ١٧ - جاك تاجر وجورج جندي : اسماعيل كما تصوره الوثائق . القاهرة
١٩٤٧ .
- ١٨ - جمال الدين الافغانى ومحمد عبده : العروة الوثقى . القاهرة ١٩٢٧
- ١٩ - جورجى زيدان : مصر الحديثة (الجزء الثانى) . القاهرة ١٨٨٩ .
- ٢٠ - رفاعة بك رافع : مناهج الالباب المصرية فى مناهج الآداب العصرية
القاهرة سنة ١٢٨٦ هـ .
- ٢١ - سلافة النديم فى منتخبات السيد عبد الله النديم (جمع عبد الفتاح
النديم) خمسة أجزاء . القاهرة ١٩١٤ .

- ٢٢ - صالح جودت : مصر في القرن التاسع عشر . القاهرة ١٩٦٠ .
- ٢٣ - عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل . (جزءان في مجلدين)
القاهرة ١٩٣٢ .
- ٢٤ - عبد الله النديم : مقالات النديم (جمع ابن منتصر) القاهرة ١٩٠٩ .
- ٢٥ - علي مبارك (باشا) : الخطط التوفيقية (عشرون جزءا في خمسة مجلدات)
بولاق ١٣٠٦ هـ .
- ٢٦ - فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء (سبعة مجلدات) الاسكندرية
(١٨٩٠ - ١٨٩٦) .
- ٢٧ - كرومر : مصر الحديثة . (ترجمة اسكندر شاهين) القاهرة ١٩٠٨ .
- ٢٨ - ليدي دف جوردون : رسائل من مصر (ترجمة علي الكاتب)
- ٢٩ - الدكتور محمد أحمد خلف الله : عبد الله النديم ومذكراته السياسية .
القاهرة ١٩٥٦ .
- ٣٠ - محمد دري الحكيم (بك) : النخبة العريقة في مآثر العائلة المحمدية العلوية
بولاق سنة ١٣٠٧ هـ .
- ٣١ - محمد دري الحكيم (بك) : تاريخ حياة علي مبارك باشا .
القاهرة ١٣١١ هـ .
- ٣٢ - محمد مختار باشا (اللواء) : التوفيقات الالهامية في مقارنة التواريخ
الهجرية بالسنيين الانجليزية والقبطية . القاهرة ١٣١١ هـ .
- ٣٣ - مينخايل شاروويم : الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث .
(الجزء الرابع) بولاق ١٣١٨ هـ - ١٩٠٠ .

- ٢٤ - نجيب محفلوف : نوبار باشا وما تم على يديه . القاهرة ١٩٠٢
- ٣٥ - : يوسف نحاس : الفلاح وحالته الاقتصادية والاجتماعية (تعريب
خايل مطران) القاهرة ١٩٢٦
- ٣٦ - يعقوب أرئين : الاحكام المزرعية في شأن الاراضى المصرية . القاهرة
سنة ١٣٠٦ هـ .

ج - الدوريات :

- ١ - جريدة الوقائع المصرية : أعداد من سنة ١٨٦٣ - ١٨٧٩
- ٢ - جريدة الامرام : أعداد من سنة ١٨٧٧ - ١٨٧٨ ، وكانت تصدر أسبوعيا

ثانيا : المراجع الأوربية

أ - الوثائق :

1. Egyptian Despatches from The Consulate General of The United States in Egypt to The Department of State, Washington; found in 16 Volumes (1848 - 1879)
وهي ما تعرف باسم الارشيف الأمريكى (A.A)
2. Report made by William. B. Hadgson on Egypt for the Department of State of U.S.A. found in Vol. 6.Turkey.
3. Mixed Tribunals. Vol. 10.
4. Instructions to The Consul of The United States at Alex, Egypt, from the Drpartment of State; found in Vol. 15, Barbary powers, Department of State, Washington, U.S.A. 1868 - 1975.
5. Vol. 16 : Instructions to The Consulate General of The

United States at Caire, Egypt, from The Depatmant of
State, Weshington. U.S.A. 1875 — 1879.

ب — مراجع عامة :

1. Adams (J) : L'Angleterre en Egypte. (Paris 1922.)
2. Butler (Alfred, j.) : Court Life in Egypt (London 1887)
3. De Freycinet (C) ; La Question d'Egypte (Paris 1905)
4. De Leon (Edwin) ; The Khedive's Egypt. (London 1877.)
5. De Malortie (Baron) ; Sgypt London 1883.
6. Dicey (Edward) ; England and Egypt. (London 1881.)
7. Dicey (Edward); The story of The Khedivate. (London 1902.
8. Douin (G) ; Histoire du Khédive Ismail (4 Vol) (Le Caire 1933 — 1939).
9. Elgood (P.G) : The Transit of Egypt. (London 1928).
10. Earl of Cromer ; Modern Egypt (2 Vol.) (London 1908)
11. Farman (Elbert E.) ; Egypt and its betrayal. (New York 1908.)
12. Fraser Rae (W) ; Egypt to-day (The first to the third Khedive) (London 1892.)
13. Harris (Murray) ; Egypt, under The Egyptians, (London)
14. Jerrold (B) ; Egypt under Ismail pasha. (London 1879)
15. Lane Poole (Stanely) ; Social life in Egypt (London)
16. Mc Coan (J.C) ; Egypt as it is. (London 1877.)
17. Mc,Coan (J.C.) Egypt under Ismail. (London 1889.)

18. Mayrargues (Alfred) ; Quelques mots sur L'Égypte Contemporaine ; Le Vice-roi le Fellah. (Paris 1869)
19. Powers (H.H) ; Egypt (The University Travel Series)(New York 1924)
20. Sacré (Amédée) et, Outrebon Louis : L'Égypte et Ismail pasha. Paris 1865.
21. Sammarco (A) ; Histoire de L'Égypte moderne depuis Moh, Ali jusqu'à L'occupation britannique (1801 – 1882) Tome. 3. La régence du Khedive Ismail (1863 – 1875)(Le Caire 1937)
22. The Khedive. (Anonymus)
23. Valentine Chirol (Sir) : The Egyptian problem. (London 1920),
24. Watkins (J.W.) ; Popular History of Egypt. (London)
25. Wallace (De Mackenzie) ; Egypt and The Egyptian Question (London 1883).

الفهرس

Index

٥ المقدمة
١٢	الباب الأول : العوامل التي أثرت في الحياة الاجتماعية ...
	الفصل الأول : دخول مظاهر الحضارة الأوروبية وأثرها في
١٤	الحياة الاجتماعية
٦٠	تأثير مظاهر الحضارة الأوروبية على الحياة الاجتماعية في مصر ...
	الفصل الثاني : الاضطرابات السياسية والاقتصادية وأثرهما في الحياة
٦٤	الاجتماعية
٦٤	أولا : الاضطرابات السياسية
٧٥	ثانيا : الاضطرابات الاقتصادية
١٠٣	الفصل الثالث : تغفل النفوذ الأوروبي وأثره في الحياة الاجتماعية
١٢٨	خلع اسماعيل
١٣٣	الباب الثاني : طبقات المجتمع
١٣٤	الفصل الرابع : طبقة الفلاحين
١٧٢	الفصل الخامس : طبقة التجار
١٩١	الفصل السادس : طبقة الصناع
٢١٣	الفصل السابع : رجال الدين
٢٢٦	الفصل الثامن : طبقة الأفندية والطبقة الحاكمة
٢٣٦	أولا : طبقة الأفندية



رقم الايداع ٤١٨٥ / ٧٧

الترقيم الدولي X - ٤٢ - ٧٠٠٦ - ٧٧

